



جامعة عمار ثليجي - الأغواط  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد إسلامي

انعكاس كفاية رأس المال على إدارة السيولة في المصارف  
الإسلامية بين مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية  
الإسلامية

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 06 نوفمبر 2023

إشراف الأستاذ الدكتور:

قويدر عياش

من إعداد الطالبة:

هجيرة سديرة

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب       | الرتبة          | مؤسسة الانتماء | الصفة        |
|--------------------|-----------------|----------------|--------------|
| ماجدة مدوخ         | أستاذة          | جامعة الأغواط  | رئيسا        |
| قويدر عياش         | أستاذ           | جامعة الأغواط  | مشرفا ومقررا |
| سميرة مشراوي       | أستاذة محاضرة أ | جامعة الأغواط  | ممتحنا       |
| مختار رنان         | أستاذ محاضر أ   | جامعة الأغواط  | ممتحنا       |
| مصطفى مختاري       | أستاذ           | جامعة الجلفة   | ممتحنا       |
| عبد الحفيظ بن ساسي | أستاذ محاضر أ   | جامعة ورقلة    | ممتحنا       |

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أن وفقني لإتمام هذا البحث

يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى:

المشرف الأستاذ الدكتور قويدر عياش على نصائحه

وتوجيهاته القيمة من بداية البحث إلى آخره

مسؤولة التكوين الأستاذة الدكتورة ماجدة مدوخ على

متابعتها وتشجيعها المستمر

من قدم لنا المساعدة أخص بالذكر الدكتور عمير شلوفي

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه الأطروحة

أقول لكم جميعا جزاكم الله عني خير الجزاء

## اهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي تغمدہ اللہ برحمته وأسكنه فسيح جناته  
أمي أطال الله عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية  
أخي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم  
جميع أفراد عائلتي  
كل من دعمني وشجعني

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر كفاية رأس المال وفق ما جاءت به لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة في المصارف الإسلامية، وتم اختيار مجموعة البركة المصرفية باعتبارها مصرف إسلامي رائد في الأعمال المصرفية الإسلامية، وتمت الدراسة خلال الفترة (2007 – 2021).

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها، ويوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية، إلا أن تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة أكبر من تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** كفاية رأس المال؛ سيولة؛ بازل؛ مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ مصارف إسلامية؛ مجموعة البركة المصرفية.

**Abstract:**

This study aims to measure the capital adequacy's impact according to what was stated by the Basel Committee and the Islamic Financial Services Board on liquidity in Islamic banks. Al Baraka Banking Group was selected as a leading Islamic bank in Islamic banking, The study was carried out during (2007- 2021).

we came to a number of conclusions, the most significant of which is that Al Baraka Banking Group uses the standard of capital adequacy and liquidity ratios released in accordance with the Basel II and III decisions and the criteria of the Islamic Financial Services Board tailored to it . Additionally, the Al Baraka Banking Group's liquidity is positively impacted by the capital adequacy ratio in accordance with Basel rulings and the standard of the Islamic Financial Services Board. the impact of the capital adequacy ratio according to Basel decisions on liquidity is greater than the impact of the capital adequacy ratio according to the Islamic Financial Services Board standard on the liquidity of Al Baraka Banking Group during the period under study.

**Key words:** capital adequacy, liquidity, Basel, Islamic Financial Services Board, Islamic banks, Al Baraka Islamic Group.

# الفهرس

| الصفحة | البيان                                                                        |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------|
| —      | كلمة شكر وعرفان                                                               |
| —      | اهداء                                                                         |
| —      | الملخص                                                                        |
| I-XIII | الفهرس                                                                        |
| أ - ع  | مقدمة                                                                         |
| 1      | الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية                               |
| 2      | تمهيد                                                                         |
| 3      | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية                              |
| 3      | المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية وانتشارها                                |
| 7      | المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية وأهدافها                               |
| 14     | المطلب الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية                |
| 25     | المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السيولة في المصارف الإسلامية                   |
| 25     | المطلب الأول: تعريف السيولة في المصارف الإسلامية، أهميتها ومحدداتها           |
| 29     | المطلب الثاني: تعريف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، متطلباتها وأهدافها   |
| 32     | المطلب الثالث: أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية ومظاهرها              |
| 35     | المطلب الرابع: آثار مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وأساليب علاجها         |
| 38     | المبحث الثالث: نظريات ومقومات إدارة السيولة ومؤشرات قياسها                    |
| 38     | المطلب الأول: استراتيجيات ونظريات إدارة السيولة                               |
| 42     | المطلب الثاني: مقومات المصارف الإسلامية لإدارة مشكلة السيولة                  |
| 45     | المطلب الثالث: مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية                            |
| 47     | المطلب الرابع: المنتجات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية       |
| 50     | خلاصة                                                                         |
| 51     | الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية |
| 52     | تمهيد                                                                         |

|     |                                                                                                           |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 53  | المبحث الأول: مفاهيم حول كفاية رأس المال ولجنة بازل                                                       |
| 53  | المطلب الأول: مفهوم كفاية رأس المال                                                                       |
| 55  | المطلب الثاني: المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال                                                   |
| 58  | المطلب الثالث: الأسباب التي دعت إلى تأسيس لجنة بازل ونشأتها                                               |
| 60  | المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للجنة بازل وأهدافها                                                        |
| 62  | المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال والسيولة                                              |
| 62  | المطلب الأول: مقررات لجنة بازل الأولى                                                                     |
| 70  | المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية                                                                   |
| 82  | المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة                                                                   |
| 97  | المطلب الرابع: مقررات لجنة بازل الرابعة                                                                   |
| 103 | المبحث الثالث: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة                         |
| 103 | المطلب الأول: مفاهيم حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية                                                   |
| 109 | المطلب الثاني: المعايير والمبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة   |
| 122 | المطلب الثالث: المعايير والمبادئ الخاصة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامي                          |
| 127 | خلاصة                                                                                                     |
| 128 | الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) |
| 129 | تمهيد                                                                                                     |
| 130 | المبحث الأول: مدخل لتعريف مجموعة البركة المصرفية                                                          |
| 130 | المطلب الأول: لمحة عن مجموعة البركة المصرفية                                                              |
| 138 | المطلب الثاني: إدارة مخاطر مجموعة البركة المصرفية                                                         |
| 141 | المطلب الثالث: دراسة بعض مؤشرات مجموعة البركة المصرفية                                                    |
| 148 | المبحث الثاني: نسب السيولة وكفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)             |
| 148 | المطلب الأول: نسب إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية                                                   |
| 156 | المطلب الثاني: نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية                                               |

|     |                                                                                                                                     |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 162 | المطلب الثالث: حساب نسب السيولة المقررة من المؤسسات الدولية<br>لمجموعة البركة المصرفية                                              |
| 165 | المبحث الثالث: قياس أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة<br>المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)                      |
| 165 | المطلب الأول: أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى<br>السيولة لمجموعة البركة المصرفية                                      |
| 174 | المطلب الثاني: أثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية<br>المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة<br>المصرفية |
| 182 | خلاصة                                                                                                                               |
| 183 | خاتمة                                                                                                                               |
| 194 | قائمة المراجع                                                                                                                       |
| 214 | الملاحق                                                                                                                             |

## قائمة الأشكال

| الرقم     | البيان                                                                                                       | الصفحة |
|-----------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (01 - 01) | أهداف المصارف الإسلامية                                                                                      | 13     |
| (02 - 01) | مصادر الأموال في المصارف الإسلامية                                                                           | 18     |
| (03 - 01) | استخدامات أموال المصارف الإسلامية حسب العقود                                                                 | 24     |
| (01 - 02) | الهيكل التنظيمي للجنة بازل                                                                                   | 61     |
| (02 - 02) | أساليب قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر                                                    | 76     |
| (03 - 02) | الدعائم الأساسية لمقررات بازل الثانية                                                                        | 78     |
| (04 - 02) | المحاور الأساسية لمقررات بازل الثالثة                                                                        | 94     |
| (05 - 02) | الأركان الأساسية لمقررات بازل الرابعة                                                                        | 100    |
| (06 - 02) | هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية                                                                          | 108    |
| (01 - 03) | الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية                                                                      | 137    |
| (02 - 03) | تطور عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                              | 141    |
| (03 - 03) | تطور عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                          | 142    |
| (04 - 03) | تطور العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                 | 143    |
| (05 - 03) | تطور العائد على حقوق المساهمين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                               | 145    |
| (06 - 03) | تطور العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                    | 146    |
| (07 - 03) | تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                  | 148    |
| (08 - 03) | تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                   | 151    |
| (09 - 03) | تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) | 153    |
| (10 - 03) | تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة                                                | 155    |

|     |                                                                                                                                        |           |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
|     | المصرفية خلال الفترة (2021-2007)                                                                                                       |           |
| 157 | نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2021-2007)                                              | (11 - 03) |
| 159 | نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2021-2007)                          | (12 - 03) |
| 161 | مقارنة نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2021-2007) | (13 - 03) |
| 163 | نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015-2021)                                                                   | (14 - 03) |

## قائمة الجداول

| الرقم     | البيان                                                                                                | الصفحة |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| (01 - 01) | عناصر السيولة في المصرف الإسلامي                                                                      | 27     |
| (01 - 02) | أوزان مخاطر الأصول داخل الميزانية وفقا لبازل الأولى                                                   | 64     |
| (02 - 02) | معامل تحويل العمليات المصرفية خارج الميزانية إلى داخل الميزانية                                       | 65     |
| (03 - 02) | مراحل تنفيذ الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل الثالثة                                            | 95     |
| (04 - 02) | مراحل تطبيق نسبة السيولة (LCR) وفق بازل الثالثة                                                       | 96     |
| (05 - 02) | تواريخ تطبيق مقررات بازل الرابعة                                                                      | 101    |
| (06 - 02) | الآجال المعدلة لتطبيق مقررات بازل الرابعة                                                             | 102    |
| (07 - 02) | الفترة الزمنية لتطبيق متطلبات رأس المال                                                               | 116    |
| (08 - 02) | الترتيبات الانتقالية من الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال                                           | 117    |
| (09 - 02) | مكونات رأس المال التنظيمي وفق المعيار الجديد                                                          | 121    |
| (01 - 03) | اسم المصرف في كل بلد مع عدد فروعه وسنة التأسيس                                                        | 132    |
| (02 - 03) | عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                            | 141    |
| (03 - 03) | عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                        | 142    |
| (04 - 03) | العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                               | 143    |
| (05 - 03) | العائد على حقوق المساهمين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                             | 144    |
| (06 - 03) | العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                  | 146    |
| (07 - 03) | نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                  | 148    |
| (08 - 03) | نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                   | 150    |
| (09 - 03) | نسبة الأصول السائلة / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) | 152    |
| (10 - 03) | نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية                                       | 154    |

|     |                                                                                                                                            |           |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
|     | خلال الفترة (2007 - 2021)                                                                                                                  |           |
| 156 | نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                                                  | (11 - 03) |
| 159 | نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)                              | (12 - 03) |
| 162 | نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015-2021)                                                                       | (13 - 03) |
| 163 | نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2021)                                                                  | (14 - 03) |
| 165 | الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة                                                                                                         | (15 - 03) |
| 166 | نتائج دراسة الاستقرارية                                                                                                                    | (16 - 03) |
| 167 | نتائج تقدير النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة                                                                | (17 - 03) |
| 169 | اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع           | (18 - 03) |
| 169 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع                     | (19 - 03) |
| 170 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول                      | (18 - 03) |
| 171 | اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار | (21 - 03) |
| 172 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار           | (22 - 03) |
| 173 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات                  | (23 - 03) |
| 175 | نتائج تقدير النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة                                       | (24 - 03) |
| 176 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق                                                                            | (25 - 03) |

|     |                                                                                                                                                           |           |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
|     | معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع                                                                           |           |
| 177 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول            | (26 – 03) |
| 178 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار | (27 – 03) |
| 179 | الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات        | (28 – 03) |
| 180 | مقارنة بين أثر نسبة كفاية رأس المال معيار بازل/ معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة                                                          | (29 – 03) |

## قائمة الملاحق

| البيان                                                             | الرقم |
|--------------------------------------------------------------------|-------|
| المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 – 2011) | 01    |
| المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2011 – 2015) | 02    |
| المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015 – 2019) | 03    |
| المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2017 – 2021) | 04    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2007                | 05    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2008 – 2009        | 06    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2010 – 2011        | 07    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2012 – 2013        | 08    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2014 – 2015        | 09    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2016 – 2017        | 10    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2018 – 2019        | 11    |
| الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2020 – 2021        | 12    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2007 – 2008         | 13    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2009 – 2010         | 14    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2009 – 2010         | 15    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2011 – 2012         | 16    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2013 – 2014         | 17    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015                 | 18    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015                 | 19    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016                 | 20    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016                 | 21    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2017                 | 22    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2017                 | 23    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018                 | 24    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018                 | 25    |
| ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2019                 | 26    |

|    |                                                                                                                                                                |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 27 | ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2019                                                                                                             |
| 28 | ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020                                                                                                             |
| 29 | ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020                                                                                                             |
| 30 | ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2021                                                                                                             |
| 31 | ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2021                                                                                                             |
| 32 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع                          |
| 33 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع                          |
| 34 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول                           |
| 35 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول                           |
| 36 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار                |
| 37 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار                |
| 38 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات                       |
| 39 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات                       |
| 40 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع |
| 41 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع |
| 42 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول  |
| 43 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول  |

|    |                                                                                                                                                                   |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 44 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات |
| 45 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات |
| 46 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات |
| 47 | نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات |

قائمة الاختصارات

| الرمز | المصطلح باللغة الأجنبية                               | المصطلح باللغة العربية                |
|-------|-------------------------------------------------------|---------------------------------------|
| PDG   | Policy development group                              | مجموعة تطوير السياسات                 |
| SIG   | Supervision and implementation group                  | مجموعة الاشراف والتنفيذ               |
| BCG   | Basel consultative group                              | مجموعة بازل الاستشارية                |
| MPG   | Macro prudential supervision group                    | مجموعة الاشراف التحوطي الكلي          |
| AEG   | Accounting experts group                              | مجموعة خبراء المحاسبة                 |
| BCBS  | Basel committee on banking supervision                | لجنة بازل للرقابة المصرفية            |
| BIS   | Bank of international settlements                     | بنك التسويات الدولية                  |
| RSE   | Result of solvability european                        | معدل الملاءة الأوروبي                 |
| OECD  | Organization for economic cooperation and development | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية      |
| VAR   | Value at risk                                         | القيمة المقدرة للمخاطر                |
| LCR   | Liquidity coverage ratio                              | نسبة تغطية السيولة                    |
| NSFR  | Net stable funding ratio                              | نسبة صافي التمويل المستقر             |
| IRB   | Internal ratings-based approaches                     | أسلوب التصنيف الداخلي                 |
| CVA   | Credit valuation adjustment                           | تعديل التقييم الائتماني               |
| G-SIB | Global systemically important banks                   | المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية |
| IFSB  | Islamic financial services board                      | مجلس الخدمات المالية الإسلامية        |
| ABG   | Al baraka banking group                               | مجموعة البركة المصرفية                |
| OLS   | Ordinary least squares                                | المربعات الصغرى العادية               |
| GMM   | Generalized method of moment                          | طريقة العزوم المعممة                  |

مقدمة

للمصارف دور كبير في تطوير اقتصاد أي دولة سواء كانت مصارف تقليدية أو إسلامية، وذلك لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطور معدل النمو الاقتصادي، نتيجة ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة باعتبارها الوسيط بين عارضي الأموال وطالبيها.

وعند قيامها بدور الوساطة المالية تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في عمليات التمويل والاستثمار، فجميع أعمالها تحكمها معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية، باعتمادها على المشاركة في الربح والخسارة.

وبسبب انتشار المصارف الإسلامية عبر الدول وتطورها الكبير، ازدادت الودائع والحسابات الاستثمارية، نتيجة استثمار الأفراد لأموالهم التي كانت مكتنزة وعزوفهم عن استثمارها في المصارف التقليدية لوجود فوائد ربوية، هذه الأموال أدت إلى ارتفاع رصيد السيولة لدى المصارف الإسلامية، والذي نشأ عنه مشكلة إدارة السيولة في هذه المصارف.

تعتبر إدارة السيولة من أكبر التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، لأن سمعة المصارف مرتبطة بالتسيير الأمثل للسيولة، وتنقسم مشكلة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إلى جانبين: الجانب الأول يعبر عن حالة وجود فائض في السيولة يزيد عن حاجة المصرف للسيولة الواجب للاحتفاظ بها، والذي يعني أن هناك تجميد للأموال كان بالإمكان توظيفها في مشاريع تؤدي إلى تعظيم أرباحه، وبالتالي ضعف قدرته على استثمار وتوظيف ما لديه من فوائض بكفاءة. أما الجانب الثاني فهي حالة نقص السيولة عن المستوى المطلوب للاحتفاظ بها والذي يؤدي إلى ضعف ثقة عملائه، بسبب عدم وجود السيولة الكافية أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في وقتها المحدد.

كما أن المصارف الإسلامية في حالة نقص السيولة لا يمكنها الاقتراض من المصرف المركزي كملجأ أخير للإقراض، ولا من المصارف الأخرى لأنها تعتمد على سعر الفائدة، ونفس الشيء في حالة فائض السيولة لا تستطيع المصارف توظيف واستثمار أموالها لدى المصرف المركزي أو المصارف الأخرى ولا شراء أدوات مالية من السوق المالي، ولهذا فإن المصارف الإسلامية تعاني من مشكلة إدارة السيولة أكثر من المصارف التقليدية، وهذا يمكن أن يؤدي بالمدعين إلى سحب مفاجئ لودائعهم وبالتالي إفلاس المصارف بسبب مخاطر السيولة.

بالإضافة لمخاطر السيولة توجد مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر التي تعاني منها المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء، وهو ما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات، ودفع بالدول الصناعية العشر إلى إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية بإشراف بنك التسويات الدولية، والتي من أهم أهدافها المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي.

وقامت بإصدار أول تقرير لها سنة 1988 سمي بمقررات بازل الأولى، ومن أهم معاييرها معيار كفاية رأس المال باعتباره صمام الأمان ضد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتم تحديده بنسبة 8 % واعتبرته معيار عالمي يجب على جميع المصارف الالتزام به للمحافظة على سلامتها

المالية واستمراريتها في السوق، وفي سنة 1996 تم تعديل مقررات بازل الأولى بإدخال مخاطر السوق لأن المعيار كان يتضمن المخاطر الائتمانية فقط.

وبعد سنوات من تطبيقها ظهرت فيها نقائص أدت إلى تعديلها بإصدار مقررات بازل الثانية سنة 2004 والتي تضمنت المخاطر التشغيلية في المصارف مع المحافظة على نفس نسبة كفاية رأس المال، ومع بداية تطبيقها ظهرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى إفلاس العديد من المصارف التقليدية عبر العالم، هذا ما أدى باللجنة إلى القيام بإصلاحات على مقررات بازل الثانية بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في تطبيقها، وفي سنة 2010 قامت بإصدار مقررات بازل الثالثة وأهم ما جاءت به هو رفع من نسبة كفاية رأس المال إلى 10,5 %، بالإضافة إلى إدخال نسبة الرافعة المالية ونسبتين للسيولة قصيرة وطويلة الأجل، ولم تنتهي آجال تطبيقها حتى ظهرت فيها بعض العيوب التي أدت إلى ظهور مقررات بازل الرابعة سنة 2017، وبسبب أزمة كوفيد-19 تأخر تطبيقها في المصارف إلى غاية 2023.

إلا أن هذه المقررات الصادرة عن لجنة بازل وضعت للمصارف التقليدية وألزمت جميع المصارف بتطبيقها دون التمييز بين المصارف التقليدية والإسلامية، لذلك قامت المؤسسات الدولية الإسلامية المعنية بالرقابة على الأعمال المصرفية الإسلامية متمثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير والمبادئ تراعي فيها خصوصية المصارف الإسلامية.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1999 معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى، إلا أنه لم يلقى أي اهتمام دولي لأنه لم يراعي خصوصية المصارف الإسلامية في طريقة حسابه، مقارنة مع معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفق مقررات بازل الثانية سنة 2005، ومعيار كفاية رأس المال الصادر سنة 2013 وفق مقررات بازل الثالثة، والمعيار الصادر سنة 2021 وفق مقررات بازل الرابعة التي لقت قبولا من طرف المصارف الإسلامية.

وباعتبار مجموعة البركة المصرفية رائدة في العمل المصرفي الإسلامي، فهي تسعى كغيرها من المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهدافها ومن بينها حل مشكلة السيولة للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها، لذلك فهي مطالبة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال لتدعيم مركزها المالي وزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها باعتباره معيارا عالميا للسلامة المالية.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية من خلال مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية؟

## الأسئلة الفرعية:

- وللإجابة على ذلك التساؤل، تطلبت منا الدراسة، الإجابة على عدد من التساؤلات الجزئية، والتي ستساعدنا على تأطير الموضوع منها:
- هل تطبق مجموعة البركة المصرفية معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية؟
  - هل تؤثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)؟
  - هل يوجد أثر لنسبة لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)؟
  - هل يوجد فرق بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).
- فرضيات الدراسة:**

- ولقد جاءت الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن الأسئلة السابقة، والتي سوف نختبر صحتها أو خطئها من خلال متن الدراسة:
- **الفرضية الرئيسية الأولى:** تطبق مجموعة البركة المصرفية معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها خلال الفترة (2007 - 2021)، والتي تنفرع إلى الفرضيات الجزئية التالية:
  - الفرضية الجزئية الأولى: تطبق مجموعة البركة المصرفية معيار كفاية رأس المال الصادر وفق مقررات بازل الثانية والثالثة؛
  - الفرضية الجزئية الثانية: تطبق مجموعة البركة المصرفية معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكيف مع مقررات بازل الثانية والثالثة؛
  - الفرضية الجزئية الثالثة: تطبق مجموعة البركة المصرفية نسب السيولة الصادر عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
  - **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)، والتي تنفرع إلى الفرضيات الجزئية التالية:
  - الفرضية الجزئية الأولى: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية؛

- الفرضية الجزئية الثانية: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية؛
  - الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية؛
  - الفرضية الجزئية الرابعة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية.
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)، والتي تتجزأ إلى الفرضيات التالية:
- الفرضية الجزئية الأولى: لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية؛
  - الفرضية الجزئية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية؛
  - الفرضية الجزئية الثالثة: لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية؛
  - الفرضية الجزئية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية.
- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** هناك فرق بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).
- أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الاستفادة من جهود المؤسسات الدولية -لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية- التي تنظم عمل المصارف في تحديد وكيفية قياس نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة وتطبيقها في المصارف للمحافظة على سلامتها المالية وزيادة ثقة المتعاملين معها؛
- إن نسبة كفاية رأس المال وإدارة السيولة في المصارف الإسلامية تظهر في دور كل منهما في تقليل المخاطر وضمان حقوق المودعين واستمرارية عمل المصارف ونموها في تحقيق أهدافها؛

- التركيز على المعايير والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة في المصارف، ومعرفة مدى تطبيقها من قبل مجموعة البركة المصرفية؛

- تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضا من خلال توضيح أثر نسبة كفاية رأس المال على السيولة لمجموعة البركة المصرفية، على اعتبار أن معيار كفاية رأس المال صمام الأمان للحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والتي من بينها مخاطر السيولة.

### أهداف الدراسة:

إن موضوع الدراسة يوجها ضمنا نحو الأهداف التالية:

- التعرف على عناصر ومحددات السيولة في المصارف الإسلامية، وجهود المصارف الإسلامية في علاج مشكلة السيولة بالإضافة إلى نظريات إدارة السيولة ومؤشرات قياسها؛
- توضيح أهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول نسبة كفاية رأس المال والسيولة في المصارف، وتبيان أوجه الاختلاف بين هذه المقررات، إضافة إلى معرفة الجهود المبذولة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال اصدار معايير ومبادئ لتكييف مقررات بازل مع المصارف الإسلامية؛
- تحديد أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة في المصارف الإسلامية، من خلال مجموعة البركة المصرفية للفترة (2007-2021) ومدى تطبيقها لقرارات المؤسسات الدولية.

### مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

- من أهم الأسباب التي قادتنا لاختيار الموضوع، ما يلي:
- الاقتراح كان من لجنة التكوين الدكتوراه وتم تعديله لرغبة ذاتية؛
- تخصصنا في مجال الاقتصاد الإسلامي، وميل الاهتمام بالمواضيع التي تخص هذا المجال؛
- عدم وجود دراسات سابقة حول الموضوع الذي يربط بين كفاية رأس المال وإدارة السيولة في المصارف الإسلامية حسب معرفتنا، ومحاولة إضافة مرجع جديد للمكتبة يستفيد منه طلبة العلم والباحثين؛
- يعتبر موضوع كفاية رأس المال وإدارة السيولة من أهم المواضيع في المصارف الإسلامية للمحافظة على مكانتها في السوق المصرفية.

### صعوبات الدراسة:

- إن طبيعة الموضوع وتشعب جوانبه خلق أمانا عدة قيود وصعوبات، أهمها:
- ندرة المراجع حول الموضوع، خاصة في جانب كفاية رأس المال والسيولة وفق ما جاء به مجلس الخدمات المالية الإسلامية أين كان جل تركيزنا على المعايير الموجودة في الموقع الرسمي لمجلس

- الخدمات المالية الإسلامية؛ كما وجدنا صعوبات من ناحية الموضوع نفسه، والذي يتطلب منا الفصل بين متغيرين هما كفاية رأس المال والسيولة؛
- تأثير أزمة كوفيد -19 وما تسببت به من غلق التنقل بين الولايات، وغلق الجامعات والمكتبات خاصة وأننا كنا في بداية البحث.
- من الصعوبات أيضا ظرف شخصي تمثل في وفاة والدي رحمه الله مع بداية التسجيل الثالث مما أدى إلى انقطاعي عن البحث لعدة أشهر.

### المنهج المستخدم:

- قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تقوم دراستنا على استخدام المناهج التالية، ولو نسبيا: الوصفي، التحليلي، والمنهج القياسي.
- **المنهج الوصفي:** من خلال إبراز التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالدراسة منها تعريف السيولة ومخاطرها وأنواعها، إضافة إلى أهداف وأهمية كفاية رأس المال في المصارف...الخ.
- **المنهج التحليلي:** تم استخدامه من خلال إظهار وتحليل مؤشرات مجموعة البركة المصرفية، بالإضافة إلى تحليل نسب إدارة السيولة ونسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- **المنهج القياسي:** ظهر في تتبع آثار نسبة كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة.

### أدوات الدراسة:

لقد تم استخدام مجموعة من الأدوات ومصادر البيانات، حيث:

ارتكزت دراستنا على المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالأطروحات والرسائل العلمية، وكذلك المجالات والملتقيات والمؤتمرات العلمية، وكذا التقارير والمعايير والمبادئ الصادرة عن المؤسسات الدولية، والمراجع والمواقع الالكترونية ذات الصلة بالدراسة. أما فيما يخص دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية فقد كان أغلب اعتمادنا على الموقع الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية للحصول على المعطيات والمعلومات الخاصة بها، بالإضافة إلى التقارير السنوية للمجموعة.

## حدود الدراسة:

- تشتمل على الحدود العلمية، الاصطلاحية، الزمانية والمكانية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- **الحدود العلمية:** تبحث الدراسة في إمكانية بناء نموذج لقياس أثر كفاية رأس المال على السيولة في المصارف الإسلامية -مجموعة البركة المصرفية- من خلال مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
  - **الحدود الاصطلاحية:** نظرا لوجود العديد من المصطلحات التي تحمل نفس المفهوم في دراستنا مثل: (مصرف وبنك)، وكذلك (مصارف تقليدية وبنوك تجارية)، بالإضافة إلى (كفاية رأس المال ونسبة الملاءة ونسبة بال)، وكذا (مقررات بازل واتفاقيات بازل). فقد اعتمدنا في أغلب دراستنا على المصطلحات التالية: مصرف، مصارف تقليدية، كفاية رأس المال، مقررات بازل.
  - **الحدود الزمانية:** بغية الإحاطة بإشكالية الدراسة والوصول إلى نتائج واستنتاجات عملية تثبت أو تنفي صحة الفرضيات، شملت دراستنا على فترة زمنية من سنة 2007 إلى غاية 2021 لدراسة أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية.
  - **الحدود المكانية:** تمثلت في مجموعة البركة المصرفية وذلك باعتبارها مجموعة رائدة في العمل المصرفي الإسلامي، وكذلك لانتشار فروعها في دول العالم، بالإضافة لتوفر التقارير السنوية للمجموعة.

## الدراسات السابقة:

- توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية حول كفاية رأس المال وإدارة السيولة، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير إلى أهم الأبحاث التي تمكنا من الاطلاع عليها:
- دراسة سارة إشعلال ووهيبة خالفي، بعنوان: **المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية -معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجا-**، مقال بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، 2022.
  - هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معايير الرقابة على المصارف الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار السادس عشر -العناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية على المصارف الإسلامية، والمعيار السابع عشر المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع المصرفي الإسلامي- وذلك لتطبيق أهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل لتعزيز الرقابة على المصارف، كما تم عرض المعيار الخامس عشر لكفاية رأس المال ومقارنته مع معيار بازل 3، ولدراسة العلاقة بين تطبيق معيار IFSB15 / ومعيار بازل 3 وربحية المصرف الإسلامي، تم اختيار

مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010 - 2018) لقياس وتحليل بين كل المعيارين وربحية، وذلك من خلال بناء نموذجين قياسين بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى واستخدام برنامج 7.EVIEWS.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن معيار IFSB15 يعكس بصفة حقيقية نسبة كفاية رأس المال المصرف الإسلامي لأنه أكثر ملائمة لها عن المعيار الصادر عن لجنة بازل الثالثة، وهذا ما أثبتته نتائج تطبيق المعيارين على مجموعة البركة المصرفية، وأن معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع لهما تأثير أقوى على نسبة كفاية رأس المال وفق معيار IFSB15 مقارنة بمعيار بازل 3.

- دراسة حكيمة حلبي وآخرون، بعنوان: **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 -دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية-**، مقال بمجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 01، 2019.

هدفت الدراسة إلى تعريف المصارف الإسلامية ومعرفة مصادر أموالها ومختلف صيغ التمويل التي تقوم بها، بالإضافة إلى توضيح مختلف المعايير الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تهدف إلى التكيف مع مقررات بازل، وقام الباحثين بدراسة تحليلية لتطور نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2012 - 2017).

ومن أهم نتائج المتوصل إليها من الدراسة أن مجموعة البركة المصرفية تطبق المعيار المعدل لنسبة كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتوافق مع مقررا بازل 3، إلا أن مجموعة البركة المصرفية لم تطبق نسب السيولة الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية بنوعها ونسبة الرافعة المالية.

- دراسة أحمد بن الدين ويونس مونة، بعنوان: **أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2-**، مقال بمجلة الحقيقة، العدد 43، 2018.

هدفت الدراسة إلى عرض أهم ما جاءت به مقررات بازل حول كفاية رأس المال، وكذلك المعيار الثاني والمعيار الخامس عشر الصادرين عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ثم مقارنة معيار كفاية رأس المال وأهميته في المصارف التقليدية والإسلامية، أما دراسة حالة فكانت دراسة تحليلية لمصارف إسلامية في الأردن وتم اختيار البنك العربي الإسلامي والبنك الأردني الإسلامي لدراسة أثر انتقال البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق IFSB2 خلال الفترة (2008 - 2015).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عدم تعامل المصارف الإسلامية بالربا يحدث فروقا واضحة في تحديد نسبة كفاية رأس المال مقارنة بنسبتها في المصارف التقليدية، بالإضافة إلى أن الظروف التنافسية والتجارية لها دور مهم في تحديد أهمية كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، فكلما كانت هذه الظروف كبيرة فإن المصارف الإسلامية تحمل جزء فقط من المخاطر الناجمة عن الأصول الممولة لحسابات الاستثمار، مما يجعل نسبة كفاية رأس المال ترتفع في المصارف الإسلامية وهو ما لوحظ في المصارف الإسلامية الأردنية عند تطبيقها لكفاية رأس المال.

- دراسة نوري عبد الرسول الخاقاني وصلاح عامر أبو هونة، بعنوان: تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية-، مقال في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 09، العدد 03، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين الهدف من تطبيق معيار كفاية رأس المال وأهميته في تحقيق الاستقرار من خلال تدعيم المراكز المالية للمصارف، وكذلك تعريف السيولة المصرفية وأهم مؤشرات قياسها في المصارف، ولتوضيح العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى والثانية مع السيولة في المصارف التقليدية في العراق كانت العينة خمسة مصارف تجارية -مصارف حكومية: الرافدين، الرشيد، ومصارف خاصة: بغداد، الشرق الأوسط، الخليج التجاري- خلال الفترة (2004 - 2014).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها أن نسبة كفاية رأس المال متدنية في المصارف الحكومية فهي لم تتجاوز 3 % لمصرف الرافدين و5 % لمصرف الرشيد وبهذا فهي أقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 8 % ونسبة البنك المركزي العراقي والمقدرة 12 %، وهذا يدل على ضعف إجراءات رقابة البنك المركزي العراقي على المصارف الحكومية في تطبيق هذه النسبة، كما أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال في المصارف الخاصة مرتفعة أضعاف النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، وذلك بسبب نقص منح الائتمان مما نتج عنه سيولة عالية.

- دراسة محمود الشويات وأسامة العاني، بعنوان: السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مقال في مجلة المنارة، المجلد 23، العدد 02، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين مفهوم السيولة النقدية وإدارتها في المصارف الإسلامية وما يميزها عن المصارف التقليدية، وكذلك تحديد أسباب مشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية شرعية، وقانونية، وكذا الابتكارية والخاصة بالبيئة المالية، كما تم عرض نظريات إدارة السيولة والأدوات المالية الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية ومدى ملاءمتها للشرعية الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية لها أسباب شرعية كإجراء بعض المعاملات التي تقوم بها المصارف التقليدية لوجود الربا، أو قانونية

كتشريعات البنك المركزي التي لا تميز بين المصارف الإسلامية والتقليدية، أو ابتكارية كعجز المصارف الإسلامية عن استحداث أدوات مالية إسلامية، أو دولية كمقررات بازل.

- دراسة فادي القرعان وآخرون، بعنوان: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا-**، مقال في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-، المجلد 36، العدد 04، 2014.

الهدف من هذه الدراسة هو دراسة مشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية، وتم ذلك من خلال تعريف السيولة وأهميتها للمصارف الإسلامية، والأدوات التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة سيولتها، كما تم عرض واقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية وهما مصرف شام الإسلامي ومصرف سورية الدولي الإسلامي وذلك بحساب وتحليل نسب السيولة لكلى المصرفين خلال الفترة (2007 - 2010)، وكذلك عرض وتحليل الأدوات التي يستخدمها كل من مصرف شام الإسلامي ومصرف سورية الدولي الإسلامي في إدارة سيولتها خلال نفس الفترة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ بنسبة عالية من السيولة، وذلك بسبب قلة الفرص الاستثمارية وحدثة السوق المصرفية السورية، وكذلك عدم توفر الخبرة والجرأة الكافية لدى المصارف الإسلامية السورية في استخدام أدوات إدارة السيولة بشكل فعال وبصورة تمكنها من استثمار فائض السيولة لديها بشكل أمثل.

- Nikhat fatima, **capital adequacy : a financial soundness indicator for banks**, global journal of finance and management, volume 06, number 08, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كفاية رأس المال كمؤشر للسلامة المالية للمصارف، من خلال تحديد مكونات رأس المال من الشريحة الأولى، الشريحة الثانية والثالثة وفق مقررات بازل الأولى والثانية، وأجريت الدراسة لمدة خمس سنوات (2008 - 2012) وتم تحديد عشر مصارف تقليدية عامة وخاصة في الهند، واعتمدت الدراسة على المتوسط الحسابي والنسب المئوية لتحليل وتفسير البيانات.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة بين 12 % و 18 % في جميع المصارف وهي أعلى من نسبة مقررات بازل، إلا أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة جيدة مقارنة بالمصارف العمومية.

– Kumar Manish & Ghanshyam Chand Yadav, **Liquidity Risk Management in Bank: Conceptual Framework**, Journal of Management & Research, Volume 07, Issue 02, May 2013

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمخاطر السيولة في المصارف التقليدية وعرض أهم العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة، بالإضافة إلى السياسات التي يمكن للمصارف أن تعتمد عليها في إدارة مخاطر سيولتها والمؤشرات التي تعتمد عليها في قياس هذه المخاطر، وكذا المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 الخاصة بإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها يجب على المصارف إدارة مخاطر السيولة بطريقة فعالة لتجنب الأزمات التي تؤدي إلى الإفلاس، كما حدث مع بعض المصارف في الأزمة المالية العالمية، واتباع توصيات لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة.

### الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

هناك نقاط تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يمكن تلخيصها في الجدول

التالي:

| الدراسة                     | أوجه التشابه                                                                                                                                                                                                                                         | أوجه الاختلاف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| سارة إشعلال<br>ووهيبة خالفي | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم مفاهيم حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛</li> <li>- عرض أهم ما جاء به معيار كفاية رأس المال IFSB15، ومعايير الرقابة IFSB16 و IFSB17؛</li> <li>- دراسة قياسية على مجموعة البركة المصرفية.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- عرض جميع المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال (IFSB2)، (IFSB7)، (IFSB23)؛</li> <li>- عرض المعايير التي لها علاقة بكفاية رأس المال والسيولة في المصارف الإسلامية سواء رقابية أو غيرها؛</li> <li>- دراسة قياس أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021).</li> </ul> |
| حكيمه حليمي<br>وآخرون       | <ul style="list-style-type: none"> <li>- تعريف المصارف الإسلامية، مصادر أموالها واستخداماتها؛</li> <li>- عرض أهم المحاور الصادرة عن</li> </ul>                                                                                                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>- عرض مقررات بازل 4 وأهم محاورها، بالإضافة إلى المعيار IFSB23 لتكييفها مع المصارف الإسلامية؛</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                             |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                                                                                                                                                    |                                                     |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|
| <p>- دراسة تحليلية لنسب السيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، نسبة الرافعة المالية) لمجموعة البركة المصرفية؛</p> <p>- دراسة قياس أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021).</p>                                   | <p>مقررات بازل 1، 2 و 3 حول كفاية رأس المال، والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية لتكيف عمل المصارف الإسلامية؛</p> <p>- دراسة تحليلية لنسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية.</p>                                      |                                                     |
| <p>- عرض أهم ما جاءت به مقررات بازل 1، 2، 3، 4 حول كفاية رأس المال في المصارف؛</p> <p>- بالإضافة للمعايير IFSB2 و IFSB15 حول كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية تم إضافة IFSB23؛</p> <p>- دراسة تحليلية لتطبيق مجموعة البركة المصرفية لمعيار بازل 2 و 3 وكذلك تطبيقها لمعيار IFSB2 و IFSB15 وقياس أثر كل منهما على السيولة.</p> | <p>- مفاهيم حول كفاية رأس المال في المصارف؛</p> <p>- التعريف بالمعيار IFSB2 و IFSB15 وأهم ما جاء به حول كفاية رأس المال؛</p> <p>- دراسة تحليلية في مصارف إسلامية وكيفية تطبيقها لمعيار كفاية رأس المال IFSB2.</p>                  | <p>أحمد بن الدين ويونس مونة</p>                     |
| <p>- كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال في المصارف التقليدية والإسلامية في إطار بازل 1، 2، 3، 4؛</p> <p>- دراستنا كانت في مصرف إسلامي مجموعة البركة المصرفية، وذلك من خلال المقارنة بين معيار بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية وقياس أثر ذلك على مؤشرات السيولة.</p>                                                       | <p>- عرض مفاهيم حول كفاية رأس المال وكيفية حسابها وفق المعايير التقليدية؛</p> <p>- طريقة حساب كفاية رأس المال في إطار بازل 1 و 2، وعرض أهم مؤشرات السيولة المصرفية؛</p> <p>- تحليل نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة المصرفية.</p> | <p>نوري عبد الرسول الخاقاني وصلاح عامر أبو هونة</p> |
| <p>- آثار مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية؛</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                 | <p>- مفاهيم عامة حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ونظرياتها؛</p>                                                                                                                                                             | <p>محمود الشويات</p>                                |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                             |                                                 |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------|
| <p>- عرض المعايير والمبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛</p> <p>- حساب نسب إدارة السيولة، بالإضافة إلى نسب السيولة المحددة من قبل المؤسسات الدولية -نسبة صافي السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر، الرافعة المالية- لمجموعة البركة المصرفية.</p> | <p>- أسباب مشاكل السيولة في المصارف الإسلامية، ومؤشرات حسابها؛</p> <p>- الأدوات والأساليب المتاحة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية.</p>                                                  | <p>وأسامة العاني</p>                            |
| <p>- أسباب مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية ومقومات إدارتها؛</p> <p>- استراتيجيات ونظريات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛</p> <p>- دراسة تحليلية لنسب السيولة المقررة من قبل المؤسسات الدولية لمجموعة البركة المصرفية.</p>                                                                    | <p>- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية واستخداماتها؛</p> <p>- الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لعلاج مشكلة السيولة؛</p> <p>- دراسة تحليلية لنسب السيولة في مصرف إسلامي.</p> | <p>فادي القرعان وآخرون</p>                      |
| <p>- دراسة مقررات بازل الثالثة والرابعة وما جاءت به من مكونات نسبة كفاية رأس المال؛</p> <p>- دراسة تحليلية لنسبة كفاية رأس المال لمصرف إسلامي -مجموعة البركة المصرفية - وفق مقررات بازل الثانية والثالثة؛</p> <p>- دراسة أثر كفاية رأس المال على السيولة.</p>                                       | <p>- أهمية كفاية رأس المال في المصارف؛</p> <p>- مكونات رأس المال شريحة 1، 2 و3 في نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى والثانية.</p>                                                 | <p>Nikhat fatima</p>                            |
| <p>- آثار مخاطر السيولة على المصارف الإسلامية؛</p> <p>- أساليب علاج مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية؛</p> <p>- نسب السيولة (الرافعة المالية، نسبة</p>                                                                                                                                             | <p>- تعريف مخاطر السيولة وإدارتها؛</p> <p>- مؤشرات إدارة مخاطر السيولة؛</p> <p>- المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها الصادرة عن لجنة بازل.</p>                             | <p>Kumar Manish &amp; Ghanshyam Chand Yadav</p> |

|                                                                                                                      |  |  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|
| صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة) الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية لإدارة مخاطر السيولة. |  |  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|

## هيكل الدراسة:

من أجل دراسة موضوع انعكاس كفاية رأس المال على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بين مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية، قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- يتناول **الفصل الأول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول عموميات حول المصارف الإسلامية من حيث التعريف والأهداف، ومصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول السيولة في المصارف الإسلامية تم التطرق فيه إلى تعريف السيولة في المصارف الإسلامية، متطلباتها وأهدافها وكذا أسباب مخاطر السيولة ومن ثم آثارها وأساليب علاجها، بينما المبحث الثالث نظريات ومقومات إدارة السيولة ومؤشرات قياسها؛

- وبعده جاء **الفصل الثاني كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية**: والذي يتكون من ثلاثة مباحث، فاحتوى المبحث الأول على مفهوم كفاية رأس المال والمعايير التقليدية لقياسها، وكذلك الأسباب التي دعت إلى تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها، أما المبحث الثاني استعرض أهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل من بازل الأولى إلى بازل الرابعة حول كفاية رأس المال والسيولة في المصارف، بينما المبحث الثالث عرضنا فيه مفاهيم حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المعايير والمبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة، لننتقل إلى المعايير والمبادئ الخاصة التي لها علاقة بكفاية رأس المال والسيولة في المصارف الإسلامية؛

- وخصصنا **الفصل الثالث لدراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)**: وتضمن ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف مجموعة البركة المصرفية وكيفية إدارتها للمخاطر المصرفية، وكذلك دراسة بعض المؤشرات كتطور عدد الفروع وعدد العمال للمجموعة، بينما المبحث الثاني فتم فيه حساب نسب إدارة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية وكيفية تطبيقها في مجموعة البركة المصرفية، بالإضافة إلى حساب نسب السيولة وفق ما جاءت به مقررات بازل الثالثة والمعيار الخامس عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أما المبحث الأخير من هذا الفصل

فقمنا بدراسة قياسية لأثر نسبة كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية من خلال مقررات بازل ومعيّار مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقارنة بينهم.

- وأخيرا قمنا في الخاتمة بمحاولة عرض النتائج المتوصل إليها من اختبار الفرضيات، وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات.

# الفصل الأول

### تمهيد:

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورا سريعا وقبولا واسعا داخل العالم الإسلامي وخارجه، متبعة في ذلك فكرا اقتصاديا متميزا في مجال المعاملات المالية والمصرفية، مطبقة مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، لترسيخ قواعد الاقتصاد الإسلامي كبديل للاقتصاد الربوي، الأمر الذي استدعى منا التعرف على نشأة المصارف الإسلامية وكيفية انتشارها، وتعريفها وإبراز أهم خصائصها وأهدافها، بالإضافة إلى مصادر أموالها واستخداماتها.

وتعد إدارة السيولة مسؤولية إدارة المصرف ومن الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، ففي حالة انخفاضها فإنها تخسر عددا من عملائها وتصبح غير قادرة على تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وفي حالة احتفاظ المصرف بسيولة تفوق حاجته يكون تعرض لضياح فرص استثمارية مما ينعكس سلبا على مستويات الأرباح. كما أن توفر إدارة سيولة جيدة وفعالة تساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة مثل الجهات الرقابية والمودعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى ربح.

وسنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السيولة في المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: نظريات ومقومات إدارة السيولة ومؤشرات قياسها

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

نمت المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ من خلال إنشاء المصارف الإسلامية أو تقديم المنتجات الإسلامية من قبل المصارف التقليدية، نتيجة ما يميز أعمالها المصرفية من جانب المطلوبات أو الموجودات، وما تسعى لتحقيقه من أهداف اجتماعية واقتصادية.

### المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية وانتشارها

على الرغم من صغر الدولة الإسلامية إلا أنها كانت قوية بفضل تمسكها بكتاب ربها الكريم وسنة الرسول صل الله عليه وسلم، فكانت هناك مؤسسات مالية ترعى شؤون المسلمين وحاجاتهم على المستويين الفردي والجماعي ويأتي بيت المال في طليعة هذه المؤسسات.

وقد ورد في كتب التاريخ أن خزينة المسلمين تستخدم لسد حاجات المجتمع المالية، وفي هذا الصدد تستشير بما ورد في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صل الله عليه وسلم.

يذكر في رواية الطبري أن هند بنت عتبة اقتربت من عمر بن الخطاب لتقترض أربعة آلاف درهم من الخزينة الإسلامية لأغراض التجارة، منحها عمر القرض، وانطلقت هند إلى قبيلة كليب لتشارك في البيع والشراء، ومع ذلك، عند عودتها إلى المدينة المنورة، أعربت عن انزعاجها من نتيجة مساعيها، ردا على ذلك، قال عمر: (لو كانت أموالي الخاصة كنت سأتركها تغلت، لكن هذه أموال المسلمين).<sup>1</sup>

والرائد في إدخال طريقة جديدة للتعامل مع الودائع هو الزبير بن العوام رضي الله عنه، نجح في معالجة موضوع الاكتناز الذي يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سمح للمودعين بالسيطرة الكاملة على أموالهم، مما يشكل أساس العمليات المصرفية. يعتقد الزبير أن مجرد التمسك بالمال ليس كافيا، بدلا من ذلك، شجع على أخذها كقرض، وبالتالي تحقيق هدفين في وقت واحد هما:<sup>2</sup>

- له الحرية في التصرف في الأموال الموكلة إليه، كقرض وليس كضمان؛
- إذا بقي المال أمانة، فإنه يهلك على صاحبه دون تعدي أو تقصير، مما يوفر ضمانا قويا. ومع ذلك، إذا تم تحويل الوديعة إلى قرض، فإنها تصبح دينا للمقترض.

<sup>1</sup> حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص 78 - 79.

<sup>2</sup> قرمية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة عينة من المصارف الإسلامية-، أطروحة دكتوراه تخصص نقد وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 03.

وأكدت تصرفات الزبير -رضي الله عنه- أن هذا الرجل كان صادقاً مع ودائع الناس، ولعل بعداً جديداً يضاف إلى سيرة الزبير هو أنه أجرى تحويلات وتعليمات دفع للعديد من مدن الدولة، كان العمل ممارسة مصرفية متطورة في الدولة الإسلامية في ذلك الوقت وكان في صميم العمل المصرفي، وكذلك الشيكات التجارية -الصكوك- التي انتشرت في عهد الخليفة الأموي مروان بن الحكم، كانت الشيكات بكمية معينة من الطعام الجاري شائعة في دمشق، فباع الناس هذه الشيكات قبل صرفها واستلام مقابلها، فقام جماعة من أصحاب الرسول صل الله عليه وسلم فدخلوا لمروان فقالوا: وهل يبيع الربا يا مروان؟ قال: أعوذ بالله ما هذا؟ قالوا: هذه الشيكات باعها الناس، ثم باعوها قبل أن يستلموها، فأرسل مروان بن الحكم حراساً ليخطفوها من الناس ويعيدونها لأصحابها، وهذا يشير إلى انتشار تداول الصكوك منذ تلك الفترة.

المصرفيون المسلمون بالإضافة إلى قيامهم بالأعمال التقليدية التي يقوم بها المصرفيون في الحضارات السابقة، مثل وزن النقود وتحديد قيمتها المتداولة، وإبقائها ودائع مدفوعة أو غير مدفوعة، وتبادل العملات وإنفاق بعضها البعض وتبادل العملات المختلفة، يقوم المصرفيون أحياناً بمد يد العون للحكومة، ودفع مستحقات الموظفين والمساعدين، كما حدث في أيام الخليفة العباسي المهدي، الذي أحال القاضي إلى أحد الصرافين لأخذ راتبه، بالإضافة إلى إصدار الكمبيالات التجارية، كما دعا التجار أيضاً لاستخدام الفواتير (المعادلة حالياً للشيكات) لتسوية المدفوعات بدلاً من المدفوعات النقدية، فضلاً عن ظهور وانتشار الفواتير المختلفة، والأنشطة المصرفية مثل الودائع والتحويلات وعمولات الصرف وما إلى ذلك.<sup>1</sup>

يمكن إرجاع فكرة العمل المصرفي الإسلامي إلى مقالة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان بعنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت بتاريخ 29 جوان 1929م في صحيفة "وادي ميزاب"، بعد أشهر قليلة من دعوة الشيخ أبو اليقظان الشخصيات البارزة ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الرئيسية إلى تجسيد فكرة التزام المصرف بقواعد الفقه الإسلامي، تلقت دعوته ترحيباً من كبار رجال الأعمال المقيمين بالجزائر. وقدموا وثائق كاملة لتأسيس مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". لكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في النهاية.<sup>2</sup>

أنشأت ماليزيا في سنة 1940 صندوق الحج (طابو حاجي) لجميع مدخرات الأفراد الراغبين في أداء فريضة الحج واستثمارها في استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وسرعان ما تطورت هذه التجربة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 03 - 04.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، ص 05.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

وانتشرت في جميع أنحاء ولايات ماليزيا حتى اليوم وهي واحدة من أكبر المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.<sup>1</sup>

أنشأت قرية في باكستان في سنة 1950 مؤسسة لتلقي الودائع من ملاك الأراضي الأثرياء وتقديمها للمزارعين الفقراء لتحسين مستوياتهم المعيشية وتحسين أنشطتهم الزراعية، والمودعين لا يكسبون أي فائدة على هذه الودائع، إيداع فقط، واعتمدت المؤسسة على إقراض هذه الأموال للفقراء دون فوائد، لكنها فرضت رسوما رمزية لتغطية تكاليفها، لكن هذه التجربة توقفت في أوائل الستينات.<sup>2</sup>

كانت أول تجربة مصرفية إسلامية في سنة 1963 وهي تجربة مركز ميت عمر -بمحافظة الدقهلية- (بنوك الادخار المحلية) بمصر، والذي أشرف عليها أحمد النجار، وعلى الرغم من محدودية هذه التجربة، فقد أثبتت نجاحها من خلال فروعها التسعة جدوى المصارف الإسلامية في تحصيل المدخرات المحلية واستخدامها في مشاريع التنمية المحلية، ولأسباب سياسية، هذه التجربة الرائدة كان مصيرها عدم الاستمرار، وتمت تصفيتها وتحويل موجوداتها في نهاية سنة 1967.

وفي سبعينات القرن الماضي، أصبحت الصيرفة الإسلامية حقيقة واقعية، وتزايدت عملية إنشاء المصارف الإسلامية سنة بعد الأخرى، لذلك في سنة 1971 تم إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي في مصر لممارسة الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>3</sup>

وفي سنة 1975 كانت هناك محاولتان رسميتان للصيرفة الإسلامية هما:

- **البنك الإسلامي للتنمية:** وهو مؤسسة دولية لتمويل التنمية، أبوابه مفتوحة لجميع الدول الإسلامية المشاركة فيه، وتأسس سنة 1975 في جدة لدعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية للمصرف في مساعدة البلدان الأعضاء على تطوير التجارة الخارجية، والعمل على توفير وسائل التدريب للموظفين العاملين في مجال التنمية، وإجراء البحوث اللازمة لممارسة التمويل والاقتصاد، وتتم الأنشطة المصرفية في الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>4</sup>

- **مصرف دبي الإسلامي:** يعتبر هذا المصرف أول مصرف إسلامي خاص، وقد كان النظام الأساسي لمصرف دبي الإسلامي مصدر للعديد من المصارف الإسلامية التي تم تأسيسها بعد ذلك، خاصة في الخليج.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2010، ص 126.

<sup>2</sup> حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2011، ص 40.

<sup>3</sup> شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص ص 12-13.

<sup>4</sup> محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط6، 2007، ص 258.

<sup>5</sup> ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو لولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص 51.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي في السودان في أبريل 1977، والذي يعمل وفقا للشريعة الإسلامية ويدعم المجتمع، وأنشئ مصرف فيصل الإسلامي في مصر في نفس السنة. وأنشئ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في سنة 1979، ثم أنشأت المصارف التقليدية فروعاً باسم المصارف الإسلامية. وبدأت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية بأسلمة النظام المصرفي في سنة 1975 بعد تنفيذ خطة انتقالية مدتها خمس سنوات.<sup>1</sup>

وكانت السودان أول دولة إسلامية أسلمت قطاعها المصرفي بالكامل، بعد أن أعلن في ديسمبر 1984 مصرف السودان المركزي أسلمة جميع المصارف الموجودة في السودان، سواء كانت محلية أو أجنبية.<sup>2</sup> مجموعة الدار المال الإسلامي: المجموعة الأولى التي تدعم حركة الصيرفة الإسلامية مادياً ومعنوياً، وتمتلك العديد من المصارف (مصارف فيصل) في مصر وسودان والبحرين وتركيا والنيجر وغينيا والسنغال وسويسرا وغيرها.

والمجموعة الثانية تحت راية المصارف الإسلامية هي مجموعة البركة التي أنشأت عدداً من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وتونس والسودان ومصر والجزائر وتركيا وجنوب إفريقيا ودول أخرى، كما أنشأت العديد من مراكز البحوث الاقتصادية الإسلامية وعقدت ندوات فقهية سنوية. من أجل تلبية احتياجات العملاء، سعت المصارف التقليدية أنشطتها الإسلامية من خلال إنشاء العديد من الإدارات المتخصصة، كما أنشأت بعض المصارف فروعاً إسلامية، مثل المصرف الأهلي التجاري السعودي، واتجهت بعض المصارف لتحويل أعمالها إلى العمل الإسلامي كمصرف الشارقة الوطني، كما قامت أخرى بتأسيس مصارف إسلامية مستقلة تماماً عنها مثل: سيتي البنك الإسلامي، ومصرف فرعي تابع لبنك يوبي USB السويسري، بنك معاملات ماليزيا، مصرف الشريعة مانديدي أندونيسيا.<sup>3</sup> ونتيجة لاهتمام المصارف المركزية بالتجربة الإسلامية والجهود المبذولة لتشريع القوانين الخاصة ومراقبتها بعد ذلك، قدمت ماليزيا سنة 1982 قانون المصارف الإسلامية، وسنت قانون بيوت التمويل الخاصة بتركيا سنة 1983، وظهرت العديد من القوانين الأخرى في البحرين، والكويت، واليمن، والأردن، ولبنان، وسوريا، وغيرها.

كما ظهر عدد من المؤسسات لدعم وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للمصارف والمؤسسات الدولية الإسلامية، والسوق المالية

<sup>1</sup> سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة - المخرج، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص 22.

<sup>2</sup> عبد القادر حيرش، متطلبات الحوكمة كأداة لتطوير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة -، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018، ص 10.

<sup>3</sup> عبد الطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011، ص 18-19.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

الإسلامية الدولية، ومركز إدارة السيولة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، والمركز الإسلامي للمصالحة وتحكيم.<sup>1</sup>

وحسب إحصائيات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نهاية سنة 2004 بلغ عدد المصارف الإسلامية 267 مصرفاً موزعة في 48 دولة حول العالم برأس مال إجمالي وصل إلى 148 دولار أمريكي، وبلغ حجم الأموال المتداولة 300 مليار دولار أمريكي، وهذه المصارف تنمو بمعدل يتراوح بين 15% و20% سنوياً.<sup>2</sup>

وفقاً لتقرير التمويل الإسلامي لسنة 2010، احتلت الخدمات المالية الإسلامية في إيران المرتبة الأولى بين الدول الإسلامية الست بأصول تبلغ 293 مليار دولار أمريكي في تصنيفات الدولة في نهاية سنة 2008، تليها المملكة العربية السعودية بأصول بقيمة 127 مليار دولار أمريكي، وماليزيا بـ 86 مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة بـ 84 مليار دولار أمريكي، والكويت 68 مليار دولار أمريكي، تليها البحرين، وقطر، وبريطانيا، وتركيا ودول أخرى.<sup>3</sup>

يبلغ إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية 1.3 تريليون دولار،<sup>4</sup> وقدر قطاع التمويل الإسلامي بنحو 2.5 تريليون دولار سنة 2018، ومن المتوقع أن يصل 3.5 تريليون دولار سنة 2024.

### المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية وأهدافها

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض بعض تعاريف المصارف الإسلامية وأهم ما يميزها عن المصارف التقليدية بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

**أولاً: تعريف المصارف الإسلامية:** هناك مجموعة من التعاريف للمصارف الإسلامية نحاول ذكر بعضها فيما يلي:

**1. التعريف الأول:** يعرف الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية إسلامية تعمل في الخدمات المصرفية والمالية وتمارس أنشطة التمويل والاستثمار في مختلف المجالات وفقاً لأخلاق وقواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية، وتساعد على تحقيق التنمية في المجال الاجتماعي والاقتصادي من خلال العمليات المالية، بهدف المساهمة في تحقيق حياة كريمة في العالم الإسلامي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 130-131.

<sup>2</sup> قرمية دوفي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>3</sup> فريدة معارفي، استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 15.

<sup>4</sup> يحي سيد عمر، القروض الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، دار الأصول العلمية، ط1، 2018، ص 472.

<sup>5</sup> نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، ط1، 2020، ص 09.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

**2. التعريف الثاني** المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم في كل أنشطتها التجارية والاستثمارية وإدارة كل أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية النبيلة، فضلا عن أهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.<sup>1</sup>

**3. التعريف الثالث:** المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقبل الأموال لاستخدامها في التجارة والاستثمار وفقا لقاعدتي (الخارج بضمان) و(الغرم بالغنم) وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية الغراء وأحكامها التفصيلية.<sup>2</sup>

**4. التعريف الرابع:** المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تتعامل مع الأموال على أساس الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتلتزم باستثمار الأموال بطريقة مشروعة، بهدف التنمية السليمة للاقتصاد والمجتمع.<sup>3</sup>

**5. التعريف الخامس:** المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية ومالية تجمع الأموال وتستخدمها حسب الشريعة الإسلامية، وتخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل، وتحقق التوزيع العادل، وتسمح للأموال باتباع المسار الإسلامي.<sup>4</sup>

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تمارس جميع الأنشطة المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

**ثانيا: خصائص المصارف الإسلامية:** تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

**1. استبعاد التعامل بالفائدة:** وهو يمثل الخاصية الأولى للمصارف الإسلامية، لأن الإسلام يحرم الربا بجميع أشكاله ويعاقب بشدة من يتعامل بها، لذا فإن المصارف الإسلامية متوافقة تماما مع المؤسسات المالية الأخرى وتشكل نظاما إسلاميا كاملا ككل، وهو أمر غير متناقض، ذلك لأن كل هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها المصارف الإسلامية تحاول تحقيق تنقية كل أموال المجتمع وفق مبادئ الدين وتعاليمه النبيلة.<sup>5</sup>

**2. توجيه جميع الأنشطة نحو الاستثمار الحلال:** وبما أن هذه المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر تنمية أولا وقبل كل شيء، وبما أن هذه المؤسسات تحكمها المنهجية الإسلامية، فإن جميع أعمالها محكومة بما

<sup>1</sup> محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الإشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 14.

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 105.

<sup>3</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 519.

<sup>4</sup> أحمد النجار، البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، 1982، ص 163.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 45.

أحله الله، مما يحفزها على الاستثمار وتمويل المشاريع ذات النوايا الحسنة، لتحقيق الإنجازات للبلاد والشعب، والالتزام بالأحكام المباحة والمحرمة التي يقرها الإسلام، وتوجيه الاستثمار وتركيزه في المجالات التي تنتج سلعا وخدمات تلبي حاجات المسلمين العادية، وكذلك المنتجات التي تدخل في المسموح ونطاقات محظورة بالذنب، وتحكمها مبادئ احتياجات المجتمع وأولوياته، ومصالح المجموعة، قبل النظر في المكافآت الشخصية.<sup>1</sup>

**3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الأصل أحد أسس الدين، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية فريدة في قدرتها الاجتماعية.<sup>2</sup>**

تهدف المصارف الإسلامية في سعيها إلى توفير التمويل اللازم للأنشطة الأكثر فائدة وأهمية للفرد من جهة، والمجتمع ثم الاقتصاد ككل من جهة أخرى، بحيث يشمل ذلك تنفيذها ضمن إطار العمل. من عملها تطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو غير ذلك، والعمل بطريقة تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية.<sup>3</sup>

**4. تحريم الاكتناز:** تركز المصارف الإسلامية بشكل كبير عليه وتسعى جاهدة لجمع وتعبئة أكبر قدر من المدخرات غير المستخدمة، أي وفقا للشريعة الإسلامية، ومكافحة الاكتناز لأنه يشمل عدم استخدام الموارد التي يتم اكتنازها، سواء لأصحابها أو للمجتمع خاصة في الدول الإسلامية التي توجد بها مصارف إسلامية، فإن الاكتناز منتشر بغض النظر عن حجم المورد، ومن ثم، فإن المصارف الإسلامية تقوم على جمع الموارد الصغيرة المكتنزة، أي الموارد غير المستخدمة، لجني فوائد اقتصادية من هذه الموارد، مما يؤدي إلى عوائد لأصحابها والمجتمع والاقتصاد الكلي عند جمعه واستخدامه في تمويل المشاريع الاقتصادية.<sup>4</sup>

**5. تيسير وتنشيط التداول التجاري بين الدول الإسلامية:** يتم ذلك من خلال التعاون وتبادل الخبرات بين المصارف الإسلامية، حيث يظهر كل منها للآخر ما يمكن أن يقدمه، تماما مثل المصارف التقليدية المنتشرة في العالم. وبهذه الطريقة فإنها تحرك التجارة الإسلامية نحو التقدم وتؤدي إلى التخلي عن النظام المصرفي القائم واعتمادها عليه في تلبية أي احتياجات مصرفية للأفراد المسلمين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2015، ص ص 28-29.

<sup>2</sup> محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص ص 29-30.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 95.

<sup>4</sup> محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات، ط1، 2013، ص 37.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص ص 37-38.

6. إحياء نظام الزكاة: أنشأت بعض المصارف الإسلامية صناديق خاصة لتحصيل الزكاة وتقوم بإدارتها، وتعهدت أيضا بتسليم هذه الأموال إلى مستحقيها المحددين شرعا.<sup>1</sup>

7. القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار: قامت المصارف -بناء على وظيفتها الأساسية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية- بإزالة احتكار بعض الشركات المساهمة لأسهمها ولم تسمح للمساهمين الجدد بالمشاركة في رأس مالها، لذلك لجأت إلى إصدار سندات لتمكينها من الحصول على رأس مال جديد، في حين أن الأسهم في الشركات لا تزال محصورة بالمساهمين، وأما المصارف والمؤسسات الإسلامية فلا تصدر السندات، فقد ذكر الفقهاء الإسلاميون أنه يحرم إصدار السندات -عدا سندات المقارضة التي أجازها بعض الفقهاء المعاصرين-. من أجل زيادة رأس المال وتوسيع أعمالها فتحت الباب أمام الجميع للاكتتاب في أسهمها.<sup>2</sup>

8. عدم إسهام هذه المصارف وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم: عملية التوسع النقدي معروف أنها تأتي بشكل أساسي من أعمال الإقراض عن طريق إيداع قيمة القرض في حساب العميل، وهو ما يعتبر أحد الأسباب المباشرة للتضخم، وبما أن المصارف الإسلامية لا تقوم بمثل هذه العمليات، فهي لا تساهم بشكل مباشر في ذلك، على العكس من ذلك، تؤدي عمليات تمويل المصارف الإسلامية إلى زيادة وتحسين الاستقرار الاقتصادي لأن التمويل مرتبط بالإنتاج الفعلي.<sup>3</sup>

ثالثا: أهداف المصارف الإسلامية: المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية له مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها؛ وتتمثل فيما يلي:

### 1. الأهداف المالية: عديدة ومنها:<sup>4</sup>

1.1. جذب الودائع وتنميتها: من أهم أهداف المصارف الإسلامية كونها تمثل الجزء الأول في عملية الوساطة المالية، وتكمن أهمية هذا الهدف أنه تطبيق للقاعدة الشرعية والأوامر الإلهية بعدم حجز الأموال واستثمارها لصالح المجتمع الإسلامي والدولة، والودائع هي المصدر الرئيسي للتمويل في المصارف الإسلامية سواء كانت في شكل الودائع الاستثمارية (المطلقة/المقيدة)، أو الودائع تحت الطلب وهي الحسابات الجارية، أو الودائع الادخارية وهي مزيج من الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية.

2.1. استثمار الأموال: يمثل الجزء الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي والركيزة الأساسية للمصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي للربح للمدخرين والمساهمين، وهناك العديد من صيغ الاستثمار المشروعة تستخدمها المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المدخرين والمساهمين في التنمية الاجتماعية، والنظر في المشاريع الصغيرة وتوسيع قاعدة العملاء عند استثمار الأموال المتاحة، وهنا نرى

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>2</sup> عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص ص 195-196.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>4</sup> عبد اللطيف حمزة القراري، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

النفوذ على نطاق واسع من خلال إدارة استثمارات والابتكار والدور المهم لتوظيف الخبرات المتنوعة ودراسات الجدوى المفيدة.

**3.1. تحقيق الأرباح:** الأرباح هي نتيجة الجهود والأنشطة الناتجة عن عمليات الاستثمار المشروعة والخدمات المصرفية التقليدية بوجه شرعي، ويتم توزيع هذه الأرباح بشكل متناسب وفقاً لمقدار الأموال التي يستخدمها المودعون والمساهمون، ويتم زيادة الأرباح الموزعة لزيادة القيمة السوقية للمساهمين ورفع مستوى سيولة المصرف. تعتبر المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية إسلامية تحقيق الربح أحد أهدافها الأساسية من أجل البقاء والمنافسة والاستدامة في السوق المصرفية، وهذا دليل على نجاح المصارف الإسلامية.

**2. أهداف خاصة بالمتعاملين:** المتعاملين مع المصارف الإسلامية لديهم العديد من الأهداف يتعين على المصارف الإسلامية تحقيقها:<sup>1</sup>

**1.2. تقديم الخدمات المصرفية:** إن نجاح المصارف الإسلامية في تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لعملائها ضمن الإطار المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية وقدرتها على جذب العديد من العملاء هو نجاح المصارف الإسلامية والهدف الأساسي لإدارتها.

**2.2. توفير التمويل للمستثمرين:** تستثمر المصارف الإسلامية الأموال المودعة من خلال إيجاد أفضل القنوات الاستثمارية المتاحة، أو تزويد المستثمرين بالتمويل اللازم، أو استثمار هذه الأموال من خلال مؤسسات تابعة مخصصة، أو استثمار هذه الأموال بشكل مباشر سواء في السوق (المحلي أو الإقليمي أو الدولي).

**3.2. توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح المصارف هو مستوى ثقة المودعين في المصارف، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف وجود سيولة نقدية كافية لمواجهة امكانية السحب من ودائع العملاء، على وجه الخصوص الودائع تحت الطلب والتي لا تتطلب تسيل الموجودات الثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في المصارف لتلبية احتياجات سحب الودائع تحت الطلب من جهة، وتوفير للمستثمرين الأموال اللازمة من جهة أخرى.

**3. الأهداف الداخلية:** للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:<sup>2</sup>

**1.3. تنمية الموارد البشرية:** الموارد البشرية هي المكون الأساسي لربحية المصارف بشكل عام، فلا يتم إنتاج الأموال من تلقاء نفسها دون استثمارها، ولكي يحقق المصرف الإسلامي ذلك، يجب أن يتوفر العنصر

<sup>1</sup> أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص ص 22-23.

<sup>2</sup> كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير تخصص دراسات مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص ص 28-29.

البشري القادر على استثمار هذه الأموال على الخبرة المصرفية ومهارات الأداء في المصارف الإسلامية من خلال التدريب لتحقيق أفضل مستوى أداء في العمل.

**2.3. تحقيق معدل نمو:** يتم إنشاء المؤسسات بشكل عام للاستمرارية، خاصة المصارف لأنها تشكل أساس اقتصاد أي بلد، ولكي تظل المصارف الإسلامية في السوق المصرفية، يجب أن تحقق معدلات نمو حتى تتمكن من الاستمرار في المنافسة في السوق المصرفية.

**3.3. الانتشار جغرافيا واجتماعيا:** لكي تحقق المصارف الإسلامية أهدافها السابقة إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية لعملائها، يجب عليها تغطية أكبر حجم اجتماعي وتقديم الخدمات المصرفية لعملائها في المكان الأقرب إليهم، وذلك من خلال التوزيع الجغرافي في المجتمع.

**4. أهداف ابتكارية:** تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفي من أجل جذب العملاء سواء كانوا أصحاب ودائع أو مستثمرين، بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمات المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، ولتحقيق ذلك توفر لهم العديد من التسهيلات، ولكي تحافظ المصارف الإسلامية على مكانتها في السوق المصرفية بكفاءة وفعالية، يجب أن تواكب التطورات في الصناعة المصرفية من خلال:<sup>1</sup>

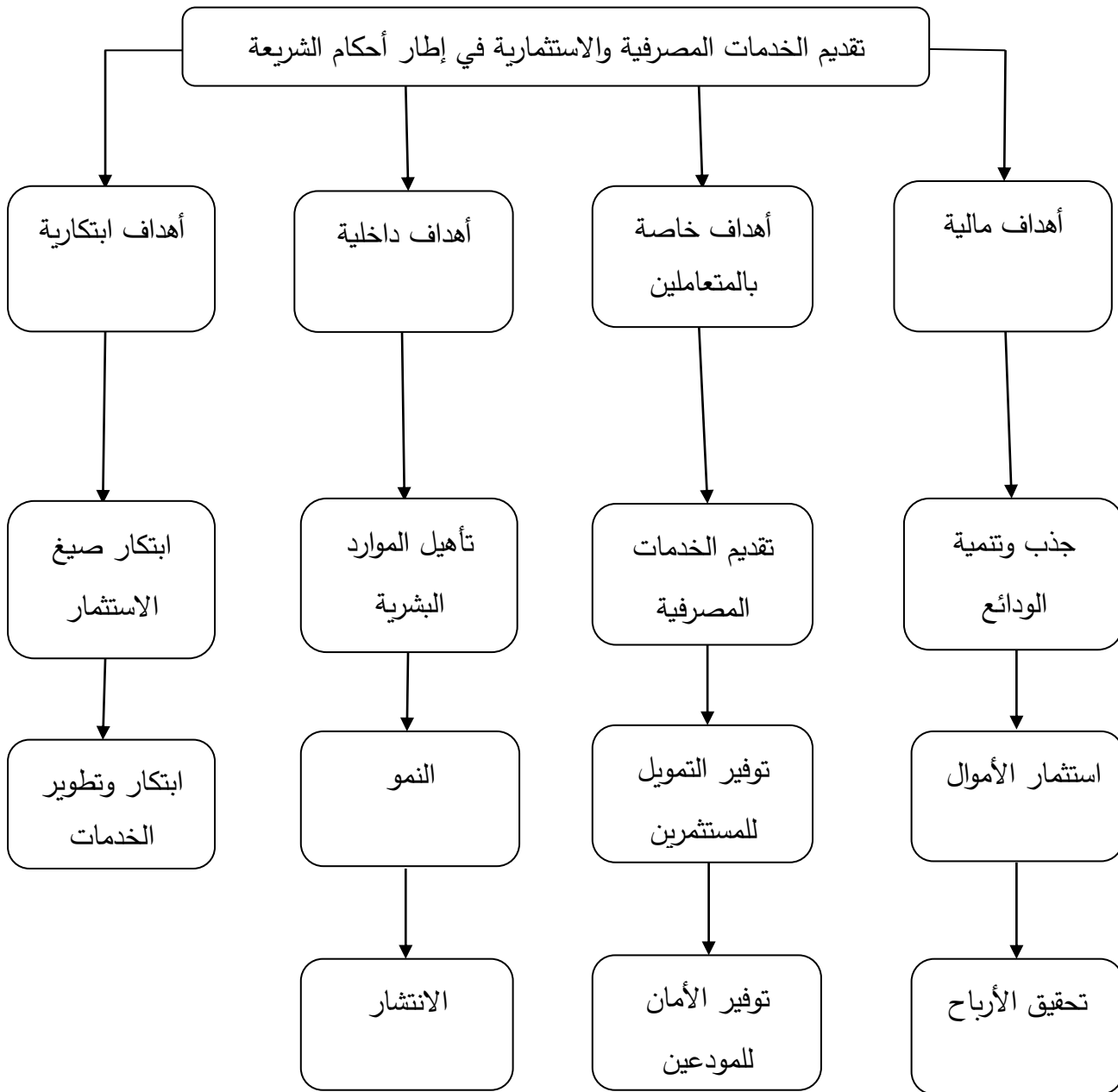
**1.4. ابتكار صيغ تمويلية:** لكي تكون المصارف الإسلامية قادرة على منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين، يجب عليها توفر التمويل اللازم لمختلف مشاريعهم، لذلك يجب أن تسعى المصارف إلى إيجاد صيغ استثمارية إسلامية يمكن من خلالها تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

**2.4. ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** تعتبر أنشطة الخدمات المصرفية من المجالات المهمة لتطوير الصناعة المصرفية، ويجب على المصارف الإسلامية أن تسعى جاهدة لابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى المصارف الإسلامية ألا تقتصر أنشطتها على هذا المجال، ولكن يجب تطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بطريقة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

<sup>1</sup> نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية

الشكل (01 - 01): أهداف المصارف الإسلامية



المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ب د ن، ط1، 2018، ص 157.

### المطلب الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية مثلها مثل المصارف التقليدية لا يمكنها ممارسة أنشطتها وأعمالها المصرفية المتمثلة في الاستثمار الحقيقي كإنتاج السلع وتقديم الخدمات أو تقديم التمويل للعملاء عن طريق أحد صيغ التمويل الإسلامي أو تقديم هبات وتبرعات إلا بوجود مصادر للأموال سواء كانت مصادر ذاتية أو خارجية أو مصادر أخرى والتي تعتبر صمام الأمان لأنه يتم الحكم على مركزه المالي من خلالها، ونحاول هنا عرض أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية واستخداماتها.

**أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:** حتى تحقق المصارف الإسلامية أهدافها يجب أن تتوفر لديها الأموال التي تساعد على القيام بذلك، وفي الواقع لا تختلف مصادر الأموال المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية. تنقسم مصادر أموال المصارف الإسلامية إلى مصادر ذاتية، ومصادر خارجية، ومصادر أخرى.

**1. المصادر الذاتية:** وهي عبارة عن حقوق الملكية وتتكون من رأس المال، الاحتياطات، والأرباح المحتجزة.

**1.1 رأس المال:** بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة المصارف يعتبر رأس المال تأميناً لامتصاص الخسائر المتوقعة التي قد تحدث في المستقبل، وهو المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة، وهو أيضاً ضمان سلامة وأمن وثقة للمودعين.

لا يوجد مبلغ أمثل لرأس المال لجميع الحالات، حيث يرتبط ذلك بالدور المستهدف لأنشطة المصرف، والذي يمكن المصرف من تغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب للمساهمين.<sup>1</sup>

**2.1 الاحتياطات:** هي اقتطاعات يتم إجراؤها كنسبة مئوية من صافي ربح المصرف الإسلامي لتعزيز المركز المالي للمصرف، لذلك توجد عدة أنواع من الاحتياطات منها:

**1.2.1 الاحتياطي القانوني:** ينص القانون على الاحتفاظ بنسبة معينة من الأرباح داخل المؤسسة ولا يجوز توزيعها بأي شكل من الأشكال، ووفقاً لقوانين الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي، يتم تحويل نسبة معينة من أرباح المصرف الإسلامي إلى حساب احتياطي قانوني، وعادة ما يتم تحديد مبلغه في قانون تكوين -تأسيس- المصرف.<sup>2</sup>

**2.2.1 الاحتياطي الاختياري:** هذا نوع من الاحتياطات ليس قانونياً (غير اجباري) ولا تعاقدية، لكن يقترحه مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في

<sup>1</sup> محمد جلال سليمان، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص 17.

<sup>2</sup> محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 53.

الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كلياً أو جزئياً على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.<sup>1</sup>

**3.2.1. احتياطات أخرى:** بالإضافة إلى هذه الاحتياطات، تفرض قوانين ولوائح المحاسبة من المصارف بشكل عام وضع مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، وتطلب من المصارف وضع حدود معينة ضد أي خسائر مرتبطة بهذه الديون. ويختلف هذا الحد حسب الدولة والضوابط التي تستخدمها في هذا الصدد. ويستخدم هذا الاحتياطي لتعويض المصرف عن الخسائر المحتملة.<sup>2</sup>

**3.1. الأرباح غير الموزعة:** الأرباح المحتجزة داخلياً لاستخدامها لاحقاً لدعم المركز المالي للمصرف، بينما الأرباح التي تقرر توزيعها ولكن لم يطالب بها بعض المساهمين لا يتم تضمينها في هذا البند، ليس من المخالف للشرعية الإسلامية أن يحتفظ المصرف الإسلامي بجزء من أرباحه لأنه يعمل كمضارب بأموال المودعين، ومن ثم يمكنه الاحتفاظ بجزء من الأرباح للتعامل مع المواقف غير الطبيعية المحتملة للمصرف.<sup>3</sup>

**2. المصادر الخارجية:** تمثل الودائع أهم موارد المصرف على الإطلاق. كما أنها تعتبر المورد الأساسي التي يعتمد عليه المصرف في معظم عمليات التوظيف، وتنقسم الودائع في المصارف الإسلامية إلى:

**1.2. الودائع الجارية:** وهي تمثل ودائع تحت الطلب، لا يمكن تمييزها عن المصارف الإسلامية والتقليدية، ويمكن إيداعها وسحبها في أي وقت دون أي قيود بواسطة الشيكات، تمثل هذه الودائع عقد قرض بين المودع والمصرف، لأنه لا يعاملها المصرف على أنها أمانة، يعيدها إلى صاحبها عند الطلب، ولكنه يستعملها في عمله الخاص ويلتزم بإعادتها.

لا يحق لأصحاب حسابات الإيداع أو الحسابات الجارية أي عوائد، لذلك تشجع بعض المصارف الإسلامية أصحاب الحسابات هؤلاء على عدم احتساب أي رسوم مرتبطة بها، بينما تقدم المصارف الإسلامية الأخرى عوائد إذا حققت أرباحاً عالية، ولكن ليس لديهم شروط مسبقة، وهناك مصارف إسلامية تقوم باحتساب الرسوم السنوية لأصحاب الحسابات الجارية مقابل إصدار دفاتر شيكات وإجراء تحويلات مالية ... إلخ، على غرار ما تفعله المصارف التقليدية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الودائع تحت الطلب لا تحمل الوزن النسبي الذي تمثله هذه الودائع في المصارف التقليدية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حمزة فيشوش، مصادر استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 113.

<sup>2</sup> عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص 200.

<sup>3</sup> محمد جلال سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>4</sup> سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث القرارة، غرداية، الجزائر، ط1، 2002، ص ص 283-284.

**2.2. الودائع الاستثمارية:** هي ودائع يرغب أصحابها في استخدامها، والانتقال من مفهوم الودائع إلى مفهوم المضاربة، التي تنشئ حسابات استثمارية في المصارف الإسلامية، معبرا عنها بالمبلغ الذي يتلقاه المصرف من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة، يصرح المالك للمصرف بالاستثمار فيها على أساس المضاربة، وتستمر ملكية المودع في الحساب الاستثماري لأمواله المودعة لدى المصرف الإسلامي، لكنهم يصرحون للمصرف بالتصرف في هذه الأموال واستثمارها وفقا للاتفاقية التي بينهم، يتم تحديد العوائد على هذه الودائع على أساس أنشطة المصرف خلال فترة الإيداع ويتحمل أصحاب هذه الودائع نفس المخاطر التي يتحملها المساهمون فيما يتعلق بالخسارة المحتملة لأعمال الاستثمار أو رأس المال المتضمن في الاستثمار، في حالة حدوث ذلك وعدم وجود تقصير من قبل المصرف.<sup>1</sup> وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى نوعين:<sup>2</sup>

**1.2.2. حسابات الاستثمار المطلقة:** للمصارف حرية استخدامها في أي مشروع.

**2.2.2. حسابات الاستثمار المخصصة أو المقيدة:** يطلب المالكون استخدام أموالهم في مشاريع محددة، ويتحملون مسؤولية اختيارها.

**3.2. الودائع الادخارية (حسابات التوفير):** ودائع التوفير من أنواع الودائع في المصارف الإسلامية وتنقسم إلى قسمين:<sup>3</sup>

**1.3.2. حسابات الادخار مع تفويض بالاستثمار:** يجب أن يتمتع الحساب بمشاركة الأرباح، ويتم احتساب عوائد الأرباح أو الخسائر على أساس الحد الأدنى للرصيد الشهري، ويحق للعملاء إيداع الأموال أو سحبها في أي وقت.

**2.3.2. حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار:** هذا النوع لا يستحق تحقيق ربح وحكمه كالحساب الجاري.

**3. مصادر أخرى:** تقدم المصارف الإسلامية مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وتتقاضى رسوما على ذلك، وأهم ما تقدمه من خدمات مصرفية يتمثل فيما يلي:

**1.3. اصدار خطابات الضمان:** وهي تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه (طالب الاصدار) في حدود مبلغ معين، تجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول، وذلك

<sup>1</sup> مبلود زكري، حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للإسلامة المصرفية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1، 2015، ص ص 28-29.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 285.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي وآخرون، إدارة المخاطر : إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 316.

ضمانا لوفاء هذا العميل بالتزامه اتجاه ذلك طرف خلال مدة معنية على أن يدفع المصرف المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان دون التقات لما يبيده العميل من المعارضة.<sup>1</sup>

**2.3. الاعتمادات المستندية:** تعتبر الاعتمادات المستندية من أساسيات التجارة الخارجية، وأن نظامها من معطيات العمل المصرفي في المصارف الإسلامية بعد تطويعها لمعطيات العمل المصرفي الإسلامي وصيغ تشغيل الأموال واستثمارها فيه، وخاصة صيغتي المربحة للأمر بالشراء والمشاركة. وتنقسم الاعتمادات المستندية التي تجريها المصارف الإسلامية إلى قسمين:<sup>2</sup>

- اعتمادات مستندية ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، وفيه يكون دور المصرف الإسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بأجر.

- الاعتمادات الممولة من المصرف الإسلامي تمويلًا كاملاً أو جزئياً، فإذا كان التمويل كلياً من المصرف الإسلامي كانت تلك المعاملة مضاربة، يكون الربح بحسب الاتفاق والخسارة على المصرف، ويمكن أن تكون على أساس المربحة، وأما إذا كان التمويل جزئياً فيكون على أساس المربحة في الغالب.

**3.3. بيع وشراء العملات الأجنبية:** إذا كان سعر الشراء أقل من سعر البيع، فلا فائدة للمصارف الإسلامية في إجراء بيع وشراء العملات الأجنبية من أجل توفير مبلغ كاف لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق ربح حلال، طالما أن المصرف ملتزم وفق أحكام الشريعة. ولا يتعارض مع أحكام الصرف، ولا يقع في دائرة الربا.<sup>3</sup>

**4.3. عمليات الاكتتاب في الأسهم دون السندات:** تتوسط المصارف الإسلامية في عملية اكتتاب الأسهم الخاصة بالمؤسسات والمشاريع الجديدة. ومع ذلك، فإن دورها في هذا الصدد يعتمد على مشروعية تزكية المؤسسة والأنشطة التي ستقوم بها، بينما يعمل المصرف كوكيل نيابة عن المؤسسة عند إصدار الأسهم وقد يتقاضى أجراً أو عمولة مقابل ما أوكلته المؤسسة.<sup>4</sup>

**5.4. الخزائن الحديدية:** عقد يتعهد المصرف الإسلامي بموجبه بوضع خزانة حديدية في العقار الذي يشغله ليستخدمها العميل وحده، مقابل رسوم تختلف حسب حجم الخزانة وفترة الانتفاع بها.<sup>5</sup> ويمكن أن نوضح مصادر الأموال في المصارف الإسلامية في الشكل الموالي.

<sup>1</sup> محمود على السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 158.

<sup>2</sup> محمود عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.

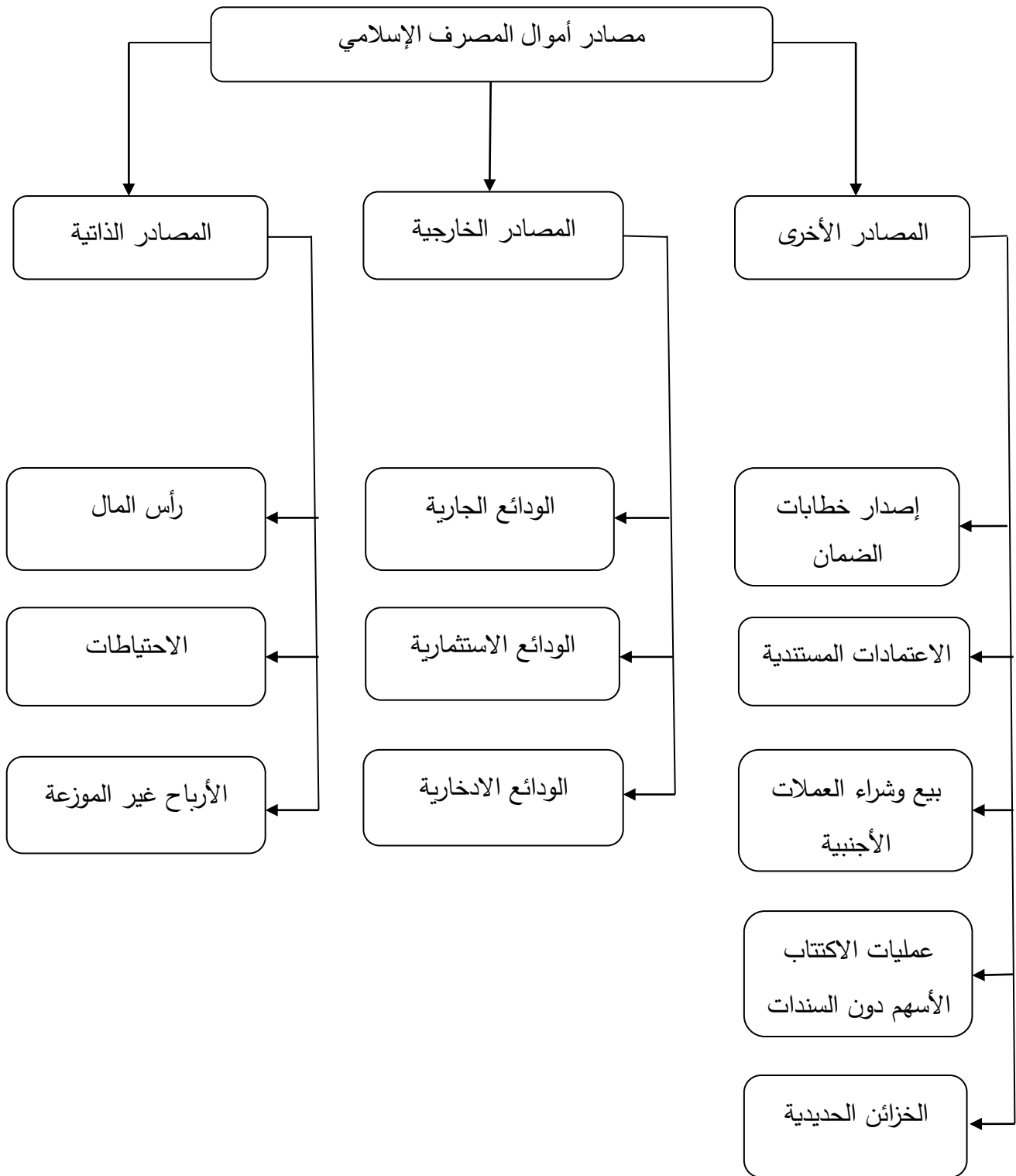
<sup>3</sup> عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 157.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ط1، 2004، ص 198.

<sup>5</sup> سليمة طبائبية، إدارة المصارف الإسلامية، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، ط 01، 2016، ص 73.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

الشكل (01 - 02): مصادر الأموال في المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية: تصنف استخدامات المصرف الإسلامي حسب درجة سيولتها، كما أن أساليب التمويل التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي تختلف عن المصارف التقليدية لأنها تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، وتصنف حسب العقود إلى ثلاث أنواع رئيسية كما يلي:

### 1. عقود المعاوضات المالية: وتتمثل في:

**1.1. عقد البيع:** يقصد بالبيع لغة: التبادل المطلق، وشرعاً: يراد به مبادلة مال بمال على سبيل التراضي أو نقل ملك بعوض على الوجه المأذون فيه، ولفظاً البيع والشراء يطلق كل منهما على الآخر، ويصح البيع إذا توافرت أركانه وشروطه، ومن ثم يترتب عليه نقل ملكية البائع للسلعة إلى المشتري، ونقل ملكية المشتري للثمن إلى البائع، ويحل لكل منها التصرف فيما انتقل إليه، بكل نوع من أنواع الصرف.<sup>1</sup>

**2.1. عقد الإجارة:** الإجارة من وجهة نظر شرعية هي عقد ملزم لمنفعة متوقعة قابلة للبذل والإباحة لفترة معلومة بعوض معلوم، أو باختصار هي بيع المنفعة، وهناك نوعان:<sup>2</sup>

**1.2.1. الإجارة التشغيلية (العادية):** تمتلك المصارف الأصول التي تريد تأجيرها.

**2.2.1. الإجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك):** يكتسب المصرف الأصول بناء على طلب العملاء (المستأجرين) ويؤجرها، وهي في الواقع بيع خفي بالتأجير، لذلك يطلق عليه البيع التأجيري.

الإجارة المنتهية بالتمليك شكل مبتكر للتمويل وتسمح في إطار صيغ التمويل، بإدارة أولئك الذين يرغبون في الحصول على أصل رأسمالي، دون امتلاك السعر كامل على الفور، ويتم تطبيق التأجير في المصارف الإسلامية على النحو التالي:<sup>3</sup>

- شراء المصرف (المؤجر) الأصول الثابتة التي يحددها (المستأجر)؛  
- يمول المصرف شراء الأصل ويملك الأصل ثم يؤجره بعقد متوسط إلى طويل الأجل ويسلمه للاستفادة منه واستخدامه؛

- يتم احتساب مدفوعات الإيجار على مدى فترة العقد وتشمل:  
- الأموال المدفوعة لشراء الأصل (أو جزء منها)؛  
- قيمة الأصل بعد نهاية فترة اهتلاكه (في نهاية فترة الإجارة) يقوم العميل بسدادها في نهاية فترة الإجارة لتملك الأصل (على النحو المتفق عليه عند التفاوض)؛  
- هامش ربح مناسب (يمثل عائد المصرف خلال فترة الإيجار)  
- يقوم المستأجر بدفع التأمين للمصرف (بنسبة متفق عليها) لضمان المحافظة على الأصل المؤجر وصيانته خلال فترة التأجير كاملة؛

<sup>1</sup> محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

<sup>2</sup> محمد البلتاجي، صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع: <https://islamfin.Yoo7.Com/1494-topic> بتاريخ 31-12-2020.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

- المصرف هو مالك للأصل طوال مدة الإجارة، والعميل هو صاحب الأصل ومستخدمه حتى يتم سداد أقساط الإجارة للأصل، وتنتقل إليه ملكية الأصل المؤجر.

**3.1. بيع السلم:** هو بيع يتعهد فيه البائع بتقديم سلعة محددة، في موعد مستقبلي محدد، مقابل ثمن مقدم يدفع سلفاً وفق العقد، ويكون الثمن كما تقدم حالاً غير مؤجل، وتكون السلعة مؤجلة. ويسمى المشتري (رب السلم)، والبائع (مسلم إليه)، والمال الحال (رأس المال)، وسلعة المشترة (مسلم فيه).<sup>1</sup> وينقسم السلم إلى نوعين:

**1.3.1. السلم الأصلي (البسيط):** أو العادي وهو التعريف السابق للسلم.

**2.3.1. السلم الموازي:** وهو استخدام صفقتي سلم متوافقتين، دون الربط بينهما، حيث يبيع المشتري في السلم الأول سلعة للمشتري في السلم الثاني بنفس المواصفات والمقدار، وإلى نفس الأجل الذي سيستلم فيه السلعة التي أسلم فيها.<sup>2</sup>

**4.1. بيع المربحة:** هو بيع السلعة بنفس السعر الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من السعر الأول.<sup>3</sup> وتنقسم المربحة إلى قسمين هما:

**1.4.1. المربحة البسيطة:** تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة، حيث يشتري السلع دون الاعتماد على التزام مسبق بالشراء، ثم يبيعها بعد ذلك مربحة بالسعر الأول وربح متفق عليه.<sup>4</sup>

**2.4.1. المربحة المركبة (المربحة المصرفية أو المربحة للأمر بشراء):** هي العملية التي يقوم المصرف من خلالها بشراء الموجودات المنقولة وغير المنقولة ذات المواصفات المحددة بناء على طلب العميل والتزامه بشرائها، ثم يعيد بيعها مربحة بعد امتلاكها واستلامها بسعر شامل للتكلفة، وتحقيق هامش ربح الذي وعد به العميل.<sup>5</sup>

**5.1. عقد الاستصناع:** عقد مع المؤسسة المصنعة لفعل شيء محدد، عن طريق عقد لشراء ما ستصنعه المؤسسة المصنعة وسيكون العين والعمل من المؤسسة المصنعة.<sup>6</sup>

**1.5.1. الاستصناع الموازي:** يسمح للمؤسسات بالدخول في عقود استصناع مع المصنعين بصفتهن مستصنع للحصول على منتجات منظمة وفقاً للمواصفات التي تزيل عدم اليقين، والدفع نقداً وقت توقيع

<sup>1</sup> محمد تقي العثماني وعمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2019، ص 128.

<sup>2</sup> التجاني عبد القادر أحمد، إسلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك، مطبعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 30.

<sup>3</sup> عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، مصرف الزيتونة، تونس، ط6، 2014، ص 27.

<sup>4</sup> فريد مشري، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 18.

<sup>5</sup> لمياء حدرباش، المربحة للأمر بالشراء في التشريع الجزائري وفق النظام 20 - 02 والتعليمية 2020 - 03، أبحاث المؤتمر الأكاديمي الخامس لدراسات الاقتصاد والأعمال المصارف الإسلامية: الواقع والمأمول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة، ليبيا، 17 - 18 ديسمبر 2022، ص 403.

<sup>6</sup> سامر مظهر قططجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداد العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ط2، 2015، ص 263.

العقد، وتوفير السيولة للمصنعين، وتبيع للطرف الآخر، من خلال عقد استصناع موازي المنتج الذي التزمت بإنتاجه بنفس مواصفات المنتج الذي اشترته، لفترة زمنية بعد تاريخ الاستصناع الأول بشرط أن تكون العقود غير متصلة.<sup>1</sup>

2. عقود المشاركات: العقود التي يشترك فيها اثنان أو أكثر أو يعملان معا، وينتج عن ذلك ربح أو خسارة.<sup>2</sup> وتنقسم إلى:

1.2. المضاربة: هي عقد للمشاركة في أرباح المشروع يكون المال من طرف واحد (يسمى صاحب المال أو رب المال) والعمل من طرف آخر (يسمى المضارب).<sup>3</sup> وتنقسم المضاربة إلى قسمين هما:

1.1.2. المضاربة العامة (المطلقة): وهي التي يدفع فيها المالك المال مضاربة إلى العامل دون قيود على العمل والمكان والزمان ومع من يتعامل المضارب.<sup>4</sup>

2.1.2. المضاربة الخاصة (المقيدة): وهي التي يشترط فيها مالك المال على المضارب شروط معينة لضمان ماله.<sup>5</sup>

2.2. المشاركة: هي عقد بين شخصين أو أكثر، يتقاسم كل منهما حصة من المال للقيام بعمل أو نشاط معين، يقوم أحدهما بالمهمة بمفرده ويسمح لكل منهما بالمشاركة في العمل حسب ما اتفقوا عليه، وذلك للمشاركة في مشروع قديم أو لإنشاء مشروع جديد، بحيث يمتلك كل منهم نصيبا من رأس المال على أساس ثابت أو متناقص، ويحق له المشاركة في أرباحه، أما الخسائر توزع حسب نصيب كل شريك في رأس المال وتصبح المشاركة غير صالحة بخلاف ذلك.<sup>6</sup>

يمكن أن تتخذ المشاركة عدة أشكال ومنها:<sup>7</sup>

1.2.2. المشاركة الثابتة: هي مساهمة المصرف في مشروع أي يساهم في تملك المشروع وإدارته والإشراف عليه وصافي دخله وتحمل الخسارة وفق ما اتفقوا عليه، وتتكون من قسمين:

1.1.2.2. المشاركة الثابتة المستمرة: هذه المشاركة لا تنتهي حتى نهاية المشروع.

2.1.2.2. المشاركة الثابتة المنتهية: يجب ذكر تاريخ انتهائها في الاتفاقية.

<sup>1</sup> عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص 150.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص 169.

<sup>3</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 97.

<sup>4</sup> زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص ص 39-40.

<sup>5</sup> سالم صلال راهي الحسناوي وآخرون، مبادئ المالية والمصرفية، ب د ن، ط 01، 2019، ص 185.

<sup>6</sup> حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2019، ص 108.

<sup>7</sup> فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

**2.2.2. المشاركة المتناقصة:** يشتري المصرف أي أصول بالشراكة مع العميل، مع الاتفاق على أن ملكية الأصل تنتقل في النهاية إلى العميل، حسب شروط معينة التي تم الاتفاق عليها في العقد.<sup>1</sup>

**3.2. المزارعة:** يمكنه من خلالها استخدام أموال المصرف والحصول على الأرباح، كما يساهم أيضا في التنمية الزراعية، والاستثمار في الأراضي المعطلة، وتوظيف العمالة، إنها شراكة زراعية حيث يتم دفع الأرض لأولئك الذين يعملون ويزرعون الأرض، يأخذ العامل في الأرض شيئا من الأرض أي نصيبا معلوما ومدة معلومة. قد تأتي الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع، أو قد تأتي الأرض من المالك فقط وتأتي البذور والعمل من المزارع.<sup>2</sup>

**4.2. المساقاة:** هي شكل من أشكال المضاربة، حيث تقدم الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمار بينهما. أو هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره.<sup>3</sup>

**5.2. شركة الأموال:** وتنقسم إلى:<sup>4</sup>

**1.5.2. شركة المفاوضة:** إنها شركة حيث الشركاء متساوون في المال والممتلكات والربح والخسارة.

**2.5.2. شركة العنان:** هي شركة لا يتساوى فيها الشركاء، في المال أو التصرف أو الربح أو الخسارة.

**3.5.2. شركة الوجوه:** هو اتفاق بين شخصين أو أكثر يتمتعون بسمعة طيبة وبمكانة كبيرة وجيدة وثقة في التجارة، حيث يشترون البضائع بالدين ويبيعونها نقدا، بشرط أن يمتلك مالك البضاعة كل الثمن، بغض النظر عن الربح أو الخسارة، ويتقاسم الشركاء الأرباح كما هو متفق عليه.<sup>5</sup>

**4.5.2. شركة الأعمال أو الأبدان أو الصنائع:** يشير إلى الاتفاق بين شخصين أو أكثر لقبول عمل، ولكن يتم الاتفاق على راتب العمل بينهما.<sup>6</sup>

**3. عقود التبرعات:** من أبرز عقود التبرعات في المصارف الإسلامية القرض الحسن والوقف بالإضافة إلى الصدقة والهبة.

**1.3. القرض الحسن:** هو قرض بدون أي نوع من الفوائد، مما يعني أنه دين لطرف معين لمدة زمنية معينة ولا ينقص أو يزيد عند استلامه، وعادة ما يتم صرفه لأغراض اجتماعية وإنسانية، والممول يحق له

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 288.

<sup>2</sup> نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد02، 2010، ص 141.

<sup>3</sup> سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

<sup>4</sup> رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 2012، ص 139.

<sup>5</sup> أشرف محمد دوابة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 173.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

الحصول على رسوم رمزية مقابل التكاليف الإدارية المتكبدة في توزيع القرض، وهذا الرسم مستقل عن قيمة القرض ومدته والغرض منه.<sup>1</sup>

**2.3. الهبة:** يعرفها الفقهاء بأنها حيازة المال دون تعويض. فيمكن للمرء أن يعطي مالا أو ممتلكات لآخر دون تعويض، وقد تكون بدافع المحبة لأنها مثل الهدية.<sup>2</sup>

**3.3. الصدقة:** وهي ما تعطى على وجه التقرب لله عز وجل، فيخرج بذلك الهدية ونحوها التي تعطى من باب التودد والمحبة.<sup>3</sup>

**4.3. الوقف:** هو التصديق بشيء ما، أو إعطاء شيء ما، عينا كان أو نقدا، مما يمتلكه، لهيئة أو مؤسسة خيرية بحيث يبقى أصله كما هو، وينتفع بعينه أو يصرف من ريعه وغلته أو عوائده، لتمويل أعمال خيرية مشروعة ومحددة، ابتغاء الله تعالى، ونيل ثوابه.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> ريم بنوالة وإيمان بومود، مدى قدرة التمويل الإسلامي كتركيبة شرعية على تحقيق الكفاءة التشغيلية -دراسة مالية مقارنة-، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للنجارة، الجزائر، 12-13 أبريل 2016، ص 5-6.

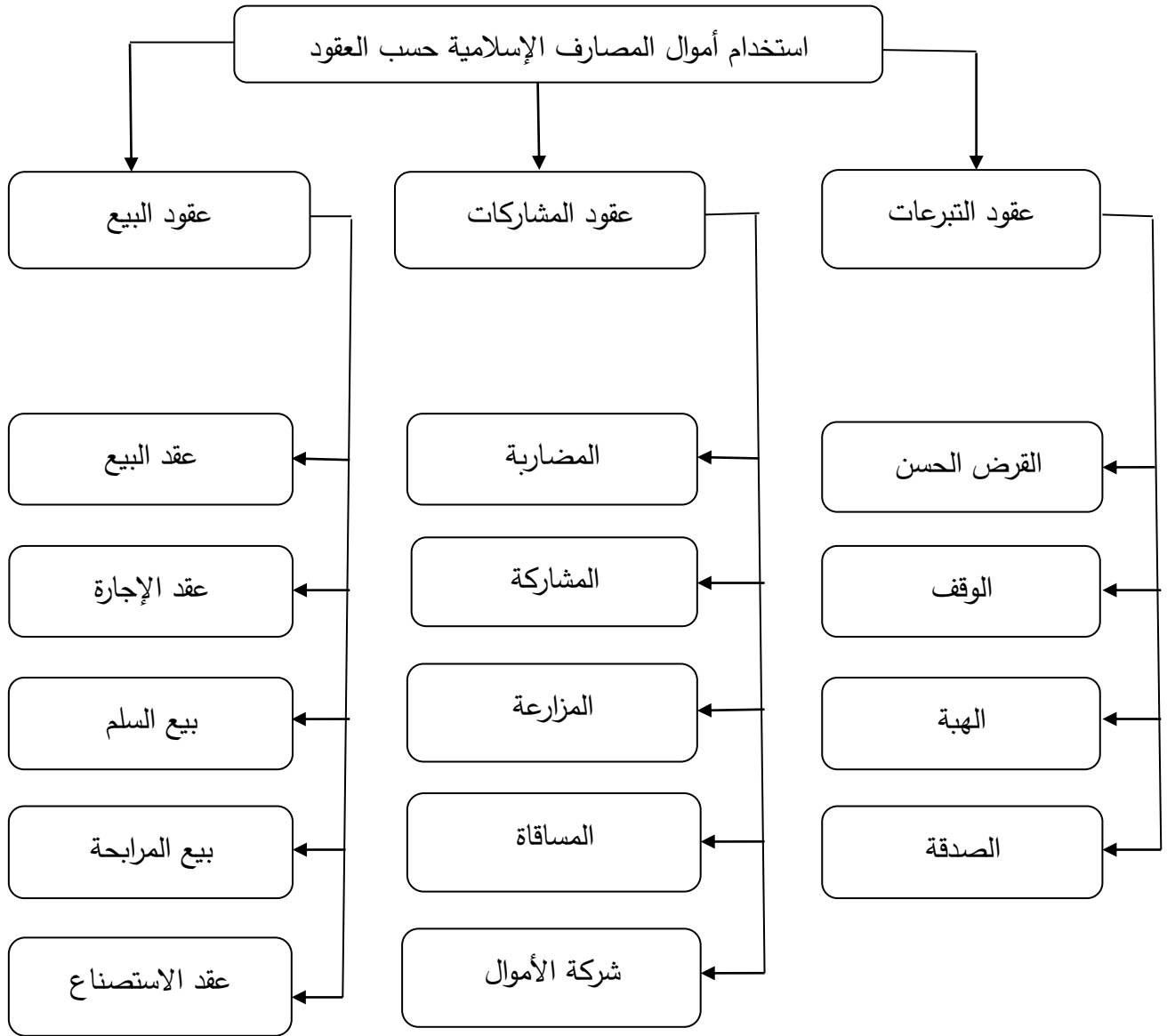
<sup>2</sup> محمد أحمد المعلا، ما عقود التبرعات في الشريعة، على الموقع:

[https://www.google.com/amp/s/alwatannews.net/amp\\_article/424597](https://www.google.com/amp/s/alwatannews.net/amp_article/424597) بتاريخ: 06-01-2021.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> هناء محمد هلال الحنيطي، دور عقود التبرعات في تحقيق التكافل الاجتماعي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 15.

الشكل (01 - 03): استخدامات أموال المصارف الإسلامية حسب العقود



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

### المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السيولة في المصارف الإسلامية

تعاني المصارف الإسلامية من مشكلة إدارة السيولة، لأنها تقوم بعمليات الاستثمار والتمويل وتقديم خدمات مصرفية وفق صيغ التمويل الإسلامي، ويتم ذلك باستعمال أموال المودعين، وهنا يجب على إدارة المصرف توفير السيولة في الوقت المناسب، كما أنه لا يمكنه تجميد كمية كبيرة من السيولة لمواجهة سحبات المودعين، لأنها تعرض المصرف إلى مخاطر السيولة التي يمكن تجنبها باستخدام مجموعة من الأساليب.

### المطلب الأول: تعريف السيولة في المصارف الإسلامية، أهميتها ومحدداتها

نحاول في هذا المطلب تعريف السيولة في المصارف الإسلامية وذكر مكوناتها وأهميتها في إدارة المصارف بالإضافة إلى أهم العوامل والمحددات التي تؤثر على طلبات السيولة.

**أولاً: تعريف السيولة:** توجد العديد من التعريفات للسيولة منها:

**1. التعريف الأول:** عرفت المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية السيولة بأنها مصطلح يستعمل في المالية والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على الأموال. إذا كان الاقتصاد يتمتع بالسيولة، يمكن للأفراد والمؤسسات الحصول على الأموال التي يحتاجونها بالسعر الذي يريدون بهدف استثمارها واستهلاكها وبالتالي يؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

**2. التعريف الثاني:** كما عرفت لجنة بازل السيولة على أنها قدرة المصرف على التمويل والوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تحمل خسائر غير مقبولة.<sup>2</sup>

**3. التعريف الثالث:** هي قدرة المصرف على تحويل ضماناته إلى نقد عند الطلب، يعني أنه يمكن للعملاء استخدام ودائعهم لدى المصرف لسحب النقود في أي وقت. ولا تقتصر السيولة على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والدفع نقداً عند الطلب لتلبية السحوبات التي يطلبها المودعون، ولكن تحويل الأصول إلى نقد في الصندوق لا ينبغي أن يتسبب في تحمل المصرف لتكاليف أو تكبد خسائر.<sup>3</sup>

**4. التعريف الرابع:** السيولة هي القدرة على توفير التمويل باستمرار بأسعار معقولة للوفاء بالالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أكرم لال الدين وسعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية نقدية-، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 25-29 ديسمبر 2010، ص 04.

<sup>2</sup> Basel committee on banking supervision, principles for sound liquidity risk management and supervision, **basel**: bank for International settlements, 2008, p. 07.

<sup>3</sup> خالد أمسن عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1، 2006، ص 97.

<sup>4</sup> سالية فاروق هباني، مفهوم السيولة وإدارتها في النظام المصرفي الإسلامي، مجلة المصرفي، مصرف السودان المركزي، العدد 87، مارس 2018، ص 04.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف السيولة على أنها ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها.

أما سيولة المصرف الإسلامي فهي لا تختلف عن المصرف التقليدي إلا أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لذلك يمكن تعريف سيولة المصرف الإسلامي على النحو التالي:

قدرة المؤسسات المالية على تلبية طلبات التمويل، واحتياجات السحب الدورية والعاجلة بطريقة تضمن تقدم الأنشطة من خلال الاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة أو الأصول القابلة للتحويل دون التسبب في خسارة كبيرة في قيمتها دون عوائق، ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لاستثمار الأموال المطلوبة بشكل رشيد للحصول على أكبر عائد ممكن.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن إبراز مفهومين للسيولة وهما:<sup>2</sup>

- **المفهوم الكمي:** يشير إلى مقدار الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت معين للوفاء بالالتزامات المصرف.

- **المفهوم النقدي:** يشير إلى مقدار الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، بالإضافة إلى تلك التي يمكن الحصول عليها من العملاء الذين يسددون الديون أو عن طريق ودائع جديدة.

ثانياً: أبعاد السيولة: للسيولة ثلاث أبعاد هي:<sup>3</sup>

1. **الوقت:** وهو السرعة التي من خلالها يتم تحويل الأصول إلى نقد.

2. **درجة المخاطرة:** وهي احتمال انخفاض قيمة الأصول عند تحويلها إلى نقد.

3. **حجم التكلفة:** وهي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى الموجودة عند تحويل الأصول إلى نقد.

ثالثاً: عناصر السيولة: وتتمثل عناصر السيولة في المصرف الإسلامي بمجموعتين هما:<sup>4</sup>

1. **السيولة النقدية:** وتتكون من أصول سائلة بالكامل، بما في ذلك النقد في خزائن المصارف (العملة المحلية أو الأجنبية)، والودائع لدى المصارف الأخرى، والودائع لدى المصارف الإسلامية، وبعضها يضيف الشيكات تحت التحصيل.

<sup>1</sup> محمود الشويات وأسامة العاني، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة، المجلد 23، العدد 2، 2017، ص ص 264-265.

<sup>2</sup> علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ج 1، ط 1، 2010، ص 638.

<sup>3</sup> Howells, Peter, Bain, Keith financial markets & institution 3 th ed prentice hall, 2000, p. 08.

<sup>4</sup> ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية-، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 09، 2015، ص ص 125-126.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

2. السيولة شبه النقدية: وهي تتألف من الأصول التي يمكن للمصارف الإسلامية التصرف فيها وتحويلها إلى نقد بأقل خسارة، بما في ذلك الأسهم والمبالغ المضمونة للعملاء في غضون ثلاثة أشهر، والشهادات القابلة للتداول الصادرة عن المصارف الإسلامية، والسندات الحكومية وغيرها.

ويمكن تلخيص عناصر السيولة في المصرف الإسلامي في الجدول الموالي.

الجدول (01 - 01): عناصر السيولة في المصرف الإسلامي

| السيولة النقدية                 | السيولة شبه النقدية        |
|---------------------------------|----------------------------|
| - النقود بالعملة المحلية        | - الأسهم                   |
| - النقود بالعملة الأجنبية       | - مستحقات العملاء          |
| - الودائع لدى المصارف الأخرى    | - الشهادات القابلة للتداول |
| - الودائع لدى المصارف الإسلامية | - الأوراق الحكومية         |
| - الشيكات تحت التحصيل           |                            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

تعتمد المصارف الإسلامية على مصدرين رئيسيين لتوفير سيولة لديها، المصدر الأول هو السيولة التي تأتي من التمويلات المختلفة التي يقوم بها المصرف وتسمى: سيولة التمويل، والمصدر الثاني هو السيولة التي تأتي من قدرة المصرف على استغلال الأسواق المالية لتحويل الأصول إلى نقد، وتسمى: سيولة السوق.<sup>1</sup>

رابعاً: أهمية السيولة في المصارف الإسلامية: أصبحت السيولة جانباً مهماً من جوانب الإدارة المصرفية الإسلامية لعدد من الأسباب من بينها:<sup>2</sup>

- من الصعب التنبؤ بحجم وتوقيت النقد المصرفي الداخل والخارج؛
- ارتباط السيولة بالربحية والأمان، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاقتراض بالفائدة مثل المصارف التقليدية؛
- تدفقات السيولة الداخلة من الودائع أو سداد الديون، والتدفقات الخارجة في صورة تمويل واستثمارات مقارنة برأس مال المصرف؛
- الآليات التقليدية لإدارة السيولة في سوق ما بين المصارف هي السندات، والسوق الثانوية من خلال الخصم والمقرض الأخير، وكلها تقوم على الفائدة، ولا يجوز للمصارف الإسلامية التعامل معها؛
- تعزيز قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته؛
- زيادة ثقة المودعين والمستثمرين والتمولين وغيرهم في قدرة المصرف على تلبية احتياجاتهم؛

<sup>1</sup> فريد مشري، الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك دبي -، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص 03.

<sup>2</sup> فهد بن عبد الرحمن البحي، البنك الوقفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، ب س ن، ص 164.

- الافتقار إلى أدوات مالية التي يمكن تحويلها إلى نقد إذا كانت هناك حاجة للسيولة مقارنة بما هو متاح للمصارف التقليدية من أدوات الخزينة والسندات وشهادات إيداع بالفائدة... الخ؛

- مؤشر إيجابي للمصرف في السوق المالي والمحللين والمصنفين والجهات الرقابية.

**خامسا: محددات السيولة في المصارف الإسلامية:** لعل أهم العوامل التي تؤثر على قدرة المصارف على تلبية متطلبات السيولة هي كما يلي:<sup>1</sup>

**1. عمليات السحب والإيداع:** سيؤدي سحب جزء من الودائع من قبل العملاء إلى تقليل سيولة المصارف، على العكس من ذلك فإن عملية الإيداع ستعزز سيولة المصارف. وعندما يكون الفرق بين الإيداع والسحب موجبا وكبيرا، يمكن للمصارف تحويل الفوائض في مواردها إلى حساباتها الجارية لدى المصرف المركزي، وبالتالي تحسين السيولة لديها.

**2. الأحوال الاقتصادية العامة:** تؤثر على حالة العملاء وينعكس ذلك على سيولة المصارف، فعندما يكون بعض الناس عاطلين عن العمل بسبب البطالة، وعندما يرتفع مستوى السعر بسبب التضخم، ستتخفض الودائع حتما وستزيد عمليات السحب، بالإضافة إلى ذلك، فإن فرص تحقيق عوائد أعلى على الاستثمارات البديلة (مثل توزيعات الأرباح على المساهمين) تدفع الجمهور إلى سحب الودائع وتحويلها للاستفادة من هذه الأصول، وكلها تقلل سيولة المصارف.

**3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:** إذا أدت التسوية بين التزامات المصارف من خلال غرفة المقاصة بالمصرف المركزي إلى وجود رصيد دائن للمصرف، فسيؤدي ذلك إلى تجديد رصيد حسابه الجاري مع المصرف المركزي وتعزيز سيولته، على عكس المصرف المدين الذي انخفضت سيولته.

**4. الزيادة في حساب رأس المال:** فكلما زادت نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد ارتفعت سيولة المصرف والعكس صحيح.

**5. سياسة المصرف المركزي:** إذا تبنى المصرف المركزي سياسة انكماشية أي لا يفي بمتطلبات السيولة أو يرفع تكلفة السيولة، فإن السيولة ستتخفض، وإذا تبنى المصرف المركزي سياسة توسعية، فسيحدث العكس.

<sup>1</sup> عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد 78، أبريل 2019، ص ص 26-27.

### المطلب الثاني: تعريف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، متطلباتها وأهدافها

نتناول في هذا المطلب مفهوم إدارة السيولة في المصرف الإسلامي والأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلالها وأهم العناصر التي تساهم في فعالية إدارة السيولة.

**أولاً: تعريف إدارة السيولة:** إدارة السيولة في المصارف الإسلامية لها مجموعة من التعريفات منها:

**1. التعريف الأول:** تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إدارة السيولة في المعيار الشرعي 44 على أنها تحقيق التوافق بين جمع السيولة في أقصر وقت ممكن وبأفضل سعر، وبين استثمارها بطريقة هادفة. ويختلف تحقيق السيولة باختلاف التطبيقات، فمثلاً في المؤسسات هي القدرة على تلبية السحوبات، في الأسواق المالية إمكانية العملية لتحويل الأوراق المالية إلى نقد في مدة زمنية قصيرة، في الصكوك وصناديق الاستثمار هي الرغبة في المشاركة.<sup>1</sup>

**2. التعريف الثاني:** يعرفها المصرف المركزي الماليزي على أن تحتفظ المصارف بتدفق نقدي كاف لتغطية عمليات السحب المفاجئة أو الكبيرة بشكل غير عادي.<sup>2</sup>

**3. التعريف الثالث:** تشير إدارة السيولة إلى قدرة المصارف على تحقيق توازن بين استخدام وتوظيف السيولة في التمويل والاستثمار، وبين المحافظة على كمية من السيولة للوفاء بالالتزامات وإجراءات العمل.<sup>3</sup>

**4. التعريف الرابع:** يقصد بها القدرة على استثمار الأموال المتاحة على النحو الأمثل لتحقيق أقصى عوائد والوفاء بالالتزامات تجاه الدائنين بأقل تكلفة.<sup>4</sup>

**5. التعريف الخامس:** تم تقسيم إدارة السيولة حسب "Lair" لآير وآخرون إلى قسمين، إدارة السيولة الأساسية، والتي تتعامل بالنقد المتاح فعلياً للمؤسسة، أي أن إحدى وظائفها الأساسية هي تحديد المستوى النقدي الأمثل، لتتمكن من دفع المبلغ الضروري والمستحق للسير العادي للمؤسسة.

تشمل إدارة السيولة المتقدمة الإدارة الأساسية، ومن بين مهامها: التفاوض وبناء العلاقات مع المؤسسات المالية ووكالات إدارة المخاطر المالية وكذلك التنبؤ بالسيولة.<sup>5</sup>

من التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة السيولة بأنها محاولة تحقيق توازن بين توجيه الأموال للاستثمار والاحتفاظ بجزء منها بشكل نقد لمواجهة سحوبات العملاء.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، نوفمبر 2017، ص 1107.

<sup>2</sup> Bank Negara Malaysia. Liquidity Frame Work For Islamic Financial Instetutions. Kuala Lumpur. 2002. P. 02.

<sup>3</sup> علي محي الدين القره داغي، مرجع سبق ذكره، ص 648.

<sup>4</sup> يوسف بن عبد الشبلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 7-8 ماي 2012، ص 02.

<sup>5</sup> أكرم لال الدين وسعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

ثانياً: أهداف إدارة السيولة: تهدف المصارف الإسلامية من إدارتها للسيولة إلى النقاط التالية:<sup>1</sup>

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائداً عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛

- الحفاظ على سيولة كافية للوفاء بالاحتياجات العاجلة دون الحاجة إلى تصفية أصول معينة (أسهم، صكوك، ودائع المؤسسات الاستثمارية، ... إلخ) التي قد يتكبد المصرف خسائر بسببها، لا سيما في ظروف السوق غير الملائمة؛

- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات المصرف؛

- تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع حد أقصى لها، للحد من مخاطر الاستثمار التي قد تنشأ بسبب عدم اليقين في السوق المالية أو وضع المؤسسات المالية التي تصدر الأدوات المالية المستثمرة من قبل المصرف؛

- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة المصرف بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة؛

- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات المصرف؛

- يتم تحديد الحد الأدنى للسيولة وفقاً لأنشطة المصارف والنسبة التي تحددها سلطة النقد.

ثالثاً: متطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: هناك العديد من المتطلبات التي تساعد المصارف الإسلامية على إدارة السيولة بشكل فعال منها:<sup>2</sup>

**1. التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي:** إن أموال المصرف الإسلامي تشتمل على: حقوق المساهمين المعروفة من رأس المال وأرباح محتجزة واحتياطيات، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية، هذا بالإضافة إلى أية التزامات أخرى اتجاه المصارف أو المصرف المركزي.

**2. تحديد مجالات الاستخدامات المالية في المصرف الإسلامي:** تتمثل جوانب الاستخدامات في المصرف الإسلامي في النقدية بخزينة المصرف، والنقدية لدى المصارف الأخرى، والنقدية لدى المصرف المركزي، كذلك الاستثمارات المباشرة للمصرف، وما يمارسه المصرف من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، إلى جانب احتياجات المصرف من الأصول الثابتة.

<sup>1</sup> شوقي بورقية، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حوار الأرباء، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010-2011، ص 41.

<sup>2</sup> أسماء بن حميدة وسميرة حسيبة، دور المصارف الإسلامية في جذب السيولة المصرفية -دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي-، المؤتمر الدولي للتكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019، ص ص 1065-1066.

**3. تخطيط التدفقات النقدية في المصرف الإسلامي:** من الضروري تصنيف وتحليل التدفقات النقدية وتحقيق درجة مناسبة من التنسيق بينها حتى يتمكن المصرف من توفير درجة من السيولة لتلبية الاحتياجات التالية:

- الطلبات الدورية والحالية لأصحاب الودائع تحت الطلب؛
- الطلبات المنتظمة والمفاجئة لأصحاب ودائع التوفير؛
- إذا كان من الممكن سحب الطلبات الدورية والمفاجئة لحاملي الودائع الاستثمارية مسبقاً؛
- التكاليف العادية للمصرف؛
- طلبات التمويل المتنوعة من مشاركة ومراصة ومضاربة؛
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف.

**4. التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية:** كما نعلم جميعاً، إذا كان لدى المصرف سيولة أكثر من اللازم، فسوف يخسر المصرف الربح الذي كان يمكن أن يحصل عليه من خلال تشغيل السيولة في مجال توليد الربح، وبالتالي سيكون هناك تضارب بين الربحية المستهدفة التي يسعى المصرف لتحقيقها، والسيولة كوسيلة لتحقيق هذه العقبة، يجب أن تكون الربحية المطلوبة فرصة ثابتة لتلبية احتياجات العملاء بشكل كافٍ من جهة واحتياجات مالكي المصرف من جهة أخرى والالتزام من جهة ثالثة بكونها تمثل نمو المصرف واستقراره. للقيام بذلك، يجب أن تدرك إدارة المصرف هذه الحقيقة وتسعى جاهدة للتنسيق بين الأهداف المختلفة للمصرف ووسائل تحقيقها.

**5. تطبيق قاعدة تناسب الأجل كمدخل لإدارة السيولة:** تقوم بعض المصارف بخلط جميع موارد المصرف في حاوية واحدة ثم تخصيصها لجميع مجالات الاستخدام دون التحقق من تواريخ الاستحقاق والمواعيد النهائية المختلفة، لا نعتقد أن هذا يمثل الطريقة المناسبة لإدارة الموارد المتاحة لأنه يجلب عبء على إدارة سيولة المصرف، وقد يكون ذلك محرجاً أمام العملاء، وحتى أمام المسؤولين والجهات المصرفية، لذلك يجب تخصيص مصدر الأموال للاستخدام بنسبة معينة حسب الموعد النهائي، على النحو التالي:

- يتم تخصيص الودائع تحت الطلب للنقدية والأرصدة لدى المصارف والتمويل قصير الأجل مثل مجالات المتاجرة المباشرة والمراصة؛
- يتم تخصيص الودائع الاستثمارية للتمويل طويل الأجل كالمضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر، بالإضافة إلى نسبة معينة منها إلى النقد والتمويل قصير الأجل؛
- ودائع الادخار مخصصة للنقد والأرصدة المصرفية والتمويل قصير وطويلة الأجل؛
- يتم تخصيص الأموال الخاصة بالمصرف للاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة.

### المطلب الثالث: أسباب مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية ومظاهرها

تتعرض المصارف الإسلامية إلى العديد من المخاطر منها مخاطر تمويل السيولة ومخاطر سوق السيولة، نتيجة أسباب عديدة. وتؤثر على نشاطها في تحقيق أهدافها.

ولهذا قبل الحديث عن مخاطرة السيولة لابد من تعريف المخاطر.

**أولاً: تعريف المخاطر:** هناك مجموعة من التعاريف للمخاطر يمكن أن نذكر منها:

**1. التعريف الأول:** تمثل المخاطر الحد الأقصى للخسارة وتشتت النتائج، والتي يمكن تقديرها من خلال معامل التشتت أو الانحراف المعياري.<sup>1</sup>

**2. التعريف الثاني:** المخاطر تمثل عدم التأكد من استرداد رأس المال المقرض أو تحصيل الأرباح المستقبلية المتوقعة.<sup>2</sup>

**3. التعريف الثالث:** تعرف لجنة التنظيم المصرفي التابعة للإدارة المصرفية الأمريكية المخاطر أنها إمكانية الخسارة الناتجة مباشرة عن نتائج الأعمال أو خسارة رأس المال، أو بشكل غير مباشر من وجود قيود تحد من قدرة المصرف، لأن مثل هذه القيود من ناحية ستضعف قدرة المصرف على الاستمرار في إظهار أعماله والقيام بأنشطته، ومن ناحية أخرى ستحد من قدرته على استغلال الفرص الموجودة في البيئة المصرفية.<sup>3</sup>

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعرف المخاطرة أنها تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة تؤثر على أهدافه ولا يمكن السيطرة عليها.

**ثانياً: تعريف مخاطر السيولة:** تم تعريف مخاطر السيولة من خلال مجموعة من التعاريف منها:

**1. التعريف الأول:** عرفت هيئة الخدمات المالية مخاطر السيولة على أنها المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية بسبب عدم كفاية الموارد المالية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها.<sup>4</sup>

**2. التعريف الثاني:** تنشأ مخاطر السيولة المصرفية عن طريق تمويل الأصول طويلة الأجل من الخصوم قصيرة الأجل، مما يجعل الخصوم عرضة للمخاطر، وعادة ما تكون مخاطر السيولة فردية حيث أن المصرف يحدد سياسة السيولة وفقاً لأساليب عمله وتخصصه، ويمكن أن تأتي مخاطر السيولة من النظام المالي في بعض الحالات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Naullau G & Rouachi N, **Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier**, Revue Bancaire, Paris, 1999, p. 310.

<sup>2</sup> Anne M & Percie D, **Risque et Control de Risque**, E'conomica, Paris, 1999, p. 25.

<sup>3</sup> محمد البشير بن عمر ونوال بن عمارة، **تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، ديسمبر 2018، ص ص 58-59.

<sup>4</sup> محسن بن سليم ومحمد خميسي بن رجم، **الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016، ص 64.

<sup>5</sup> Kumar Manish & Ghanshyam Chand Yadav, **Liquidity Risk Management in Bank: Conceptual Framework**, Journal of Management & Research, Volume 07, Issue 02, May 2013, p. 02

3. **التعريف الثالث:** تنتج مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة لتلبية متطلبات التوظيف العادية وعدم قدرة المصارف على تلبية التزاماتها عند استحقاقها، مما يجعل من الصعب الحصول على النقد بتكلفة معقولة في شكل قروض (تمويل مخاطر السيولة) أو بيع الأصول (مخاطر سيولة الأصول).<sup>1</sup>

4. **التعريف الرابع:** يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية مخاطر السيولة على أنها خسارة غير محتملة للمصارف الإسلامية بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الأصول عند استحقاقها، دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.<sup>2</sup>

وخلاصة القول، يمكن تعريف مخاطر السيولة أنها تتمثل في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في أسرع وقت وبأقل تكلفة عند الحاجة.

**ثالثاً: أنواع مخاطر السيولة:** تنقسم مخاطر السيولة إلى فئتين رئيسيتين:<sup>3</sup>

1. **مخاطر تمويل السيولة:** المخاطر المرتبطة بعدم قدرة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على تلبية متطلبات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة والمتطلبات الإضافية دون التأثير على العمليات اليومية أو الوضع المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

2. **مخاطر سوق السيولة:** نظراً لعدم كفاية عمق السوق أو عيوب السوق، لا يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بسهولة استبدال المراكز المالية المفتوحة أو التخلص منها بأسعار السوق.

**رابعاً: أسباب مخاطر السيولة:** هناك مجموعة من الأسباب المحتملة تؤدي إلى مخاطر السيولة منها:<sup>4</sup>

- المودعون المتوجهون للربح حساسون للتغيرات في أسعار الفائدة وقد يحولون ودائعهم من المصارف الإسلامية إلى المصارف التقليدية إذا كانت أسعار الفائدة أكثر جاذبية من الأرباح في المصارف الإسلامية؛

- المودعون الذين يركزون على الضوابط الشرعية سواء على مستوى المصرف أو الخدمات أو المنتجات أو الشبكات أو التسهيلات المصرفية الأخرى يقومون بسحب أو تحويل أموالهم إذا لم تحقق توقعاتهم؛

- ودائع معظم المودعين قصيرة الأجل، مما يعني أن هناك إمكانية لاحتياجات السيولة على المدى القصير، مما يجعل المصرف عرضة لعمليات السحب المستمرة؛

- تفضيل المصارف الإسلامية للتمويل المستند إلى الديون على التمويل المستند على حقوق الملكية بشكل خاص بسبب شروط وأحكام الودائع؛

<sup>1</sup> Siraj Khan, **Risk Management in Islamic and Conventional Banking**, Journal of Computing and Management Studies, Volume 04, Issue 01, p. 09.

<sup>2</sup> Noraini mohd ariffin, **liquidity risk management and financial performance in malaysia : empirical evidence from islamic banks**, aced international journal of social sciences, vol 01, n 02, december 2012, p 78

<sup>3</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، مارس 2012، ص 10.

<sup>4</sup> Rifki Ismal, **The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of Indonesia**, Thesis Doctor, Durham University, United Kingdom, 2010, p. 26.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

- ممارسات إدارة السيولة لكل من الخصوم والأصول ليست مثالية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حيث يجب على المصارف الإسلامية إقناع المودعين بالمشاركة في الودائع طويلة الأجل لتمويل المشاريع الإسلامية طويلة الأجل، بينما يجب أن تكون المصارف قادرة على إدارة احتياجات السيولة قصيرة الأجل للمودعين؛
- يعتمد عمل المصارف الإسلامية على أداء القطاع الحقيقي لتحقيق الأرباح والخسائر ومشاركتها مع المودعين، ومع ذلك فإن المودعين يتوقعون عائداً مستمرا لتقاسم الأرباح على ودائعهم.
- كما توجد عوامل أخرى مسببة لمخاطر السيولة في المصارف الإسلامية تتمثل في:<sup>1</sup>
- تعتمد معظم المصارف الإسلامية بشكل كبير على الودائع تحت الطلب والتي يمكن سحبها في أي وقت؛
- بيع الديون التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصارف الإسلامية، لها قيود شرعية؛
- إن التباطؤ في تطوير الأدوات المالية الإسلامية، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة الأموال المالية من السوق في فترة قصيرة من الزمن، وعدم وجود سوق مصرفي بين المصارف الإسلامية جعل هذه المشكلة أكثر صعوبة؛
- لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تأخذ قروض من المصرف المركزي كمالاً أخيراً لأنه يقرض على أساس الفائدة التي لا تتعامل بها المصارف الإسلامية.
- خامساً: مظاهر مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية:** تظهر مخاطر السيولة في المصارف في الحالات التالية:<sup>2</sup>
- عدم القدرة على جمع أموال كافية لتلبية التزامات السداد، في هذه الحالة تلجأ المصارف إلى بيع الأصول، مما يتسبب في ارتفاع المصاريف الموافقة إلى المستويات غير مناسبة ويتم بيعها أو تخصيصها دون المستوى الأمثل. إذا كانت المصارف غير قادرة على جمع الأموال، فسيؤدي ذلك في النهاية إلى الإعسار والإفلاس؛
- المصارف قادرة على توفير التمويل، ولكن بتكاليف أعلى من المتوقع؛
- تتمتع المصارف بالقدرة على الاستثمار في السيولة الزائدة، لكن العوائد تكون أقل من المتوقع.

<sup>1</sup> مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، المراجعات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية - دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وإيلاف الإسلاميين -، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 04، 2018، ص 384.

<sup>2</sup> أحمد سفيان عبد الله، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي، أطروحة دكتوراه اقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص 53

### المطلب الرابع: آثار مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وأساليب علاجها

إن ارتفاع أو انخفاض حجم السيولة في المصارف الإسلامية، قد يؤدي إلى آثار سلبية على مستوى المصرف ويتم علاجها بعدة أساليب، نبين ذلك فيما يلي:

**أولاً: آثار فائض السيولة في المصارف الإسلامية:** فائض السيولة في المصارف الإسلامية تعني أن الرصيد النقدي الفعلي يتجاوز الرصيد النقدي الذي سيتم الاحتفاظ به، ويرجع هذا الفائض إلى زيادة التدفق النقدي الداخلي (الودائع بشكل أساسي) أو انخفاض التدفق النقدي الخارجي أو كليهما.

تواجه المصارف الإسلامية عموماً فائضاً في السيولة لأسباب مختلفة منها:<sup>1</sup>

- المصارف الإسلامية تفرط في التحوط عند استثمار أموالها؛
- لا تتوسع في التمويل ولا تعتمد أساليب التمويل مثل المشاركة والمضاربة؛
- تتجنب المصارف الإسلامية الاستثمار إلا في الحدود المسموح بها وتتجنب شبكات الربا كإيداع بالفائدة في المصارف المركزية أو المصارف التقليدية؛
- عدم التنسيق بين المصارف الإسلامية في استغلال السيولة الفائضة؛
- عدم وجود أسواق مالية إسلامية؛
- هناك نقص في التنسيق المشترك بين الدول الإسلامية.

كما أن لفائض السيولة آثاراً سلبية على المصارف الإسلامية هي:<sup>2</sup>

- الإضرار بسمعة المصرف وإثبات عجزه وعدم قدرته على توظيف واستثمار الأموال في مختلف المشاريع الاقتصادية وتعطيلها، مخالف لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية التي تقضي بعدم جواز حجز الأموال، ولابد من العمل وتحويل الأرباح مما يعود بالفائدة على المصارف والمودعين والمستثمرين؛
- قد يؤثر عدم القدرة على استثمار النقود وتشغيلها على القيمة الفعلية للعملة من خلال التسبب في انخفاض قيمتها بسبب التضخم والتغيرات في ظروف السوق.

### ثانياً: آثار انخفاض السيولة في المصارف الإسلامية:

انخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية يعني أن الأرصدة النقدية الفعلية قد تكون في حالة عجز نقدي عن الأرصدة التي يجب الحفاظ عليها.

هناك عدة أسباب لانخفاض سيولة المصارف الإسلامية منها:<sup>3</sup>

- لا تقتصر المصارف الإسلامية بفائدة لتلبية احتياجات السيولة الخاصة بها؛

<sup>1</sup> أحمد سليمان محمود خصاونة، السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014، ص ص 23-24.

<sup>2</sup> جمال أحمد زيد الكيلاني، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية - المصرف الإسلامي العربي فلسطين نموذجاً، مجلة جامعة خليل للبحوث، المجلد 12، العدد 01، 2017، ص ص 66-67.

<sup>3</sup> أحمد سليمان محمود خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

- عدم القدرة على بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الإسمية؛
- عدم قيام المصارف المركزية بدور المسعف الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية؛
- غالبية الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع تحت الطلب، والتي تعتبر قروضا حسنة من المودعين للمصارف، والتي تتعهد بضمانها وسدادها عند الطلب.
- لنقص السيولة في المصارف الإسلامية آثارا سلبية تنعكس على أداء المصارف؛ وهي كما يلي:<sup>1</sup>
  - عدم التوازن في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
  - ستتأثر خطط واستراتيجيات الاستثمار لأنها تستند إلى الودائع والغرض منها؛
  - عدم القدرة على استخدام الموارد على النحو الأمثل، مما يعيق الأنشطة ويحد من تحقيق أهداف الاستثمار؛
  - يمكن أن تتعرض للمخاطر الناتجة عن انخفاض الودائع أو سحبها، خاصة في ظل وضع اقتصادي غير مستقر، مما يعيق تطوير خطط استثمارية طويلة الأجل بناء على تدفق هذه الودائع؛
  - فقدان فرص الاستثمار التي كان من الممكن استغلالها لولا انخفاض السيولة؛
  - ستجهد المصارف الإسلامية إلى تصفية المشاريع الاستثمارية قائمة قبل الموعد النهائي؛ ينتج عن هذا خسارة، أو فقدان في فرص الربح التي كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية؛
  - الآثار المعنوية تؤثر على قرارات الاستثمار والإدارة، حيث أن صيغ الاستثمار عادة ما تكون قصيرة الأجل، هذا يدفع العملاء إلى التسرع في سحب ودائعهم في أي وقت؛
  - إن الإساءة لسمعة المصرف، عندما تنتشر الشائعات بأن أحد المصارف يواجه أزمة سيولة، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات التي تبلغ ذروتها في إفلاس المصرف؛<sup>2</sup>
  - قد يؤثر الارتباك المعنوي في إدارة المصارف الإسلامية على صانعي السياسات مما يؤدي إلى التردد في قرارات الاستثمار.<sup>3</sup>

### ثالثا: أساليب معالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

- تواجه معظم المصارف الإسلامية فائضا في السيولة، وقد تبنت المصارف الإسلامية مجموعة من الأساليب في التعامل معها على النحو التالي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 22-23.

<sup>2</sup> نعيمة برودي، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات والأدوات، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019، ص 1644.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 1644.

<sup>4</sup> حسين حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 25-29 ديسمبر 2010، ص ص 21-23.

1. **توظيف فائض السيولة في الإتجار بالذهب والفضة والعملات الأجنبية:** تتداول بعض المصارف الإسلامية الذهب والفضة والمعادن النفيسة في الأسواق المالية العالمية، حيث تشتري عندما تنخفض الأسعار وتبيعها عندما ترتفع، تتخذ هذه التداولات أشكالاً عديدة في أسواق العملات المحلية والعالمية، ومعظمها في غرف التعامل الدولية.

ويأخذ على هذا النوع من المعاملات ما يلي:

- لا تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالعملية ليست أكثر من تحويل مبلغ من المال من حساب إلى آخر، ولا تساعد في تمويل المشاريع الإنتاجية التي تساعد على حل مشكلة البطالة؛
  - تتم المعاملات في بعض الأحيان في أسواق مالية عالمية محفوفة بالمخاطر وتدعم اقتصاديات الدول غير العربية والإسلامية؛
  - في بعض الأحيان تقع المصارف الإسلامية في شبكة المحتالين والمقامرين مما يؤدي إلى خسائر كبيرة؛
  - هناك شبهة كثيرة بالربا والقمار ومن الصعب ضبطها شرعاً.
- لذلك يجب على المصارف الإسلامية أن تستخدم هذا الأسلوب في أضيق نطاق وطبقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتخضع للرقابة الشرعية الفعلية كاملة.

2. **الإيداع لدى المصارف التقليدية بدون فائدة بشرط المعاملة بالمثل:** تقوم بعض المصارف الإسلامية بإيداع فائض السيولة لديها لدى بعض المصارف التقليدية لفترة قصيرة محددة بشرط أن تقدم الأخيرة قرضاً بدون فوائد بنفس القيمة للمصرف الإسلامي خلال نفس الفترة.

ومما يؤخذ على هذا الأسلوب ما يلي:

- تقوم المصارف التقليدية بتحصيل هذه المبالغ والاستفادة منها وقد تقرضها لبعض رجال الأعمال بفائدة الذين يستثمرونها في مجالات مخالفة للشريعة الإسلامية؛
  - أحياناً تتعنت المصارف التقليدية ولا تساعد المصرف الإسلامي عندما يحتاج إلى المال؛
  - تستخدم بعض المصارف التقليدية هذا السلوك لتشويه سمعة المصارف الإسلامية واتخاذ إجراءات ضدها، فعلى سبيل المثال تنشر فكرة أن المصارف الإسلامية تستثمر أموالها في المصارف التقليدية، وهذا هو سبب رفض العديد من المسلمين التعامل مع المصارف الإسلامية.
- لذلك يجب على المصارف الإسلامية تجنب مثل هذه الاستثمارات في المصارف التقليدية خاصة بعد توسع الشبكة المصارف الإسلامية وظهور أساليب الاستثمار الإسلامية.

3. **إيداع فائض السيولة في المصارف الأجنبية مقابل خدمات مصرفية عالمية:** في بعض الأحيان، تودع بعض المصارف الإسلامية فائضها لدى المصارف التقليدية الأجنبية مقابل خدمات مصرفية دولية دون دفع فوائد.

مثل هذا السلوك غير سليم من الناحية الشرعية فعلى المصارف الإسلامية الامتناع عن ذلك لأنه إهانة للإسلام والمسلمين بسبب الإشاعات بأن المصارف الإسلامية تودع الأموال في مصارف الأجنبية.

**4. إيداع فائض السيولة لدى المصارف التقليدية مقابل خدمات:** تقوم بعض المصارف الإسلامية بإيداع فائض السيولة لدى بعض المصارف التقليدية على أن تقوم هذه المصارف ببعض الخدمات التي لا يستطيع المصرف الإسلامي القيام بها، ويقوم المصرف التقليدي بتحديد قيمة هذه الخدمات ويقارنها بقيمة الفائدة الافتراضية على هذه المبالغ فإن زادت تكلفة الخدمات على الفائدة طالب المصرف التقليدي المصرف الإسلامي بالفرق.

وهناك شك حول شرعية هذا الأسلوب من توظيف الفائض فهو حيلة ربوية، لذلك يجب تجنب ذلك.

**5. الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة وحكمها:** تقوم معظم المصارف الإسلامية بالتعامل في أسواق الأوراق المالية المحلية والعالمية بنظام المضاربة القائم على تداول الأسهم والسندات والصكوك والشهادات الاستثمارية.

هذا الأسلوب جائز شرعا بشرط أن تلتزم بالمعايير الشرعية الصادرة عن المجامع الفقهية.

**6. التعاون الاستثماري بين المصارف الإسلامية:** في الآونة الأخيرة بدأت بعض المصارف الإسلامية بالتعاون والتنسيق في مجال الاستثمار وجلب فرص الاستثمار، ويعتبر هذا من الواجبات ويجب توسيع هذا التعاون ليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولكن أيضا على مستوى العالم الإسلامي، خاصة في الدول الإسلامية الفقيرة حيث تتعدد فرص الاستثمار.

### المبحث الثالث: نظريات ومقومات إدارة السيولة ومؤشرات قياسها

تستعمل المصارف الإسلامية استراتيجيات ونظريات لإدارة السيولة، كما توجد مؤشرات لقياس مستوى سيولتها، ويتم اختيار ذلك حسب طبيعة عمل المصرف وأهدافه، وهناك مجموعة من المقومات على المصارف الإسلامية أن تتعامل بها لتجنب مشكلة السيولة.

### المطلب الأول: استراتيجيات ونظريات إدارة السيولة

يوجد عدد من الاستراتيجيات والنظريات لإدارة السيولة في المصارف التقليدية ويمكن للمصارف الإسلامية استعمالها حسب خصوصية عملها وأهدافها وهي:

**أولاً: استراتيجيات إدارة السيولة:** توجد ثلاث استراتيجيات لإدارة السيولة هي:

**1. إدارة سيولة الأصول:** تعتمد الاستراتيجية على حقيقة أن الأصول شبه السائلة هي مصدر بديل للنقد، لأنها تتميز بقدرتها على التحول بسرعة إلى سيولة واستقرار الأسعار وإمكانية النقل (التحويل من النقد إلى

الأصول والعكس بالعكس) دون تكبد خسارة أو خسارة منخفضة، وعلى الرغم من مزايا هذه الإستراتيجية، إلا أن تكلفتها مرتفعة للغاية، وتسبب خسارة الناتجة عن مصاريف التسييل.<sup>1</sup>

**2. إدارة سيولة الخصوم:** الأمر متروك للمصرف في اللجوء إلى السوق النقدي (شراء أو اقتراض) لتلبية احتياجات السيولة الخاصة به، وتستخدم المصارف الكبيرة وذات السمعة الطيبة في السوق المصرفية هذه الاستراتيجيات، مما يعني أن الاستراتيجية تعتمد على الحالة المالية للمصرف وسمعته، تشمل أدواتها اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، والاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى ... نظرا لتقلبات أسعار الفائدة تعتبر هذه الاستراتيجية خطيرة للغاية، وتزيد من عدم اليقين بشأن صافي ربح المصرف، وعادة ما تتبنى المؤسسات المالية الاقتراض عندما يكون السوق في أسوأ حالاتها (من حيث توفر التمويل والتكلفة).<sup>2</sup>

**3. الإدارة المتوازنة:** استراتيجية إدارة السيولة المتوازنة هي بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم، أي يجب على المصرف الاحتفاظ بأصول سائلة (دون فائض) مع لجوئه للاقتراض (من السوق النقدي) عند الضرورة. ويمكن اعتبار إدارة السيولة المتوازنة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، والتي تعتبر بحكم التعريف فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظه أصول المؤسسة، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظه الخصوم، لكنها تهتم فقط بجانب السيولة وليس الجوانب الأخرى مثل الربحية والنشاط والالتزامات.<sup>3</sup>

**ثانيا: نظريات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:** ظهرت عدة نظريات متتالية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ومعالجة مشاكلها، من أهمها ما يلي:

**1. نظرية القرض التجاري:** تتبع النظرية من ممارسة مصارف إنجلترا، ويقول مؤيدوها إن سيولة المصارف تعتبر جيدة طالما أن الأموال تستعمل في القروض قصيرة الأجل تتناسب مع طبيعة ودائع المصارف والمتمثلة في الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها في أي وقت، أيضا لأن المصارف التقليدية تتعامل بالأنشطة التجارية قصيرة الأجل.<sup>4</sup>

ينص مؤيدو النظرية على أن سيولة الأصل لا تتحدد فقط بإمكانية تحويله إلى نقود سائلة، ولكن أيضا لا ينبغي أن يتكبد خسائر، أي أن سيولة الأصول أصبحت معتمدة على:<sup>5</sup>

- هناك سوق لبيع الأصول؛
- القدرة على بيع الأصول دون خسارة كبيرة؛
- مدى استعمال الأصل كضمان للحصول على ائتمان من المصرف المركزي أو لإعادة خصمه.

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز وحكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 17.

<sup>2</sup> حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 66-67.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز وحكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>4</sup> حكيم براضية وجعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>5</sup> زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص 96.

ما نستنتجه من النظرية فهو تركيزها على وظيفة المصرف كمقرض، وبالتالي كسب الفوائد المحرمة شرعا، وبالمثل فإن الغرض المشروع للمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضاع في هذه النظرية، لأنها تمنع المصارف من الاستثمار أو الاقتراض لفترات طويلة من الزمن -المحرمة في الأساس-<sup>1</sup>.

**2. نظرية إمكانية التحويل:** توضح أن المصارف التقليدية تدعم احتياطاتها الأولية بأصول قابلة للتحويل إلى أصول أخرى أكثر سيولة (أي إلى نقد عند الحاجة إلى المال)، وتتص النظرية على أن الاحتياطات الثانوية هي أساس المصارف التقليدية، وتتميز هذه الأصول بالسيولة العالية، أي إمكانية تحويلها إلى سيولة نقدية في فترة زمنية قصيرة دون خسارة.<sup>2</sup>

إذا درسنا نظرية إمكانية التحويل في إدارة السيولة للمصارف الإسلامية، نجد أن هذه المصارف مثل المصارف التقليدية الأخرى، تؤدي وظيفة إنشاء الائتمان لأنها تصدر الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية والقبولات المصرفية وكذلك بطاقات الائتمان.

ومع ذلك، فإن المصارف الإسلامية لها اختلاف جوهري إذا كانت المصارف الإسلامية تفي بقيمة الكفالة على سبيل المثال، أو خطاب ضمان صادر إلى المستفيد، وليس لديها تأمين نقدي يغطي القيمة التي دفعتها، فإنها تطلب من العميل لدفع الفرق ولا تأخذ أي فائدة على المبلغ المدفوع للمستفيد، ويمكنها فرض رسوم بما يتناسب مع جهدها وعملها حسب مبلغ الضمان، وهذا متوافق مع الناحية الشرعية إذا أرادت المصارف الإسلامية استعمال نظرية إمكانية التحويل لإدارة سيولتها.<sup>3</sup>

**3. نظرية الدخل المتوقع:** تستند النظرية إلى أن إدارة المصرف يمكنها صياغة خطة سيولة بناء على الدخل المتوقع للمقرض، مما يسمح للمصرف بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، طالما أن عملية السداد تشمل الدخل المتوقع للمقرضين على شكل أقساط دورية ومنظمة، والتي تتيح للمصرف التمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي والتنبؤ بالتدفقات النقدية.<sup>4</sup>

استعمال هذه النظرية في المصارف الإسلامية غير مشروع لأن المصارف التقليدية تقرض المال مقابل الفائدة، وهو الربا الذي تحرمه الشريعة الإسلامية، وترفض التعامل به أخذاً وعطاءً، وإذا اتبعت هذا الأسلوب، فلا يسمح لها إلا القروض الحسنة وهي محدودة في المصارف الإسلامية.

<sup>1</sup> محمود الشويات وأسامة العاني، مرجع سبق ذكره، ص 279.

<sup>2</sup> فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط4، 2006، ص 100.

<sup>3</sup> محمود الشويات وأسامة العاني، مرجع سبق ذكره، ص 271.

<sup>4</sup> أحمد سعد الرباطي وصابرين مبروك الحداد، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 28-30 جويلية 2015، ص 14.

وقد جاء في المعيار الشرعي رقم (19) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الآتي: يحرم اشتراط زيادة في القرض للمقرض وهي الربا، سواء كانت الزيادة في الصفة أم في القدر، وسواء كانت الزيادة عينا أم منفعة، وسواء كان اشتراط الزيادة في العقد أم عند تأجيل الوفاء أم خلال الأجل، وسواء كان الشرط منصوحا عليه أم ملحوظا بالعرف.<sup>1</sup>

**4. نظرية إدارة المطلوبات:** تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التقليدية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيها معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول. كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.<sup>2</sup>

من خلال العرض السابق لنظرية إدارة المطلوبات، يتضح أن شهادات الإيداع بنوعها القابلة للتداول، أو غير القابلة للتداول يتم التعامل بهما بموجب الفائدة المحددة، أو بحسب سعر السوق. وكما سبق ذكره فإن الفائدة هي الربا، والتي لا يباح للمصرف الإسلامي التعامل بها.<sup>3</sup>

**5. نظرية نموذج الكمبيوتر:** تعتمد النظرية على تمثيل العلاقات المتغيرة بمرور الوقت بين بنود الميزانية وبيانات الدخل في شكل تحليل إحصائي وفقا للمعادلات في برنامج الكمبيوتر. والفرق بين هذه النظرية والنظريات السابقة هو أن الطلب على السيولة في المستقبل وكيفية تلبيته يمكن التنبؤ به من خلال برنامج، حيث يقترح حلا لمشكلة في حد ذاتها وليس حلا دائما لجميع المشاكل، وتتوقف سيولة أصول المحفظة المصرفية على طبيعة الأنظمة الاقتصادية والمالية لكل دولة، وعلى الخصائص الهيكلية للودائع المصرفية.

<sup>1</sup> محمود الشويات وأسامة العاني، مرجع سبق ذكره، ص 272.

<sup>2</sup> أسامة العاني ومحمود الشويات، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 28-30 جويلية 2015، ص 17.

<sup>3</sup> محمود الشويات وأسامة العاني، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مرجع سبق ذكره، ص 272.

من خلال ما سبق يمكن للمصارف الإسلامية إدارة السيولة الخاصة بها باستعمال النظرية التي تراها مناسبة، بحيث تكون متوافقة مع خصوصية عملها وأحكام الشريعة الإسلامية. وتعتبر نظرية إمكانية التحويل ونظرية نموذج الكمبيوتر هما الأنسب لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية لأنهما يتوفقان مع متطلبات الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مقومات المصارف الإسلامية لإدارة مشكلة السيولة

هناك مجموعة من العناصر والمقومات على المصارف الإسلامية أن تتعامل بها لكي تتجنب مشاكل السيولة بقدر الإمكان، ومن هذه العناصر ما يلي:<sup>2</sup>

**أولاً: التوجه نحو المزيد من تخصيص الودائع:** بمعنى تصنيف توظيف الودائع، ولا يتم التعامل معها كوديعة واحدة، ولكن مشكلة السيولة تنعكس في عدم تطابق الوقت بين مدة الإيداع والتوظيف، لذلك قد يكون الإيداع قصير الأجل، ولكن يتم استعمالها واستثمارها في وظائف متوسطة أو طويلة الأجل، والعكس صحيح، وتؤدي لمشكلة عدم توازن السيولة وبالتالي إلى صعوبات كبيرة محتملة للمصارف. الآن الطريقة الأكثر شيوعاً لاستخدام الودائع في المصارف الإسلامية هي ما يسمى بالمضاربة المشتركة المطلقة، أي أن الودائع تتركز في حاوية واحدة ثم تستخدم في مكان واحد، والملاحظ أن الودائع عادة ما تكون مختلفة من حيث تاريخ الاستحقاق، وهذه الطريقة غير فعالة من منظور السيطرة على السيولة. وبموجب اتفاقيات سابقة مع أصحاب هذه الودائع، تحولت الصناعة المصرفية جزئياً إلى تصنيف استخدامات الودائع ووضع بعضها للعمل في منطقة وأخرى في منطقة أخرى. وبشكل أكثر تحديداً، تريد معالجة الودائع في حزم، بدلاً من حزمة واحدة، حتى لا تواجه التزامات لم تتم تصفيتها بعد، أو سيولة لا يوجد طلب عليها. كما نعلم جميعاً، فإن المضاربة الخاصة لها أساسها الشرعي وكفاءتها الاقتصادية، لذلك من الضروري تطوير هذه المضاربة وتوسيع نطاق استخدامها من خلال تكوين محافظ استثمارية متنوعة.

**ثانياً: تطوير هياكل جديدة للودائع:** من المهم جداً لكل مصرف تزويد المودعين بخيارات وبدائل متعددة لاستثمار مدخراتهم، ويجب على المصارف تزويد المودعين بالحوافز والاعراضات لعمل ودائع طويلة الأجل أو متوسطة الأجل من أجل الحصول على المزيد من العوائد من خلال تمديد المدة. بالإضافة إلى المكافآت والحوافز الأخرى. نجاح المصارف في هذا الصدد يسمح لها بالحصول على استثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل ذات عوائد مرتفعة، مع تمكنها من المساهمة بجدية في الاستثمارات الحقيقية اللازمة للتنمية الاجتماعية وتخفيف مشاكل السيولة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 273.

<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2017، ص ص 136-141.

ثالثا: استخدام صيغ التمويل الإسلامية في التمويل قصير الأجل: حتى الآن، كان التركيز الرئيسي للتمويل قصير الأجل للمصارف من خلال صيغة المراجعة، بالنظر إلى الملاحظات الشرعية والمالية على هذه الصيغة، فإن المصارف الإسلامية ملزمة بتطوير صيغ التمويل الأخرى مثل: المشاركة والمضاربة والإجارة والسلم والاستصناع، التي تستعمل بشكل جزئي في التمويل قصير الأجل، بحيث لا تضحي أثناء مواجهة مشاكل السيولة بالاستثمار الحقيقي. وجميع هذه الصيغ لديها القدرة على القيام بذلك.

رابعا: تفعيل الجهود المبذولة نحو إقامة سوق مالية إسلامية: إن إنشاء هذا السوق شرط لا غنى عنه لاستعمال صكوك الاستثمار التي يتم تداولها فيها. بدون وجود مثل هذا السوق، لا جدوى من الحديث عن استخدام الصكوك، فقد أنشأت البحرين سوقا ماليا دوليا، لكنها بحاجة ماسة إلى التوسيع والتعميق.

خامسا: السعي الحثيث لإقامة مصرف مركزي إسلامي: عندما تواجه المصارف التقليدية مشاكل تتعلق بالسيولة، فمن الواضح أن إجراءات المصرف المركزي في النظام المصرفي التقليدي تمثل دعم قوي وفعال.

تحتاج المصارف الإسلامية إلى مصرف مركزي إسلامي بما لا يقل عن تلك المصارف التي تحتاج إلى مصرف مركزي، وإذا لم يتم إنشاء ذلك فهناك العديد من العقبات والأشياء ليست بالسهولة التي يعتقدونها البعض، لأن المصارف الإسلامية موزعة على نطاق واسع من الدول ذات أنظمة نقدية متنوعة ومستقلة. علاوة على ذلك، فإن المصارف الإسلامية هي إلى حد كبير مصارف خاصة، وعلى الرغم من إدراك هذه الصعوبات، يجب النظر بجدية في إيجاد مؤسسة مالية إسلامية كملاذ أخير لهذه المصارف، وما يبعث الأمل أن دولة البحرين قامت بتأسيس مركزا لإدارة سيولة المصارف الإسلامية، الذي يحتاج إلى كل الدعم في جهوده لتحقيق مهمته.

سادسا: تحقيق المزيد من التعاون بين المصارف الإسلامية: لا يمكن لمصرف واحد أن يتحمل إعصار السيولة، لكن يمكن لمجموعة من المصارف التعاون لتحمل ذلك، لذلك فإن من المقترحات المطروحة لحل مشكلة السيولة اعتماد طريقة السيولة المتبادلة بين المصارف الإسلامية من خلال إنشاء صندوق سيولة مشترك بمشاركة المصارف الإسلامية وفق صيغة القرض الحسن. هناك الكثير من أشكال التعاون المهمة التي يمكن أن توجد بين هذه المصارف والتي تعود عليهم بالعديد من الفوائد، لكن ما تم تحقيقه حتى الآن لا يرقى إلى مستوى المطلوب.

سابعا: ضرورة التنوع الواسع للأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية: لأن هذا يحل مشكلة السيولة بشكل فعال ومباشر، ويسهل أيضا تنفيذ المهام بكفاءة وسهولة من قبل المسؤولين، فإن التنوع الواسع للاستثمار أكثر من كاف لهذه المصارف التي تطلق على نفسها اسم مصارف الاستثمار، إنها ميسورة التكلفة ومتاحة لأن هناك الكثير من أنواع صيغ الاستثمار التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي، وهناك العديد من مجالات الاستثمار التي تتطلب استثمارات كبيرة. من خلال هذا التنوع الحقيقي للاستثمارات،

يمكن للمصارف الإسلامية حماية نفسها من مشاكل السيولة، وخاصة من حيث الفائض. بهذه الطريقة لن يكون هناك فائض في السيولة، ولكن قد تكون هناك حاجة أكبر لمزيد من السيولة.

**ثامنا: العمل الجاد على تنمية وتطوير الكوادر المصرفية:** مما لا شك فيه أن وجود الكوادر في المصارف الإسلامية أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، رغم مرور وقت طويل على إنشاء المصارف الإسلامية، لو أدركت ذلك مبكرا وتعاملت معه بالجدية التي يستحقها لكان اليوم لديهم عدد كاف من هؤلاء الكوادر.

لكن لسوء الحظ، فإن المسؤولين ليسوا على دراية كاملة بهذا الأمر، ويلجؤون إلى حلول بسيطة ولكنها غير فعالة، كتعاملهم مع كوادر المصارف التقليدية معتقدين أن مستوى معيناً من التدريب سيساعدهم على العودة إلى العمل في المصارف الإسلامية، لكن هذا ليس صحيحاً. مع الاعتماد على ما يسمى بالرقابة الشريعة لضمان تصحيح عمل المصارف الإسلامية ووضعها في المسار الشرعي، فإن الحقيقة هي أن العملية لم تتجح منذ بدايتها بغض النظر عن الانتهاكات التي ارتكبتها بعض هذه الهيئات، لأن المصارف الإسلامية أهدرت كل هذا الوقت في تشكيل نظام مصرفي يجمع بين العمل المصرفي والفهم الشرعي، فقد حان الوقت لتصحيح هذا الاتجاه في أسرع وقت ممكن، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إنشاء معاهد بحث علمي أكاديمية في المصارف الإسلامية، ويفضل أن تكون تحت مظلة جامعة وليس مصرف إسلامي.

**تاسعا: تطوير هيكل المصارف الإسلامية:** يحتوي التطوير على ناحيتين:

- المزيد من الاندماج بين المصارف الإسلامية، على الرغم من أن هذه العملية تستحق المزيد من الاهتمام لعدد من الأسباب؛ وتشمل:

- المصارف الإسلامية على الرغم من نموها المثير للإعجاب إلا أنها صغيرة الحجم، مثلاً أكبر مؤسسة مالية إسلامية هي شركة الراجحي السعودية، والتي لا يمكن أن تضاهي أصولها أصول المصارف الأمريكية الكبرى مثل سيتي بنك؛
- إن حجم المصارف الإسلامية الأكبر يجعلها أكثر قدرة على المنافسة والتعاون مع المصارف الأخرى ومواجهة مشكلة السيولة.

- المصارف الإسلامية جادة في التكامل في عالم الأعمال والاستثمار بدلاً من التماثل والتشابه، فلماذا لا توجد مصارف متخصصة لتمويل قطاعات اقتصادية معينة؟ وهذا يساهم في تشكيل الهيكل الصحيح للنظام المصرفي الإسلامي.

### المطلب الثالث: مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية

تقيس معدلات السيولة عادة قدرة المصارف على تلبية سحبيات العملاء، وخاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل، ويمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على عدة مؤشرات لتحديد مستوى السيولة، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:<sup>1</sup>

**أولاً: نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع:** ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية المصرف الإسلامي على إجمالي الودائع لديه، وتتمثل الأصول السائلة لدى المصرف في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة بدون أو بأقل الخسائر. وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية المصرف على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء. ويمكن حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

**ثانياً: نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول:** ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة الأصول السائلة لدى المصرف على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي، أو شبه نقدي، أو كانت أصولاً لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة، أو أصول ثابتة. وتقيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكلية للمصرف، بما يسهم في التعرف أولاً فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة. ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

<sup>1</sup> عبد الحميد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-150.

ثالثاً: نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمراجحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها المصرف الإسلامي.

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي، بما يمكن المصرف من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها، فمجال السيولة مقارنة بمجال التوظيف، يعكس أمام المصرف موقفه بالنسبة لنوعيات الودائع التي لديه، فيجب على المصرف توظيف الجزء الأكبر في صور تمويل واستثمار متوسط وطويل الأجل. وتحسب كما يلي:

الأصول السائلة

$$\text{نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{أرصدة التمويل والاستثمار}} \times 100$$

رابعاً: نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: يمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات من خلال قسمة الأصول السائلة لدى المصرف الإسلامي على إجمالي الالتزامات التي تتمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية.

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته المختلفة سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات، وذلك من خلال ما هو متاح لديه من الأصول السائلة والمتمثلة بالنقدية بالخزينة والأرصدة لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الإسلامية الأخرى، إضافة إلى ما يملكه من أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى سيولة بدون أو بأقل الخسائر<sup>1</sup>. وتقاس هذه النسبة على النحو التالي:

الأصول السائلة

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الالتزامات}} \times 100$$

<sup>1</sup> فادي القرعان وآخرون، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 04، 2014، ص 299.

من خلال دراسة النسب السابقة نرى أن أهم نسبة يجب على المصارف الإسلامية تطبيقها هي نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، حيث تقارن نسبة السيولة لدى المصرف مع ما لديه من ودائع، فإذا كان ارتفاع في نسبة الودائع الجارية فهذا يجب استثمارها في مجالات قصيرة الأجل، أما إذا كان هناك ارتفاع في الودائع الاستثمارية والادخارية يجب على المصرف استثمارها في مجالات متوسطة وطويلة الأجل.

### المطلب الرابع: المنتجات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

تحتاج المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بمجموعة من الأدوات والمنتجات لإدارة السيولة لديها، بعضها مستخدمة بالفعل من قبل بعض المصارف والبعض الآخر توصيات من مجتمعات فقهية ومنتديات، لذلك ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسعى باستمرار إلى تطوير أدواتها لتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الأدوات نذكر:

**أولاً: المراجعة في السلع الدولية:** إذا احتاج المصرف إلى سيولة فإن المصرف يشتري سلعا بالوكالة عن مصرف آخر، ثم يشتري منه السلع نفسها بالمراجعة، بعد أن يمتلكها يقوم ببيعها -بنفسه أو بتوكيل المصرف المشتري منه بذلك- بضمن حال في السوق الدولية إلى غير من اشترى منه المصرف البائع ابتداءً، وبهذا يوفر المصرف لنفسه السيولة، وهذه العملية تعتبر واحدة من صور استخدام التورق الشائعة في المصارف الإسلامية.<sup>1</sup>

**ثانياً: المسعف الأخير والبديل الشرعي في توظيف السيولة:** في حالة وفرة السيولة لدى المصارف التقليدية فإنها تودعها لدى المصارف المركزية ولو ليلة واحدة، وهنا لا تتمكن المصارف الإسلامية من استغلال سيولتها لمدة قصيرة عن طريق المصارف المركزية، ومن هنا يرى أيضا العديد من الباحثين أن تتعامل المصارف المركزية مع المصارف الإسلامية عن طريق أحد العقود الشرعية المحققة للغرض للطرفين، مثل عقد المضاربة سواء كانت مباشرة أو عن طريق جهة أخرى، أو عن طريق الوكالة بالاستثمار.<sup>2</sup>

**ثالثاً: الوكالة بالاستثمار:** وهي من أهم الوسائل التي يمكن الاستفادة منها لإدارة السيولة، حيث يمكن للمصرف الإسلامي استخدام كلا من عقد المضاربة أو عقد شركة العنان أو عقد الوكالة بأجر مع مصرف إسلامي آخر في حالتي فائض السيولة أو عجز السيولة يكون أحدهما عامل (وكيل) لدى الآخر بحسب طبيعة العقد المبرم بينهما... والأصل جواز الوكالة بالاستثمار وكيف العقد بينهما مضاربة إذا لم يشارك المصرف الوكيل برأس المال المستثمر، ويكون العقد شركة عنان إذا شارك المصرف الوكيل بجزء من رأس المال المستثمر، ويكون وكالة بأجر إذا فرض للمصرف الوكيل نسبة من صافي رأس المال المستثمر وليس من الربح. ومن الواضح أن هذه الأداة غير مستغلة في مجال إدارة السيولة رغم نجاحتها وجدواها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز وحكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>3</sup> أسامة العاني ومحمود الشويات، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

رابعاً: **صكوك الاستثمار الإسلامية:** تعتبر طريقة الاستثمار في الصكوك من الطرق المناسبة للمصارف الإسلامية، خاصة أنه يسمح لها في بعض الدول العربية بالتداول في أسواقها المالية، مثل دولة البحرين والإمارات العربية المتحدة، إذا كان هناك فائض في السيولة في المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها، ستقوم المصارف الإسلامية بشراء هذه الصكوك بناء على معايير وضوابط معينة، وإذا كان هناك عجز في السيولة، فسيقوم المصرف بتصفية جزء من محفظة الصكوك الخاصة به.<sup>1</sup>

خامساً: **شهادات الاستثمار الإسلامية التي تصدرها صناديق الاستثمار:** تصدر بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أنواعاً متعددة من شهادات استثمار لتقاسم في الربح والخسارة وتتميز بالمرونة في التداول، في حالة فائض السيولة، تقوم المصارف الإسلامية بشراء شهادات الاستثمار الصادرة عن الصناديق واختيار شهادات الاستثمار المناسبة لها حسب المدة ونوع المخاطر وطبيعة محتوى المحفظة الاستثمارية وآلية التصفية، وفي حالة نقص السيولة، يجب على المصارف الإسلامية اختيار التوقيت المناسب لبيع شهادات الاستثمار الصادرة عن صناديقها حتى لا تتسبب في خسائر أو خسارة في الأرباح.<sup>2</sup>

سادساً: **بيع واستئجار أصول المصرف:** يمكن للمصارف الإسلامية بيع بعض أصولها بالأسعار الفورية وتأجيرها مرة أخرى عند الحاجة على أقساط مؤجلة، مع مراعاة عدم استعمال السلع لأغراض صورية فقط، بل ينبغي أن يرغب المصرف في الحصول على السلعة.<sup>3</sup>

سابعاً: **أسهم الشركات الحكومية وغير الحكومية:** تسعى المصارف الإسلامية عادة إلى استثمار أصولها في أسهم المؤسسات ذات السمعة الطيبة بحيث يمكن بيعها بسهولة في الأسواق المالية عند الحاجة إلى السيولة.<sup>4</sup>

إن وجود المنتجات والأدوات السابقة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية لا يمكن أن يكون دون وجود مؤسسات إدارة السيولة، ولقد قام المهتمون بالصناعة المالية الإسلامية بإنشاء مجموعة من المؤسسات لإدارة السيولة، ومن هذه المؤسسات نذكر:

**أولاً: مركز إدارة السيولة:** تأسس مركز إدارة السيولة سنة 2002 كشركة مساهمة بحرينية، وحصلت على ترخيص مصرفي استثماري إسلامي، وهي مصممة لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة السيولة لديها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> فريد مشري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>2</sup> حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 31-34.

<sup>3</sup> كمال بوصافي وفصيل شياد، **تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية أليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2013، ص 12.

<sup>4</sup> فادي القرعان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 304.

## الفصل الأول: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

كما يهدف المركز إلى معالجة فائض أو نقص السيولة في هذه المؤسسات من خلال استخدام أدوات الاستثمار وتشجيع التعامل مع مراكز إدارة السيولة. كما يعمل المركز على تطوير خطة إستراتيجية لإدارة السيولة وتحقيق التوازن بين موارد واستخدامات المصرف<sup>1</sup>.

**ثانيا: الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية:** تم تأسيس هذه الهيئة سنة 2011، ومقرها كوالالمبور ماليزيا، بواسطة أعضائها من المؤسسات والمصارف المركزية في عدد من الدول الإسلامية، وقد وصل عددها إلى عشرة مصارف مركزية، وذلك بهدف إنشاء آليات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتسهيل إدارة السيولة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، وذلك لخدمة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.<sup>2</sup>

**ثالثا: السوق المالية الإسلامية الدولية:** تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2002 في البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية، ومن الأعضاء المؤسسين للسوق المالية الإسلامية الدولية هم: مصرف البحرين المركزي، ومصرف ماليزيا المركزي، مصرف السودان المركزي، مصرف إندونيسيا المركزي، المصرف الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية.

وتهدف إلى خلق بيئة إيجابية وجيدة التنظيم لتدفقات رأس المال من خلال مختلف الأدوات المالية، وابتكار المنتجات وتدفق المعلومات، ضمن معايير وإرشادات توجيهية قوية وشفافة ومنظمة بشكل جيد، متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على المستوى الدولي.<sup>3</sup>

**رابعا: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** هو مؤسسة دولية تأسست في سنة 2001، منتسب إلى منظمة التعاون الإسلامي، يمثل صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويدافع عن دوره ويعزز، ويعزز التعاون بين أعضائه، ومع المؤسسات الأخرى ذات الاهتمامات والأهداف المماثلة.<sup>4</sup>

**خامسا: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** هي إحدى أبرز المؤسسات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست سنة 1991 في البحرين، ولها منجزات بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المراجعة والمحاسبة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها المصارف المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، وتطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مركز إدارة السيولة المالية، على الموقع: <https://www.arabnak.com> بتاريخ 02 - 03 - 2021.

<sup>2</sup> أحمد الشثري، دراسة الهيئة العالمية لإدارة السيولة وأحكامها الفقهية، على الموقع: <https://shms.sa/authoring/20386> بتاريخ 02 - 03 - 2021.

<sup>3</sup> السوق المالية الإسلامية الدولية، على الموقع: <https://www.iifm.net> بتاريخ 02 - 03 - 2021.

<sup>4</sup> The General Council for Islamic Banks and Institutions, <https://www.unescwa.org> 02 - 03 - 2021.

<sup>5</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، على الموقع: <http://aaofii.com> بتاريخ 02 - 03 - 2021.

### خلاصة:

ناقشنا في هذا الفصل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والتي تعني قدرة المصرف على محاولة تحقيق توازن بين توجيه الأموال للاستثمار والتمويل والاحتفاظ بجزء منها بشكل نقد لمواجهة سحبات العملاء. وذلك من خلال دراسة نشأة المصارف الإسلامية وانتشارها في الدول الإسلامية ودول العالم بصفة عامة نظرا لما تتميز به من خصائص عن المصارف التقليدية، والتزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في مصادر أموالها المتمثلة في الأموال الذاتية والودائع واستخداماتها المتمثلة في عقود البيع والمشاركات باستعمال صيغ التمويل الإسلامي وعقود التبرعات من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

كما قمنا بعرض مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية مع ذكر أسبابها والآثار الناتجة عنها سواء في حالة الفائض أو العجز مع تقديم بعض الحلول لعلاجها.

بالإضافة إلى الاستراتيجيات والنظريات التي يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها في إدارة سيولتها ومؤشرات قياس مستوياتها، وذكر مجموعة من المنتجات والمقومات على المصارف الإسلامية استعمال لمواجهة مشكل إدارة السيولة.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بجميع الأعمال المصرفية كتنقي الودائع واستثمارها باستخدام صيغ التمويل الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكل إدارة السيولة، لذلك تم اقتراح مجموعة من الأدوات لعلاجها؛
- يمكن للمصارف الإسلامية استعمال الاستراتيجية والنظرية التي تراها مناسبة في إدارة سيولتها، إلا أننا نرى أن نظرية إمكانية التحويل ونظرية الكمبيوتر هما الأنسب لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كما نرى أهم نسبة يجب على المصارف الإسلامية تطبيقها لقياس مستوى السيولة هي الأصول السائلة على أرصدة التمويل والاستثمار.

# الفصل الثاني

### تمهيد:

واجهت المصارف خلال فترة عملها مخاطر متعددة، نتيجة التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي، وانتشارها بغرض تعظيم إيراداتها وتحقيق أكبر عائد ممكن، هذا ما أدى بها إلى الوقوع في أزمات مالية ومصرفية.

ولهذا كانت المصارف في حاجة إلى هيئة دولية تقوم بضبط وتنظيم عمليات الرقابة على أعمال المصارف، وإدارة مخاطرها للمحافظة على الاستقرار المالي، فقام مجموعة محافظي المصارف المركزية بإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، بهدف وضع معايير دولية موحدة لكافة المصارف لضمان استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي الدولي، فأصدرت معيار لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى وتم تعديله وتدارك بعض النقائص بإصدار بازل الثانية، وبسبب الأزمة المالية العالمية وتعرض المصارف الكبرى لحالات الإفلاس نتيجة نقص السيولة تم إصدار بازل الثالثة بإضافة نسبتي للسيولة مع زيادة في نسبة معيار كفاية رأس المال عما كان عليه من قبل، كما تم تعديل هذه الأخيرة بإصدار مقررات بازل الرابعة.

وبما أن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية موجهة للمصارف التقليدية، فهي لم تراعي خصوصية المصارف الإسلامية فقام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير ومبادئ إرشادية مماثلة لما جاءت به مقررات بازل حول كفاية رأس المال والسيولة في المصارف، لسلامة الصناعة المالية الإسلامية.

وبناء على ما سبق سنعالج في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم حول كفاية رأس المال ولجنة بازل
- المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال والسيولة
- المبحث الثالث: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة

### المبحث الأول: مفاهيم حول كفاية رأس المال ولجنة بازل

تعتبر فترة الثمانينيات نقطة تحول رئيسية في أسس وفلسفة الرقابة المصرفية، مع الاهتمام بمفهوم إدارة المخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان، والتي تمثل أهم المخاطر التي تواجه المصارف، لكن مفهوم المخاطر امتد وشمل مخاطر أخرى مثل: مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، والمخاطر الأخرى المحيطة بالأنشطة المصرفية.

نظرا لأن رأس المال هو خط الدفاع الأول والأساسي للمصرف ضد أي مخاطر، فقد أدى الاهتمام المتزايد بقضايا كفاية رأس المال وما يترتب على ذلك من حاجة المنظمين لمراقبته على أساس مستمر إلى ظهور معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مفهوم كفاية رأس المال

تختلف كفاية رأس المال المصرفي عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، من خلال التأكيد على أهمية رأس المال المصرفي لأنه على الرغم من صغر حجمه إلا أنه يظل صمام أمان ضد أي مخاطر تهدد أموال المودعين،<sup>2</sup> لذلك سوف نتناول في هذا المطلب تعريف وأهمية وأهداف كفاية رأس المال. **أولاً: تعريف كفاية رأس المال:** هناك مجموعة من التعاريف لكفاية رأس المال نذكر منها:

**1. التعريف الأول:** تشير إلى قدرة رأس مال المصرف على التعامل مع عمليات السحب من المودعين والمدفوعات من الدائنين في حالة الإفلاس والتصفية، من جهة أخرى، تحتاج المصارف إلى العمل بطريقة متوازنة للتأكد من أن قيمة موجودات المصرف أكبر من قيمة التزاماته، ودعم المصرف بهامش مناسب (المعروف باسم نسبة كفاية رأس المال) لاستيعاب الخسائر الناتجة عن الائتمان المصرفي والاستثمارات والأعمال المساعدة الأخرى.<sup>3</sup>

**2. التعريف الثاني:** هي قدرة وكفاءة المصارف التقليدية على قياس وتوجيه والسيطرة على المخاطر التي تواجهها، بهدف السيطرة على المخاطر واتخاذ قرارات تتفق مع استراتيجياتها وسياساتها وقدرتها التنافسية. تساعد كفاية رأس المال أيضا في تسعير الخدمات المصرفية وتعظيم العوائد على الخدمات المصرفية، فضلا عن تطوير السياسات والإجراءات للحماية من المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف، الناشئة

<sup>1</sup> ثامر إبراهيم علي الزيني، تقييم أثر تطبيق معايير بازل 2 على القوائم المالية للبنوك الإسلامية -دراسة نظرية تطبيقية-، ماجستير محاسبة ومراجعة، تخصص محاسبة، جامعة بور سعيد، مصر، 2011، ص 35.

<sup>2</sup> يونس موني، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013، ماجستير مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 23.

<sup>3</sup> حكيمة غلامي، أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 18.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

عن التطورات التكنولوجية والإلكترونية وزيادة التعقيد في الصناعة المصرفية والمنافسة الشديدة بين المصارف.<sup>1</sup>

**3. التعريف الثالث:** هي الحد الأدنى لرأس المال الذي يحتفظ به المصرف استجابة للمخاطر المتنوعة التي تواجهه، وتحمي أموال المودعين، وتحسن استقرار المصرف وكفاءته المالية.<sup>2</sup>

**4. التعريف الرابع:** تعتبر من المؤشرات المهمة على الساحة المالية الدولية، فهي تشير إلى مقدار رأس المال الذي يمكن المصرف من أن يمتص أي صدمات غير متوقعة قد يواجهها في المستقبل، ويمكن أن تمنع الإفلاس وتوفر الأمن لأصحاب المصلحة، وضمان استقرار المصرف والنظام المصرفي والاقتصادي.<sup>3</sup>

**5. التعريف الخامس** تشير إلى قدرة المصرف على الاحتفاظ برأس مال كاف وقدرته الإدارية على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي قد تؤثر على أعماله وأنشطته المصرفية.<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف كفاية رأس المال بأنها العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر التي يتعرض لها (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) وغيرها من المخاطر، فالزيادة في هذه النسبة لها أثرها الإيجابي في قدرة المصرف على مواجهة هذه المخاطر، وبالتالي زيادة ربحيته ونموه. أما انخفاض هذه النسبة فإنها تعرض المصرف للإعسار والافلاس.

بعد استعراض التعاريف السابقة نقترح استنتاجات التالية:<sup>5</sup>

- تشير نسبة كفاية رأس المال إلى قدرة رأس مال المصرف على استيعاب المخاطر والأصول الممولة من أمواله الخاصة والأموال المضمونة؛
- تشير نسبة كفاية رأس المال إلى التوازن بين المخاطر المتوقعة وحجم رأس المال، وتوضح العلاقة بين مصدر رأس المال ومخاطره.

**ثانياً: أهمية كفاية رأس المال:** تتجلى أهمية عنصر رأس المال عند اتصافه بالكفاية فيما يلي:<sup>6</sup>

- تساعد على تحقيق توازن معين بين المخاطر المتوقعة للمصرف وحجم رأس المال؛
- رأس المال هو صمام الأمان للمصارف لتجنب الأزمات المالية؛

<sup>1</sup> نور الدين حميدة حامد علي، أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من المخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2016، ص 28.

<sup>2</sup> Nikhat fatima, **capital adequacy : a financial soundness indicator for banks**, global journal of finance and management, volume 06, number 08, 2014, p722.

<sup>3</sup> Parvesh kumar aspal & afroze nazneer, **an empirical analysis of capital adequacy in the indian private sector banks**, american journal of research communication, volume02, number 11, 2014, p33.

<sup>4</sup> Pasaman silaban, **the effect of capital adequacy ratio, net interest margin and non-performing loans on bank profitability : the case of indonesia**, international journal of economics and business administration, volume 07, issue 03, 2017, p 60.

<sup>5</sup> حمزة حسين سعيد عبد السلام، أثر كفاية رأس المال على ربحية وقيمة المصارف التجارية: دراسة مقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2018، ص 36.

<sup>6</sup> أحمد بن الدين ويونس مونة، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2 -، مجلة الحقيقة، العدد 43، 2018، ص ص 694-695.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- يعتبر من أهم المعايير المستعملة في تقييم المصارف التقليدية والإسلامية، تطبقه المصارف، وخاصة المصارف المركزية، بالإضافة إلى معايير أخرى في التقييم، في إطار متكامل يسمى نظام CAMELS، وكلما ارتفعت كفاية رأس المال كلما زاد تصنيف المصرف؛

- كفاية رأس المال مصدر ثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، عندما تكون نسبتها عالية فإنها تطمئن المودعين الحاليين أن المصرف يحتفظ بأموالهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشجع المودعين المحتملين على إيداع أموالهم في المصرف.

**ثالثاً: أهداف كفاية رأس المال:** تحقق كفاية رأس المال عدداً من الأهداف من أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

- توحيد متطلبات رأس المال، والذي يهدف إلى القضاء على المتطلبات غير المتكافئة التي تفرضها القوانين المحلية على رأس مالها العام، والتي تؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين المصارف العاملة محلياً وتلك التي تحاول دخول أسواق جديدة تحكمها قوانين أخرى؛

- دعم المنافسة العادلة بين المصارف؛

- تعزيز النظام المصرفي العالمي، حيث تعمل المصارف الحديثة كشبكة مترابطة يمكن أن تتأثر بالتغيرات في أي جزء منها، مثل انهيار النظام المصرفي في دولة ما وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر على المصارف الأخرى التي تحتفظ بالودائع أو الاستثمار في مثل هذه المصارف؛

- البحث عن مناهج وأدوات شاملة للتعامل مع المخاطر؛

- التركيز على البنوك النشطة والفعالة عالمياً، مع الأخذ في الاعتبار أن مبادئها الأساسية يجب أن تكون قابلة للتطبيق من قبل البنوك على اختلاف مستويات نموها؛

- توطيد سلامة النظام المالي والمصرفي.

### المطلب الثاني: المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال

هناك العديد من المعايير لقياس نسبة كفاية رأس المال، بما في ذلك المعايير الأساسية والمعايير

الثانوية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**أولاً: المعايير الأساسية لقياس كفاية رأس المال:** توجد أربع معايير أساسية لقياس كفاية رأس المال وهي:

**1. معدل قدرة المصرف على رد الودائع من حق الملكية:** أي النسبة المئوية لرأس المال المحتفظ به إلى إجمالي الودائع، أو مضاعف إجمالي الودائع في رأس المال. وتقاس هذه النسبة قدرة المصارف على استرداد الودائع من رأس المال، وهي الأقدم والأكثر شيوعاً.<sup>2</sup> بدأ استخدامه في الصناعة المصرفية العالمية في سنة 1914 وظل شائعاً حتى سنة 1942 عندما تخلت عنه مصارف الولايات المتحدة الأمريكية، وينص على ألا يزيد إجمالي مبلغ الودائع إلى عشرة أضعاف مبلغ رأس المال المحتفظ به، أي يجب ألا تقل نسبة

<sup>1</sup> نوري عبد الرسول الخاقاني وصلاح عامر هونة، تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 09، العدد 03، 2017، ص 226.

<sup>2</sup> محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 205.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

حقوق الملكية إلى الودائع عن 10%،<sup>1</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تتكون من عنصرين، كلاهما مصدر أموال المصرف، والتي لا يعتبرها المصرف مصدرا للمخاطر التي يتم استثمار أموال المودعين فيها، بالإضافة إلى النسبة المختلفة المفروضة على المصارف بناء على حجمها.<sup>2</sup>

**2. نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول:** بدأ استعماله على مجال واسع من قبل المصارف التقليدية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، مع مراعاة استعمال الأموال على عكس نسبة رأس المال إلى الودائع، ونسبة رأس المال إلى الأصول هو مؤشر مقبول لأي خسائر قد يتكبدها المصرف ضمن تلك النسبة.<sup>3</sup> هذا المعيار ليس المعيار الأمثل لعدم التمييز بين أنواع الموجودات، خاصة وأن هناك موجودات محفوفة بالمخاطر، وأخرى غير خطيرة. تنطوي بعض القروض والاستثمارات على مخاطر عالية، وبعضها مضمون السداد.<sup>4</sup>

**3. نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة** هذه النسبة منطقية إلى حد ما، لأن حقوق الملكية هي خط دفاع الأخير للمصرف ضد مخاطر الأصول، وليس مخاطر الإيداع، فالودائع نفسها لا تحمل أي مخاطر ما لم تستعمل للقروض والاستثمارات، تشير النسبة إلى استبعاد الأصول التي لا تحتوي على مخاطر ائتمانية، مثل الأصول المودعة لدى المصرف المركزي والمصارف التقليدية وأذون الخزانة والسندات الحكومية، ويستدل من هذا المعيار حق الملكية على مواجهة مخاطر عدم التسديد الناجمة عن الموجودات ذات المخاطرة التي تمثل كل موجودات المصرف باستثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة، فضلا عن الموجودات غير الخطرة المبينة سابقا، إذ تختلف درجة المخاطرة حسب طبيعة الأصول التي يتم تمويلها بالودائع.<sup>5</sup>

لا يأخذ المعيار في الاعتبار التغيرات في درجة مخاطر الموجودات، والتي تختلف وفقا لطبيعة الأصل الاستثماري. قد يستثمر أحد المصارف أمواله في الأصول عالية المخاطر، بينما قد يستثمر مصرف آخر أمواله في الأصول منخفضة المخاطر، مما يؤدي إلى درجات متفاوتة من المخاطر، وتعتمد سلامة وأنشطة المصرف على سياساته وإدارته.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سليمان ناصر، كفاية رأس مال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية أليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، 08-09 ديسمبر 2013، ص 02.

<sup>2</sup> يونس موني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 125.

<sup>4</sup> أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، ماجستير مالية- بنوك وتأمين، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012-2013، ص 56.

<sup>5</sup> سجي فتحي محمد، متطلبات بازل 1 وبازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الراقدين، العدد 91، مجلد 30، 2008، ص 264.

<sup>6</sup> أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

4. احتساب رأس المال الممتلك اللازم تخصيصه لأنواع مختلفة من الأصول مبوبة حسب درجة مخاطرتها: يعتمد المقياس على تمييز مخاطر الأصول، لذلك يتم تحديد مقدار رأس المال الخاص لكل أصل وفقا لمخاطره، ثم يتم جمع مبلغ رأس المال الخاص ومقارنته برأس المال الفعلي، وتحديد ما إذا كان الأخير كافيا لهذه الأنواع المختلفة من الأصول، أم أنه أقل من المبلغ المطلوب لسلامة المصرف، ويتم حساب هذا المقياس عن طريق تجميع الأصول في مجموعات محددة جيدا ثم استخدام النسبة المئوية لكل مجموعة من الأصول حسب درجة المخاطر التي أشارت إليها تجربة المصرف على مدار سنوات.<sup>1</sup>

ثانيا: المعايير الثانوية لقياس كفاية رأس المال: إضافة إلى المعايير السابقة، توجد خمسة معايير ثانوية هي:<sup>2</sup>

1. هيكل حقوق المساهمين: يوضح الأهمية النسبية للأرباح المحتجزة، ويتضح ذلك من خلال التراكم التدريجي لرأس المال من قبل إدارة المصرف، من خلال إعادة استثمار جزء من أرباحه السنوية واحتياطه القانوني.

2. نمو حقوق المساهمين ومكوناتها عبر الوقت: يمكن ملاحظة النمو السريع في حقوق المساهمين، إذا تم أخذ مجموعة من المكونات وإجمالي حقوق المساهمين، ومن الأفضل ربط معدلات النمو هذه بالمتغيرات (الودائع والأصول) المذكورة في المعايير الأساسية.

3. نسبة الأصول المربحة إلى رأس المال المملوك: يتم حسابه على أساس العلاقة بين الأصول ورأس المال المملوك، ليحل محل إجمالي الأصول لكسب أصول مربحة، والتي يتم تعريفها على أنها تساوي الاحتياطيات الثانوية والقروض والاستثمارات. والسبب وراء اعتماد هذا المعيار إلى عدم استثمار كل أموال المصرف في أصول مربحة، وسيؤدي تخصيص الأصول المربحة إلى توليد المخاطر.

4. رأس المال المملوك الصافي إلى الودائع والموجودات: صافي رأس مال الممتلك يعني رأس المال المحتفظ به مطروحا منه الأصول الثابتة، تتمثل إحدى وظائف رأس المال في تمويل شراء هذه الأصول، وبالتالي تقل قدرته على حماية الودائع، حيث يتم تجميد الأموال في الأصول الثابتة التي يصعب تصفيتها.

5. المقارنة بين أداء المصرف في بناء رأس المال المملوك وأداء القطاع المصرفي: يشير إلى مكانة المصرف في السوق مقارنة بالمصارف الأخرى، بحيث يمكن تحديد الثغرات وتشخيص أسبابها، ومعالجة سلبياتها وتقوية إيجابياتها. ويمكن إجراء مقارنات مع الصناعة المصرفية ككل، أو مع المصارف ذات العمليات المصرفية ذات الحجم المماثل. يمكن للمصارف المركزية أن تلعب دورا مهما في جمع ومعالجة ونشر البيانات المنتظمة حول أداء المصارف في مجال رأس مالها.

<sup>1</sup> محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 209.

<sup>2</sup> أحمد سليمان خصاصنة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص ص 109-111.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### المطلب الثالث: الأسباب التي دعت إلى تأسيس لجنة بازل ونشأتها

نشأت لجنة بازل في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي عرفتتها الأنظمة المالية والمصرفية لدول العالم، وجاء تشكيلها كرد فعل من جهات رقابية، ومؤسسات مالية دولية عملت على تطوير معايير دولية موحدة تتناسب مع تلك المتغيرات وتسهم في ضبط النظام المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي.<sup>1</sup>

**أولاً: الأسباب التي دعت إلى تأسيس لجنة بازل:** في الفترة التي سبقت إنشاء لجنة بازل، شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات والتغيرات والتحولات التي أثرت على الأنشطة المصرفية في جميع أنحاء العالم، والتي كانت أحد أسباب إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، بما في ذلك:<sup>2</sup>

- فشلت بعض المصارف بسبب الظروف في ذلك الوقت؛
- زيادة عدد ونسبة الديون المعدومة؛
- في السبعينيات والثمانينيات، اشتدت أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث؛
- التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف والفوائد، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية... الخ)؛
- التطورات المصرفية (ظهور تقنيات مصرفية حديثة بما في ذلك المشتقات، دخول شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار في منافسة المصارف... الخ)؛
- سياسات لتخفيف القيود المصرفية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛
- شدة المنافسة بين المصارف العالمية؛
- التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية ... الخ).

**ثانياً: نشأة وتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS:** يمكن إرجاع أصول لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى اضطراب الأسواق المالية الذي أعقب انهيار برينتن وودز، لأسعار الصرف المدارة في سنة 1973، وتكبد العديد من المصارف خسائر كبيرة في العملات الأجنبية وفي جويلية 1974 سحب المكتب الفيدرالي للرقابة المصرفية في ألمانيا الغربية الرخصة المصرفية لمصرف هيرسات،<sup>3</sup> وفي نفس سنة 1974 أعلن مصرف فرنكلين الوطني في الولايات المتحدة إفلاسه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص 137.

<sup>2</sup> عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة المصرفية - اتفاقية بازل 2-، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 18-20 أفريل 2010، ص 07.

<sup>3</sup> Basel committee on banking supervision, aprief history of the basel committe, bank for international settlements, october 2014, p 01.

<sup>4</sup> Masood omar & fry.j.m, risk management and the implementation of the basel accord in emerging countries: an application to Pakistan, munich personal repec archive, 17 october 2011, p 02.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية داخل بنك التسويات الدولية (BIS) في نهاية سنة 1974 من قبل عشر دول صناعية (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية ولكن بقرار من محافظي المصارف المركزية في البلدان الصناعية، وتجتمع اللجنة أربع مرات في السنة ولديها العديد من مجموعات العمل الفنية التي تساعد في مراجعة الجوانب المختلفة للرقابة المصرفية.<sup>1</sup>

وسميت هذه اللجنة (لجنة بازل للرقابة المصرفية)، وهدفها الأساسي تطوير التنسيق بين المصارف المركزية للدول الصناعية التابعة لمجموعة العشر، اجتمعت لأول مرة سنة 1975 ووضعت معايير الصناعة المصرفية في ظل تطورات ومخاطر النظام المالي والنقدي.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة ليس لديها سلطة قانونية إلزامية لأعمال توصياتها، كما أنها لا تتمتع بسلطة إلزامية لمحافظي المصارف المركزية للدول الأعضاء على الموافقة على توصياتها. وبعد اجتماعات عديدة للجنة وافق محافظي المصارف المركزية العشر في اجتماعهم بتاريخ 10 ديسمبر 1987 على تقريراً شهيراً، تم توزيعه على الدول الأعضاء في المجموعة والدول الأخرى لدراسته في غضون ستة أشهر وإعطاء آراءهم المختلفة بشأن التوصيات الواردة فيه. لقد تم إقرار التقرير النهائي للجنة في شهر جويلية من سنة 1988، من قبل مجلس المحافظين تحت تسمية مقررات بازل.<sup>2</sup>

منذ إنشائها وسعت لجنة بازل عضويتها من مجموعة العشر إلى 45 مؤسسة من 28 سلطة قضائية، بدءاً من مقررات بازل التي صدرت أول مرة في سنة 1975، وتمت مراجعتها عدة مرات منذ ذلك الحين، ووضعت اللجنة سلسلة من المعايير الدولية للتنظيم المصرفي، وأبرز منشوراتها مقررات كفاية رأس المال والتي تعرف عموماً باسم بازل 1، بازل 2، بازل 3، بازل 4.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> محمد يحيوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص ص 55-56.

<sup>3</sup> History of the basel committee, <http://www.bis.org/bcbs/history.thtm>, 11-06-2021.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للجنة بازل وأهدافها

يتم التطرق هنا إلى هيكل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وذلك على النحو التالي:

**أولاً: أهداف لجنة بازل:** تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق أهداف عديدة منها:<sup>1</sup>

- تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة على النظام المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات في الأسواق المصرفية والمالية؛

- تحسين التفاهم والتعاون بين الدول؛

- تطوير وتعزيز المعايير التنظيمية العالمية من خلال إصدار إرشادات لسد الفجوات التنظيمية والاحترازية التي تشكل مخاطر على الاستقرار المالي؛

- إسداء المشورة للمصارف المركزية غير الأعضاء والمشرفين المصرفيين للترويج لاعتماد القواعد الصادرة عن لجنة بازل؛

- التنسيق والتعاون مع الجهات الرقابية في القطاع المالي والمنظمات الدولية التي تعزز الاستقرار المالي؛

- ضمان التزام المصارف في جميع أنحاء العالم بالمعايير الإشرافية للجنة بازل وتشجيع التنسيق بين الدول لتقوية المنافسة؛<sup>2</sup>

كما لها أهداف أخرى، تتمثل في:<sup>3</sup>

- تحسين طرق الرقابة على المصارف؛

- تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف؛

- المراسلات والتواصل والحوار مع الخبراء والمهنيين في الصناعة المصرفية، وخاصة المصارف الدولية والمنظمات الدولية ذات التأثير العالمي (مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمفوضية الأوروبية، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وصندوق النقد الدولي، وما إلى ذلك)؛

- تقوية آليات التكيف مع المتغيرات في القطاع المصرفي العالمي، وخاصة العولمة المالية، التي تدعو إلى تحرير الأسواق النقدية والمالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والقيود التي تحد من توسع وتعميق العمليات المصرفية في جميع أنحاء العالم في ضوء ثورة تكنولوجية ومعرفية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Rachida hennani, **de bale I à bale III : les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient**, unite de formation et de recherche d' economie, université de montpellier, France, 27 mars 2015, p 06.

<sup>2</sup> Juliusz jablecki, **the impact of basel I capital requirements on bank behavior and the officacy of monetary**, international journal of economic sciences and applied research, volume 02, n 01, p 17.

<sup>3</sup> مريم هاني، **حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل دراسة حالة عينة من البنوك في الجزائر خلال سنة 2016**،

أطروحة دكتوراه بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2017-2018، ص ص 50-51.

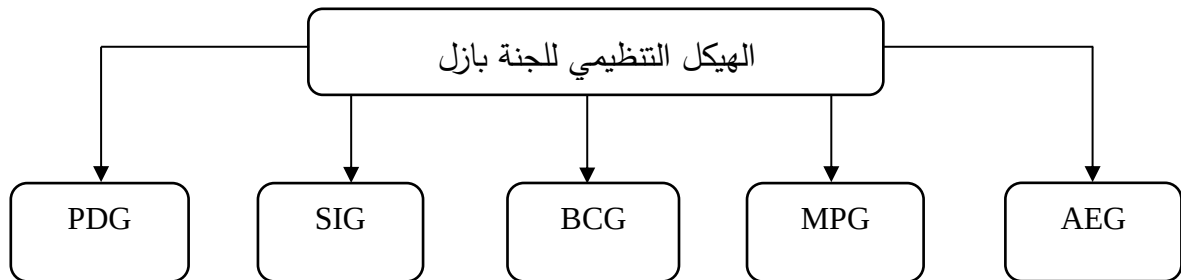
<sup>4</sup> بدر الدين قرشي مصطفى، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 05-06

أفريل 2012، ص ص 11-12.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ثانيا: هيكل لجنة بازل: يتكون الهيكل الداخلي للجنة بازل من خمس مجموعات:<sup>1</sup>

1. **مجموعة تطوير السياسات (PDG):** تقوم بصياغة وتطوير السياسات التنظيمية عالية الجودة ومعايير تنظيمية للنظام المصرفي، وتتألف من عدة مجموعات عمل متخصصة وفرق العمل وصلت 12 مجموعة.
  2. **مجموعة الإشراف والتنفيذ (SIG):** تهدف إلى تنفيذ إرشادات ومعايير لجنة بازل في الوقت المناسب، والإشراف المصرفي خاصة في الدول الأعضاء، وتشكل هذه المجموعة من 8 مجموعات وفرق عمل.
  3. **مجموعة بازل الاستشارية (BCG):** توفر المجموعة منتدى يمكن للجنة من خلاله التواصل مع كبار ممثلي الدول والوكالات الدولية والمنظمين المصرفيين الذين ليسوا أعضاء في اللجنة لتسهيل الحوار حول مبادرات اللجنة الجديدة.
  4. **مجموعة الإشراف التحوطي الكلي (MPG):** تهدف المجموعة إلى مراقبة المخاطر النظامية والتطورات العالمية المتعلقة بالتنظيم الاحترازي الكلي، وتقديم التوجيه للمجموعات الأخرى، وتطوير السياسات حسب الحاجة لسد الفجوات في التنظيم الاحترازي الكلي.
  5. **مجموعة خبراء المحاسبة (AEG):** تعمل هذه المجموعة للمساعدة على ضمان معايير وممارسات المحاسبة الدولية، وتعزيز إدارة مخاطر المصارف وانضباط السوق، والمساعدة في ضمان معايير التدقيق ومراجعي الحسابات. وتعمل هذه المجموعة مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل تطوير معايير المحاسبة الدولية مع احترام استقلالية كل مؤسسة في الشكل والمضمون.
- من خلال عرضنا السابق لهيكل لجنة بازل يمكن تلخيصها في الشكل الموالي
- الشكل (01-02): الهيكل التنظيمي للجنة بازل



Source: basel committee on banking supervision, **organization chart**, <https://www.bis.org/bcbs/organ-and-gov.htm>, 07-06-2021.

<sup>1</sup> Basel committee groups, <https://www.bis.org/bcbs/mex.htm>, 08-06-2021.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال والسيولة

سنتناول في هذا الفصل أهم ما جاءت به مقررات بازل حول كفاية رأس المال والسيولة في المصارف، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى إصدارها وأهم الدعائم التي جاءت بها، بالإضافة إلى تقييم هذه المقررات.

### المطلب الأول: مقررات لجنة بازل الأولى

وافق مجلس محافظي المصارف المركزية للبلدان الصناعية وكذلك الاتحاد الأوروبي في جويلية 1988 على تقرير لجنة بازل بشأن معيار كفاية رأس المال المقترح، وقد تأثرت مقررات بازل بالنظام المصرفي للولايات المتحدة والنظام الأوروبي، وبناء على ذلك، أقرت مقررات بازل أن جميع المصارف النشطة يجب أن تلتزم بنسبة رأس المال الخاصة بها إلى إجمالي أصول الخاصة بها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8%<sup>1</sup>، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدء من سنة 1990 والالتزام بتحقيقها بنهاية سنة 1992، وسميت بنسبة "كوك" (cooke) ويطلق عليها الفرنسيون معدل الملاءة الأوروبي (RSE)<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا يمكن القول إن مقررات بازل الأولى لها مجموعة من الأهداف كما لها ركائز وجوانب أساسية تعتمد عليها وتميزها عن غيرها من الاتفاقيات، إلى أنها تعرضت للعديد من التعديلات. وسنحاول توضيحها فيما يلي:

#### أولاً: أهداف مقررات بازل الأولى: تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:<sup>3</sup>

- تحقيق الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال للمصارف؛
- تساهم هذه الأهداف في تعزيز واستقرار النظام المصرفي الدولي، والقضاء على مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف بسبب الاختلافات في متطلبات الرقابة على رأس المال المصرفي؛
- تسهيل تبادل المعلومات حول إجراءات وأساليب الرقابة الخاصة بالسلطات النقدية -المصارف المركزية-؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على العمل المصرفي.

#### ثانياً: الجوانب الأساسية لمقررات بازل الأولى: ركزت مقررات بازل الأولى على العديد من الجوانب منها:

1. التركيز على المخاطر الائتمانية: تم تصميم الاتفاقية لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال، مع مراعاة مخاطر الائتمان بشكل أساسي، وكذلك مقدار معين من مخاطر الدولة، باستثناء المخاطر الأخرى مثل مخاطر أسعار الفائدة، أسعار الصرف والاستثمار في الأوراق المالية التي يواجهها المعيار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2002، ص ص 81-82.

<sup>2</sup> عمار عريس ومجدوب بوحصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص 100.

<sup>3</sup> شوقي بورقية وهاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 139.

<sup>4</sup> هاني أحمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 36.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: تم التركيز على جودة الموجودات ودرجة المخصصات التي ينبغي أن يتم تخصيصها للموجودات أو الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات الأخرى، كمعيار لكفاية رأس المال للمصرف، من غير المعقول تلبية الحد الأدنى من المعايير دون وجود مخصصات كافية في نفس الوقت، حيث يتطلب أولاً توفير مخصصات كافية وثانياً تطبيق معيار كفاية رأس المال.<sup>1</sup>

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: وبحسب هذا الرأي، تنقسم دول العالم إلى مجموعتين:<sup>2</sup>

1.3. المجموعة الأولى: وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى دولتين: سويسرا والمملكة العربية السعودية، وكذلك الدول التي توصلت إلى بعض الترتيبات الافتراضية، لا سيما مع صندوق النقد الدولي: وهي أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، أيسلندا، الدنمارك، اليونان، تركيا. وعدلت اللجنة المفهوم في جويلية 1994 بالنص على أنه إذا قامت أي دولة بإعادة جدولة ديونها الخارجية، فسيتم استبعادها من المجموعة في غضون خمس سنوات.

3-2- المجموعة الثانية: تشمل البلدان ذات المخاطر العالية وتشمل بقية العالم باستثناء تلك المشار إليها في المجموعة الأولى.

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول يتم تطبيق طريقة قياس كفاية رأس المال، القائمة على إنشاء نظام أوزان المخاطر، على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العامة للمصرف، تعتمد طريقة القياس بشكل أساسي على مخاطر الائتمان للطرف المقترض، ويتم تحديد أوزان المخاطر الأساسية بالأوزان (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، اعتماداً على أنواع الموجودات المختلفة.

من ناحية أخرى، يتم التمييز بين مخاطر التمويل بالنسبة للدول من خلال التمييز بين متطلبات القطاع العام المحلي التي تنطبق عليها الأوزان المنخفضة، وتلك التي تعبر الحدود القطاع العام الأجنبي والتي تبلغ نسبة مئوية موحدة فيها 100 %، وتخضع الالتزامات طويلة الأجل للمصارف الأجنبية إلى 100 %.

من أجل السماح ببعض المرونة في التطبيق للدول المختلفة، تركت لجنة بازل السلطة التنظيمية المحلية حرة في تحديد أوزان مخاطر معينة، وتركت السلطات التنظيمية المحلية حرة في تغطية المخاطر الأخرى غير مخاطر الائتمان، مثل مخاطر سعر الصرف الأجنبي ومخاطر الفائدة.<sup>3</sup> ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

<sup>2</sup> إبراهيم التومي، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية - دراسة حالة مجموعة البركة الإسلامية-،

أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 155.

<sup>3</sup> محمد محمود الكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2012، ص 274.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### الجدول (02-01): أوزان مخاطر الأصول داخل الميزانية وفقا لبازل الأولى

| الموجودات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الوزن                                                              |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| أولاً: موجودات لا تحمل مخاطر<br>- النقود؛<br>- المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية؛<br>- مطلوبات أخرى من دول OECD وبنوكها المركزية؛<br>- مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OECD .                                                                                                                                                                                                                                                                 | 0 %                                                                |
| ثانياً: موجودات متوسطة المخاطر<br>- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)؛<br>- مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OECD أو قروض مضمونة من قبلها؛<br>- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية؛<br>- مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OECD أو قروض مضمونة من قبلها؛<br>- مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OECD وبقي على استحقاقها أقل من سنة؛<br>- قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير . | 0 - 50 % بحسب تقدير السلطة<br>20 %<br>20 %<br>20 %<br>20 %<br>20 % |
| ثالثاً: موجودات عالية المخاطر<br>- مطلوبات من القطاع الخاص؛<br>- مطلوبات من مصارف خارج دول OECD وبقي على استحقاقها أكثر من سنة؛<br>- مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OECD (ما لم تكن بالعملة المحلية)؛<br>- مطلوبات من مؤسسات تابعة للقطاع العام؛<br>- الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات، والعقارات والاستثمارات الأخرى.<br>- الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى،<br>- الموجودات الأخرى.                                                                    | 100 %                                                              |

المصدر: صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، 09-10 سبتمبر 2013، ص ص 04-05.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

5. وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: تحسب أوزان المخاطر للالتزامات العرضية (الالتزامات خارج الميزانية) بضرب قيمة الدين (الالتزام) في معامل تحويل الائتمان، ثم ضرب النتيجة في معامل الترجيح للدين الأصلي (الدين) أو نضيره في أصول الميزانية، ومعاملات تحويل الائتمان للالتزامات خارج الميزانية.<sup>1</sup>

مكافئ الائتمان = الالتزامات خارج الميزانية × معامل التحويل

أصول المرجحة = مكافئ الائتمان × وزن الترجيح لكل أصل

والجدول الموالي يوضح أوزان المخاطر المرجحة لعناصر خارج الميزانية وفق لجنة بازل

**الجدول (02-02): معامل تحويل العمليات المصرفية خارج الميزانية إلى داخل الميزانية**

| معامل التحويل | بنود العمليات المصرفية خارج الميزانية                                                                                                                                                |
|---------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 100 %         | - العمليات البديلة عن القروض مثل: الضمانات للديون (بما في ذلك الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية بما فيها التظهير الذي يحمل طابع القبول؛ |
| 100 %         | - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول التي بموجبها يتحمل المصرف المخاطر (ببقاء الأصول بحوزته) وتقاس هذه إجمالاً بدرجة مخاطر الأصول ذاتها؛                                       |
| 100 %         | - شراء الآجل للأصول والسندات والأسهم المدفوع ثمنها جزئياً والتي تمثل التزامها؛                                                                                                       |
| 50 %          | - تسهيلات لمواجهة الطوارئ ولأغراض محددة مثل: الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان؛                                                                                                    |
| 50 %          | - تسهيلات أو ضمانات لإصدار العميل أوراق تجارية؛                                                                                                                                      |
| 20 %          | - التسهيلات والالتزامات الأخرى التي تزيد مدتها الأصلية عن سنة مثل خطوط الائتمان؛                                                                                                     |
| 20 %          | - تسهيلات للطوارئ قصيرة الأجل قابلة للتصفية الذاتية مثل: الاعتمادات المستندية المضمونة ببضائع مشحونة.                                                                                |
| 0 %           | - تسهيلات أخرى مدتها الأصلية أقل من سنة والتي يستطيع المصرف الغائها في أي وقت يشاء وبدون شروط.                                                                                       |

المصدر: إبراهيم تومي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>1</sup> صادق أحمد عبد الله السبئي، إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية،

أماراباك - مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، 2016، ص 173.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

6. وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: تتمثل نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى كما يلي:<sup>1</sup>

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر}} \leq 8\%$$

الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر

حيث أن رأس المال وفق مقررات بازل الأولى يتكون مما يلي:

1.6. الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي): هي بدورها تتكون من:<sup>2</sup>

1.1.6. رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير مراكمة الأرباح).

2.1.6. الاحتياطات المعلنة: وهي الاحتياطات التي تنشأ من (الأرباح المحتجزة، أو أرباح علاوة اصدار الأسهم).

يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة وغير المراكمة للأرباح، أو ما تسمى بالأسهم القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

3.1.6. حصة الأقلية من رؤوس أموال المؤسسات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانياتها، وذلك في حال عدم الملكية الكاملة لهذه المؤسسات.

2.6. الشريحة الثانية (رأس المال المساند): وتتكون من:<sup>3</sup>

1.2.6. الاحتياطات غير المعلنة وتمثل الاحتياطات التي لا تظهر عند الإفصاح عن بيانات المصرف شرط قبولها من السلطة الرقابية، والتي تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية، مثال ذلك اهتلاك قيمة مباني المصرف في سنة اقتنائها رغم أن عمرها الافتراضي يمتد لسنوات.

2.2.6. احتياطات إعادة تقييم الأصول وتنشأ من تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية شرط معقولية التقييم مع تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط لمخاطر تذبذب الأسعار في السوق.

<sup>1</sup> ربيع حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص 220.

<sup>2</sup> ريماء حيدر شيخ السوق وآخرون، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية -دراسة حالة-، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، 2017، ص 166.

<sup>3</sup> رجوان عبد الوهاب محمد سالم، أثر تطبيق اتفاقيات بازل على البنوك المركزية في البلدان النامية، مجلة الدراسات العليا، المجلد 05، العدد 15، 2016، ص ص 74-75.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

3.2.6. المخصصات التي يتم تكوينها مقابل أي مخاطر عامة غير محددة، مثل مخصصات مخاطر الائتمان العامة (بشرط أن تكون المخصصات المخصصة لتمويل محدد كافية) بشرط أن يتم تضمين هذه المخصصات في قاعدة رأس المال حتى الحد الأقصى هو 1,25% من الموجودات والمطلوبات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر.

4.2.6. القروض المساندة: بموجب مقررات بازل تطرح القروض على شكل سندات، وتتدخل في رأس المال المساند ولا تقل مدتها عن خمس سنوات ويتم خصم 20% من مبلغ القرض كل سنة، وأن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي لتجنب الاعتماد المفرط على هذه القروض.

5.2.6. أدوات رأسمالية أخرى: وهي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تنقسم بالمشاركة في تحمل خسائر المصرف -في حالة حدوثها- ولا يتم استهلاكها.

ثالثاً: **تعديلات مقررات بازل الأولى:** بعد تحديد هذه النسبة، وبسبب المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف وانتشار الأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات، رأت المصارف أنه من الضروري إعادة النظر في حساب نسبة كفاية رأس المال، لذلك أصدرت لجنة بازل مقررات خاصة بكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق بعد أن أشارت مقررات بازل الأولى فقط إلى مخاطر الائتمان، وكان ذلك في جانفي 1996، بعد أن ناقشتها كمقترح في أفريل 1995، وهي تعديل لمقررات 1988، تم الانتهاء من التعديلات في سنة 1998، بعد استلام التعليقات والمراجعات.

تشير مخاطر السوق إلى مخاطر الميزانية أو الخارجية بسبب التغيرات في أسعار السوق خاصة (أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع). مع التعديلات، يمكن للمصارف الاختيار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها لجنة بازل والنماذج الداخلية الموضوعة لكل مصرف لمعالجة مخاطر السوق، على الرغم من أن التعديلات حافظت على نسبة كفاية رأس المال الإجمالية التي حددتها مقررات بازل الأولى 8 %<sup>1</sup>.

سمح اقتراح أفريل 1995 (بازل واحد ونصف) للمصارف بإصدار سندات مؤجلة قصير الأجل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، لتغطية بعض مخاطر السوق. ويتكون رأس المال الجديد من حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) أي الشريحة الأولى، ورأس المال المساند أو التكميلي (رأس مال من الطبقة الثانية)، وذلك كما هو محدد في مقررات 1988، وأخيراً دين متأخر الرتبة قصير الأجل (رأس المال من الطبقة الثالثة)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، 05-06 ماي 2009، ص ص 05-06.

<sup>2</sup> إبراهيم تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ويخضع رأس المال من الطبقة الثالثة للشروط التالية:<sup>1</sup>

- ينطبق فقط على تغطية مخاطر السوق؛
- لا يقل تاريخ الاستحقاق الأصلي عن عامين وضمن 250 % من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المستخدمة لدعم مخاطر السوق؛
- بموجب شروط التجميد، لن يتم دفع أي فائدة أو رأس المال إذا كانت هذه المدفوعات ستؤدي إلى انخفاض إجمالي رأس مال المصرف إلى أقل من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛
- يمكن استبدال عناصر الطبقة الثانية بالثالثة حتى 250% من نفس الحد؛
- لا يمكن أن يتجاوز مجموع المستويين الثاني والثالث مجموع المستوى الأول، وقررت اللجنة أن تطبيق هذا القيد يجب أن يخضع للإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إنشاء رابط رقمي بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى إجمالي الموجودات المرجحة لأوزان المخاطر. نظرا لأن مخاطر السوق قد تختلف من مصرف لآخر، فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نموذجية لقياس هذه المخاطر، بما في ذلك القيمة المقدرة للمخاطر (VAR) إضافة إلى مقياس كمية ونوعية أخرى، لتصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)

معدل كفاية رأس المال =  $\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة لأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5} \leq 8\%$

الأصول المرجحة لأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية  $\times 12,5$

للإشارة، ترى اللجنة أن المصارف التي تستخدم النماذج الداخلية يجب أن يكون لديها نظام شامل لقياس المخاطر يعكس كل مخاطر السوق، وبالتالي يجب أن تستخدم منهج واحدا لقياس المخاطر، إما باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-07.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

رابعاً: الانتقادات الموجهة لمقررات بازل الأولى: من المؤكد أن معيار بازل الأول قد ساهم بشكل كبير في استقرار الصناعة المصرفية العالمية وعزز المنافسة بين المصارف إلى أن أدى تطوير دور النظام المصرفي إلى جعل من معيار بازل الأولى غير كاف لقياس السلامة المالية المصرفية.

### 1. إيجابيات مقررات بازل الأولى: تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- المساعدة في تنظيم ووضع ضوابط أكثر واقعية على معايير رأس مال المصارف؛
- تعزيز دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي، ودعم التعاون في القدرة التنافسية للمصارف، وتطوير معايير مرنة وفقاً لظروفها المالية، وتجنب الاقتراض غير العقلاني؛
- يمتلك المساهمون العاديون القدرة على تكوين فكرة سريعة على نزاهة المؤسسات المالية من خلال منهج الأساليب المتفق عليها دولياً؛

- وضع إطار مشترك لتقييم رأس المال ووضع إطار كمي لقياس المخاطر؛
- سيساعد الالتزام بالمبادئ الأساسية للإشراف الفعال وحوكمة السلامة المصرفية على تحسين كفاءة الإشراف المصرفي وسلامة وأمان النظام المصرفي العالمي وتجنب الأزمات المالية.

### 2. سلبيات مقررات بازل الأولى: تتمثل أهم سلبيات مقررات بازل الأولى فيما يلي:<sup>2</sup>

- شمل التركيز المتزايد على مخاطر الائتمان تبسيطاً شديداً للمخاطر الحقيقية الأخرى التي تتعرض لها الأصول المصرفية، بينما تم النظر في مخاطر السوق في مراجعة سنة 1996، وفي الواقع فإن معالجتها جزئية، حيث ركزت فقط على العناصر الموجودة في محفظة الاستثمار مع تجاهل المخاطر التي تتعرض لها بقية أصول وخصوم المصارف، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل والسيولة التي تشكل حجب الزاوية لمخاطر المصارف؛

- يوفر معيار بازل الأول امتيازات هائلة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لا سيما من خلال تخصيص أوزان منخفضة للمخاطر على حساب الحكومات والمصارف في بقية العالم، على الرغم من أن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء في المنظمة قد تكون أسوأ من تلك التي تعاني منها الدول الأخرى في العالم غير الأعضاء؛

- لا تفرق مقررات بازل الأولى بين المقترضين، وفقاً لمعايير بازل تساعد نسبة رأس المال بشكل غير مباشرة في إقراض العملاء غير المستحقين أو ذوي المخاطر العالية للحصول عائد أعلى، على أساس أنه كلما زاد العائد زادت المخاطر، مما يؤدي بالمصارف إلى المراجعة بين الديون وبالتالي توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون عالية المخاطر في محفظة المصرف؛

<sup>1</sup> حرم عبد الرحمان أحمد عبد الرحمان والهادي آدم محمد إبراهيم، مقررات بازل 1، 2، 3 ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان -دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية-، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، المجلد 07، العدد 25، ص 88.

<sup>2</sup> مها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية بالتركيز على اتفاقيات بازل 1-2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018، ص 302-303.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- شجعت مقررات بازل الأولى المصارف على امتلاك موجودات منخفضة المخاطر سائلة وشبه سائلة، ونتيجة لذلك كانت معظم المصارف مترددة في الاستثمار في المشاريع الكبيرة ذات المخاطر العالية (المشاريع الصناعية، مشاريع البنية التحتية، الاستثمارات التكنولوجية)، وهذا يتعارض بشكل خاص مع تنمية البلدان النامية، حيث أن المصارف هي إحدى الركائز الرئيسية لتمويل مثل هذه المشاريع؛
- أدى اعتماد المصارف لمعايير بازل الأولى إلى فرض قيود عليها، مما زاد من درجة المنافسة التي تواجهها هذه المصارف من دخول المؤسسات غير المصرفية إلى مجال الأعمال المصرفية مثل: مؤسسات التأمين وصناديق الاستثمار، والتي بدورها لا تخضع لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تتحملها المؤسسات المصرفية لتلبية متطلبات المعيار، مما يضعها في وضع تنافسي أضعف من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم خدمات مماثلة؛
- اعتبرت العديد من الدول سقف نسبة 8% بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال عاملا من عوامل عدم المساواة بين هذه الدول؛

- تغيرات في البيئة المصرفية التي لم تستوعبها مقررات بازل الأولى، مثل التطورات في إدارة المخاطر والابتكار المالي، وقدرة المصارف على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال التطورات الأخيرة من الأدوات المصرفية والمالية مثل المشتقات، مكنتها من تجنب متطلبات رأس المال الموضوعة وفقا لمعيار بازل الأولى من خلال مراجعة رأس المال باستعمال توريق الديون والمشتقات، وهذا النوع من الأدوات المالية يمثل مشكلة عند التطبيق الفعلي.

### المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية

بسبب الانتقادات العديدة لمقررات بازل الأولى وتأثير الأزمات على الصناعة المصرفية، اتضح أن هذا كان نتيجة لضعف قدرات المصارف على إدارة المخاطر، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية المتحكم فيها من قبل المصارف المركزية. خرجت اللجنة في ختام الدراسة إلى أن هناك حاجة لتحديث وتطوير معايير مقررات بازل الأولى. فنتج معيار جديد الذي عرف بمقررات بازل الثانية.<sup>1</sup>

وسنحاول هنا عرض أهم الأسباب التي أدت إلى صدور مقررات بازل الثانية، وأهم ما جاءت به، والتعديلات التي أدخلت عليها، بالإضافة إلى عرض نقاط القوة والضعف في مقررات بازل الثانية.

**أولا: أسباب صدور مقررات بازل الثانية:** بعد الإشارة إلى طلب مراجعة مقررات بازل الأولى، بدأت لجنة بازل في اقتراح مراجعة طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال منذ جوان 1999، التي تسمى بمقررات بازل الثانية، ولقد قدمتها إلى الخبراء والمختصين والمؤسسات ذات الصلة بما في ذلك صندوق النقد الدولي، وطلبت آرائهم حول الاقتراح في أواخر مارس 2000، تمديدا لنشر الاقتراح النهائي في هذا الصدد قبل نهاية تلك السنة، ومع ذلك لم يتم نشر الاقتراح المعدل حتى جانفي 2001، نتيجة كثرة الانتقادات المسجلة عليها

<sup>1</sup> وفاء يحيوي، تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

من قبل المصارف دولية النشاط والهيئات الرقابية المختلفة، وطلبت اللجنة مرة أخرى موافقتها بالتعليق على التعديلات نهاية ماي 2001، ومع ذلك، وبعد الانتقادات المتكررة وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه المقترحات، شرعت اللجنة في أبريل 2003 في إصدار مقترحات شبه نهائية، شريطة أن يتم استلام التعليقات النهائية على هذه المقترحات شهر جويلية 2003 على أبعد تقدير، لإصدارها في الربع الأخير من سنة 2003، لكن وقت تنفيذها الفعلي نهاية 2006، لكن لم يتم إصدارها بسبب العدد الكبير من التعقيبات التي تلقتها اللجنة، ولم يصدر تقريرها النهائي إلا في جوان 2004، ولم يتغير تاريخ المحدد لتنفيذها.<sup>1</sup>

**ثانيا: خصائص وأهداف مقررات بازل الثانية:** توجد مجموعة من الخصائص والأهداف لمقررات بازل الثانية تختلف فيها عن مقررات بازل الأولى تتمثل في:

### 1. خصائص مقررات بازل الثانية: يمكن تحديد أهم الخصائص لمقررات بازل الثانية على النحو التالي:<sup>2</sup>

**1.1. تكامل النظرة إلى المخاطر:** استخدمت مقررات بازل الثانية أساليب مختلفة، من فرض الالتزامات من خلال القواعد في الركيزة الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال)، إلى توفير المرونة وحسن التقدير للمصارف والهيئات التنظيمية من خلال المبادئ التوجيهية للركيزة الثانية (عمليات التدقيق الإشرافية -المراجعة الرقابية-)، إلى تأكيد الاعتماد على الركيزة الثالثة (انضباط السوق) من خلال شفافية البيانات، وعلى الرغم من هذا التنوع في الأساليب إلا أنها متكاملة.

**2.1. تقدير السوق للمخاطر بدرجة حساسة أكبر:** تضمنت مقررات بازل الثانية من خلال الركيزة الثانية (عمليات المراجعة الرقابية) مفهوم الحوكمة الرشيدة في معايير كفاية رأس المال، مما يؤكد التكامل بين كفاءة الإدارة في المصارف وإدارتها للمخاطر.

**3.1. الغاء التمييز بين الدول مع زيادة المرونة في التطبيق:** قدمت مقررات بازل الثانية مرونة أكبر للمصارف في تطبيقها لمعيار كفاية رأس المال، ولم تحدد مقررات بازل الثانية طريقة واحدة لتحديد متطلبات رأس المال، ولكن أتاحت مجموعة متنوعة من الأساليب، بناء على الظروف المحددة لكل مصرف. لذلك، يمكن القول إن تنوع الأساليب لا يوفر للمصارف المزيد من الخيارات والمرونة فحسب، بل يشير أيضا إلى المسارات المحتملة لتطوير طرق إدارة المخاطر المصرفية والتقدم فيها ودقتها.

<sup>1</sup> كمال النوي، الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة حالة عددا من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2001-2011، ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012-2013، ص ص 87-88.

<sup>2</sup> علي أحمد شعبان محمد، القطاع المصرفي العربي في مواجهة متطلبات كفاية رأس المال المصرفي ودور البنوك المركزية العربية، المؤتمر العلمي الحادي عشر: "مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة - مصر، ديسمبر 2010، ص ص 191-194.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

2. أهداف مقررات بازل الثانية: قامت لجنة بازل بإصدار مقررات بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:<sup>1</sup>

- تحسين الأساليب الفنية في مراقبة عمل المصارف وتسهيل عملية تبادل المعلومات حول هذه الأساليب بين السلطات النقدية؛
  - تعزيز سلامة وأمن النظام المالي العالمي؛
  - تطوير آليات للتكيف مع التغيرات في الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة العولمة المالية؛
  - تقديم منهج أكثر شمولية لإدارة المخاطر ودمج المخاطر التي تم الكشف عنها سابقا وإنشاء نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق على جميع مستويات المؤسسات المصرفية؛<sup>2</sup>
- بالإضافة إلى:<sup>3</sup>

- التنسيق قدر الإمكان، بين مقدار رأس المال المطلوب وحجم مخاطر المصرف؛
- تركيز الاتفاقية على المصارف النشطة عالميا، على الرغم من أن مبادئها الأساسية تنطبق على المصارف ذات الدرجات المتفاوتة من التعقيد والتطور؛
- زيادة شفافية مخاطر المصرف وتزويد العملاء بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب لأنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يواجهها؛
- السيطرة على المحفظة الاستثمارية للمصرف والتحكم في المخاطر الكلية من خلال متطلبات رأس المال أو من خلال طرق المراجعة الرقابية.

ثالثا: دعائم مقررات بازل الثانية: لم يعد هذا يقتصر على تحديد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال للقروض والضمانات، بل شملت مقررات بازل الثانية إدارة كاملة للمخاطر، والتي تهدف إلى تحسين إطار كفاية رأس المال والاستمرار في تشجيع قدرة المصارف على تقييم المخاطر من خلال مواءمة متطلبات رأس المال للمصارف وممارسات إدارة المخاطر، وكذلك إعطاء الهيئات الرقابية دورا مهما في تفعيل هذه المقررات والتأكد من صلاحيتها وأهميتها،<sup>4</sup> فمقررات بازل الثانية تتضمن ثلاث دعائم أو ركائز أساسية هي:

<sup>1</sup> سالم محمود عبود وأحمد فهمي سعيد البرزنجي، دراسات وأبحاث في جودة الخدمات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد - العراق، ط1، 2016، ص 108.

<sup>2</sup> ماجد أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك - الأردن، 22-24 ديسمبر 2002، ص 47.

<sup>3</sup> بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، فيفري 2013، ص ص 34-35.

<sup>4</sup> سعد عبد محمد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقا لاتفاقية بازل 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 76، 2014، ص 348.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

1. **الدعامة الأولى:** الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي يجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والتي يتم حسابها كما هو موضح في الصيغة التالية:<sup>1</sup>

صافي الأموال الخاصة

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان} + [\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}] \times 12,5}{8\%}$$

الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان + [مخاطر السوق + مخاطر التشغيل] × 12,5

حيث يلاحظ أنه:<sup>2</sup>

- لا يوجد تغيير في تكوين رأس المال والذي يتمثل في: رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) + رأس المال التكميلي (الشريحة الثانية) + قروض مساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق (الشريحة الثالثة)، الصادر سنة 1996، ولم تجري تعديلات تذكر على المخاطر السوقية التي قامت اللجنة بإدراجها ضمن إطار معدل كفاية رأس المال لسنة 1996؛

- استحدثت اللجنة نوعا جديدا من المخاطر وهو مخاطر التشغيل؛

- نسبة كفاية رأس المال هو 8%، ولكن مع تغيير عام في مقررات بازل الأولى بشأن كيفية حساب أوزان المخاطر، وهناك العديد من البدائل لمنهجية وطريقة حساب أوزان المخاطر، وستختار المصارف البديل الذي يناسبها.

**1.1 المخاطر الائتمانية:** أدخلت مقررات بازل الثانية تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، ولم تعد تعطى الأوزان اعتمادا على الطبيعة القانونية للمقرض (دولة، مؤسسات أو مصارف) حيث تم إلغاء التمييز بين المقرضين السيادين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وأصبحت الأوزان مرتبطة بجودة القرض في حد ذاته والسماح للمصارف بالاختيار بين ثلاثة طرق لتقدير رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الائتمانية، وهذه الطرق هي:<sup>3</sup>

**1.1.1 الطريقة المعيارية:** هو نموذج معدل لما ورد في مقررات بازل الأولى يعتمد على تخصيص وزن مخاطرة لكل أصل من أصول المصرف داخل الميزانية أو خارجها على أساس التصنيفات الائتمانية المتممة بالاستقلالية والمصدقية والشفافية والتي تضعها مختلف وكالات التصنيف الخارجية العالمية على غرار

<sup>1</sup> الويزة أوسغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية -دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر ومصر-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 84.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 84-85.

<sup>3</sup> عبد السلام طيبيل، كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017-2018، ص ص 91-92.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

"موديز Moody's"، "ستاندرد أند بورز standard and poor's"، "وكالات الضمان الصادرات Expoort credit agencies"، "فيتش ابيكا Fitch ibca"، وقد وردت في الوثيقة الرئيسية لمقررات بازل الثانية التصنيفات التي وضعتها وكالة ستاندر أند بورز.

**2.1.1. طريقة التصنيف الداخلية الأساسية:** تتمثل طريقة التصنيف الداخلي الأساسية في قيام المصرف بتصنيف عملائه إلى فئات وفقا لتقديره للخسائر المستقبلية المحتملة من عدم التزامهم بالسداد، هذه التصنيفات هي الأساس الذي يتم على أساسه احتساب رأس المال لتغطية تلك المخاطر، مع طرق التصنيف الداخلي الخاضعة لموافقة السلطات الإشرافية والرقابية.

**3.1.1. طريقة التصنيف الداخلية المتقدمة:** تقوم طريقة التصنيف الداخلية المتقدمة على نفس أسس طريقة التصنيف الداخلية الأساسية إلا أن تصنيف أوزان المخاطر المعتمدة في طريقة التصنيف الداخلية المتقدمة تكون أكثر تنوعا وتباينا، والانتقال من طريقة تصنيف الداخلية الأساسية إلى المتقدمة يكون على أساس تقرير السلطات الإشرافية والرقابية حول نظام تسيير المخاطر في المصرف.

**2.1. المخاطر السوقية:** ترتبط مخاطر السوق بالاقتراض والاقتراض من المصارف، فضلا عن التمويل والتوظيف، والتي تنتج عن التطور الغير عادي لأسعار الفائدة، لأسعار الصرف، لأسعار الأصول المالية في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وهذه المخاطر ناتجة أيضا عن مخاطر السيولة والمخاطر القانونية، واقتُرحت لجنة بازل تطوير متطلبات رأس المال لتغطيتها.

وحددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لحساب مخاطر السوق، وهما المنهج المعياري ومنهج النموذج الداخلي على النحو التالي:<sup>1</sup>

**1.2.1. الطريقة المعيارية:** وتعتمد هذه الطريقة على تحليل المخاطر الخاصة المرتبطة بكل فئة من فئات الديون في محفظة المصرف، وكذلك المخاطر العامة التي تتحملها المحفظة ككل، فالمخاطر الخاصة الناشئة عن التحركات غير الملائمة في أسعار السندات بسبب يعود على مصدرها الخاصة، ويتم ترجيح هذه المخاطر حسب خمس فئات:

- 0 % للاقتراضات الحكومية؛
- 0,25 % للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر؛
- 1 % للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهر؛
- 1,6 % للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهر؛
- 8 % للاقتراضات الأخرى.

بالنسبة للمخاطر العامة فهي مقياس لمخاطر الخسارة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق وهناك طريقتين لتحديد، الأولى تعتمد على إعداد جدول حسب تاريخ الاستحقاق وتقسيم المراكز إلى قصيرة

<sup>1</sup> عبد العزيز طيبة ومحمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص ص 16-17.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

وطويلة لسندات الديون إلى ما لا يقل عن 13 شريحة تاريخ استحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح، ثم القيام بإجراء التصفية من خلال عملية المقاصة للحصول على مركز، والذي يمكن أن يكون مركز قصير أو مركز طويل، ومن بين إجمالي الوضعيات التي تم الحصول عليها، يؤخذ في الحساب الوضعية الأصغر لتضرب في 10 %. الطريقة الثانية المستخدمة عند حساب المخاطر العامة للسوق تعتمد على قياس حساسية سعر كل مركز حيث أن المعدلات تتراوح بين 0,6 % و 1 % حسب تاريخ الاستحقاق. ويتم تصنيف 15 شريحة في جدول حسب آجال الاستحقاق للحصول على مراكز قصيرة وطويلة لكل شريحة وتضرب كل شريحة في 5 %، ثم تتم التصفية من خلال عملية المقاصة للحصول على إجمالي المخاطر العامة.

**2.2.1. طريقة النماذج الداخلية:** في اتباع منهج النموذج الداخلي، تحتاج المصارف إلى الحصول على موافقة من السلطات الرقابية المحلية، والتي بدورها ترغب في تحقيق ما يلي:

- كفاءة نظام قياس المخاطر المستعمل وشموليته للمخاطر؛
- امتلاك المصرف موظفين مؤهلين ولهم كفاءة تمكنهم من استعمال مثل هذه النماذج؛
- تأكد من استعمال نموذج أثبت فعاليته على مدار فترة زمنية طويلة.

يعتمد النموذج على القيمة المقدرة للمخاطر VAR التي تسمح بتقدير أقصى خسارة مستقبلية محتملة بناء على بيانات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، وتطلب لجنة بازل من المصارف أن تحدد احتمال 1% (مجال الثقة 99%)، الحد الأقصى للخسارة التي يتكبدها المصرف في غضون عشرة أيام (مستقبلاً). وأنها تستخدم أساليب إحصائية معقدة تتطلب مستوى أداء عالي للمصارف، ولذا فإن تطبيقها يقتصر بالكامل على المصارف دولية النشاط.

**3.1. المخاطر التشغيلية:** فهي تحمل مخاطر الخسائر الناتجة عن العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية غير الفعالة أو غير الناجحة. يغطي هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والتنظيمية والمتعلقة بالسمعة، كما أن الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية ليس خياراً بموجب مقررات بازل الثانية ولكنه جزء أساسي منها.<sup>1</sup>

وحددت لجنة بازل ثلاثة أساليب لقياس رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية وهي:

**1.3.1. أسلوب المؤشر الأساسي:** وهو منهج مبسط يستخدم مؤشراً واحداً كبديل لتعرض المصرف الإجمالي لمخاطر التشغيل، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والنتيجة هي مقدار رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. وتجدر الإشارة إلى أن طريقة المؤشر الأساسي لا تتطلب من المصارف استيفاء شروط أو معايير معينة من أجل استخدامها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم نصر ومصطفى صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 - دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين-، المؤتمر العلمي السنوي الخامس: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلاد لينا، عمان - الأردن، 04-05 جويلية 2007، ص 14.

<sup>2</sup> حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية، ط1، 2012، ص 30.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

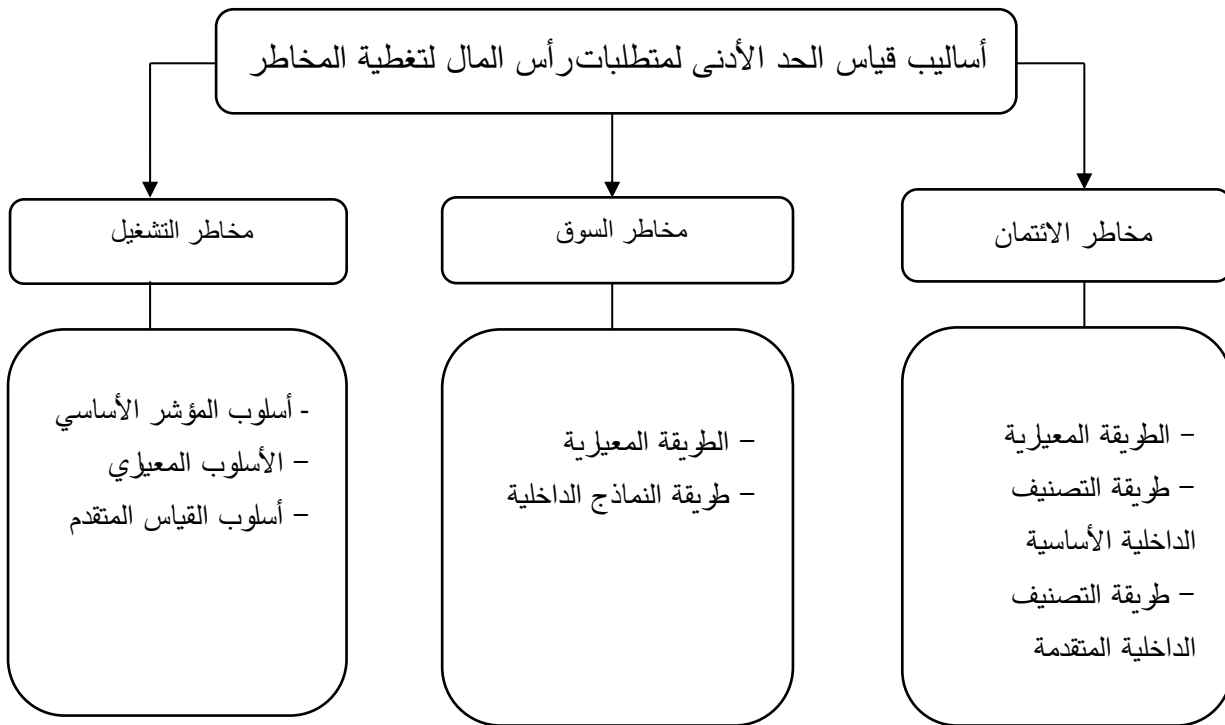
**2.3.1. الأسلوب المعياري:** يقوم المصرف بتقسيم نشاطه إلى 08 مجموعات معاملاتها بين 12% و 18%

وتضرب في متوسط الدخل الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فتره التقدير.<sup>1</sup>

**3.3.1. أسلوب القياس المتقدم:** تراقب المصارف خسائرها من الجوانب التالية: حجم الخسارة، وسببها، وتاريخ وقوعها، وكيفية تحملها، ومكان حدوثها... الخ. باستخدام النماذج الرياضية وبرامج المعلومات يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للمصرف بدقة.<sup>2</sup>

وبهذا نجد أساليب قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية ومخاطر التشغيل كما في الشكل الموالي.

**الشكل (02-02): أساليب قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

**2. الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية (الرقابة الاحترازية):** الهدف الرئيسي من الرقابة المصرفية الاحترازية هو ضمان الاستقرار المالي، ولا يكفي أن يكون تكوين الإجراءات المعيارية المعتمدة من قبل الهيئات التنظيمية موجهة حصريا إلى خط الأموال الخاصة كوسيلة لمنع المخاطر بالنسبة للمصرف، يجب توسيع دورها للتأكد من أن المصارف لديها تدابير وطرق لتقييم مدى كفاية الأموال الخاصة بشكل فعال في ضوء

<sup>1</sup> حياة النجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 277.

<sup>2</sup> رقية بوحيزر ومولود لعراية، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، 05-06 ماي 2009، ص 13.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

المخاطر التي تواجهها، لذلك، يمكن القول إن مقررات بازل الثانية تفرض على الهيئات التنظيمية اتخاذ إجراء استباقي. ويتمركز الإشراف الاحترازي على محورين متكاملين:<sup>1</sup>

**1.2. دعم نظام الرقابة الداخلية:** إنها جزء مهم من الرقابة المصرفية الشاملة بالنظر إلى مكانتها حيث أنها خط الدفاع الأول في تجنب المخاطر وتخفيفها، من خلال مناهج مقسمة إلى: الرقابة الوقائية ضد الأخطاء ورقابة كاشفة لتحديد نقاط الضعف والتجاوزات، وبناء على بعض العناصر التي تشكل فعالية هذا النظام.

**2.2. تفعيل دور السلطات الرقابية:** يجب أن يتمتع مراقبو المصارف بالسلطات الرسمية لاتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة لمراجعة فشل المصرف في الامتثال لأحد معايير الرقابة، مثل توافر الحد الأدنى من كفاية الأموال الخاصة، أو عند حدوث الانتهاكات على أساس منظم، أو إذا كان المودعين يتم تهديد حقوقهم بأي طريقة أخرى.

عززت لجنة بازل الثانية الرقابة من خلال منح السلطات التنظيمية فرصة إضافية لمراجعة متطلبات رأس المال، والتركيز على كفاية رأس المال، وقدرته على تحمل المخاطر، وتجنب حدوث انخفاض دون المستوى في رأس المال، بحيث تعتمد الرقابة الجيدة وفقا لمقررات بازل الثانية على المبادئ الأربعة التالية:<sup>2</sup>

- **المعايير الدنيا:** يجب أن تحافظ المصارف على مستوى معين من رأس المال كحد أدنى من كفاية رأس المال، بالوسائل التي تراها مناسبة بناء على ما تريد تحقيقه، والتحديات التي تواجهها وظروف السوق؛
- **تدخل السوق:** إن إنشاء نظام يعتمد على المراجعات الإشرافية لمتطلبات رأس المال مقابل ظروف السوق من شأنه أن يدعم عمليات إدارة المخاطر، ويحمي استقرار السوق لتجنب أزمة مالية أو إفلاس.
- **التقسيم الداخلي:** من أجل تحقيق نسبة كفاية رأس المال، أنشأت كل مؤسسة مالية نظام تقييم صارم لتوضيح أهدافها واحتياجاتها واستراتيجيات العمل والمخاطر المحتملة؛
- **المراجعة الإشرافية:** يتم إجراؤها من قبل مراقبين ذوي خبرة بالتنسيق مع الهيئات الإشرافية لمعرفة قدرة المصارف على تحقيق الربح واستراتيجيات المسطرة، وتنفيذ البرامج وإدارة المخاطر بحيث يمكن الكشف عن أوجه القصور في الوقت المناسب.

**3. الدعامة الثالثة: انضباطية السوق:** الغرض من هذه الركيزة توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات حول مخاطر الائتمان وحجم رأس مال المصارف. وتساعد هذه الركيزة المصارف والمراقبين في إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، وكذلك إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في تحديد الحجم الحقيقي لمخاطر المصارف.

يمكن للمنظمين استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب القانونية لإجبار المصارف على الامتثال لمتطلبات الإفصاح من خلال مطالبة المصارف بنشر المعلومات في التقارير.

<sup>1</sup> محمد رقون وحزمة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2**، على الموقع:

<http://manifest.univ-ouargla.dz> بتاريخ: 15-01-2022، ص ص 10-09.

<sup>2</sup> صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

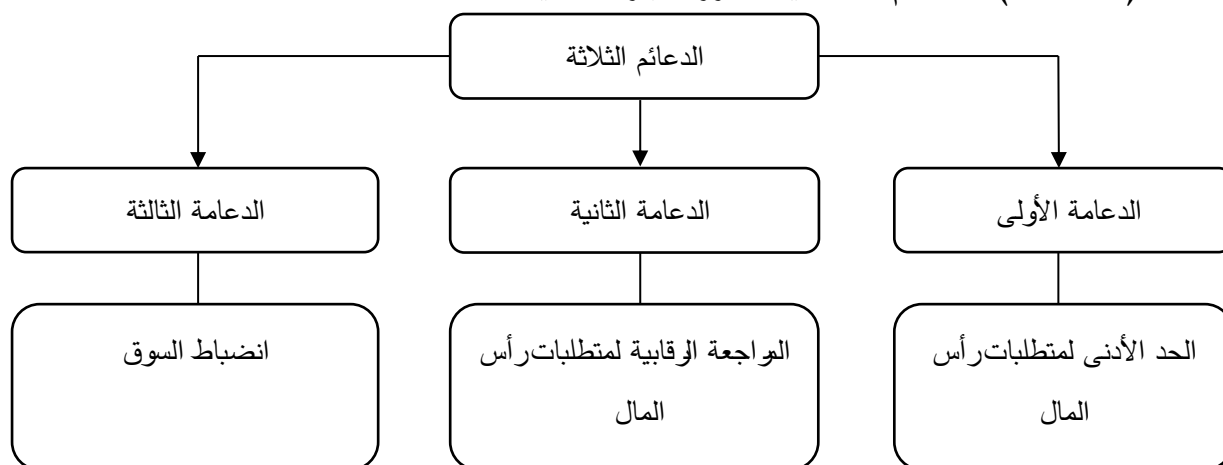
يعتمد مدى امتثال المصارف لهذه المتطلبات على السلطات القانونية للمشرفين. وهنا يجب أن يكون إطار الإفصاح الخاص بمقررات بازل الثانية متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية التي تطبقها الدول وتلتزم بها المصارف.<sup>1</sup>

يتطلب الانضباط الفعال في السوق معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تمكن مختلف أصحاب المصلحة من إجراء تقييمات صحيحة للمخاطر. وهذا يعني:<sup>2</sup>

- زيادة الإفصاح عن بنية رأس المال المصارف؛
- التفاصيل الكمية والنوعية للمراكز المالية والأداء العام للمصارف؛
- استراتيجيات إدارة مخاطر المصارف والنظام الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب؛
- تكييف الأموال الخاصة مع مخاطر المصرف وكذلك الأساليب واللوائح المعتمدة لتقييم المخاطر وحساب كفاية رأس المال؛
- زيادة إفصاح المصارف عن هياكل المخاطر والسياسات المحاسبية الخاصة بها لتقييم موجوداتها ومطلوباتها وتطوير مخططاتها.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الدعائم الأساسية لمقررات بازل الثانية في الشكل الموالي.

### الشكل (02 - 03): الدعائم الأساسية لمقررات بازل الثانية



المصدر: عبد القادر بربش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 123.

رابعاً: تعديل مقررات بازل الثانية: بعد أن أدت أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية، أدركت لجنة بازل بوجود بعض أوجه القصور في مقررات بازل الثانية ووافقت على سلسلة من التدابير في اجتماعها في جويلية 2009 لتعزيز قواعد تحديد رأس المال لتغطية المخاطر وتحسين الركائز الثلاث للاتفاقية، وهذا ما يسمى بمقررات بازل 2.5، والتي تعتبر المراجعة الأولى لمقررات بازل الثانية بعد الأزمة المالية العالمية، وتضمنت

<sup>1</sup> بربش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>2</sup> بان ماجد جواد وعبد الرضا شفيق البصري، مسؤوليات المصارف عن عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال دراسة تحليلية استطلاعية لعينة من المصارف الأهلية العراقية من الناحية التطبيقية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 07، 2013، ص 228.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

المراجعة الركيزتين الأولى والثالثة، مع إضافة توجيهات تكميلية للركيزة الثانية. وتتمثل أهم التعديلات فيما يلي:<sup>1</sup>

**1. التعديلات الخاصة بالدعامة الأولى:** ركزت التعديلات المتعلقة بالركيزة الأولى على تعزيز وتقوية إطار الإحاطة بمفهوم المخاطر، حيث أظهرت الأزمة أن بعض متطلبات عمليات توريق الأصول وعمليات إعادة التوريق ترتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالمخاطر النظامية، أكبر بكثير من عمليات التوريق التقليدية وبالتالي تتطلب عبئاً رأسمالياً أكبر.

لذلك فإن أهم التعديلات المتعلقة بهذه الدعامة هي كالتالي:

- فرض أوزان مخاطر أعلى على تعرضات إعادة التوريق لتعكس المخاطر المرتبطة بهذه المنتجات؛
- لا يسمح للمصارف باستعمال التصنيفات القائمة على تصغير النطاق الضمني أو ما شبه ذلك بالنسبة للمصارف، سواء كان المنهج المعياري أو منهج التصنيف الداخلي؛
- حددت اللجنة المتطلبات التشغيلية التي يجب أن تمتلكها المصارف حتى تتمكن من استعمال الأوزان الخاصة بإطار بازل الثانية للتوريق، والهدف من هذه المعايير هو التأكد من أن المصارف تقوم باجتهااداتها الخاصة بدلاً من الاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف، وسيؤدي عدم تلبية هذه المتطلبات إلى مطالبة المصرف بالتغطية الكاملة للتوريق.

**2. التعديلات الخاصة بالدعامة الثانية:** هدفت اللجنة من خلال إضافاتها إلى الركيزة الثانية إلى معالجة أوجه القصور في ممارسات إدارة المخاطر التي كشفت عنها الأزمة، ولذلك فهي اقترحت فقط إرشادات تكميلية للركيزة الثانية، هدفها هو توسيع عملية إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال. وحددت الإرشادات عدة نقاط ضعف في عمليات إدارة المخاطر في المصارف والتي أظهرتها الأزمة المالية العالمية، كما أكدت على النقاط التالية:

- إن عملية التقييم الداخلي لنسبة كفاية رأس المال للمصارف عنصراً مهماً في أي خطة قوية لإدارة المخاطر، والتي يجب أن ينتج عنها تحديد لمستوى رأس المال الكافي لتغطية جميع المخاطر التي يواجهها المصرف، بالإضافة إلى ضرورة قيام الهيئات الرقابية بتقييم هذه العملية، وأهمية القيام بالمقارنة بين نتائج هذا التقييم ونتائج التقييم الذي تقوم به الهيئات الرقابية مع الإشارة إلى أسباب الاختلافات إن وجدت؛
- تتضمن عملية التقييم الداخلي القيام باختبار الضغط، بما في ذلك التحليل الدقيق لأدوات رأس المال وأدائها أثناء فترات الأزمات بما يشمل قدرتها على استيعاب الخسائر ودعم استمرارية عمليات المصرف المختلفة؛

- من المؤكد أن متطلبات رأس المال التي تعتبر كافية بموجب هذه الركيزة ستتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في الركيزة الأولى.

<sup>1</sup> زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام المصرفي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، المجلد 30، العدد 31، ماي

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

3. التعديلات الخاصة بالدعامة الثالثة: بعد أن قامت اللجنة بتقييم ممارسات الإفصاح من خلال مراجعة متطلبات الركيزة الثالثة، أوصت اللجنة بضرورة أن تركز عملية الإفصاح على ما يلي:

- تعرضات التوريق في سجلات المتاجرة؛
  - كفاية المشاريع المرتبطة بالالتزامات خارج الميزانية؛
  - طريقة التقييم الداخلي لعملية التوريق؛
  - تعرضات عملية إعادة التوريق؛
  - تأخذ التقييمات بعين الاعتبار تعرضات التوريق.
- من وجهة نظر اللجنة أن الإطار الحالي لمتطلبات رأس المال المخصصة لمعالجة مخاطر السوق لا يغطي بالكامل جميع المخاطر الرئيسية، وكاستجابة لذلك قامت بتقديم ملحق لإطار عمل القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) المتعلقة بسجلات المتاجرة التي جاءت بها مقررات بازل الثانية. وفي جويلية 2009 أصدرت اللجنة وثيقتين، الأولى تحت عنوان مراجعة (تنقيح) لإطار مخاطر السوق ضمن مقررات بازل الثانية، والثانية تحت عنوان دليل احتساب رأس المال للمخاطر الإضافية في سجلات التداول.
- خامسا: تقييم مقررات بازل الثانية: تضمنت مقررات بازل الثانية مجموعة من الايجابيات والسلبيات نذكرها فيما يلي:

### 1. ايجابيات مقررات بازل الثانية: تتمثل في:<sup>1</sup>

- صياغة طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال؛
- التخفيف من مخاطر الائتمان؛
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال؛
- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر للمؤسسات المصرفية؛
- البحث عن نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المؤسسات المصرفية على كل المستويات؛
- تعزيز دعائم الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمليات المصرفية؛
- تحسين أمن ودقة النظام المالي من خلال تطبيق الرقابة الذاتية داخل المؤسسات المصرفية.

### 2. سلبيات مقررات بازل الثانية: نلخصها في:<sup>2</sup>

- قد يؤدي تصنيف وتحديد المخاطر في المصارف إلى تقليل من حجم مخاطرها الحقيقية؛
- من غير المناسب للمصارف الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني الدولية الخارجية لتصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها، حيث لا يوجد مراقبين دوليين للتدقيق في عمل هذه الوكالات وقد ينشأ تضارب في المصالح من عملية التصنيف؛

<sup>1</sup> مدونة البيت الكويتي، اتفاقية بازل الثانية، على الموقع: <https://knowledgeholders.wordpress.com/2009/08/29/>. بتاريخ: 17-01-2022.

<sup>2</sup> حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية -بازل2-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، 2008، ص 187.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- تكمن صعوبة تطبيق بازل الثانية بالنسبة للمصارف الصغيرة، لأنها تطبق على كل المصارف بغض النظر عن حجمها وقدراتها المالية.

سادسا: مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل: في سبتمبر 2008، أصدرت لجنة بازل نشرة بعنوان إدارة ومراقبة مخاطر السيولة، وتحتوي هذه النشرة على عدة فقرات تشكل الأساس لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بها في إدارتها لمخاطر السيولة،<sup>1</sup> وتتمثل هذه المبادئ في الآتي:<sup>2</sup>

- يجب على المصارف أن تحدد بوضوح مدى تحملها لمخاطر السيولة، بناء على إستراتيجية أعمالها ودورها في النظام المالي؛

- يجب على المصارف أن تراقب وتتحكم بفعالية في التعرض لمخاطر السيولة واحتياجات التمويل داخل المؤسسات وفيما بينها، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية المفروضة على إمكانية تحويل السيولة؛

- يجب على الإدارة العليا تطوير إستراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة وفقا لتحمل المخاطر والتأكد من أن المصارف تحافظ على تطورات السيولة الكافية، وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة على أساس منتظم، فيجب مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والممارسات المتعلقة بإدارة السيولة التي تمت الموافقة عليها على الأقل سنويا، والتأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بشكل فعال؛

- يجب أن يكون لدى المصارف عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، وينبغي أن تشمل هذه العملية إطار عمل قوي لتوقع شامل التدفقات النقدية الناشئة من الموجودات والمطلوبات داخل الميزانية وخارجها؛

- يجب على المصارف أن تضع استراتيجية تمويل توفر تنوعا فعالا في مصادر التمويل ومدته وغرضه، وينبغي أن تحافظ على وجودها المستمر في أسواق التمويل المختارة وأن تكون علاقتها قوية مع مقدمي الأموال لتعزيز التنوع الفعال لمصادر التمويل، وينبغي أن تقيس المصارف القدرة على جمع الأموال من كل مصدر وتحديد العوامل التي تؤثر على جمع الأموال ومراقبتها؛

- يجب على المصارف دمج تكاليف السيولة وفوائدها ومخاطرها في التسعير الداخلي لقياس الأداء وعملية الموافقة على منتج جديد لكل الأنشطة التجارية (داخل وخارج الميزانية العامة) على حد سواء، وبالتالي الملاءمة بين مخاطر السيولة وحوافز الأنشطة التجارية؛

- يجب على المصارف الاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة كتأمين ضد مخاطر السيولة، ويجب ألا يكون هناك أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام هذه الأصول للحصول على التمويل؛

<sup>1</sup> خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017، ص 408.

<sup>2</sup> Basel committee on banking supervision, **principles for sound liquidity risk management and supervision**, bank for international settlements, september 2008, pp 06-30.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- يجب على المصارف أن تدير نشاط مراكز السيولة ومخاطرها في نفس اليوم للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدفع والتسوية سواء في الظروف العادية أو وقت الأزمات؛
- ينبغي لأي مصرف أن تكون لديه خطة طوارئ رسمية للتمويل تحدد بوضوح إستراتيجيات لمعالجة أزمة نقص السيولة وذلك لتأكيد قوته من الناحية التشغيلية؛
- يجب على المصارف إدارة الضمانات والتميز بين الموجودات المرهونة وغير المرهونة، ويجب على المصارف المراقبة القانونية للاحتفاظ بالضمان في الوقت المناسب؛
- على المصارف إجراء اختبارات الضغط على أساس منتظم لمصادر التمويل قصيرة الأجل على مستوى المؤسسات والسوق لتحديد مصادر مخاطر السيولة المحتملة، ويجب أن تستخدم المصارف نتائج اختبارات الضغط لإدارة مخاطر السيولة لديها ووضع الإستراتيجيات والسياسات وخطط طوارئ فعالة؛
- المصارف مسؤولة عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، فيجب على المصارف وضع إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السيولة يضمن الحفاظ على السيولة الكافية، وينبغي للمشرفين أن يقيموا مدى كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف وسيولتها على حد سواء وتتخذ إجراءات فورية إذا كانت المصارف قاصرة في أي من المجالين من أجل حماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة للنظام المالي.

### المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة

كانت هناك حاجة ملحة لتقوية الإطار العام لمقررات بازل الثانية، قبل انهيار مصرف (ليمان برانرز Lehman brothers) في سبتمبر 2008، لكن الأزمة المالية دفعت إلى بحث ودراسة ما حققه القطاع المصرفي في تلك الفترة، عندما دخلت الأزمة المالية كان التأثير مرتفعاً واحتياطات السيولة غير كافية، وأوجه القصور هذه ناجمة عن سوء الإدارة وإدارة المخاطر، قد أدت هذه العوامل إلى سوء تسعير الائتمان ومخاطر السيولة والنمو المفرط للائتمان أصدرت لجنة بازل مبادئ إدارة مخاطر السيولة والرقابة السليمة، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة وثائق أخرى لتعزيز الإطار العام لمقررات بازل الثانية، لا سيما فيما يتعلق بمسائل التوريق والبنود خارج الميزانية. وكانت هذه التحسينات جزء من جهد أوسع لتعزيز الرقابة على المصارف النشطة دولياً، وهكذا أقرت معايير رأس المال والسيولة في مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في نوفمبر 2010 ووافقت عليه في اجتماع لجنة بازل ديسمبر 2010 في شكل معايير عرفت ببازل الثالثة.<sup>1</sup>

وبالرغم من تسميتها بمقررات بازل الثالثة إلى أنها لم تلغ مقررات بازل الثانية، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة المتعلقة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم مختار منصورى والزهره الشريف عبد القادر بوازديّة، دور مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضبط في البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 43، فيفري 2018، ص 288.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

التعديلات والمعايير على المصارف فقد أتاحت بازل الثالثة فترة زمنية تمتد من سنة 2012 لغاية سنة 2019 للالتزام بمقررات بازل الثالثة.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص أهم التعديلات التي جاءت بها مقررات بازل الثالثة والأسباب التي أدت إلى صدورهما فيما يلي:

**أولاً: أسباب إصدار مقررات بازل الثالثة:** في سنة 2008 بعد فترة وجيزة من تنفيذ مقررات بازل الثانية أدت الأزمة المالية العالمية إلى مراجعة شاملة وعميقة للوائح والقوانين المالية والمصرفية الدولية التي أدت إلى اعتماد مقررات بازل الثالثة، ومن أهم أسباب هذه الأزمة ما يلي:<sup>2</sup>

**1. نقص رؤوس الأموال الملائمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية أن المصارف في مختلف دول العالم ليس لديها أموال خاصة بجودة كافية لمواجهة المخاطر التي تواجهها المصارف أثناء إجراء أعمالها المصرفية، ومع ذلك تعتبر الشريحة الأولى على وجه الخصوص صغيرة جداً مقارنة بحجم المخاطر، نظراً إلى الصعوبات التي وجدتتها المصارف في تكوين المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة الأساسية في الوقت الحرج للأزمة.

**2. دعم كفاية شفافية السوق:** كشفت الأزمة عن افتقار في شفافية السوق بسبب المستوى غير الكافي للإفصاح عن المعلومات المصرفية، مما أدى إلى عملية تقييم ومقارنة الأموال الخاصة من مصرف لآخر، وقيام وكالات تقييم المخاطر بتضليل المستثمرين. من خلال تخصيص قيمة عالية للمحافظ ذات الموجودات عالية المخاطر. وهذا يعني أن هذه المؤسسات تسعى في المقام الأول لخدمة مصالحها الخاصة، دون اعتبار لتأثير المعلومات المضللة على النظام المصرفي والاقتصاد.

**3. إهمال بعض أنواع المخاطر:** على الرغم من أن مقررات بازل الثانية وسعت مفهوم المخاطر المصرفية، إلا أنها تجاهلت العديد من المخاطر وساهمت بشكل كبير في الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط المصارف نظراً للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

**4. نقص في سيولة المصارف:** كانت إحدى نتائج المنافسة بين مصارف البلدان المتقدمة لتعظيم أرباحها باستخدام أموالها والاستفادة من ازدهار السوق هو تجاهلها لمشكلة السيولة، الأمر الذي كان له تأثير سلبي عليها لأنها لم تكن قادرة على تلبية احتياجات طلبات عملائها بمجرد ظهور بؤابر الأزمة، ونتيجة لذلك تردد المودعين في سحب أموالهم من المصارف.

<sup>1</sup> فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 01.

<sup>2</sup> مالك محمد مالك جودة، دور الضبط المؤسسي في تفعيل كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي: دراسة محاسبية، رسالة ماجستير علوم إدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017، ص ص 194-195.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

5. **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** قامت العديد من المصارف بتخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق وتحويل الأصول من داخل الميزانية إلى خارجها، مما يعكس معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. والتوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. لقد بلغت المصارف في الدول المتقدمة في هذه العملية إلى حد كبير، وفي سنة 2007، بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في السوق وتمثل 40 %، بلغت قيمة السندات الصادرة عن الشركات 5800 مليار دولار، وبالتالي لعب الابتكار المالي دورا بارزا في خلق الأزمة المالية العالمية.

6. **الإفراط في المديونية:** قامت المصارف ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من أجل تعظيم تأثير الرافعة المالية وزيادة إنتاجيتها، الأمر الذي كان متوافقا مع التآكل التدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

**ثانيا: أهداف مقررات بازل الثالثة:** تستهدف التدابير الإصلاحية التي جاءت بها مقررات بازل الثالثة ما يلي:<sup>1</sup>

- تحسين إدارة المخاطر في جميع المصارف، وتفعيل مبادئ الحوكمة؛
- زيادة الشفافية والإفصاح في جميع المصارف؛
- تحسين قدرة القطاع المصرفي الدولي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها؛
- تحديد المخاطر وتأثيرها على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد الكلي لكل دولة، فقد أثبتت الممارسات المصرفية أن صمود المصارف على المستوى الفردي يخفض من المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- الإدارة الحكيمة لأعمال المصارف سواء على مستوى المصرف الواحد أو على مستوى الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي في كل دولة.

**ثالثا: الإصلاحات الواردة في مقررات بازل الثالثة:** ركزت مقررات بازل الثالثة على مجالين رئيسيين للإصلاح، أولا: تعزيز إطار رأس المال العالمي، وثانيا: تحديد معايير للسيولة، وهذا لمعالجة الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية، وتقليص وصول مخاطر القطاع المالي للحقيقي.<sup>2</sup> وفيما يلي نذكر أهم الإصلاحات التي أحدثتها هذه المقررات.

<sup>1</sup> فائزة لعرف وزينب حوري، دور وأهمية رأس مال المصرف في حماية المصارف الإسلامية من المخاطر من منظور المعايير الجديدة، الملتقى الوطني حول: المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 03-02 ديسمبر 2015، ص 10.

<sup>2</sup> الويزة أوصغير، مرجع سبق ذكره، ص 106.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

1. التعديلات المتعلقة برأس المال التنظيمي: ركزت مقررات بازل الثالثة على تقوية وتحسين رأس المال من حيث كمية ونوعيته، وكذلك على إعادة تعريفه وتأهيله، وهو ما يسمى برأس المال الأساسي للأسهم العادية. ووفق هذه المقررات يتكون رأس المال التنظيمي من الشريحة (الأولى + الثانية)،<sup>1</sup> على النحو التالي:

1.1. الشريحة الأولى رأس المال الأساسي: رأس المال الأساسي لا يقل عن 6% من الأصول المعرضة بالمخاطر، وتتكون هذه الشريحة من:<sup>2</sup>

- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) ولا يقل عن 4,5 % من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر؛

- رأس المال الأساسي الإضافي.

ويهدف رأس المال الرئيسي -الأساسي- إلى امتصاص الخسائر في حال التصفية، ويتكون من:

رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) = (قيمة الأسهم العادية + خصم الإصدار + الأرباح المحتجزة بما في ذلك أرباح الأسهم (خسائر) للفترة ناقص التوزيعات + الاحتياطات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرة).

تمت زيادة نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تدريجياً من 2% إلى 3.5 % في سنة 2013، وإلى 4% في سنة 2014 وأقل من 4.5% في سنة 2015، وهو المعيار المرجعي للجنة بازل الثالثة الذي يهدف إلى تقوية وتحسين كمية ونوعية وجودة رأس المال الأساسي للأسهم العادية خلال فترة انتقالية من الزمن.

رأس المال الأساسي الإضافي = أدوات مصدرة من المصرف والتي تقي بمعايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + علاوة الإصدار (الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي + الأدوات المصدرة من المؤسسات التابعة وتقي بمعايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.

الشروط التي يجب توفرها في أدوات رأس المال الأساسي الإضافي هي كما يلي:

- ليس لها تاريخ استحقاق؛

- دعم ديون المصرف وأولوية سداد الودائع ومختلف الدائنين في حالة التصفية؛

- يجب دفع أدوات رأس المال الأساسي الإضافي الصادرة بالكامل؛

- لا يوجد أي ضمان من المصرف أو الشركات التابعة له؛

<sup>1</sup> مريم زايد، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 170.

<sup>2</sup> زينب خلدون، البنوك الإسلامية ومدى امتثالها للمعايير الدولية للسلامة المصرفية -دراسة حالة بنك فيصل السوداني-، دكتوراه علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 99-100.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- يمكن استدعاؤها بناء على طلب المصدر، بشرط مرور خمس سنوات على الأقل واستيفاء الشروط التالية:

- ينبغي على المصارف أن تؤكد أن نسبة كفاية رأس المال ستكون أعلى من الحد الأدنى بعد تنفيذ حق الاستدعاء؛
- يجب استبدالها بأدوات أفضل ذات قيمة متساوية؛
- يجب الحصول على ممارسة حق الاستدعاء على موافقة مسبقة من الهيئة التنظيمية؛
- يجب أن تحصل المصارف على موافقة مسبقة من الهيئات التنظيمية قبل تسديد دفعات الاستدعاء ويجب ألا تشير إلى السوق بأنه تم منح الموافقة للقيام بذلك.
- التوزيعات والفوائد وتتمثل في:

- ❖ لا يفسر إلغاء مدفوعات الفوائد أو التوزيعات على أنه فشل المصرف؛
- ❖ لا يجوز فرض قيود على المصارف في حالة عدم دفع الفوائد أو دفع التوزيعات؛
- ❖ لا يسمح للمصارف بتمويل الأدوات المالية الصادرة ضمن عناصر رأس المال الإضافي بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- ❖ تحتفظ المصارف بالحق في إلغاء دفع الفوائد أو التوزيعات في أي وقت؛
- ❖ التوزيعات أو الفوائد تدفعها المصارف القابلة للتوزيع.

**2.1. الشريحة الثانية رأس المال المساند:** الغرض منه امتصاص الخسائر في حالة التصفية ويتكون من:<sup>1</sup> رأس المال المساند = الأدوات ذات الخصائص رأس المال المساند الصادرة من المصرف (غير المدرجة في الشريحة الأولى) + علاوة الإصدار (الخصم) الناشئة عن إصدار الأدوات المدرجة في الشريحة الثانية + الأدوات المصدرة من المؤسسات التابعة وتستوفي شروط الشريحة الثانية + احتياطي المخاطر المصرفية العامة + التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

وشروط إدراج رأس المال المساند (الشريحة الثانية) كما يلي:

- إعطاء الأولوية للودائع ولمختلف الدائنين أثناء التصفية؛
- ليست مضمونة من قبل المصرف أو الشركات التابعة له؛
- تاريخ الاستحقاق:

- المدة الأصلية لا تقل عن خمس سنوات؛
- المصارف لا تقدم حوافز للتصفية.

<sup>1</sup> موسى رحمانى ومريم زايدى، اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 12، مارس 2016، ص 31.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- يمكن أن تكون قابلة للاستدعاء بناء على طلب المصرف ولكن بعد خمس سنوات على الأقل ويخضع للشروط التالية:

- يجب استبدالها بأدوات أفضل لها قيمة متساوية؛
- يجب أن تتم الموافقة على ممارسة الحق في الاستدعاء من قبل السلطة التنظيمية؛
- يجب على المصرف إثبات أن نسبة كفاية رأس المال ستكون أعلى من الحدود بعد تنفيذ حق الاستدعاء.

- لا يحق للمستثمرين المطالبة بالسداد المبكر للديون أو الفوائد قبل تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الإفلاس أو التصفية؛

- يجب على المصارف الحصول على موافقة الجهات التنظيمية قبل تسديد الدفوعات وعدم إرسال إشارة للسوق بأنه قد تم منح الموافقة؛

- لا يقدم المصرف تمويل لأدوات رأس المال الأساسي بشكل مباشر أو غير مباشر.

أظهرت مقررات بازل الثالثة هيمنة رأس المال الأساسي، وخاصة رأس المال المكتتب به، وأرباح الأسهم فقط التي لم يتم توزيعها على رأس المال النظامي الأدنى دون سحب هذه البنية على كامل الأموال الخاصة للمصرف، مما يتركه حراً في اللجوء إلى الأدوات المصدرة من السوق والتي ينصح بها المستثمرون من ناحية، ولإدارة أكثر مرونة لرأس المال من ناحية أخرى. فالمهم هو الحفاظ على مرونة مكونات رأس المال لامتصاص الخسائر.<sup>1</sup>

**3.1 الشريحة الثالثة:** ألغت مقررات بازل الثالثة الشريحة الثالثة من رأس المال<sup>2</sup> (القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق). لذلك فإن نسبة كفاية رأس المال بموجب مقررات بازل الثالثة على النحو التالي:<sup>3</sup>

رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشريحة 1 + الشريحة 2)

كفاية رأس المال =  $\frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}{10,5\%}$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

**2. التعديلات المتعلقة بالسيولة:** في وقت مبكر من المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، واجهت مختلف المصارف أزمة سيولة بسبب فشلها في إدارة السيولة بحكمة، على الرغم من تلبية

<sup>1</sup> سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقيات بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 01، 2012، ص 29.

<sup>2</sup> فلاح كوكش، مرجع سبق ذكره، ص 01.

<sup>3</sup> محمد علي عبود مجيد الحريث وحسن أحمد إسماعيل حزوري، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 43، فيفري 2018، ص 248.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

الحد الأدنى من متطلبات رأس المال بشكل مناسب، ولقد سلطت الأزمة الضوء على أهمية السيولة من أجل الأداء السليم للأسواق المالية والقطاع المصرفي، استجابة للضغوط التي لوحظت خلال الأزمة، فوضعت اللجنة معيارين تنظيميين لتنفيذ أهداف منفصلة ولكن مشتركة على المستوى العالمي.<sup>1</sup>

وهذه الأهداف تتمثل في:<sup>2</sup>

- الهدف الأول: وهو لتعزيز قدرة المصرف على مقاومة مخاطر السيولة قصيرة الأجل من خلال توفير موارد سائلة عالية الجودة كافية لضمان بقاء المصرف في حاله الإجهاد (الضغط) الذي يستمر لمدة شهر واحد، لذلك وضعت اللجنة نسبة تغطية السيولة (LCR) لتحقيق هذا الهدف.

- الهدف الثاني: هو تعزيز المرونة على مدى فترة زمنية أطول من خلال خلق حوافز إضافية للمصرف لتمويل أنشطته بمزيد من الدعم، واستقرار مصادر التمويل على أساس هيكلي مستمر، لذلك فنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لديها أفق زمني لمدة سنة واحدة وتم تطويرها لتوفير استدامة هيكل استحقاق الأصول والخصوم.

**1.2. نسبة تغطية السيولة (LCR):** نسبة مصممة لتعزيز مرونة المصرف على المدى القصير ضد مخاطر السيولة المحتملة، دخلت النسبة حيز التنفيذ في 1 جانفي 2015 بعد أن بدأت فترة المراقبة في سنة 2011 لتحديد العواقب والتأثيرات.

الغرض من هذه النسبة ضمان احتفاظ المصرف مستوى مناسب من الأصول عالية الجودة غير المرهونة ذات الجودة الجيدة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة في غضون 30 يوما في ظل سيناريو ضغط شديد على السيولة الذي يحدده المشرفون (هذا السيناريو مشابه إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008). هذا يعني على الأقل، أن مخزون الأصول السائلة يجب أن يكون ذا نوعية جيدة يحتفظ به المصرف، وقادرا على تلبية متطلبات السيولة والمرونة في غضون 30 يوما من صافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تنشأ بموجب السيناريو المقترح، والذي يفترض حدوث صدمات فردية في نفس الوقت الوقت (متعلقة بالمصرف)، وعلى مستوى السوق ككل.<sup>3</sup>

وهذه الصدمات تؤدي إلى:<sup>4</sup>

- فقدان نسبة من ودائع التجزئة؛
- خسارة جزئية للتمويل قصيرة الأجل المقدم بموجب كفالات معينة ولدى بعض الأطراف المقابلة؛
- خسارة جزئية في قدرة التمويل بالجملة غير مضمونة؛

<sup>1</sup> كريمة حبيب، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2015)، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 53.

<sup>2</sup> Basel committee on banking supervision, **basel 3 : aglobal regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, bank for international settlements, december 2010, pp 08-09.

<sup>3</sup> عبد الحميد بوشمرمة، دور المقترحات الجديدة للجنة بازل 03 في إدارة مخاطر السيولة النظامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 03، العدد 28، 2013، ص ص 88-89.

<sup>4</sup> Basel committee on banking supervision, **basel 3 : international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**, bank for international settlements, december 2010, p10.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- عمليات السحب غير المجدولة للتسهيلات الائتمانية والسيولة الملزم بها وغير المستخدمة التي يقدمها المصرف للعملاء؛
- ارتفاع في تقلبات الأسواق التي تؤثر على نوعية الضمانات أو التعرضات المحتملة مستقبلا في مراكز المشتقات، والتي تتطلب في هذه الحالة تخفيضا كبيرا في قيمة الضمانات، أو الضمانات الإضافية، أو يؤدي إلى متطلبات أخرى من السيولة؛
- التدفقات التعاقدية الإضافية إلى الخارج الناتجة عن انخفاض في التصنيف الائتماني للمصرف بثلاث درجات؛
- احتياج المصرف المحتمل لإعادة شراء الديون أو الوفاء بالديون غير التعاقدية من أجل تخفيف مخاطر السمعة.

وتحسب نسبة تغطية السيولة من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

الأصول السائلة عالية الجودة

$$100 \leq \frac{\text{نسبة تغطية السيولة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}}$$

إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم

- 1.1.2. الأصول السائلة عالية الجودة:** وهي القابلة للتحويل بسهولة وبسرعة إلى نقد وبدون خسارة في قيمتها أو أدنى حد لها، ولهذه الأصول مجموعة من المميزات تتمثل في:<sup>2</sup>
- 1.1.1.2. انخفاض مخاطر السوق والائتمان:** حيث أن الأصول الأقل خطورة لديها سيولة أكبر، ولكي يحدث ذلك، ينبغي أن تتمتع هذه الأصول بالخصائص التالية:
- الجهة الصادرة عنها ذات ملاءة ائتمانية عالية، درجة منخفضة جدا من التبعية لزيادة سيولة الأصل، تاريخ الاستحقاق قصير، تقلبات معتدلة، مخاطر تضخم منخفضة.
- 2.1.1.2. تقييم سهل ومؤكد:** تكون الأصول سيولتها أكثر، خاصة إذا كان بإمكان المشاركين في السوق تقييم هذه الأصول بسهولة ولديهم ثقة أكبر لا تعتمد على الفرضيات.
- 3.1.1.2. ارتباط ضعيف مع الأصول الخطرة:** لا ينبغي ربط الأصول السائلة عالية الجودة بمخاطر مرتبطة بشكل غير مناسب. على سبيل المثال، في أوقات ضغط السيولة في القطاع المصرفي، قد تصبح الأصول التي تصدرها المؤسسات المالية غير سائلة.

<sup>1</sup> Comité de bèle sur le contrôle bancaire, **bale 3 : dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité**, banque des règlements internationaux, décembre 2010, p 04.

<sup>2</sup> عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

**4.1.1.2. خصائص مرتبطة بالسوق:** يجب أن تكون مدرجة في الأسواق المتطورة والعميقة التي تتميز بصناع السوق المخلصين وتركيز منخفض لهذا السوق، وجاذبة كملجأ للقيمة خاصة في أوقات الأزمات النظامية.

**2.1.2. التدفقات النقدية الصافية:** يتم تعريفها على أنها الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الخارجة المتراكمة، والتدفقات النقدية الداخلة في ظل سيناريوهات الضغط التي تحددها الجهات التنظيمية.<sup>1</sup>

**2.2. نسبه صافي التمويل المستقر (NSFR):** تركز هذه النسبة على مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل، مما تعزز المرونة على المدى الطويل من خلال تزويد المصارف بحوافز إضافية لتمويل أنشطتها عن طريق مصادر تمويل مستقرة، نتيجة لذلك، يجب أن تتطابق القروض ذات آجال استحقاق 12 شهراً أو أكثر مع مصادر تمويل ذات آجال استحقاق مماثلة، بدلاً من الاقتراض قصير الأجل.

والغرض من هذه النسبة هو تحقيق توازن هيكلي في البيانات المالية للمصارف، وتشجيع استعمال مصادر تمويل مستقرة، وتقليل الاعتماد المفرط للوحدات الاقتصادية الكبيرة على التمويل قصير الأجل خلال فترات السيولة العالية في السوق. وتحسين عملية تقدير مخاطر السيولة لكافة البنود داخل وخارج الميزانية.<sup>2</sup> وتهدف عملية حساب هذه النسبة لتكون بمثابة الحد الأدنى لإكمال أو تحقيق نسبة تغطية السيولة وحددت لجنة بازل هذه النسبة على أنها قيمة الأموال المستقر المتاحة بالفعل للمصرف إلى قيمة الأموال المستقر المطلوبة من قبل هذا المصرف.<sup>3</sup> وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:<sup>4</sup>

مبلغ التمويل المستقر المتاح

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

مبلغ التمويل المستقر المطلوب

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 92.

<sup>2</sup> عبد الحميد أحمد شاهين ورجب محمد عمران أحمد البغدادي، القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS9 -دراسة تطبيقية-، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 11.

<sup>3</sup> كوشر طلحي وصادق بوشنافة، واقع وآفاق تطبيق معيار الرقعة المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 41.

<sup>4</sup> Basel committee on banking supervision, consultative document basel 3 : the net stable funding ratio, bank for international settlements, january 2014, p 06.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

حيث أن:<sup>1</sup>

**1.2.2. التمويل المستقر المتاح:** يتكون من رأس مال المصرف، والأسهم الممتازة ذات تاريخ استحقاق سنة واحدة فأكثر، والديون ذات تاريخ استحقاق فعلي سنة واحدة أو أكثر، وأخيراً الجزء الثابت من الودائع غير محددة الأجل.

**2.2.2. التمويل المستقر المطلوب:** يتم حسابه على أساس إجمالي الأصول التي يحتفظ بها المصرف ويمولها ويتم ترجيحها من خلال عامل التمويل المستقر لكل فئة من فئات الأصول، بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المقابل لها.

**3. إدخال نسبة الرافعة المالية:** كان لتوسع الائتمان قبل الأزمة المالية تأثير كبير على إفلاس المصارف، حيث لم تكن الأموال الخاصة كافية لاستيعاب الخسائر، وأعطت المصارف التي اعتمدت طريقة التقييم الداخلية للمخاطر أوزاناً صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة تأثير الرافعة المالية،<sup>2</sup> هذا هو السبب في أن لجنة بازل أدخلت نسبة الرافعة المالية والتي تهدف إلى وضع سقف لنسبة الديون المتزايدة في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، والمخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرافعة المالية تكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وتوفر ضمانات إضافية ضد نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمقياس إضافي موثوق به لمتطلبات المخاطر الأساسية.<sup>3</sup> وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، ويجب أن لا تقل عن 3%.<sup>4</sup> ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:<sup>5</sup>

رأس المال الأساسي

نسبة الرافعة المالية =  $\frac{\text{إجمالي التعويضات داخل الميزانية وخارج الميزانية}}{\text{رأس المال الأساسي}}$  ≤ 3 %

إجمالي التعويضات داخل الميزانية وخارج الميزانية

<sup>1</sup> عبد الحميد أحمد شاهين ورجب محمد عمران أحمد البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> زينب خلدون وعبد القادر بربش، إمتثال البنوك الإسلامية لمعايير بازل للسلامة المصرفية: الواقع والتحديات، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 223.

<sup>3</sup> رشا جاسم أحمد العبيدي، أداء البنوك الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل 3 تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي - الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 09.

<sup>4</sup> صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، دراسات اقتصادية وإسلامية، المجلد 21، العدد 01، جوان 2015، ص 101.

<sup>5</sup> عائشة بالحرش وابتهام عدون، واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، 2021، ص 50.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ويكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية مما يلي:<sup>1</sup>

بالنسبة لمكونات البسط يتم استعمال الشريحة الأولى من رأس مال المصرف على النحو المحدد في مقررات بازل الثالثة، أما بالنسبة للمقام يتكون من إجمالي تعرضات المصرف أربعة عناصر وهي:

- **التعرضات داخل الميزانية:** تشمل جميع الأصول داخل الميزانية، بما في ذلك ضمانات المشتقات، وعمليات تمويل الأوراق المالية داخل الميزانية باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية التي سيتم تضمينها في التعرضات للمشتقات والتعرضات لعمليات تمويل الأوراق المالية الموضحة أدناه.

- **التعرضات للمشتقات:** تنشأ هذه المخاطر من عقود المشتقات، بما في ذلك التعرضات الناتجة عن العقود الأساسية للمشتقات والتعرضات الناتجة عن مخاطر الطرف المقابل.

- **التعرضات لعمليات الأوراق المالية:** تتضمن التعرضات عن عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء والعمليات العكسية لها، عمليات الاقراض بالهامش كما تتضمن طريقة قياس المصرف للتعرضات في الحالات التي يكون فيها طرفا أساسيا أو كفيلا (ضامنا) لعمليات تمويل الأوراق المالية.

- **التعرضات خارج الميزانية:** تتضمن البنود خارج الميزانية (منها تسهيلات السيولة) القابلة للإلغاء وغير القابلة للإلغاء بشكل غير مشروط الأدوات الائتمانية البديلة المباشرة، القبولات، خطابات الاعتماد الاحتياطية وخطابات الاعتماد التجارية، ويتم تحويل التعرضات خارج الميزانية إلى مبالغ ائتمانية معادلة وفقا للأسلوب المعياري من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني.

يتم تصنيف المصارف إلى خمسة مستويات تصنيف بناء على نسبة الرافعة المالية، حيث تكون القيمة الدفترية هي الأساس لحساب نسبة الرافعة المالية والتي تعتبر أساسا لتقييم رأس مال المصرف:<sup>2</sup>

- نسبة الرافعة المالية أكبر من 5%: يعتبر المصرف مرسل بشكل كافي؛

- نسبة الرافعة المالية أصغر من 4%: يقع تحت درجة الرسملة؛

- نسبة الرافعة المالية أقل من 3%: المصرف وبصورة محددة لم تتم رسملته؛

- نسبة الرافعة المالية أصغر أو تساوي 2%: إن المصرف في وضعية حرجه بالنسبة لمكونات رأسماله.

**4. تعزيز تغطية المخاطر:** أحد الدروس الأساسية المستفادة من الأزمة هو الحاجة إلى تعزيز تغطية المخاطر في إطار رأس المال، حيث كان أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت في عدم الاستقرار أثناء الأزمة هو الاتفاق على التحكم في المخاطر داخل الميزانية وخارجها، فضلا عن التعرض لمخاطر المشتقات المالية، ومن أجل معالجة أوجه القصور هذه أكملت اللجنة عددا من الإصلاحات المهمة لإطار عمل بازل الثانية في جويلية 2009، ومن خلال هذا المكون أكدت لجنة بازل على النقاط التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كوشر طلحي وصادق بوشنافه، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

<sup>2</sup> عبد القادر بن مصطفى، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات) للفترة 2013-2016، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 131.

<sup>3</sup> كريمة حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

**1.4.** زيادة متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الطرف المقابل للمقترض الناشئة عن أنشطة المشتقات، والريبو (Repo) والتمويل بالأوراق المالية، وستساعد هذه الإصلاحات في تقليل المخاطر النظامية عبر النظام المالي، من خلال زيادة احتياطات رأس المال لدعم هذه التعرضات، وتخفيف تقلبات الدورات الاقتصادية، وتوفير حوافز إضافية للدخول في عقود المشتقات خارج البورصة، وتقديم الحوافز لتعزيز إدارة مخاطر الطرف المقابل؛

**2.4.** يتطلب تخصيص جزء من رأس المال للتعامل مع أعمال التوريق المعقدة أن تقوم المصارف بإجراء تحليل دقيق للجودة الائتمانية لأعمال التوريق التي تم تصنيفها من قبل المؤسسات الخارجية، وفرض متطلبات رأس مال أعلى على محافظ المعاملات والتعرضات المعقدة لمخاطر التوريق، والتي أصبحت مصدر خسارة للعديد من المصارف النشطة دولياً. واستناداً إلى سلسلة من الضغوط المالية القوية التي استمرت 12 شهراً، أدت إلى أزمة رأس المال في القيمة المعرضة للخطر (VAR)، بالإضافة إلى زيادة متطلبات رأس المال لما يسمى بإعادة توريق المحافظ المصرفية.

**3.4.** من ناحية أخرى، قد تواجه المصارف خسائر في بنود خارج المركز المالي على المنتجات التي تستخدمها نيابة عن العملاء أو منتجات إدارة الموجودات التي قد تنشأ عن السداد المحتمل لتعويضات المستثمرين، والمعروفة باسم المخاطر التجارية المنقولة وبالتالي زيادة كبيرة في رأس المال المخصص لها.

**5. الحد من التقلبات الدورية، وتعزيز الإحتياطات المضادة لها:** في هذا المحور، تناقش لجنة بازل ما يسمى بالدورة الاقتصادية، والتي تعد من أهم عوامل زعزعة الاستقرار خلال الأزمة، فأدى الاتجاه إلى مواكبة الدورة الاقتصادية إلى حدوث صدمة مالية ضخمة للنظام المصرفي بأسره والأسواق المالية والاقتصاد على نطاق أوسع. ويفضل معظم المشاركين في السوق العمل بطريقة مسيطرة، مما يؤدي إلى تضخيم تقلب الدورة الاقتصادية من خلال سلسلة من التدابير لجعل النظام المصرفي أكثر مرونة لمواكبة ديناميكيات الدورة الاقتصادية واتجاهاتها وتقلباتها، وتعتقد اللجنة أن هذه الإجراءات ستضمن استيعاب الصدمات بدلاً من نقل المخاطر للنظام المالي والاقتصاد ككل. يتكون هذا المحور من أربع نقاط رئيسية وهي:<sup>1</sup>

**1.5. التقلبات الدورية لمتطلبات الحد الأدنى:** أدى النشاط المصرفي والتسهيلات الائتمانية خلال الأزمة والعدد الكبير من الأنشطة خارج الميزانية للمصارف، إلى جانب التقلبات الدورية في الحد الأدنى من المتطلبات، إلى زيادة حساسية المؤسسات المصرفية للمخاطر بمرور الوقت، وكانت لجنة بازل على دراية بالحاجة للتخلي عن مثل هذه المعاملات تصميم إطار بازل الثانية. وبناءً على ذلك، قدمت لجنة بازل عدداً من الضمانات لتعويض التقلبات الدورية المفرطة عند المستوى المطلوب، بما في ذلك طلب استخدام البيانات طويلة الأجل لتقدير احتمالات الإفلاس وإدخال ما يسمى بتعرض الخسائر، وكذلك طلب اللجنة للإنفاق على اختبارات الضغط، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية إفلاس محافظ الائتمان أثناء الركود.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 52-53.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

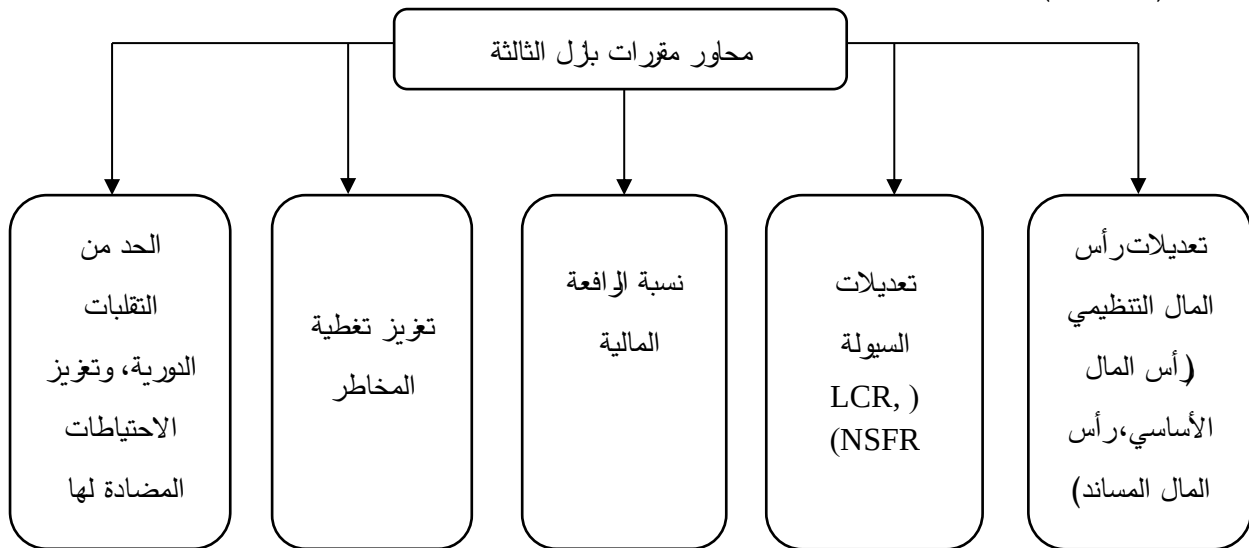
**2.5. المخصصات الاحتياطية التطلعية:** وضعت لجنة بازل مقترحاً يتماشى مع منهج الخسارة المتوقعة الذي اقترحه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، حيث يتطلب الاقتراح الجديد من المصارف عمل مخصصات للمخاطر المتوقعة خلال أوقات الازدهار وضد فترات الركود عندما تتدهور جودة القرض، حيث توصي بوضع مخصصات للمخاطر الديون المشكوك في تحصيلها أو المعدومة (أي الخسائر المتوقعة).

**3.5. الحفاظ على رأس المال:** والغرض منه هو توفير إطار عمل لتسهيل الحفاظ على رأس المال وتراكم احتياطات كافية فوق المستوى الأدنى يمكن سحبها والاعتماد عليها خلال أوقات الضغط، وبمجرد التنفيذ ستخفض هذه الاحتياطات مما يجب على المصارف إعادة بنائها عن طريق تقليل الأرباح الاختيارية وبرامج إعادة شراء الأسهم ومكافآت الموظفين.

**4.5. النمو الائتماني المفرط:** وتوصي اللجنة بإمكانية استخدام متطلبات الاحتياطي ضمن إطار احترازي مالي عام للمساعدة في كبح النمو المفرط للائتمان أو أي علامات على زيادات وانخفاضات في الاحتياطات لمعاكسة التقلبات الدورية، وبالتالي فإن هذا المقترح لرأس المال يفرض إنشاء منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات.

ويمكننا من خلال العرض السابق تلخيص أهم ما جاءت به مقررات بازل الثالثة في الشكل الموالي.

### الشكل (02-04): المحاور الأساسية لمقررات بازل الثالثة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

**رابعاً: مراحل تطبيق مقررات بازل الثالثة:** لقد أعطت مقررات بازل المصارف وقتاً للتطبيق من خلال مراحل زمنية مختلفة لتمكين المصارف من تطبيق معايير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال عن طريق زيادة رأس مالها أو زيادة نسبة الأرباح المحتجزة مع الحفاظ على برامج الانعاش الاقتصادي لتجنب إمكانية الدخول في فترات الانكماش الاقتصادي، هذا وبدأ تنفيذ معايير مقررات بازل الثالثة من 01 جانفي 2013 إلى غاية 01 جانفي 2019 حيث يجب على المصارف تلبية وتطبيق كل المعايير. على أن يبدأ تنفيذ متطلبات الحدي

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

الأدنى للأسهم العادية والشريحة الأولى لرأس المال من 01 جانفي 2013 حتى 01 جانفي 2015، وذلك كما يلي:<sup>1</sup>

- اعتباراً من 01 جانفي 2013 تمت زيادة نسبة الأسهم العادية في رأس المال من 2% إلى 3,5%، وفي 01 جانفي 2014 يجب أن تمتلك المصارف ما لا يقل عن 4% من للأسهم العادية وفي 01 جانفي 2015 تكون النسبة 4,5%.

- أما عن الشريحة الأولى لرأس المال تزيد نسبتها في 01 جانفي 2013 من 4% إلى 4,5% لتصل إلى 5,5% في 01 جانفي 2014 وتنتهي فترة التطبيق 01 جانفي 2015 حيث تصبح نسبتها 6%.

- سيظل إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال عند نسبة 8%، ويتم مقابلة الفرق بين نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 6% وإجمالي متطلبات رأس المال 8% بالأدوات التي تشكل الشريحة الثانية لرأس المال.

- يتم تفعيل تطبيق حاجز حماية رأس المال من 01 جانفي 2016 حيث تكون نسبتها 0,625% من الأصول المرجحة بالمخاطر وتزيد تلك النسبة سنوياً بمعدل 0,625% لتصبح 2,5% في سنة 2019.

والجدول الموالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل الثالثة.

### الجدول (02-03): مراحل تنفيذ الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل الثالثة

| البيان                                                             | 2013  | 2014  | 2015  | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   |
|--------------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|
| الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين                    | 3,5 % | 4 %   | 4,5 % | 4,5 %  | 4,5 %  | 4,5 %  | 4,5 %  |
| الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين + رأس المال التحوط | 3,5 % | 4 %   | 4,5 % | 5,12 % | 5,75 % | 6,37 % | 7 %    |
| الحد الأدنى لرأس المال فئة 01                                      | 4,5 % | 5,5 % | 6 %   | 6 %    | 6 %    | 6 %    | 6 %    |
| الحد الأدنى من إجمالي رأس المال                                    | 8 %   | 8 %   | 8 %   | 8 %    | 8 %    | 8 %    | 8 %    |
| الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط                   | 8 %   | 8 %   | 8 %   | 8,62 % | 9,25 % | 9,8 %  | 10,5 % |
| التخفيضات من الأسهم العادية للفئة 01                               |       | 20 %  | 40 %  | 60 %   | 80 %   | 100 %  | 100 %  |

المصدر: علي محبوب وعلي سنوسي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 78.

ابتداءً من 01 جانفي 2015 يتم تطبيق نسبة تغطية السيولة من خلال برنامج، ولكن الحد الأدنى المطلوب لنسبة تغطية السيولة سيبدأ بنسبة 60%، ويزيد بنسبة 10% كل سنة حتى يصل إلى 100% في 01 جانفي 2019، والغرض من هذا النهج حتى يمكن عرض نسبة تغطية السيولة بشكل مستمر في تعزيز منظم للأنظمة المصرفية أو التمويل للنشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فائزة لعراف وزينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

<sup>2</sup> مريم زايد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

والجدول الموالي يوضح مراحل تطبيقها.

### الجدول (02-04): مراحل تطبيق نسبة السيولة (LCR) وفق بازل الثالثة

| البيان                          | 01 جانفي 2015 | 01 جانفي 2016 | 01 جانفي 2017 | 01 جانفي 2018 | 01 جانفي 2019 |
|---------------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة | % 60          | % 70          | % 80          | % 90          | % 100         |

Source: basel committee on banking supervision, **basel 3: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools**, bank for international settlements, January 2013, p 08.

بدأت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) فترة المراقبة في 01 جانفي 2012، لكن التنفيذ يكون إجباري في 01 جانفي 2018.<sup>1</sup>

أما بالنسبة لمراحل تطبيق نسبة الرافعة المالية كانت كما يلي:<sup>2</sup>

- بدأت فترة المراقبة الإشرافية في 01 جانفي 2012 وتم التركيز على تطوير نماذج للمتابعة في طريقة متسقة على المكونات المكونة لتعريف الرافعة المالية والنسبة الناتجة عنها؛  
- تبدأ فترة التشغيل الموازية من 01 جانفي 2013 تستمر حتى 01 جانفي 2017، ويتم متابعة نسبة الاستدانة ومكوناتها بما فيها سلوكها نسبة إلى المتطلبات المستندة إلى المخاطر وتبدأ الإفصاحات على مستوى المصارف بتطبيق نسبة الاستدانة ومكوناتها في 01 جانفي 2015 وتراقب اللجنة بشكل وثيقة الإفصاح حول النسبة؛

- بالاستناد إلى نتائج فترة السابقة يمكن إجراء أي تعديلات نهائية في النصف الأول من سنة 2017 مع رؤية للانتقال إلى معالجة الشريحة الأولى في 01 جانفي 2018 بالاستناد إلى مراجعة ومعايرة مناسبين.

خامسا: إيجابيات وسلبيات مقررات بازل الثالثة: يمكن ذكر العديد من الإيجابيات والسلبيات لمقررات بازل الثالثة فيما يلي:<sup>3</sup>

#### 1. الإيجابيات: تتمثل في:

- زيادة كبيرة في احتياطات رأس المال؛
- جعل النظام بأكمله أكثر أمانا لتوفر حماية أكبر ضد الإفلاس؛
- تتضمن القواعد أحكاما تهدف إلى زيادة الشفافية في العالم المالي.

#### 2. السلبيات: وهي كالاتي:

- يعتبر البعض أن أرباح المصارف تتقلص مما تؤدي إلى ضغوط على المؤسسات الأضعف، وزيادة تكاليف الإقراض؛
- تجعل المصارف أقل ربحية.

<sup>1</sup> موسى رحمانى ومريم زايدى، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 36.

<sup>3</sup> أسماء طهراوي، وعبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، ص ص 83-84.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### المطلب الرابع: مقررات لجنة بازل الرابعة

منذ تنفيذ مقررات بازل الثالثة سنة 2010، ساعدت في الحد من حدوث الأزمات المالية، وزيادة احتياطات ورأس مال المصارف، وإرساء وتحسين الشفافية في عالم المال، لكنها تسببت أيضا في: الضغط على المصارف الضعيفة، وانخفاض الأرباح، وزيادة تكلفة الاقتراض مما يقلل من القدرة على الإقراض، وتحول الطلب على التمويل من التمويل قصير الأجل إلى التمويل طويل الأجل ... إلخ، هذه الآثار مهدت الطريق لإدخال إصلاحات لهذه المقررات،<sup>1</sup> وفي 07 ديسمبر 2017، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية الوثيقة النهائية حول سلسلة من الإصلاحات للمناهج القياسية لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل، والمعروفة باسم مقررات بازل الرابعة.<sup>2</sup>

**أولا: أهداف مقررات بازل الرابعة:** هدفت المراجعة التي قامت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 2017 إلى زيادة الحساسية للمخاطر، وذلك لتحقيق ما يلي:<sup>3</sup>

- تغيير جذري في التعامل مع رأس مال المصارف والميل إلى الاندماج لإنشاء كيانات كبيرة؛
  - تخفيض التباين الزائد عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر؛
  - سد الفجوة بين المناهج المعيارية والداخلية لتقييم المخاطر؛
  - تصحيح المسار المتبع في المناهج المعيارية لإدارة وقياس مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل والأسباب المنطقية وراء هذه المراجعات، بالإضافة إلى مخاطر السوق التي أكملت اللجنة مراجعتها في جانفي 2019.
- ثانيا: الأركان الأساسية لمقررات بازل الرابعة:** تمثلت أهم التعديلات التي جاءت بها مقررات بازل الرابعة في:<sup>4</sup>

**1. أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB):** استبعد خيار استعمال أسلوب التقييم الداخلي المتقدم لفئات الموجودات التي لا يمكن استعمالها في نماذج قوية وذات كفاءة عالية. وتنطبق هذه القيود على:

**1.1. المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم:** التي تتجاوز إيراداتها 500 مليون يورو، حيث يوصي بأن تستخدم فيها أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي أو أسلوب الحساب القياسي فقط.

**2.1. المصارف والمؤسسات المالية الأخرى:** أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي أو أسلوب الحساب القياسي فقط.

**3.1. الأسهم:** أسلوب الحساب القياسي فقط.

**4.1. الإقراض المتخصص فقط:** يمكن أن يطبق فيه أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

<sup>1</sup> رحيمة شخوم، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري -دراسة قياسية لعينة من المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020-2021، ص 98.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل، مطبوعة في الاقتصاد البنكي المعمق موجهة لطلبة الماجستير، جامعة المدية، 2021-2022، ص 79.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 79-80.

<sup>4</sup> فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، اتحاد شركات الاستثمار، جوان 2019، ص ص 40-43.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض حد أدنى للمدخلات على أسلوب التقييم الداخلي المتقدم أو الأساسي على النحو التالي:

**1.4.1. احتمال التخلف عن السداد:** خمس نقاط أساس، باستثناء القروض المتجددة المعتمدة للأفراد والتي يتم احتسابها بعشر نقاط أساس.

**2.4.1. الخسائر المترتبة عن التخلف عن السداد:** من 25% إلى 50% للقروض غير المكفولة بضمان، و0% إلى 15% للقروض المكفولة بضمان اعتماداً على خصائص القرض.

**3.4.1. إجمالي المبلغ المعرض للمخاطر:** يحسب على النحو التالي:

= [مجموعة الائتمان في الميزانية العامة + (50% من الائتمان ضمن البنود خارج الميزانية العامة × عامل تحويل الائتمان)]

وذلك في إطار أسلوب الحساب القياسي، ويذكر أن عامل التحويل الائتماني يحول الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح بالمخاطر.

كما أوصت اللجنة بالتعديلات لقيم المتغيرات في أسلوب التقييم الداخلي الأساسي.

**2. الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان:** تهدف اللوائح إلى تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية.

**1.2. المصارف:** تستند أوزان المخاطر إلى التصنيف الخارجي الذي يتراوح بين 20% و150%، أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير المصنفة، فيوصى بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 20% إلى 150%، اعتماداً على فئات المخاطر.

**2.2. السندات المكفولة بضمان:** تم إدخال نظام قائم بذاته يعتمد على التصنيف الخارجي، بأوزان مخاطر تتراوح بين 10% و100%.

**3.2. المؤسسات:** أوزان المخاطر تعتمد على التصنيف الخارجي وتتراوح بين 10% و100%. أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير المصنفة، فيوصى بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 65% إلى 100%، اعتماداً على الترتيب الجديد لفئات المخاطر، وبالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فهي تعد فئة منفصلة ويتم فيها تطبيق وزن 85% للمخاطر.

**4.2. تمويل المشاريع:** إذا كان هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة باعتبارات أو مشاكل معينة، سوف يتم تطبيق الأوزان المذكورة أعلاه والخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك. وخلاف ذلك، فإن الوزن المرتبط بطبيعة الخطر سوف يعتمد على مرحلة المشروع، ويبلغ 130% لمرحلة ما قبل التشغيل، و100% في مرحلة التشغيل. أما إذا كان المشروع عالي النوعية فيكتفي بتطبيق 80% كوزن ترجيحي للمخاطر.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

**5.2. تمويل البضائع والسلع:** هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة بجوانب أو مشاكل معينة، تطبيق الأوزان سالفة الذكر الخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك، وخلاف ذلك، يتم تطبيق وزن ترجيحي بنسبة 100%.

**6.2. القروض السكنية للأفراد:** بالنسبة لهذه القروض، ثمة تصنيف إضافي للمخاطر في حالة الاعتماد على التدفقات المالية من العقار (مثل شراء عقار لتأجيره). وعلى وجه العموم، يتحدد الوجه الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة الأصل. وبالنسبة للقروض السكنية غير المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 20% إلى 70%. أما بالنسبة للقروض السكنية المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 30% إلى 105%.

**7.2. قروض العقار التجاري:** يتحدد الوزن الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة العقار ويتراوح من 60% إلى 150%.

**8.2. الديون الثانوية وحقوق الملكية:** يتم تحديد وزن المخاطر على أساس نوع القرض ويتراوح بين 100% إلى 400%.

**9.2. الالتزامات خارج الميزانية العامة:** يتم منح الالتزامات القابلة للإلغاء بدون قيد أو شرط معامل تحويل ائتماني إيجابي بنسبة 10% (ويذكر أن عامل التحويل الائتماني يحول الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح للمخاطر). أما الالتزامات الأخرى فيطبق عليها معامل تحويل ائتماني يتراوح من 20% إلى 100% اعتمادا على نوع الالتزام.

**3. إطار تعديل التقييم الائتماني (CVA):** تلغي اللوائح أساليب الحساب المبنية على النماذج الداخلية وتوصي بتطبيق الحساب القائم على الأسلوب القياسي أو الأسلوب الأساسي. كما أنه يسمح للشركات التي لديها ما يصل إلى 100 مليار يورو في مشتقات غير خاضعة لمنظومة مقاصة مركزية بحساب رسوم تعديل التقييم الائتماني كنسبة من القيمة المحسوبة لمخاطر الطرف المقابل.

**4. المخاطر التشغيلية:** توصي اللوائح بإبطال العمل بجميع الأساليب الحالية وتطلب بدلا من ذلك أسلوبا موحدا أو حساسا للمخاطر، محسوب باستخدام مزيج من دخل المصرف وخسائره التاريخية.

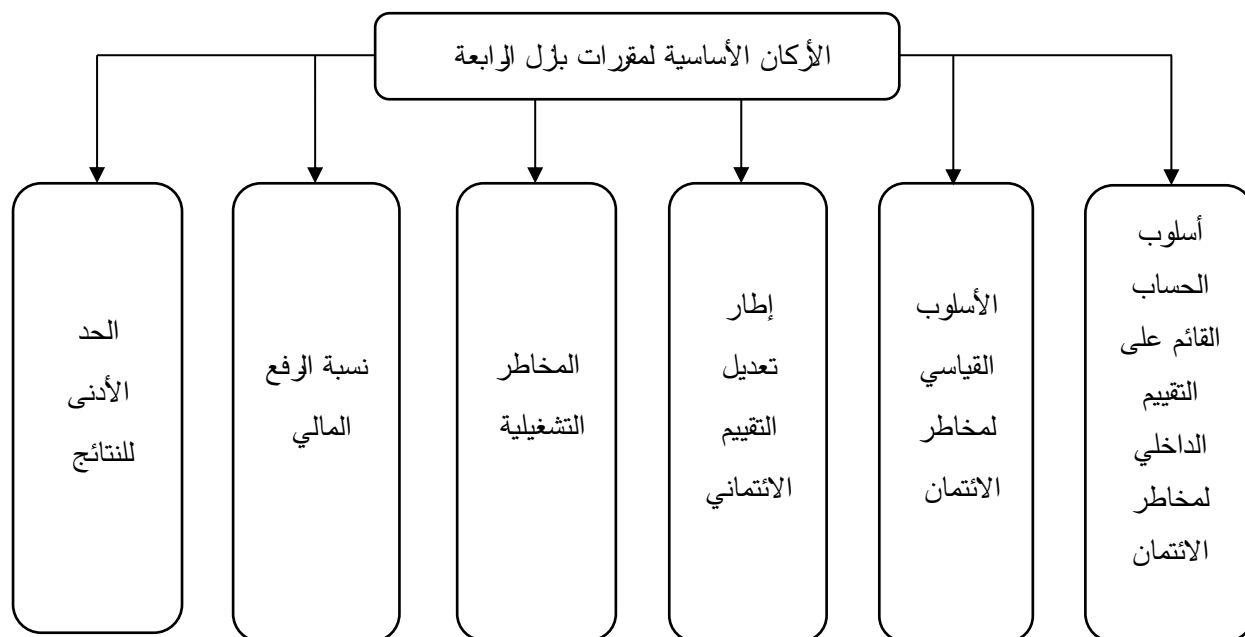
**5. نسبة الرفع المالي:** إدخال عامل موازن للمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية G-SIB. ويتعين تغطية هذا المعدل استقاء من رأس المال الأساسي، وهو ما يعادل 50% من المتطلبات المرجحة بالمخاطر لإمتصاص الخسارة العالية للمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية.

**6. الحد الأدنى للنتائج:** تتضمن اللوائح إبطال العمل بالحد الأدنى لمقررات بازل الأولى وأن تحسب الأصول المرجحة بالمخاطر على أساس اختيار النسبة الأعلى بين الأساليب المعتمدة من الجانب، و72,5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام الأسلوب القياسي (الموحد) فقط من جانب آخر.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ويشمل الأسلوب القياسي مخاطر الائتمان، ومخاطر الائتمان للطرف المقابل، وإطار تعديل التقييم الائتماني والتوريق ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، يطلب من الجميع المصارف أيضا الإفصاح عن الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسب رأس المال الخاصة بها على أساسين: أحدهما مع عدم مراعاة الحد الأدنى لنتيجة الحساب، والآخر مع مراعاة هذا الحد، بالإضافة إلى المزيد من المعلومات التفصيلية.

الشكل (02-05): الأركان الأساسية لمقررات بازل الرابعة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: آجل تنفيذ مقررات بازل الرابعة: كان من المفروض أن يتم تطبيق مقررات لجنة بازل الرابعة ابتداء من أول جانفي 2022 إلى غاية أول جانفي 2027 كما هو مبين في الجدول الموالي.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### الجدول (02-05): تواريخ تطبيق مقررات بازل الرابعة

| التعديل                                                            | تاريخ التنفيذ                                                                                                                                                            |
|--------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مراجعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان                               | 01 جانفي 2022                                                                                                                                                            |
| مراجعة أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان IRB | 01 جانفي 2022                                                                                                                                                            |
| مراجعة إطار تعديل التقييم الائتماني CVA                            | 01 جانفي 2022                                                                                                                                                            |
| مراجعة المخاطر التشغيلية                                           | 01 جانفي 2022                                                                                                                                                            |
| نسبة الرافعة المالية                                               | النسبة الحالية المطبقة: 01 جانفي 2018<br>تطبيق النسبة المعدلة: 01 جانفي 2022<br>إنشاء احتياطي لرأس المال خاص بالمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية G-SIB: 01 جانفي 2022 |
| الحد الأدنى للنتائج                                                | 01 جانفي 2022: 50 %<br>01 جانفي 2023: 55 %<br>01 جانفي 2024: 60 %<br>01 جانفي 2025: 65 %<br>01 جانفي 2026: 70 %<br>01 جانفي 2027: 72,5 %                                 |

Source : basel committee on banking supervision, **basel 3 : finalising post-crisis reforms**, bank for international settlements, december 2017, p 02.

وبسبب الأزمة الصحية فيروس كورونا COVID-19 أعلنت لجنة بازل الهيئة المسؤولة عن تحديد القواعد المصرفية الدولية، يوم 20 مارس 2020 أن دخول متطلبات رأس المال الجديدة حيز التنفيذ المقررة في 01 جانفي 2022 سيتم تأجيله لمدة سنة حتى 01 جانفي 2023، كما تم تمديد الموعد النهائي للمصارف للامتثال لهذه القواعد الجديدة لمدة سنة واحدة إلى 01 جانفي 2028 بدلا من 01 جانفي 2027. كما أعلنت اللجنة في بيانها أن هذه المراجعة لا ينبغي أن تخفف من قوة رأس المال للنظام المصرفي العالمي، ولكنها ستوفر للمصارف والمشرفين قدرة إضافية على الاستجابة الفورية والفعالة لتأثيرات COVID-19.

ومن المهم أن يكونوا المصارف والمشرفين قادرين على استخدام جميع مواردهم للاستجابة لتأثيرات COVID-19. وهذا يعني تقديم خدمات حيوية للاقتصاد الحقيقي وضمان بقاء النظام المصرفي سليما من الناحية المالية والتشغيلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Le figaro, **coronavirus : le comité de bale reporte l'entrée en vigueur de nouvelles exigences bancaires**, article de presse publiée 27-03-2020 à 17 :33, [https:// www.lefigaro.fr/flash-eco/coronavirus-le-comite-de-bale-reporte-l-entree-en-vigueur-de-nouvelles-exigences-bancaires-20200327](https://www.lefigaro.fr/flash-eco/coronavirus-le-comite-de-bale-reporte-l-entree-en-vigueur-de-nouvelles-exigences-bancaires-20200327), 27/07/2022.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### الجدول (02-06): الآجال المعدلة لتطبيق مقررات بازل الرابعة

| المعيار                                                                                    | تاريخ التنفيذ الأصلي            | تاريخ التنفيذ المعدل            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| نسبة الرافعة المالية واحتياطي رأس المال الخاص بالمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية G-SIB | 01 جانفي 2022                   | 01 جانفي 2023                   |
| المنهج الموحد لمخاطر الائتمان                                                              | 01 جانفي 2022                   | 01 جانفي 2023                   |
| أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان IRB                                | 01 جانفي 2022                   | 01 جانفي 2023                   |
| المخاطر التشغيلية                                                                          | 01 جانفي 2022                   | 01 جانفي 2023                   |
| تعديل التقييم الائتماني CVA                                                                | 01 جانفي 2022                   | 01 جانفي 2023                   |
| الحد الأدنى للنتائج                                                                        | 01 جانفي 2023 إلى 01 جانفي 2027 | 01 جانفي 2023 إلى 01 جانفي 2028 |

source : mete feridun alper oziin, **basel 4 implementation : a review of the case of the european union**, journal of capital markets studies, vol 04, no 1, 2020, p09.

#### رابعا: تحديات مقررات بازل الرابعة: تتمثل في:<sup>1</sup>

- يتطلب تنفيذ هذه الإصلاحات زيادة رأس المال المصرفي، وهو ما يمثل تحديا كبيرا؛
- توحيد طريقة حساب الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها، ويعتقد بعض خبراء المصارف أن ذلك سينعكس في التقييم المنتظم للضمانات المصرفية للعملاء، وحساب معدل القيمة بالنسبة للقرض، وذلك لمعرفة المخاطر المحتملة؛
- إدخال تعديلات على طريقة حساب مخاطر التشغيل، ورأس المال المخصص لذلك.

<sup>1</sup> عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 81.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### المبحث الثالث: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية رأس المال والسيولة

من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية معايير لجنة بازل، التي لا يمكن تطبيقها على المصارف الإسلامية لأنها تختلف عن المصارف التقليدية من حيث نوعية التمويل والودائع والمنتجات وربط العمل بالمصرف وغيرها. وفي هذا السياق، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على وضع معايير للمصارف الإسلامية والتي ركزنا عليها من خلال هذا المبحث.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مفاهيم حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء صورة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعريفه، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال الأنشطة التي يقوم بها، بالإضافة إلى هيكله ومزايا العضوية فيه.

**أولاً: تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):** افتتح رسمياً في 3 نوفمبر 2002 ومقره كوالالمبور، وبدأ عمله في 10 مارس 2003، وهو هيئة دولية لوضع المعايير للهيئات التنظيمية والإشرافية، التي عادة ما يكون لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تشمل عادة المصارف والأسواق المالية والتأمين، وكجزء من مهمته، يسعى إلى تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تتميز بالحكمة والشفافية، وبإصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية الحالية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتوصية بتبنيها.

وبالتالي فإن عمله يكمل عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

حتى ديسمبر 2021 يتكون أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية البالغ عددهم 187 عضو من 81 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و96 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) تعمل في 57 دولة.

ومن الجدير بالذكر أن ماليزيا الدولة المضيفة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، قد سنت قانوناً يسمى قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2002، والذي يمنح مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات الممنوحة عادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية بنشاط في زيادة الوعي بالقضايا التي تؤثر على التنظيم والإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويتم تنفيذ هذا الدور بشكل أساسي من خلال تنظيم

<sup>1</sup> السعيد دراجي وسميرة حسيبة، دور المعايير الدولية في تطوير نظام الرقابة في المصارف الإسلامية، الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 02-03 ديسمبر 2015، ص 10.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية، واللقاءات والحوارات الدولية التي تعقد في العديد من الدول.<sup>1</sup>

ثانياً: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: سعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ إنشائه إلى تحقيق عدد من الأهداف في محاولة لإنشاء كيان مصرفي إسلامي شامل، ويمكن تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي:<sup>2</sup>

- تعزيز تطوير سلامة وشفافية صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال إدخال معايير جديدة أو اعتماد معايير قائمة على المستوى الدولي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك التوصية بضرورة تنفيذها؛
- تحسين وتنسيق المبادرات لتطوير آليات وإجراءات العمليات الفعالة لإدارة المخاطر؛
- يوفر إرشادات عامة حول الآليات والمناهج التنظيمية الفعالة التي يجب أن تتبناها المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية ويضع معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية للمساعدة في تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها، مع مراعاة المتطلبات الدولية للتقييم، وحسابات المصروفات والدخل، والإفصاح؛
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والهيئات المماثلة في المجالات التي تخدم أهداف مشتركة من خلال الوسائل المتاحة؛

- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة التي تضع حالياً معايير لاستقرار ومرونة النظام النقدي والمالي الدولي، فضلاً عن معايير الدول الأعضاء؛

- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية وخبراء الصناعة المصرفية الإسلامية. لن يكتمل الحديث عن الغايات دون الحديث عن وسائل تحقيقها، وبذلك يمكن القول إن الوسائل التي يحقق بها المجلس أهدافه هي على النحو التالي:<sup>3</sup>

- عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل لتحقيق أهداف المجلس؛
- إصدار الكتيبات، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، وغيرها من وسائل النشر الحديثة المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي؛
- إجراء البحوث، ونشر الدراسات والاستطلاعات حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- بناء قاعدة معلوماتية فعالة لإيصال رسالة المجلس من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة؛
- سن التشريعات للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية ذات الصلة بالتعاون مع الجهات المختصة؛

- المشاركة في تطوير البرامج التدريبية لتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في مجال الصيرفة الإسلامية.

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على الرابط: <https://www.IFSB.org/ar-bakground.php> بتاريخ: 2022-08-05.

<sup>2</sup> محمد أبو عاقلة عبد الله، أثر تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحقيق الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية على المصارف السودانية، دكتوراه معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2018، ص ص 43-44.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 44-45.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ثالثاً: أنشطة مجلس الخدمات المالية الإسلامية: من أجل خدمة أهدافه المتمثلة في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية ولضمان التوجيه فيما يتعلق بآليات الإشراف والرقابة الفعالة، تم وصف أنشطته على النحو التالي:<sup>1</sup>

- يأخذ وضع وتطوير المعايير في الاعتبار خصوصية صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وبالتالي يكمل المعايير الدولية القائمة وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً التي وضعتها الهيئات السابقة؛
- مساعدة قطاع الخدمات المالية الإسلامية في الامتثال لمجموعة مشتركة من المعايير الاحترازية المعترف بها دولياً ومواءمة الأطر التنظيمية الدولية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- خلق تكافؤ الفرص بين المؤسسات المالية الإسلامية من خلال مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على الامتثال للمعايير الاحترازية المنسقة وأفضل الممارسات ليتم الاعتراف بها على المستوى الدولي كتمهيد لتكافؤ الفرص مع المؤسسات المالية التقليدية.

رابعاً: العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية: يوجد ثلاث تصنيفات للعضوية وهي:<sup>2</sup>

1. **عضوية كاملة (مع حقوق التصويت):** مفتوحة أمام المنظمين الماليين الرئيسيين في كل دولة مستقلة تتبنى الخدمات المالية الإسلامية، سواء بموجب القانون أو اللوائح أو الممارسة، وأيضاً (المنظمات الحكومية الدولية) التي لديها تفويض واضح يمكن من خلاله التقدم بطلب العضوية لتعزيز تنمية التمويل والأسواق الإسلامية.

قد لا تحصل كل دولة على أكثر من عضوية كاملة واحدة، ويتعين على مؤسسات كل دولة أن تتفق فيما بينها على الجهة التي تمثل السلطة المالية الرئيسية للبلاد، بناءً على المعايير التي حددها المجلس.

2. **عضوية الانتساب (بدون حقوق التصويت):** تطبق على أي مصرف مركزي، سلطة نقدية، منظمة مالية، إشرافية، منظمة دولية تعمل في تطوير أو تعزيز معايير لاستقرار وقبول الأنظمة المالية والنقدية الدولية والمحلية والتي لا تمتلك أو تسعى للحصول على العضوية الكاملة من خلال تقديم طلب للمصرف المركزي أو سلطة أو منظمة.

3. **عضوية مراقب (بدون حقوق التصويت):** وهي متاحة لكل من:

- الجمعيات المهنية المحلية أو الإقليمية أو الدولية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية؛
- مؤسسة أو منظمة تقدم الخدمات المهنية - بما فيها المحاسبية، الشرعية، التصنيف، خدمات الأبحاث والتدريب - لأي من المؤسسات المذكورة في البند السابق.

<sup>1</sup> سارة إشعلال وهيبه خالفي، المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية - معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجاً - الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 44.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطججي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006، ص 90-91.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

يجوز للمجلس الأعلى للخدمات المالية الإسلامية -في ظروف استثنائية يحددها المجلس- قبول طلبات العضوية في أي من الفئات الثلاث المذكورة أعلاه حتى إذا كان مقدم الطلب لا يفي بمتطلبات العضوية، وللعلم، فإن عضوية المجلس لا تعني الامتثال لمعايير، حيث قد يكون عضواً كامل العضوية يشارك في تطوير المعايير التنظيمية ولكنه غير ملتزم بتطبيقها.<sup>1</sup>

**خامساً: مزايا عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** يتمتع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمزايا التالية:<sup>2</sup>

- أن يكونوا جزء من منظمة دولية مرموقة، تتميز بتمثيل واسع للأعضاء في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت للأعضاء الكاملين فقط؛
  - قبول المساعدة الفنية من الأعضاء الكاملين والمنتسبين فقط؛
  - المشاركة في تطوير المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال مجموعات العمل بما في ذلك النقاشات المغلقة؛
  - المشاركة في برامج التوعية التي ينظمها المجلس مثل: ورشة العمل، والندوات، والمؤتمرات، مع إعطاء الأولوية، وأسعار خاصة للأعضاء؛
  - الحصول على نسخ مجانية من مسودات المشاريع الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والدعوة للتعليق عليها؛
  - المشاركة في ورش العمل، وجلسات الاستماع العامة الخاصة بالمسودات والتي ينظمها المجلس مجاناً؛
  - الحصول على نسخ مجانية لإصدارات المجلس المطبوعة مثل: المعايير والمبادئ الإرشادية والاستبيانات الخ؛
  - إتاحة حصرية للمواد الخاصة بفعاليات واجتماعات المجلس والخدمات الإلكترونية الأخرى، من خلال بوابة الأعضاء في الموقع الإلكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- من خلال ما تم عرضه أعلاه فإن العضوية تعود بالفائدة على الأعضاء من خلال المزايا التي يحصلون عليها، كما يستفيد المجلس من خبرات ومعارف وملاحظات الأعضاء على مختلف المعايير الصادرة بما يثريها ويزيد من إيجابياتها، وهو ما يساعد المجلس على تحقيق أهدافه.

<sup>1</sup> رقية بوحيزر، دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 34.

<sup>2</sup> رقية بوحيزر، تقييم دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار المصرفية الإسلامية، الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 02-03 ديسمبر 2015، ص ص 03-04.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

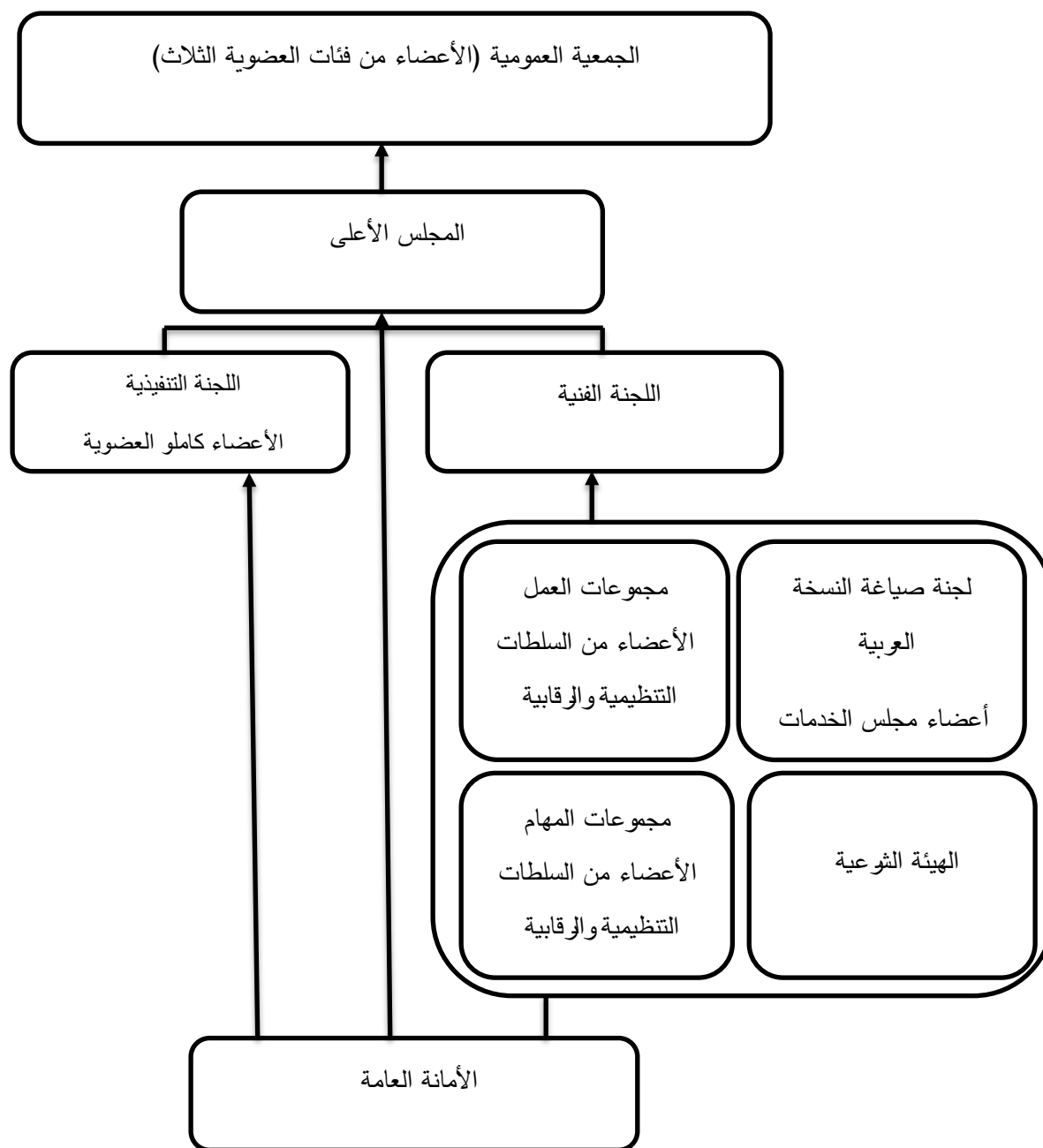
سادسا: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية: يتكون مجلس الخدمات المالية الإسلامية من الهيئات التالية:<sup>1</sup>

1. الجمعية العمومية: يمثل هذا الكيان كل أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أي الأعضاء كاملي العضوية، والمنتسبين والمراقبين.
2. المجلس الأعلى: أعلى هيئة تنفيذية مسؤولة عن صياغة سياسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وتكون عضوية المجلس الأعلى ممثل واحد عن كل عضو كامل العضوية، والذي ينبغي أن يكون المسؤول التنفيذي الأعلى لذلك العضو كامل العضوية، أو أي شخص آخر ذي منصب رفيع يتم ترشيحه من وقت لآخر.
3. اللجنة التنفيذية: الجهة المسؤولة عن تقديم المشورة للمجلس الأعلى في الأمور التشغيلية والإدارية المتعلقة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى). وتتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى لمدة سنتين.
4. اللجنة الفنية: الجهة المسؤولة عن تقديم المشورة للمجلس الأعلى في الأمور الفنية وفق الاختصاصات (المحددة من قبل المجلس الأعلى). وتتكون اللجنة الفنية من ثلاثين عضوا كحد أقصى يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات.
5. مجموعة العمل: لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة المعايير و/أو المبادئ الإرشادية.
6. مجموعة المهام: لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن مهام محددة.
7. لجنة صياغة النسخة العربية: لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة وتحرير وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية.
8. الأمانة العامة: هيئة إدارية دائمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، برئاسة أمين عام متفرغ يعينه المجلس الأعلى بأحكام وشروط يحددها المجلس الأعلى.

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على الرابط، <https://www.IFSB.org/ar-orgchart.php> ، بتاريخ: 2022-08-06.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

الشكل (02-06): هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية



المصدر: نفس المرجع.

سابعا: خصائص معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تتمثل في:<sup>1</sup>

- مراعاة خصوصية الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- أكدت المعايير على طبيعة دوافع الاستثمار التي تتحمل الخسائر التي لا تتم عند تعدي أو تقصر من المصرف؛

<sup>1</sup> عبد الرحمن حرم عبد الرحمن أحمد وإبراهيم الهادي آدم محمد، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان، مجلة الدراسات العليا، المجلد 06، العدد 22، سبتمبر 2016، ص 144.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- تركز على المخاطر الناشئة عن دمج صيغ التمويل المختلفة، والتي تختلف خصائصها وفقاً لمرحلة تطبيق صيغة التمويل.

**المطلب الثاني: المعايير والمبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول كفاية**

### رأس المال والسيولة

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ إنشائه إلى غاية ديسمبر 2021، 04 معايير لكفاية رأس المال، ومعياري لإدارة مخاطر السيولة، كما أصدر 3 مبادئ إرشادية حول كفايات رأس المال، ومبدأ حول إدارة السيولة بالإضافة إلى ملاحظة فنية لتعزيز إدارة السيولة بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وسيتم تفصيلها فيما يلي:

**أولاً:** بعد صدور معيار كفاية رأس المال لبازل الأولى، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بياناً في مارس 1999 (قبل إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية) حول كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية متوافق مع معيار بازل الأولى.<sup>1</sup>

اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نفس الأساس تقريباً لحساب نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بموجب ما يسمى ببازل الأولى، من حيث:<sup>2</sup>

- تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين (الأولى: رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والثانية: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي إعادة تقويم الأصول)؛
- وزن الأصول بأوزان المخاطر (الائتمان، السوق)؛
- وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال.

يراعي المعيار الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ما يلي:<sup>3</sup>

- فصل الأصول الممولة من أموال المصرف الخاصة والأموال المضمونة عن الأصول الممولة من حسابات الاستثمار؛

- دمج احتياطي هامش الربح واحتياطي مخاطر الاستثمار في الشريحة الثانية من رأس المال التنظيمي (لا يوجد هذان الاحتياطان في المصارف التقليدية)؛
- تشابه حسابات الاستثمار المشاركة في الربح والخسارة مع رأس المال في المشاركة في الربح/الخسارة، لكنها لا تفي بمعايير شرائح رأس المال التنظيمي؛

<sup>1</sup> خديجة سعدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه علوم

تجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 114.

<sup>2</sup> حسين سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية -في الواقع وسلامة التطبيق-، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية،

06-07 أوت 2014، ص 22.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 22-24.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- تم استبعاد 50% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار من مقام نسبة كفاية رأس المال، وهذه خطوة مهمة في التعامل مع حسابات الاستثمار ومعرفة خصوصيتها لأنها تشارك في المخاطر كونها مشاركة في الربح والخسارة.  
رأس المال كما يلي:

### رأس المال التنظيمي

كفاية رأس المال =  $\frac{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال المصرف الذاتية والمطلوبات}}{\text{رأس المال التنظيمي}} \geq 8\%$

(الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال المصرف الذاتية والمطلوبات)

+ 50% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار

نلاحظ أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة غير مناسب لقياس نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، بسبب عدم التنسيق بين العناصر المدرجة في (بسط مقام المعادلة)، ومن الصعب أيضا تحديد جزء من بسط المعادلة المستخدم لمقابلة الخسائر. علاوة على ذلك، لم يتلقى المعيار نفس القبول الدولي والاهتمام مثل المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، نظرا لكونها متخصصة في جانب المعايير المحاسبية والشرعية ومعايير المراجعة والضبط، الأمر الذي جعل معيارها الخاص بكفاية رأس المال متواضعا نوعا ما.

**ثانيا: معيار كفاية رأس المال (المعيار رقم 02):** أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر 2005 معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، والغرض منها ما يلي:<sup>1</sup>

1. تتمثل أهداف المعيار في:

- معالجة الهياكل والمكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتي لم يتم تناولها على وجه التحديد الارشادات الدولية لمعايير كفاية رأس المال، والتخفيف من المخاطر وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- توحيد الطريقة المستخدمة لتحديد وقياس المخاطر التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوفير أوزان ترجيحية لمخاطرها، والتالي خلق مساحة متكافئة بين هذه المؤسسات عند تبني وتطوير ممارسات تحديد وإدارة المخاطر التي تتوافق مع المعايير الاحترازية المقبولة دوليا.

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية،

ديسمبر 2005، ص ص 01-03.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

2. يعتمد المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشكل أساسي على وثائق لجنة بازل الثانية، ويغطي الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال، ويعتمد بشكل أساسي على الطريقة المعيارية لمخاطر الائتمان، كما يعتمد طريقة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بالنسبة للمحور الأول من مقررات بازل الثانية، فإنه يعتمد أيضا على طرق القياس المختلفة المعتمدة لمخاطر السوق، على الرغم من أن هذا المعيار لا يشرح طرقا أخرى بخلاف الطريقة المعيارية، فيمكن للسلطات التنظيمية استخدام طرق أخرى لأغراض تنظيم التعامل في رؤوس الأموال إذا كانت لديها القدرة على معالجة مسائل البنية الأساسية بشكل ملائم. ويقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمراقبة وتتبع هذه التطورات والخطط للتطوير المستقبلي للصناعة وإجراء التعديلات اللازمة عليها، علاوة على ذلك، لا يتناول المعيار متطلبات المحور الثاني (المتعلق بعملية المراجعة الرقابية) والمحور الثالث (المتعلق بانضباط السوق) المتعلقين بمقررات بازل الثانية، حيث سيتم تغطية هاتين المسألتين بمعايير منفصلة.

3. أوصى مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتطبيق المعايير ابتداء من سنة 2007.

4. مبادئ ومتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال: يغطي المعيار الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، حسب المعادلتين التاليتين:<sup>1</sup>

– المعادلة القياسية:

### رأس المال المؤهل

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل ناقصا}}{\text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}}$$

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 67-68.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- معادلة تقدير السلطة الإشرافية: تطبق هذه الصيغة عندما يقرر المنظم في بلد ما أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ملزمة بدعم دخل أصحاب حسابات الاستثمار كجزء من آلية للحد من مخاطر عمليات السحب، وعندما تشعر السلطة التنظيمية بالقلق من مخاطر نقص الثقة في النظام المالي.

رأس المال المؤهل

كفاية رأس المال =  $\frac{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}}$  ناقصا

إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) ناقصا

$(\alpha-1)$  [أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)] ناقصا

$\alpha$  [الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)] ناقصا

$\alpha$  [الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)] ناقصا

ثالثا: الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني خارجية (المبدأ رقم 01): صدرت هذه الإرشادات في مارس 2008 بهدف توضيح المعايير التي يوصي بأخذها بعين الاعتبار من قبل السلطات الرقابية الوطنية عندما تقرر مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية التي يجوز استخدام تصنيفاتها لحساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات الإسلامية في ديسمبر 2005.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، مارس 2008، ص 01.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

رابعاً: متطلبات كفاية رأس المال للصكوك، والتصكيك، والاستثمارات العقارية (المعيار 07): صدر هذا المعيار في جانفي 2009، نتيجة للتطور في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تلقى مجلس الخدمات الإسلامية تعليقات من مالكي الصناعة حول قضايا رأس المال التي لا يغطيها المعيار الثاني المتعلق بكفاية رأس المال، وعلى وجه الخصوص أنواع الصكوك وأصلها ومصدرها، والاستثمارات العقارية التي لا يغطيها المعيار الثاني. لذلك قرر مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطوير المعيار بإعداد معيار تكميلي لتقديم إرشادات حول هذه الأمور.<sup>1</sup>

خامساً: الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المربحة في السلع (المبدأ رقم 02): في 22 نوفمبر 2007 وافق المجلس الأعلى على إصدار المبادئ التوجيهية بسبب الاستخدام المتزايدة لتداول المربحة السلعية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في مختلف الدول كأداة لإدارة السيولة، يمكن أن ينطوي التداول بالمربحة السلعية على قضايا متنوعة من حيث تقييم المخاطر ومتطلبات رأس المال النظامي. ومن خلال معالجة قضايا إدارة المخاطر وكفاية رأس المال التي تنشأ في تداول المربحة السلعية، فإن هذه الإرشادات تكمل المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في مؤسسات الخدمات الإسلامية (ديسمبر 2005)، ومعيار كفاية رأس المال (ديسمبر 2005).<sup>2</sup>

سادساً: الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل (الفا) في نسبة كفاية رأس المال (المبدأ رقم 04): صدرت هذه الإرشادات في مارس 2011، بهدف توفير طريقة لتقدير قيمة عامل (الفا) الذي يستخدم في صيغة تقدير السلطة الإشرافية لحساب نسبة كفاية رأس المال للمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وشرح كيفية قياس المخاطر التجارية المنقولة، هذه مخاطر إضافية يمكن أن يتحملها مساهمو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من أجل التخفيف من العوائد المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار بناء على التغييرات في عوائد الأصول، بناء على التعريفات المحاسبية وممارسات الصناعة، تحدد هذه الإرشادات الإطار الأساسي لإدارة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، ولا سيما إدارة المخاطر والعوائد المشتركة بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات كفاية رأس المال للصكوك، والتصكيك، والاستثمارات العقارية، جانفي 2009، ص 01.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المربحة في السلع، ديسمبر 2010، ص 01.

<sup>3</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل "الفا" في نسبة كفاية رأس المال، مارس 2011، ص 02.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

سابعاً: المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي] (المعيار رقم 15): نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في سنة 2007، شهدت التغيرات التنظيمية العالمية سلسلة من التطورات التي أدت إلى إصدار العديد من المنشورات من قبل الهيئات الدولية لوضع المعايير، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، وشملت إصلاحات تنظيمية عالمية، من بين أمور أخرى، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية سلسلة من الوثائق يطلق عليها مجتمعة مقررات بازل الثالثة، تهدف إلى تعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد السيولة، لتحقيق قطاع مصرفي أكثر مرونة.

وتماشياً مع تفويض مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوضع معايير وقواعد إرشادية وقائية لتعزيز استدامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، عقد في 14 ديسمبر 2010، اجتماعه السابع عشر في المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في جدة، بالمملكة العربية السعودية، وتمت الموافقة على تعديلات المعيارين الثاني والسابع، وتم تشكيل مجموعة عمل معدلة لمعيار كفاية رأس المال، ومكلفة بإعداد معيار لكفاية رأس المال المعدل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، سيوفر هذا المعيار إرشادات شاملة للسلطات التنظيمية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في هذا المجال.<sup>1</sup>

1. هناك مجموعة من المميزات للمعيار المعدل لكفاية رأس المال وهي:<sup>2</sup>

- مواءمة المعايير والمبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع معايير رأس المال لمقررات بازل الثالثة؛

- غطى المعيار مجالات إضافية لم يتم تضمينها في المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بكفاية رأس المال؛

- يتسم هذا المعيار بالمرونة ويسمح للجهات الرقابية بتطبيقه على الرغم من اختلاف المناطق وأحجام المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تتراوح بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة والأكثر تعقيداً.

2. تتمثل أهم أهداف المعيار فيما يلي:

- مساعدة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والهيئات التنظيمية في إنشاء وتنفيذ إطار كفاية رأس المال لضمان التغطية الفعالة لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتخصيص رأس المال المناسب لتغطية هذه المخاطر وبالتالي تعزيز مرونة قطاع التمويل الإسلامي؛

- تقديم إرشادات حول حفاظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على مكونات رأس المال النظامي عالي الجودة، والتي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، ديسمبر 2013، ص ص 03-04.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 04.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- مناقشة متطلبات كفاية رأس المال لمختلف المخاطر المرتبطة بمنتجات وخدمات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تقديم التوجيه بشأن معالجة كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تشارك في إصدار الصكوك، وعمليات الصكوك بصفات مختلفة بما في ذلك المنشئ، أو مؤسسات خدمة الصكوك؛
- اعتماد أفضل الممارسات الدولية ومعايير كفاية رأس المال الحالية والناشئة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

**3. تاريخ تطبيق معيار كفاية رأس المال:** نفذت الهيئات الرقابية المعيار اعتباراً من 01 جانفي 2015، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يجب أن يكون هناك وقت كاف لتحويل هذا المعيار إلى قواعد ومبادئ إرشادات إشرافية محلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في الأقسام الفرعية ذات الصلة، بشأن تعزيز الجوانب النوعية والكمية لرأس المال، وإدخال متطلبات جديدة لرأس المال والرفع المالي. ويجب أن يتم هذا التنفيذ وفقاً لأحكام الشريعة وضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في كل دولة.<sup>1</sup>

### **4. مكونات رأس المال وفق المعيار 15:** يتكون رأس المال حسب هذا المعيار من:

**1.4. رأس المال النظامي المستوفي للشروط:** سيتم استخدام رأس المال المؤهل كبسط في نسبة كفاية رأس المال في مقابل إجمالي الأصول المرجحة بحسب أوزان مخاطرها التي ستكون مقاما للنسبة. يجب أن لا تقل متطلبات رأس المال المؤهل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن 8% من إجمالي الأصول المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات. وعلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الاحتفاظ بحقوق ملكية ضمن رأس المال الأساسي بنسبة لا تقل عن 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات. ويجب أن يمثل رأس المال الأساسي (حقوق الملكية بالإضافة إلى الإضافات لرأس المال الأساسي) 6% من إجمالي الأصول المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات. ويجب أن يمثل إجمالي رأس المال (الأساسي والإضافي) 8% على الأقل من إجمالي تلك الأصول المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات. وفضلاً عن ذلك، فإنه على المؤسسات الاحتفاظ بهامش إضافي للحفاظ على رأس المال وكذلك هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية، وفقاً لما تحدده سلطاتها الإشرافية.<sup>2</sup> يتكون رأس المال من:<sup>3</sup>

- يمثل إجمالي رأس المال المؤهل مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي؛
- يتكون رأس المال الأساسي من حقوق الملكية العادية وحقوق الملكية الإضافية والأرباح المحتجزة وبعض الاحتياطات؛
- تتكون حقوق الملكية الإضافية من الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية وبعض الاحتياطات؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 05-06.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 10-11.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 10-16.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- تشمل حقوق الملكية لرأس المال الأساسي من مجموع الأسهم العادية الصادرة عن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الأخرى المفصح عنها وحساب الدخل الشامل والأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المدمجة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية منها التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على حقوق الملكية لرأس المال الأساسي.

- رأس المال الإضافي ويشمل العناصر التالية:

- الأدوات التي تصدرها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
- أية علاوة مستلمة في إصدار الأدوات المذكورة في رأس المال الإضافي والتي لم يتم تضمينها في حقوق الملكية؛
- الأدوات أو رأس المال المؤهل والصادر عن الشركات التابعة المدمجة في إحدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمستثمرين من الغير والتي تستوفي شروط رأس المال الثانوي والغير مضمنة في رأس المال؛

- مخصصا منها التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على رأس المال الإضافي.

- رأس المال الثانوي ويتكون من:

- الأدوات التي تصدرها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
  - المخصصات العامة والاحتياطيات المحتجزة مستقبلا، وخسائر التمويل الغير محددة في الوقت الراهن.
  - أي علاوات تم دفعها عند إصدار أدوات رأس المال الثانوي.
  - الأدوات المؤهلة لرأس المال والتي أصدرت من قبل المجموعة أو الكيان التابع لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لطرف ثالث مستثمر ويستوي الشروط الخاصة برأس المال الثانوي.
  - مطروحا منها الخصومات الرقابية المطبقة على رأس المال الثانوي.
- لقد تم وضع أجال زمنية لتطبيق متطلبات رأس المال كما هو موضح في الجدول الموالي.

### الجدول (02-07): الفترة الزمنية لتطبيق متطلبات رأس المال

| المكون                                             | الفترة الزمنية للتطبيق             |
|----------------------------------------------------|------------------------------------|
| 4,5 % من صافي حقوق الملكية المرجح بأوزان المخاطر   | يبدأ التطبيق اعتبارا من جانفي 2015 |
| 6 % إجمالي رأس المال الأساسي المرجح بأوزان المخاطر | يبدأ التطبيق اعتبارا من جانفي 2015 |
| 8 % من رأس المال النظامي المرجح بأوزان المخاطر     | يبدأ التطبيق اعتبارا من جانفي 2014 |

المصدر: نفس المرجع، ص 23.

**2.4. الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال:** الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال هو نسبة معينة من حقوق الملكية بالإضافة إلى رأس المال الأساسي، والذي يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية رفعه خلال فترات الاستقرار، ويمكن استعماله لامتناع الخسائر خلال فترات الضغط المالي والاقتصادي.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

وينبغي أن يتوافق هذا الهامش الإضافي مع متطلبات الحد الأدنى من رأس المال النظامي وأن يظل سارياً في جميع الأوقات.<sup>1</sup>

وتخضع متطلبات الهامش الإضافي المقررة للحفاظ على رأس المال لترتيبات انتقالية فيما بين 01 جانفي 2016 و31 ديسمبر 2018 وسيتم تطبيقها على المستوى الكامل الذي يصل إلى 2,5 % اعتباراً من 01 جانفي 2019. وسوف تبدأ عند 0,625% من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 01 جانفي 2016، وتزداد بنفس النسبة كل سنة تالية حتى تصل إلى المستوى النهائي الذي يصل إلى 2.5% من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 01 جانفي 2019، كما هو موضح في الجدول التالي.<sup>2</sup>

### الجدول (02-08): الترتيبات الانتقالية من الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال

| تاريخ البدء   | المستوى المطلوب من الهامش الإضافي المقرر للحفاظ على رأس المال |
|---------------|---------------------------------------------------------------|
| 01 جانفي 2016 | 0,625 %                                                       |
| 01 جانفي 2017 | 1,25 %                                                        |
| 01 جانفي 2018 | 1,875 %                                                       |
| 01 جانفي 2019 | 2,50 %                                                        |

المصدر: نفس المرجع، ص 29.

**3.4. الهامش الإضافي المقرر لمواجهة التقلبات الدورية:** الغرض من الهامش الإضافي المقرر لمواجهة التقلبات الدورية هو تعزيز الاستقرار المالي عن طريق منع تراكم فقاعات أسعار الأصول خلال فترات التوسع الاقتصادي (بفرض متطلبات رأس المال متزايدة أثناء هذه الفترات) والاختلالات الناتجة في النظام المالي. وبمعنى آخر، في فترة الائتمان المصرفي الزائد في بداية الدورة الاقتصادية، سيؤدي إلى تراكم الهامش الإضافي المقرر لمواجهة التقلبات الدورية إلى زيادة تكلفة الائتمان، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليه. وبالتالي فهو يهدف إلى إيجاد توافق بين السياسات الاحترازية المصغرة من أجل الحفاظ على سلامة النظام المالي.

تتمثل المسؤولية الرئيسية للسلطة التنظيمية في تحديد تراكم المخاطر على مستوى النظام بسبب نمو الائتمان في بلدانهم، ويتم هذا التحديد بناء على العديد من الضوابط التي تختارها السلطة التنظيمية، وبعد أن تقرر السلطة التنظيمية بناء على مجموعة من الإجراءات المختارة وجود مخاطر على مستوى النظم بسبب زيادة نمو الائتمان، بتنفيذ قراراتها للتوصل إلى:<sup>3</sup>

- ما إذا كان من الواجب فرض هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية في الدولة التابعة لها؛
- المستوى الذي يجب أن يكون عليه هذا الهامش كنسبة من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 24.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 29.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 35.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- ما إذا كان من الضروري زيادة أو خفض هذا الهامش مع مرور الوقت، اعتماداً على اتجاه المخاطر على نطاق النظام الكلي؛

- ما إذا كان ضرورياً زيادة متطلبات هذا الهامش في حال بدأت المخاطر على نطاق النظام الكلي في التطور.

إن الهامش الإضافي المقرر لمواجهة التقلبات الدورية سيتم تقسيمه إلى مراحل تمتد من 01 جانفي 2016 وحتى 31 ديسمبر 2018، على أن يصبح سارياً على نحو تام في 01 جانفي 2019. وهو ما يعني أن متطلبات الحد الأعلى من هامش التقلبات الدورية سوف يبدأ من 0,625 % من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 01 جانفي 2016، ويزداد كل سنة تالية بزيادة قدرها 0,625 %، ليلبلغ حده الأقصى وقدره 2,5 % من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 01 جانفي 2019. وللسلطات الإشرافية الحق في الإسراع بالمتطلبات المتعلقة بالحفاظ على الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية أو زيادة مدته، وفقاً لتقديرها، إذا حدث نمو ائتماني مفرط.<sup>1</sup>

**4.4. نسبة الرافعة المالية:** من غير المحتمل أن يقوم التمويل الإسلامي بالاستثمار في منتجات عالية الاستدانة، لأن الشريعة الإسلامية تتطلب بشكل عام ربط كل أنواع التمويل بالاقتصاد الحقيقي. وبالمثل، فإن قيوداً على تجارة الديون والتعامل مع المنتجات التي تنطوي على مضاربة غير مبررة (الغرر) مقيدة، في حين يتم تشجيع جمع الأموال في العمل على أساس تقاسم المخاطر. وأدى الجمع بين هذين الإجراءين إلى تقليل تأثير الرافعة المالية في التمويل الإسلامي بشكل كبير، على الرغم من أنه لم يقضي على هذه الظاهرة تماماً.

تتميز نسبة الرافعة المالية بأنها إجراء بسيطاً وشفافاً وخالياً من المخاطر، وبالتالي يكمل متطلبات رأس المال القائم على المخاطر وسيساعد على الحد من تراكم الرافعة المالية في القطاع المصرفي الإسلامي، وقد يعرض هذا مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر مالية أكبر، مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالنظام المالي بأكمله، حيث تسمح السلطات التنظيمية بنسبة رافعة مالية تبلغ 3%، والتي يتم حسابها على أساس شهري أو ثلاثة أشهر<sup>2</sup>، وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي تعوض المخاطر}} \leq 3\%$$

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 37.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 38-40.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

5.4. حساب نسبة كفاية رأس المال: تم وضع طريقتين لحساب المعادلة المعيارية ومعادلة السلطة الإشرافية كما ورد في المعيار الثاني حول كفاية رأس المال، إلا أن الاختلاف يكمن في طريقة حساب عناصر بسط ومقام النسبة، بالإضافة إلى أن نسبة كفاية رأس المال يجب أن تكون أكبر من 10,5% تماشياً مع ما جاء في مقررات بازل الثالثة.

ثامناً: الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي] (المبدأ الإرشادي رقم 06): في أبريل 2015 تم إصدار هذه المبادئ، وتم وحددت نسبتي لقياس السيولة يتم حسابهما كما يلي:<sup>1</sup>

1. نسبة تغطية السيولة: اعتمد المجلس على نفس طريقة الحساب الصادرة في مقررات بازل الثالثة، والنسبة هي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{رصيد الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوماً القادمة}}$$

وتم تنفيذ تطبيق نسبة تغطية السيولة بنفس المخطط الذي تم وضعه لتنفيذ مقررات بازل الثالثة.

2. نسبة صافي التمويل المستقر: يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

تشمل مبالغ التمويل المستقرة المتاحة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ما يلي:

- إجمالي رأس المال؛
- حسابات الاستثمار غير المقيدة القائمة على تقاسم الأرباح ذات تاريخ استحقاق فعلي أو متبق لمدة سنة واحدة أو أكثر؛

<sup>1</sup> حكيمة حليمي ومحمد خميسي بن رجم، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 -دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية-، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص ص 74-75.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- الودائع المستقرة و/أو الحسابات الاستثمار غير مقيدة القائمة على تقاسم الأرباح ذات تاريخ استحقاق أقل من سنة.

يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب من خلال افتراضات السلطات التنظيمية حول الخصائص العامة لطبيعة مخاطر السيولة لأصول المؤسسة، والتعرضات خارج الميزانية العامة.

**تاسعا: المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي] (المعيار رقم 23):** في ديسمبر 2021 صدر هذا المعيار ليكون متوافق مع ما جاءت به مقررات بازل الرابعة، وتشمل أهدافه ما يأتي:<sup>1</sup>

- تعزيز مرونة صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال مساعدة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والهيئات التنظيمية في تطبيق أطر كفاية رأس المال لضمان تغطية مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بشكل فعال وتخصيص رأس المال المناسب لتغطية هذه المخاطر؛

- توفير إطار محدث لمكونات رأس المال التنظيمي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تلتزم بالشريعة الإسلامية ومبادئها؛

- مراجعة وتعزيز متطلبات كفاية رأس المال لمختلف التعرضات للمخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

- تعزيز معالجة كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق باستثمارات الصكوك بما يتماشى مع المعايير التنظيمية العالمية الحالية والتطورات في صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛

- تحديد المبادئ التوجيهية لتطبيق نسب الرافعة المالية وغيرها من التدابير الاحترازية الكلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

- اعتماد أفضل الممارسات الدولية ومعايير كفاية رأس المال الحالية والناشئة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

**2. تاريخ التطبيق:** يجب تطبيق المعيار في موعد أقصاه 01 جانفي 2022. وقد تنظر السلطات التنظيمية في وضع جداول زمنية للتنفيذ مسبقا للتطبيق حيثما أمكن، مع مراعاة الوقت الكافي لتحويل المعيار إلى لوائح ومبادئ تنظيمية وطنية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

**3. متطلب كفاية رأس المال:** تضمن المتطلبات التنظيمية الأساسية لرأس المال أن احتفاظ المؤسسات المالية على الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال في كل الأوقات. ونسبة كفاية رأس المال هي مقياس لرأس المال التنظيمي المتاح للمؤسسة المالية معبرا عنه كنسبة مئوية من أصولها المرجحة بالمخاطر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي]، ديسمبر 2021، ص ص 03-04.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 09.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتكون رأس التنظيمي الذي يشكل بسط المعادلة من شقين كما في الجدول التالي.

### الجدول (02-09): مكونات رأس المال التنظيمي وفق المعيار الجديد

| صنف رأس المال                          | الصنف الفرعي لرأس المال | الوصف                                                                                                                                                                    | متطلبات رأس المال                                                                               |
|----------------------------------------|-------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| النشق الأول (في حال الاستمرارية)       | حقوق الملكية العادية    | مجموع الأسهم العادية (أو ما يعادله في الشركات غير المساهمة) وفوائض الأسهم، والأرباح المحتجزة، والدخل الشامل الآخر، وأسهم الأقلية المؤهلة، والتعديلات الرقابية.           | حقوق الملكية $\leq 4,5\%$                                                                       |
|                                        | رأس المال الإضافي       | مجموع أدوات رأس المال التي تحقق الضوابط المؤهلة لرأس المال الإضافي (الصكوك)، والفوائض المتعلقة، وأسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، والتعديلات الرقابية.                     | رأس المال الإضافي $\leq 1,5\%$                                                                  |
| النشق الثاني (في حالة عدم الاستمرارية) | رأس المال الثانوي       | مجموع أدوات رأس المال التي تحقق الضوابط المؤهلة للنشق الثاني من رأس المال (الصكوك)، والفوائض المتعلقة، وأسهم الأقلية الإضافية المؤهلة، والاحتياطات، والتعديلات الرقابية. | النشق الثاني $\leq 2\%$                                                                         |
| مجموع متطلبات رأس المال                |                         |                                                                                                                                                                          | حقوق الملكية $\leq 4,5\%$ + رأس المال الإضافي $\leq 1,5\%$ + النشق الثاني $\leq 2\%$ $\leq 8\%$ |

المصدر: نفس المرجع، ص 45.

الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها التي تشكل مقام المعادلة هي مجموع تعرضات المخاطر المسجلة داخل قائمة المركز المالي وخارجها لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي يتم وزنها وفقا لمخاطر الخسائر الكامنة في كل واحد من هذه التعرضات. ولكي تضمن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بمتطلب كفاية رأس المال، ستكون الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها هي مجموع الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الائتمانية والسوقية والتشغيلية.<sup>1</sup>

ويتم حساب معادلة نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الجديد (المعيار رقم 23) المعدل بنفس طريقة المعيار السابق (المعيار رقم 15)، من خلال المعادلة المعيارية ومعادلة تقدير السلطة الرقابية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 10-09.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- عاشرا: ملاحظة فنية بشأن قضايا تعزيز إدارة السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية: تطوير أسواق المال الإسلامية: أصدر في مارس 2008 هذه الملاحظات الفنية وتهدف إلى:<sup>1</sup>
- تصميم سوق مالي إسلامي وأدوات تمويل حكومية إسلامية ذات مخاطر منخفضة، وإصدار منتظم واسع النطاق، ومدعوم بنظام دفع وتسوية قوي؛
  - دمج أدوات التمويل الحكومية الإسلامية كجزء لا يتجزأ من إجمالي برنامج الدين العام والتمويل، وتعزيز التنمية الإسلامية وسوق الأوراق المالية الحكومية؛
  - الاستخدام الفعال لأدوات التمويل الحكومية الإسلامية في عمليات البنك المركزي لإدارة السيولة في السوق المالي الإسلامي؛
  - وضع ترتيبات تجارية كفؤة وما يرتبط بها من بنية السوق من أجل الأموال الإسلامية والصكوك المالية الحكومية، وتطويرها بالتوازي مع أسواق الصرف الأجنبية.

### المطلب الثالث: المعايير والمبادئ الخاصة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير ومبادئ خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية بخلاف المعايير السابقة وقد غطت هذه الاصدارات المجالات التالية:

أولاً: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (المعيار رقم 01): صدر هذا المعيار في ديسمبر 2005 وهو يحدد 15 مبدأ إرشاديا لإدارة مخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وينبغي عليها أن تتبع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الإشراف المناسب من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة والإبلاغ عن فئات المخاطر ذات الصلة والحفاظ على رأس مال كاف ضد تلك المخاطر.<sup>2</sup>

ثانياً: المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار (المعيار رقم 03): صدر في ديسمبر 2006 ويحتوي هذا المعيار على 07 مبادئ إرشادية، تهدف إلى تسهيل قيام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بتحديد المجالات التي يجب فيها تطبيق هيكليات وإجراءات مناسبة لضوابط إدارة المؤسسات، وتنقسم المبادئ التوجيهية إلى أربعة أجزاء (المنهج العام للرقابة على إدارة مؤسسات الخدمات المالية

<sup>1</sup> Islamic financial services board, **technical note on issues in strengthening liquidity management of institutions offering islamic financial services : the duvelopment of islamic money markets**, march 2008, p 01.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات إسلامية**، ديسمبر 2005، ص ص 01-02.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

الإسلامية، حقوق حاملي حسابات الاستثمار، الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، الشفافية في إعداد التقارير المالية المتعلقة بحسابات الاستثمار).<sup>1</sup>

ثالثاً: معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق لمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل (المعيار رقم 04): تم نشر المعيار في ديسمبر 2007، ويهدف إلى وضع مبادئ وإرشادات للإفصاح من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشفافية وانضباط السوق، ولتوفير المعلومات كافية وموثوقة لأصحاب المصلحة (بما في ذلك المودعين والمستثمرين والمنظمين) الذين يتعاملون معهم. تم تصميم المعيار لمساعدة المشاركين في السوق في تطبيق معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والرقابة التنظيمية.<sup>2</sup> تم تنقيح المعيار في ديسمبر 2018 (المعيار رقم 22) لتحقيق الشفافية وتعزيز انضباط السوق لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وتناول المعيار أيضاً بعض المبادئ الأخرى في المجالات المتعلقة بالإفصاح التي لم يتم تناولها في المعايير والإرشادات السابقة، كما يهدف إلى تعزيز اتساق وقابلية مقارنة الإفصاحات بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من خلال تقديم نموذج متسق للإفصاح عن المعلومات الكمية المتعلقة بالمخاطر الرئيسية لهذه المؤسسات.<sup>3</sup>

رابعاً: الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل والصناديق الاستثمار الإسلامية (المعيار رقم 05): صدر في ديسمبر 2007، وهو يستند إلى أربعة مبادئ متفق عليها عالمياً والتي تدعم المحور الثاني لمقررات بازل الثانية (الرقابة الإشرافية)، والتي تنطبق بشكل متساو وعلى نطاق أوسع على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، على النحو التالي:<sup>4</sup>

- يجب أن يكون لدى المؤسسات إجراءات لتقييم كفاية رأس المال على المستوى الكلي، بما في ذلك طبيعة المخاطر التي تواجهها واستراتيجيات الحفاظ على مستويات رأس المال؛
- يجب على المشرفين مراجعة وتقييم إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واستراتيجياتها، بالإضافة إلى تقييم قدرة تلك المؤسسات على متابعة أنفسها والتأكد من التزامها بنسب رأس المال النظامي؛
- يجب أن يتوقع المنظمون أن تعمل المؤسسات بشكل أسرع من الحد الأدنى لنسبة رأس المال النظامي، وينبغي أن يكون لديها القدرة على مطالبتهم بامتلاك رأس مال يزيد عن الحد الأدنى لنسبة رأس المال؛

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، ديسمبر 2006، ص 01.

<sup>2</sup> رقية بوحيزر، محددات ربحية البنوك الإسلامية المالية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020، ص 244.

<sup>3</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]، ديسمبر 2018، ص 03.

<sup>4</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، ديسمبر 2007، ص 02-03.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

- يجب أن يتدخل المنظمون في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال إلى ما دون الحد الأدنى من المستويات اللازمة لدعم خصائص المخاطر لمؤسسة مالية معينة، ويجب على المنظمين أن يطلبوا إجراء تصحيحاً فورياً إذا لم يتم الحفاظ على رأس المال عند المستوى المطلوب أو إعادته إلى المستوى المطلوب. بعد أن أتيحت الفرصة لبعض الدول الأعضاء لتطبيق المعيار، فإن هذا يشكل أساساً مناسباً لمراجعتها، بناءً على التعليقات والاقتراحات والملاحظات التي قدمتها، وأدت التغييرات التي شهدتها الساحة التنظيمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتحول إلى بازل الثالثة إلى تسريع هذه العملية، فجاء المعيار رقم 16 المنشور في مارس 2014، والذي يعكس وجهات نظره حول إجراءات الرقابة التنظيمية الفعالة.<sup>1</sup>

**خامساً: المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (المعيار رقم 09):** صدر هذا المعيار في ديسمبر 2009 بغرض وضع إطار يكمل ويضيف قيمة إلى الأطر الأخرى القائمة والمُعترف بها دولياً، من خلال النظر في حالات محددة ووضع مبادئ جيدة وأفضل الممارسات ذات الصلة بسلوك الأعمال للمشاركين والمؤسسات في الأعمال المصرفية التقليدية، والتأمين، وأسواق رأس المال، ويتم ذلك من خلال النظر لخصوصيات صناعة الخدمات المالية الإسلامية.<sup>2</sup>

**سادساً: المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (المعيار رقم 10):** أصدره المجلس في ديسمبر 2009 وتهدف هذه المبادئ إلى استكمال المعايير الاحترازية لا سيما فيما يتعلق بالكفاءة والاستقلالية والسرية وتناسق الهيئات الشرعية، تعزيز فهم أفضل لمسألة الرقابة الشرعية وكيف يمكن لأصحاب المصلحة إقناع أنفسهم بوجود نظام رقابة شرعي مناسب وفعال، توفير درجة أعلى من الشفافية فيما يتعلق بإصدار الأحكام الشرعية وإجراءات المراجعة/التدقيق في الالتزام بها، وتوفير درجة أعلى للتنسيق بين هياكل وإجراءات الرقابة الشرعية في مختلف الدول.<sup>3</sup>

**سابعاً: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (المعيار رقم 13):** أصدر المجلس معيار اختبارات الضغط في مارس 2012 بهدف تمكين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والجهات التنظيمية والرقابية من تقييم قدرة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية السلبية، ومن تقييم التأثير المحتمل لتلك الصدمات على الاستقرار المالي لدولها. كما يستعمل المنظمون اختبارات الضغط كأداة تحكم لتشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على إنشاء والحفاظ على رأس مال كاف وهوامش سيولة إضافية، بالإضافة إلى وضع خطة للتخفيف من المخاطر لمختلف الأوضاع السلبية. ويتخذ المعيار رقم 13 نهجاً قائماً على المبادئ ويقدم إرشادات حول العناصر الرئيسية التي يجب تضمينها في إطار اختبار الضغط لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والهيئات التنظيمية. ومع ذلك، لا يوفر المعيار رقم 13

<sup>1</sup> رقية بوحضر، محددات ربحية البنوك الإسلامية المالية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009، ص 01.

<sup>3</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009،

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

إرشادات فنية حول كيفية إجراء اختبارات الضغط في الممارسة العملية، وفي ديسمبر 2016 تم إصدار ملاحظة فنية خاصة باختبارات الضغط تهدف إلى:<sup>1</sup>

- تسهيل تصميم ومحاكاة اختبارات ضغط الملاءة المالية والسيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
- توضيح تفاصيل التعرض لمخاطر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وكيف سيتم تحديد هذه المخاطر عند إجراء اختبارات الضغط؛
- تقديم أمثلة عددية منسقة لاختبارات الضغط الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في ظل سيناريوهات لصدمات مختلفة.

**ثامنا: المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (المعيار رقم 17):** صدر هذا المعيار في أبريل 2015، بغرض توفير مجموعة من المبادئ الرئيسية لمراقبة وتنظيم صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مع مراعاة الظروف الخاصة بالمؤسسات المصرفية والدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، والانتهاج من المعايير الدولية المعمول بها، ولا سيما المبادئ الرئيسية للجنة بازل للرقابة المصرفية. وتشمل أهداف المبادئ الرئيسية للرقابة على التمويل الإسلامي:<sup>2</sup>

- توفير الحد الأدنى من المعايير الدولية للممارسات الرقابية والإشرافية السليمة للرقابة الفعالة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
- حماية المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال ضمان صحة وصلاحيّة ومصادقية بيانات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للامتثال الصريح أو الضمني لمبادئ الشريعة؛
- حماية استقرار النظام المصرفي والمالي من خلال الحفاظ على الروابط بين القطاعات المالية والاقتصادية الحقيقية التي يعتمد عليها التمويل الإسلامي؛
- التأكد من أن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تفي بمسؤولياتها الائتمانية في جميع عملياتها، وخاصة تلك المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار.

**تاسعا: المبادئ الإرشادية بشأن تسهيلات "المسعف الأخير" المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها (المبدأ رقم 07):** تم إصداره في ديسمبر 2019 وهذه الإرشادات هي وثائق تكميلية ويجب قراءتها بالاقتران مع المنشورات الفنية والبحثية الأخرى الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حول إدارة السيولة وتسهيلات المسعف الأخير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والغرض منها تنفيذ إطار من المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بمعايير الأهلية للمؤسسات لتمكينها من الحصول على تلك التسهيلات. وبالإضافة إلى ذلك، تناقش هذه المبادئ تحديد شروط قبول الرهون، ومراعاة بعض الاعتبارات العامة عند وضع الصيغ الجزائية، بالإضافة إلى الهياكل والعقود المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها التي قد تأخذها المصارف المركزية في الاعتبار عند تقديم تسهيلات المسعف الأخير متوافقة مع الشريعة الإسلامية،

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2016، ص ص 03-05.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي، أبريل 2015، ص ص 03-04.

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

كما تأخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار أهمية الشفافية في إطار تسهيلات المسعف الأخير، وتوصي بأن تقوم المصارف المركزية بالإفصاح لتعزيز المساءلة والعدالة، ولتمكين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من تلبية متطلبات تسهيلات المسعف الأخير المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، عند الحاجة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية بشأن تسهيلات "المسعف الأخير" المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، ديسمبر 2019، ص

## الفصل الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

### خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل كفاية رأس المال والسيولة وفق ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير والمبادئ الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تم التطرق في البداية إلى مفاهيم حول كفاية رأس المال والمعايير التقليدية لقياسها، ثم التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية والأسباب التي أدت لنشأتها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وبعدها تم التطرق إلى مقررات لجنة بازل بداية بمقررات بازل الأولى وأهم ما جاءت به وهو معدل كفاية رأس المال سنة 1988، والذي يهدف لتقوية السلامة المالية للمصارف من المخاطر التي تتعرض لها، والذي تم تعديله سنة 2004 بإدخال بعض التعديلات عليه التي عرفت بمقررات بازل الثانية، التي فشلت في بداية تطبيقها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، فأصدرت لجنة بازل سنة 2010 مقرراتها الثالثة بإضافة مبادئ ومعايير للسيولة في المصارف وزيادة في نسبة معدل كفاية رأس المال، ولم تنتهي فترة تطبيقها حتى أصدرت سنة 2017 مقررات جديدة (بازل الرابعة) تعديلا لمقررات بازل الثالثة والتي يتم تطبيقها بداية من جانفي 2023 إلى غاية جانفي 2028.

وأخيرا تطرقنا إلى المعايير والمبادئ الإرشادية التي جاء بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول تكييف مقررات لجنة بازل مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، حيث كان في كل مرة يصدر معايير ومبادئ بعد إصدار لجنة بازل لمقرراتها، وذلك لمواكبة المصارف الإسلامية للتطورات الاقتصادية الدولية. وبناء على ما تمت دراسته في هذا الفصل، نلخص أهم ما جاء به في الآتي:

- إن كفاية رأس المال هي العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر التي يتعرض لها، فكلما زادت هذه النسبة فإن للمصرف القدرة على مواجهة هذه المخاطر، أما انخفاضها يعرض المصرف للإفلاس؛

- أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تأسيسها مجموعة من المعايير الدولية لتنظيم العمل المصرفي ومن أبرزها مقررات كفاية رأس المال والسيولة في المصارف والتي تعرف ببازل الأولى، بازل الثانية، بازل الثالثة وبازل الرابعة؛

- قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير والمبادئ الإرشادية الخاصة بكفاية رأس المال والسيولة في المصارف الإسلامية، معتمدا في ذلك على مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك للمحافظة على سلامة المصارف الإسلامية من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة تعاملاتها في السوق الدولية أخذا بعين الاعتبار خصوصية عملها.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### تمهيد:

للمصارف الإسلامية دور في النظام المصرفي الدولي كغيرها من المصارف، لذلك فهي تتأثر بأي تغيرات فيه، بسبب تطورها وانتشارها عبر دول العالم، فأثناء تأدية مهامها تتعرض للعديد من المخاطر ومن بينها مخاطر السيولة التي ممكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس.

ولهذا يجب على المصارف الإسلامية إدارة سيولتها بقياسها وتحديدتها بواسطة معيار كفاية رأس المال ومعايير السيولة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، التي تحقق استمرارية المصرف ونموه وبالتالي كسب ثقة عملائه، وحمايته من الأزمات المالية والمصرفية التي يتعرض لها.

وسنتناول في هذا الفصل كنموذج للمصارف الإسلامية مجموعة البركة المصرفية لمعرفة مدى التزامها بتطبيقها للمعايير الصادرة عن مقررات بازل الثانية والثالثة حول كفاية رأس المال والسيولة، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة مع مقررات بازل وأثرهما على مستوى السيولة.

من خلال ما سبق ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لتعريف مجموعة البركة المصرفية

المبحث الثاني: نسب السيولة وكفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية

المبحث الثالث: قياس أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المبحث الأول: مدخل لتعريف مجموعة البركة المصرفية

نقدم في هذا المبحث لمحة عن مجموعة البركة المصرفية، والطريقة التي تعتمد عليها في إدارة مخاطرها، بالإضافة إلى أهم المؤشرات ممثلة في تطور عدد الفروع والعمال ونسب الربحية التي حققتها خلال الفترة (2007 - 2021).

### المطلب الأول: لمحة عن مجموعة البركة المصرفية

سننطلق هنا إلى تعريف مجموعة البركة المصرفية، والقيم التي تعتمد عليها في عملها، وكذا انتشارها الجغرافي وهيكلها التنظيمي.

**أولاً: تعريف مجموعة البركة المصرفية (ABG):** تأسست مجموعة دلة البركة الدولية القابضة في سنة 1969، نمت لتصبح أكبر مجموعة متنوعة الأنشطة في المملكة العربية السعودية، مقرها في البحرين، تمتلك عدداً من الشركات، معظمها في المجالات التجارية والمالية، وفي سنة 1978، شاركت في تأسيس مجموعة البركة المصرفية مع الشيخ صالح عبد الله كامل،<sup>1</sup> كشركة استثمارية مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية ومدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية. تعد مجموعة البركة من الرواد في مجال التمويل والاستثمار الإسلامي العالمي، حيث تقدم للأفراد والشركات والاستثمارات خدمات مالية ومصرفية متميزة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال مؤسساتها المصرفية في 16 دولة (حوالي مليار شخص).

هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي<sup>2</sup>.

**ثانياً: القيم الأساسية لمجموعة البركة المصرفية:** تعتمد مجموعة البركة المصرفية على مجموعة من القيم وهي:<sup>3</sup>

1. **شراكة:** الفلسفة المشتركة تخلق روابط قوية وتبني علاقات طويلة الأمد مع العملاء والموظفين؛
2. **مرونة:** القدرة على التكيف مع العصر الرقمي والتكيف مع سلوك العملاء المتغير بسرعة لتلبية احتياجاتهم في بيئة ديناميكية وصعبة؛
3. **ابتكار:** الاعتراف بأن ثقافة "الابتكار أولاً" أمر بالغ الأهمية لخدمة العملاء "هنا والآن" في عالم سريع التغير؛

<sup>1</sup> فؤاد بن حدو، سلسلة بحوث في الاقتصاد الإسلامي - قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة -، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ج 2، ط1، 2021، ص 128.

<sup>2</sup> مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction> ، بتاريخ: 05 - 01 - 2023.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

4. ثقة: يتمتع عملاؤها براحة بال والثقة حيث يديرون مصالحهم المالية وفقا لأعلى المعايير الأخلاقية للتمويل الإسلامي؛

5. نماء: يساهم العملاء بنشاطهم في بناء مجتمع أفضل من خلال معاملاتهم مع المؤسسات المصرفية التابعة لها.

ثالثا: رسالة مجموعة البركة المصرفية: هدفها تلبية الاحتياجات المالية لجميع المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتدير أعمالها التجارية على أساس أخلاقي مستمدة من الشريعة الإسلامية، وتطبيق أفضل المعايير المهنية من أجل تمكينها من تحقيق مبدأ تقاسم المكاسب التي تحققت مع شركائها في النجاح، بما في ذلك العملاء والموظفين والمساهمين.<sup>1</sup>

رابعا: الانتشار الجغرافي: تتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع يتمثل في وحدات مصرفية فرعية ومكاتب تمثيلية تابعة لها في سبعة عشر دولة، حيث تدير حوالي 600 فرع، وتتواجد المجموعة حاليا في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، المملكة العربية السعودية، سورية، المغرب وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.<sup>2</sup> ويوضح الجدول الموالي الفروع وعددها وسنة تأسيس في كل بلد.

<sup>1</sup> مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/getattachment/b614e4ba-48fa-45f1-b6d7-fa6f2cf58259/YourPartnerBank.pdf?lang=ar-BH>، بتاريخ: 05 - 01 - 2023.

<sup>2</sup> مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/global-network>، بتاريخ: 05 - 01 - 2023.

**الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)**

**الجدول (01-03): اسم المصرف في كل بلد مع عدد فروع وسنة التأسيس**

| البلد                    | اسم المصرف                        | سنة التأسيس | عدد الفروع |
|--------------------------|-----------------------------------|-------------|------------|
| الأردن                   | البنك الإسلامي الأردني            | 1978        | 109        |
| مصر                      | بنك البركة مصر                    | 1980        | 32         |
| تونس                     | بنك البركة تونس                   | 1983        | 37         |
| السودان                  | بنك البركة السودان                | 1984        | 29         |
| البحرين                  | بنك البركة الإسلامي               | 1984        | 5          |
| تركيا                    | بنك البركة التركي للمشاركات       | 1985        | 231        |
| جنوب إفريقيا             | بنك البركة المحدود - جنوب إفريقيا | 1989        | 10         |
| الجزائر                  | بنك البركة الجزائر                | 1991        | 31         |
| لبنان                    | بنك البركة لبنان                  | 1991        | 3          |
| المملكة العربية السعودية | إتقان كابيتال                     | 2007        | -          |
| سوريا                    | بنك البركة السورية                | 2009        | 15         |
| باكستان                  | بنك البركة باكستان المحدود        | 2010        | 180        |
| ليبيا                    | مجموعة مصرفية (مكتب تمثيلي)       | 2011        | -          |
| المغرب                   | بنك التمويل والإئتمان             | 2017        | 5          |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق والتقرير السنوي لسنة 2021

**خامسا: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية:** يتكون من: الجمعية العمومية للمساهمين، هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى مجموعة من اللجان ورؤساء مصالح، كما هو مبين فيما يلي:

**1. مجلس الإدارة:**

مجلس الإدارة مسؤول عن صياغة والإشراف على إستراتيجيات وأولويات أعمال المجموعة، كما أنه مسؤول عن صياغة السياسات وإدارة المجموعة على أعلى مستوى، ومسؤول أيضا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

كما أنه مسؤول عن زيادة رأس المال وتخصيصه، والإشراف على الإدارة التنفيذية وتتبع الأداء التشغيلي للمجموعة، واتخاذ القرارات التجارية المهمة وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل، ويوافق مجلس الإدارة على مراقبة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة الأجل لأعمال المجموعة والتدابير الوقائية لضمان الإدارة الفعالة لمخاطر المجموعة.

وفقا للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية، يجب أن يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا. ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتديد، بشرط موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، بناء على طلب مجلس الإدارة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.<sup>1</sup>

**2. لجان مجلس الإدارة:** هناك عدة لجان فرعية تابعة للمجلس، يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس، ويتم تعيين مسؤوليات محددة لكل لجنة.<sup>2</sup> وسيتم وصفهم بالتفصيل أدناه:<sup>3</sup>

**1.2. اللجنة التنفيذية:** من الممارسات الشائعة أن تقوم مجالس الإدارة بتعيين اللجان التنفيذية، وهذه إحدى الطرق المناسبة لفصل مهام الإدارة اليومية للمؤسسة، عن النظر في المسائل الاستراتيجية طويلة الأجل، يحدد مجلس الإدارة صلاحيات واختصاصات اللجنة ويحدد الموضوعات التي يتعين عليها رفع تقرير بشأنها، سواء للعلم بها أو لاتخاذ القرار، والعديد من القضايا التي تتناولها هذه اللجنة لها أهمية معينة وتحتاج إلى إحالتها إلى مجلس الإدارة. ومع ذلك، هناك العديد من القضايا بين اختصاصات هذه اللجنة وتلك الخاصة بالمجلس، وهناك دائما تداخل بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية اللجنة التنفيذية.

أما عن صعوبة عقد اجتماعات مجلس الإدارة بالسرعة المطلوبة عند الضرورة، خاصة في حالة وجود عدد كبير من الأعضاء، فإن اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة تعتبر مجلسا صغيرا لأنها تتكون من أعضاء مجلس الإدارة، وبسبب قلة عدد الأعضاء، يمكنهم الاجتماع بالسرعة المطلوبة عند الحاجة، على هذا النحو، فإنها قادرة على سد الفجوات بين اجتماعات مجلس الإدارة والنظر في العديد من القضايا التي تقع ضمن اختصاصها أو بتفويض مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية هي الهيئة التي تتعامل مع القضايا المتخصصة التي لا تقع ضمن اختصاص أي لجنة أخرى.

تم تشكيل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة لمراجعة وقياس وإدارة الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر والموافقة على عمليات التمويل والتسهيلات المصرفية والاستثمارات، أو التوصية لمجلس الإدارة في نطاق الصلاحيات المخولة أو المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، ويشمل ذلك تطوير ومراجعة سياسات عمل

<sup>1</sup> مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2021، ص 33.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 35.

<sup>3</sup> مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/the-board-of-directors/board-executive-committee>، بتاريخ: 08-01-2023.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

المجموعة، ومراقبة ميزانيتها، وتزويد الإدارة التنفيذية وأجهزتها بالدعم والمرونة اللازمين للقيام بمسؤولياتهم والعمل بشكل فعال.

**2.2. لجنة الترشيحات والمكافآت:** هي إحدى اللجان التي تعمل بشكل مباشر على تطبيق المبادئ والسياسات التي تربط الإنجاز والتميز بالجوائز والمكافآت الحميدة، وفق ما يقتضيه دليل المعايير والرقابة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم اللجنة وفقا للصلاحيات المخولة لمجلس الإدارة بموجب دليل المعايير والضوابط، بتشكيل أي لجان تراها مناسبة لمساعدتها على أداء مهامها بشكل فعال، كما تختص اللجنة بكافة الأمور المتعلقة بشؤون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للترشيحات والجوائز والمزايا الأخرى، حيث تعكس الإطار العام لعملها.

الغرض من لجنة الترشيحات والمكافآت هو ضمان التوازن المناسب بين مصالح الموظفين والمساهمين ولضمان قدرة المجموعة على تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم اللازمين لتنفيذ استراتيجية المصرف، تعمل اللجنة أيضا على ضمان مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بشكل عادل على مساهماتهم الفردية في المجموعة، واللجنة مسؤولة أيضا عن الإدارة الفعالة لعمل مجلس الإدارة من أجل تعزيز الإدارة الجيدة للمجموعة ولضمان قيام أعضاء مجلس الإدارة بدورا نشطا في تسيير شؤونها.

**3.2. لجنة التدقيق:** تعتبر لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية في نظام لجنة حوكمة المجموعة حيث تلعب دورا مهما في القضايا والأمور المحاسبية التي تشكل جوهر أعمال المجموعة كما هو موضح في البيانات المالية، تعمل هذه اللجنة، جنبا إلى جنب مع نظام الرقابة الداخلية والتدقيق العصب الرئيسي للنجاح والربط بين مجلس إدارة المجموعة والمدققين الداخليين، وينص دليل معايير وضوابط صادر عن مصرف البحرين المركزي على أن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة يجب أن تتكون من أعضاء مستقلين، يمكن للجنة عقد اجتماعات في أي وقت حسب الحاجة، ويجب أن يكون لدى أعضاء اللجنة مؤهلات أكاديمية و/أو خبرة عملية في مجال الإدارة المالية، ويجب الكشف عن أسماء أعضاء اللجنة في التقرير السنوي للمجموعة.

الغرض العام للجنة التدقيق هو التأكد من أن الإدارة تتشئ وتحافظ على بيئة ونظام رقابة داخلي مناسب وفعال وكفء داخل المجموعة، وتظهر الإدارة وتشجع الاحترام اللازم لهيكل ونظام الرقابة الداخلية، لذلك، يجب على اللجنة دعم الأداء الفعال لوظيفة التدقيق الداخلي، وتوفير قناة اتصال بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

**4.2. لجنة المخاطر:** تتبع أهمية لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من حقيقة أن عمليات المصرف تواجه حتما مخاطر مختلفة، ولكي يتعامل مجلس الإدارة مع أي نوع من المخاطر ويقرر قبول المجموعة للمخاطر، فمن الضروري أن يكون لديه بيانات كاملة لهذه المخاطر وإجراء التحليل العلمي، مقدم من لجنة المخاطر بالتنسيق مع إدارة المخاطر بالمجموعة، وتستمد اللجنة شرعيتها من صلاحيات مجلس الإدارة الواردة في دليل المعايير والضوابط الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وفي مجال إدارة المخاطر، تم تكليف هذه اللجنة على وجه التحديد بمراجعة وتقييم سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر للمجموعة قبل اعتمادها، شرط أن تجعل اللجنة نفسها ومجلس الإدارة على دراية بما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال المجموعة؛

- حالة الاحتياطات والمخصصات؛

- حالة السيولة في المجموعة؛

- الاستثمار والتمويل وجودة الموجودات؛

- مخاطر الائتمان بما في ذلك الوضع المالي؛

- كفاية تغطية بوالص التأمين للمخاطر المختلفة.

**5.2. لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:** تقود لجنة المسؤولية الاجتماعية برنامج المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة المصرفية وتشرف على تطوير السياسات والبرامج الاستراتيجية الشاملة، كما أنها ملتزمة بجعل مجموعة البركة وجميع فروعها المصرفية نموذجا لعمل الصيرفة الإسلامية، مما سيساعد في الواقع على تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية. بالنظر إلى أن قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي ينتظر مجموعة البركة لتقديم مبادرات رائدة، فبرنامج المسؤولية الاجتماعية في البركة هو مثال آخر على قدرة المجموعة على أن تكون قدوة.

هذه اللجنة مسؤولة عن صياغة السياسة العامة لتنفيذ برامج المجموعة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، كما يسعى إلى اتباع نهج علمي يرى المسؤولية الاجتماعية كميزة أساسية للصيرفة والتمويل الإسلامي، وبهذه الطريقة، ستؤكد اللجنة التزامها بأخلاقيات المسؤولية الاجتماعية المتأصلة في التمويل الإسلامي من خلال توجيه الإدارة التنفيذية لتحقيق مجموعة من الأهداف على أساس منظم.

**6.2. لجنة الامتثال والحوكمة:** نظرا للانتشار الواسع لمجموعة البركة المصرفية عبر العديد من البلدان والأنظمة القانونية والتنظيمية المتداخلة في البلدان التي تعمل فيها المجموعة، من أجل متابعة تحسين المجموعة والتحكم في أعمالها وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية، أنشأ مجلس إدارة المجموعة لجنة من بين لجان مجلس الإدارة، تكون مسؤولة عن الإشراف ومراقبة الامتثال والحوكمة للمجموعة ووحداتها، تسعى المجموعة من خلال هذا الإجراء إلى أن تصبح إحدى الهيئات الرائدة في مجال الامتثال والحوكمة

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

في الصناعة المصرفية، خاصة فيما يتعلق بالمصارف ذات الانتشار الجغرافي الواسع، تعمل لجنة الامتثال والحوكمة مع لجان مجلس الإدارة الأخرى لتعزيز أنظمة المراقبة.

الغرض العام للجنة الامتثال والحوكمة هو حماية المجموعة من مخاطر عدم الامتثال وتعزيز ضوابط الحوكمة، وكذلك مراجعة نظام الرقابة بشكل دوري لتحديد المخاطر الجديدة التي لم يتم تغطيتها ووضع الضوابط المناسبة للحد من المخاطر.

**3. الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية:** يتم انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة، وتختص الهيئة بالآتي:<sup>1</sup>

- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت، وقد تطلب هيئة الرقابة الشرعية أي معلومات تراها ضرورية وتبني جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، بما في ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في المعاملات التجارية للمجموعة؛

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة للتأكد من التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛

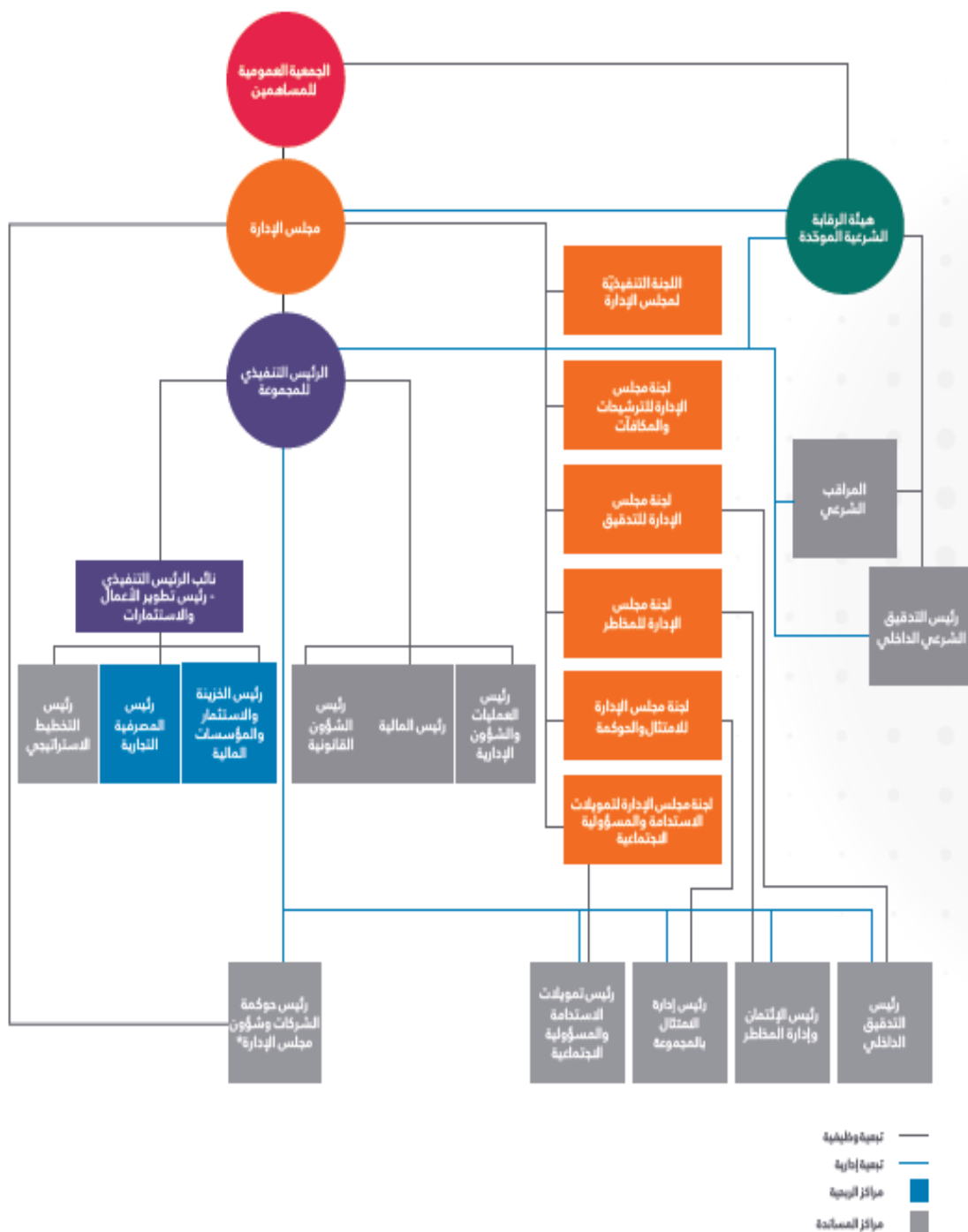
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الامتثال الكامل لقرارات الهيئة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها في تنفيذ مهامها، ويكون للهيئة الشرعية الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة وموظفي الوحدات التابعة، وكذلك مراجعة وتقديم المشورة بشأن الامتثال المشروع لجميع المنتجات والخدمات.

<sup>1</sup> مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2020، ص 45.

**الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)**

**الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية**



المصدر: مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2021، ص 09.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المطلب الثاني: إدارة مخاطر مجموعة البركة المصرفية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال لمبادئ وسياسات إدارة المخاطر المعترف بها دولياً، وعلى وجه الخصوص، تلتزم المجموعة تماماً بإرشادات إدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي أنشأها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتقوم بتطوير نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير. بناء على توصيات لجنة إدارة المخاطر، يقوم مجلس الإدارة بصياغة استراتيجيات مستوى قبول المخاطر واستراتيجيات التنوع واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والتشغيل والسيولة والمخاطر الأخرى، فضلاً عن التعامل مع الأطراف ذات الصلة وطرق الموافقة وإعداد التقارير.

تقدم اللجان التنفيذية مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة الائتمان التوجيه والمساعدة لإدارة مخاطر ميزانية المجموعة، وتقوم بمراجعة سياسات المخاطر والضمانات الوقائية بانتظام وباستمرار.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية هي المسؤولية عن تطوير ومتابعة سياسات المجموعة المتعلقة بمختلف جوانب المخاطر، وتطوير الإطار العام لقياس هذه السياسات وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من قبل فروع المجموعة لتطبيق متطلبات بازل الثالثة وبازل الثانية وفقاً لمصرف البحرين المركزي.

كما أنها مسؤولة عن تطوير أنظمة وبرامج فعالة لقياس وإدارة المخاطر، وتتبع امتثال المجموعة لهذه المعايير، مع تقديم التقارير إلى إدارة المجموعة حول المخاطر المختلفة. تخضع وحدات المجموعة لمجلس الإدارة الخاص بها، وتتبع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات الائتمان التي تعكس السياسة العامة للمجموعة، والتي تضمن الإدارة السليمة للمخاطر عبر وحدات المجموعة.

وفيما يلي كيفية إدارة هذه المخاطر<sup>1</sup>.

**أولاً: إدارة مخاطر الائتمان:** تمتلك جميع وحدات المجموعة إطاراً شاملاً لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك تحديد وقياس ومتابعة وإعداد التقارير المتعلقة بمراقبة مخاطر الائتمان، يتم التحكم في مخاطر الائتمان من قبل كل وحدة في المجموعة من الموافقة المبدئية وعملية منح الائتمان، ثم متابعة الحالة الائتمانية للعميل، يعهد مجلس إدارة الوحدة التابعة بسلطة الموافقة الائتمانية إلى لجنة خاصة، تكون

<sup>1</sup> مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/risk-management/introduction-to-the-risk-management>، بتاريخ: 2023 - 01 - 13.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

مسؤولة عن تحليل وتقييم تمديد الائتمان وفقا لسياسة الائتمان وإجراءات التشغيل المحددة التي تنفذها الوحدة التابعة.

يتم تحقيق تدابير الحماية والتخفيف من المخاطر من خلال:

- الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات عند الضرورة؛
- الحماية الواجبة بشأن الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على الدفع؛
- الهيكلة المناسب للتسهيلات الائتمانية وأسعارها.

**ثانيا: إدارة مخاطر السيولة:** تمتلك مجموعة البركة المصرفية وكل من المؤسسات التابعة لها إطارا شاملا لإدارة السيولة يأخذ في الاعتبار متطلبات السيولة المرتبطة بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيمة وغير المقيمة، لكي يحافظ القسم على السيولة عند مستوى احترازي مناسب لضمان القدرة على توفير النقد بسرعة كافية للوفاء بجميع التزاماته، تحتاج إدارة السيولة أيضا إلى النظر في تأثير التدفقات النقدية الخارجة المحتملة من الالتزامات غير القابلة للإلغاء لتمويل الأصول الجديدة، ومخاطر السحوبات الكبيرة من قبل عميل رئيسي واحد أو أكثر، وتأكد من أنها لا تعتمد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء، بالإضافة إلى السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يجب أن تحتفظ كل وحدة منتسبة أيضا بإيداع نقدي لدى المصرف المركزي للبلد الذي يقع فيه يساوي نسبة مئوية من ودائعها يحددها كل مصرف مركزي، والتي تكون في معظم الحالات 20%. تحافظ مجموعة البركة المصرفية أيضا على سيولة كبيرة يتم تخصيصها للمؤسسات التابعة لها في حالة غير محتملة تتطلب المساعدة، ويتم إعداد تقارير إدارة السيولة وفقا لجميع متطلبات اللوائح المحلية.

**ثالثا: إدارة مخاطر السوق:** وتشمل إدارة مخاطر أسعار الأسهم، وإدارة مخاطر معدل العائد:

**1. إدارة مخاطر أسعار الأسهم:** وفقا لسياسة المجموعة، قامت وحدات المجموعة بتطوير استراتيجيات ومنهجيات مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير لخصائص مخاطر الاستثمار في تمويلات المشاركة، بما في ذلك المضاربة والمشاركة والاستثمارات الأخرى، تتحقق كل وحدة من كفاية واتساق منهجيات التقييم الخاصة بها وتقيم التأثير المحتمل لهذه الأساليب على عملية حساب الأرباح والتوزيع على النحو المتفق عليه بين الوحدة وشركائها، بالإضافة إلى ذلك، لدى كل مؤسسة تابعة استراتيجية مناسبة ومحددة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بأنشطتها الاستثمارية في هذه المشاركة.

**2. إدارة مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد:** تشير مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد إلى مخاطر الخسارة المالية للمجموعة بسبب عدم تطابق هوامش الربح بين أصول المجموعة وحسابات الاستثمار المطلقة، بينما تستخدم المجموعة طرقا مناسبة لتعزيز الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

على أصحاب حسابات الاستثمار، فإن المجموعة ليست مسؤولة عن دفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار.

**رابعاً: إدارة مخاطر التشغيل:** تدار المخاطر التشغيلية من خلال العمليات وآليات المتابعة الداخلية، بينما تدار المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعال مع المستشارين القانونيين الداخليين والخارجيين، تتم إدارة أنواع أخرى من المخاطر التشغيلية من خلال ضمان وجود موظفين مدربين تدريباً جيداً ومؤهلين، وبنية تحتية مناسبة، وعمليات وضوابط وأنظمة فعالة لضمان تشخيص جميع المخاطر الهامة وتقييمها وإدارتها. تواجه المجموعة أيضاً مخاطر تتعلق بالثقة والواجبات الائتمانية لمودعي الأموال الناشئة عن الإخفاق في أداء واجباتها وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية للواجب الائتماني المطبق على الخدمات المصرفية الإسلامية، مما يؤدي إلى خسارة الاستثمارات أو الفشل في حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار، تمتلك وحدات المجموعة آليات معمول بها لحماية مصالح جميع المودعين، وفي الحالات التي تختلط فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار مع الأموال الخاصة بوحدات المجموعة، يتم التحقق من صياغة التقارير وتنفيذها وإعدادها من قبل وحدات المجموعة المعنية على أساس تخصيص وتقاسم الأصول والدخل والتكاليف والأرباح بطريقة تتفق مع واجب المجموعة الائتماني.

كما هو مذكور أعلاه، فإن سياسة المجموعة تتمثل في أن مسك الدفاتر ومراقبة المعاملات يتم إجراؤها من قبل موظفين مستقلين عن أولئك الذين يبدؤون المعاملات وأن الشركات التابعة للمجموعة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها، يسترشد عمل كل وحدة منتسبة بالسياسات والإجراءات والضوابط المناسبة لكل مهمة من مهامها، وتتطلب سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين الواجبات، وتفويض السلطة، وإعداد تقارير إساءة الاستخدام والاستثناءات، وإدارة المخاطر، وإعداد التقارير، وتسوية الحسابات، شرط أن تستند جميعها إلى تقارير إدارية في الوقت المناسب وأن تكون دقتها موثوقة.

تراقب إدارة الرقابة الداخلية المستقلة باستمرار إجراءات العمل اليومية وتضمن الامتثال لإجراءات الرقابة الرئيسية.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المطلب الثالث: دراسة بعض مؤشرات مجموعة البركة المصرفية

سنحاول في هذا المطلب دراسة بعض مؤشرات مجموعة البركة المصرفية متمثلة في عدد الفروع على مستوى المجموعة، عدد العمال ومعدلات الربحية وسيتم تفصيلها في الآتي:

أولاً: عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية: الجدول الموالي يوضح عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية المنتشرة عبر سبعة عشر دولة في ثلاث قارات.

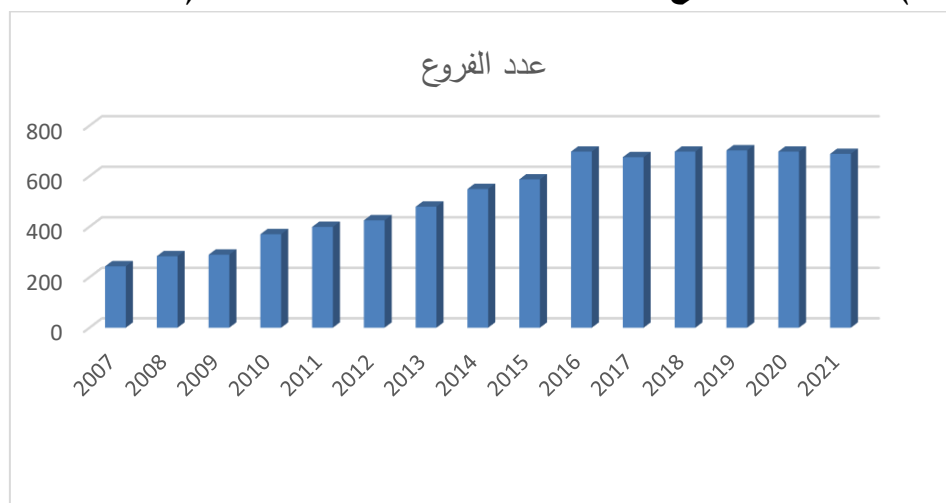
الجدول (03 - 02): عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الوحدة: فرع

| السنوات    | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|------------|------|------|------|------|------|
| عدد الفروع | 243  | 283  | 289  | 370  | 399  |
| السنوات    | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| عدد الفروع | 425  | 479  | 549  | 587  | 697  |
| السنوات    | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| عدد الفروع | 675  | 697  | 702  | 697  | 688  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2011 - 2015 - 2019 - 2021).

الشكل (03-02): تطور عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 02)

نلاحظ من الشكل السابق أن هناك تطور ملحوظ في عدد فروع مجموعة البركة المصرفية حيث كان 243 فرع سنة 2007 ووصل إلى 697 فرع سنة 2016 أي بزيادة تقدر بـ 4,54 %، وانخفض عدد الفروع إلى 675 فرع سنة 2017 أي بنسبة 0,22 %، ثم ارتفع عدد الفروع مرة أخرى سنة 2018 و2019

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

ليصل إلى أكبر عدد خلال مرحلة الدراسة 702 فرع سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 0,27 % وانخفض عدد الفروع حيث وصل إلى 688 فرع خلال سنة 2021 وهو أقل عدد خلال خمس سنوات الأخيرة.

ثانياً: عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية: يمثل الجدول الموالي عدد العاملين في فروع مجموعة البركة المصرفية.

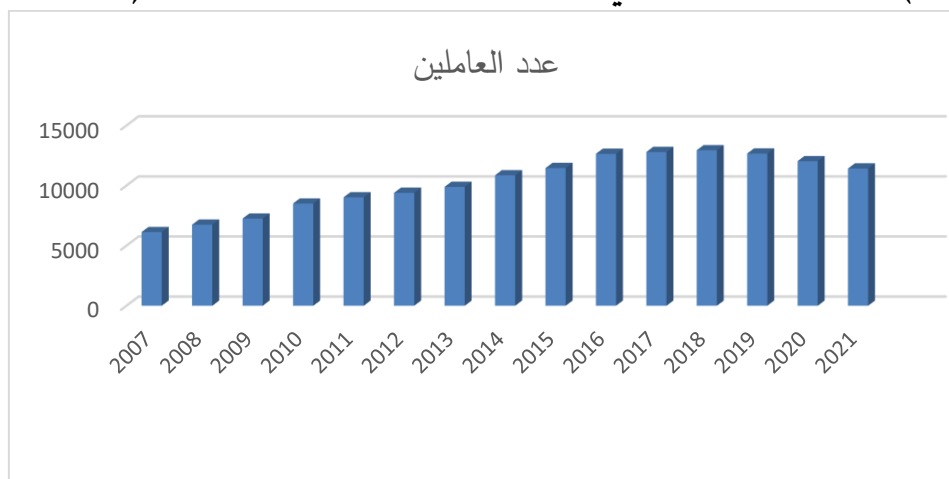
الجدول (03 - 03): عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

الوحدة: عامل

| السنوات      | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  |
|--------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عدد العاملين | 6128  | 6746  | 7250  | 8503  | 9021  |
| السنوات      | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  |
| عدد العاملين | 9398  | 9891  | 10853 | 11458 | 12644 |
| السنوات      | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  |
| عدد العاملين | 12795 | 12937 | 12662 | 12026 | 11419 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2011 - 2015 - 2019 - 2021).

الشكل (03-03): تطور عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 03).

من الشكل السابق والذي يمثل تطور عدد العمال في فروع مجموعة البركة المصرفية هناك تزايد مستمر من 6128 عامل سنة 2007 إلى 12662 عامل سنة 2019 أي بزيادة بنسبة 65,34 % وذلك بسبب زيادة عدد فروع مجموعة البركة من 243 فرع سنة 2007 إلى 702 فرع سنة 2019، ثم انخفض عدد العمال سنة 2020 و 2021 ليصل إلى 11419 عامل سنة 2021 أي انخفاض بنسبة 12,43 % وذلك بسبب انخفاض في عدد فروع مجموعة البركة المصرفية من 702 فرع سنة 2019 إلى 688 فرع سنة 2021.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

ثالثاً: مؤشرات الربحية لمجموعة البركة المصرفية: سنتطرق في هذا العنصر لدراسة مؤشرات الربحية المتمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية، العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات.

1. العائد على حقوق الملكية: يمثل الجدول الموالي تطور العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية.

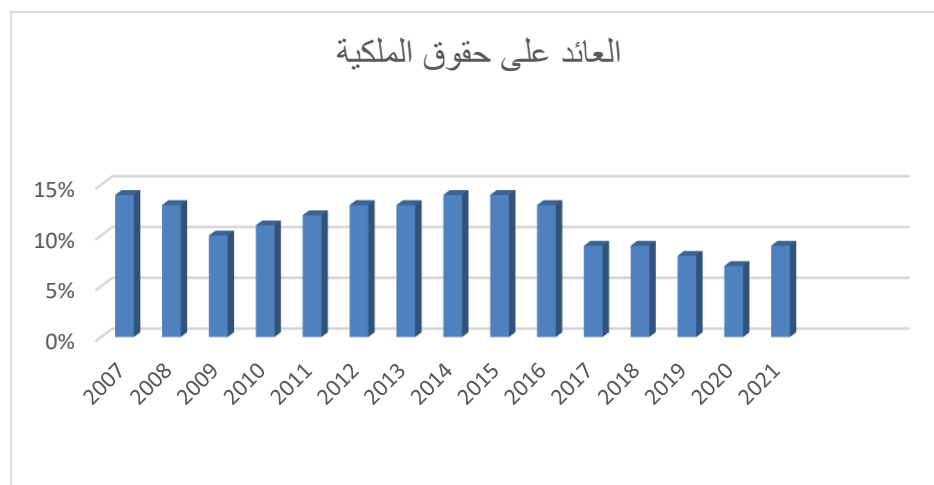
الجدول (03 - 04): العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

الوحدة: %

| السنوات               | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-----------------------|------|------|------|------|------|
| العائد / حقوق الملكية | 14   | 13   | 10   | 11   | 12   |
| السنوات               | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| العائد / حقوق الملكية | 13   | 13   | 14   | 14   | 13   |
| السنوات               | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| العائد / حقوق الملكية | 9    | 9    | 8    | 7    | 9    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2011 - 2015 - 2019 - 2021).

الشكل (03-04): تطور العائد على حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 04).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

نلاحظ من الشكل السابق الذي يمثل تطور نسبة العائد على حقوق الملكية أن هناك تذبذب فيه خلال السنوات محل الدراسة، حيث كان 14 % سنة 2007 وانخفض إلى 10 % سنة 2009 أي بنسبة 4 % بسبب انخفاض في قيمة العائد من 201 مليون دولار أمريكي سنة 2007 إلى 167 مليون دولار أمريكي سنة 2009 أي بقيمة 34 مليون دولار أمريكي، وارتفاع في حقوق الملكية من 1570 مليون دولار أمريكي سنة 2007 إلى 1737 مليون دولار أمريكي سنة 2009 أي بقيمة 167 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت النسبة إلى 14 % سنة 2014 بسبب ارتفاع قيمة العائد من 167 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى 275 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي بقيمة 108 مليون دولار أمريكي، وارتفاع في قيمة حقوق الملكية من 1737 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى 2075 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي بقيمة 338 مليون دولار أمريكي، ثم استمرت في الانخفاض من سنة 2016 إلى غاية سنة 2021 ووصلت أقل نسبة 07 % سنة 2020 وهي أقل نسبة خلال مرحلة الدراسة، حيث انخفضت إلى النصف مقارنة مع سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض في الدخل من 275 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 166 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي بقيمة 109 مليون دولار أمريكي وارتفاع في حقوق الملكية من 2075 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 2222 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي بقيمة 147 مليون دولار أمريكي.

2. العائد على حقوق المساهمين: يمثل الجدول التالي العائد على حقوق المساهمين لمجموعة البركة المصرفية.

الجدول (03 - 05): العائد على حقوق المساهمين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

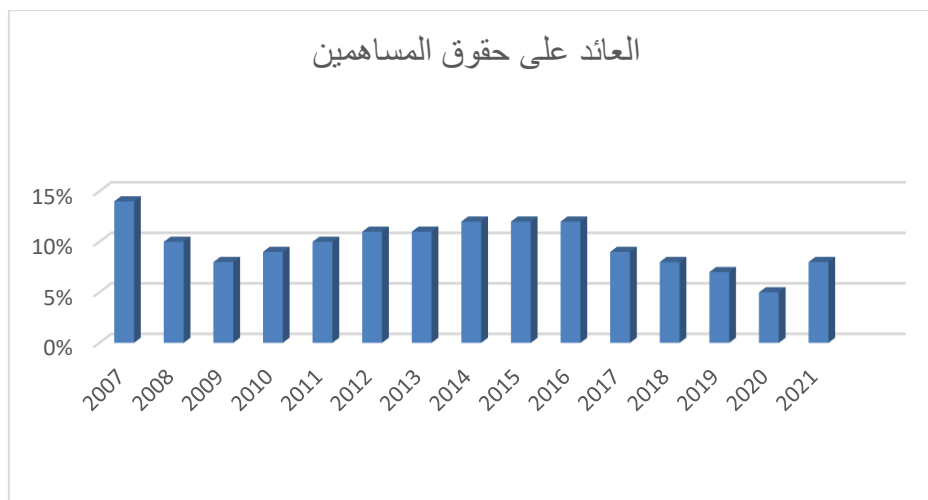
الوحدة: %

| السنوات                 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-------------------------|------|------|------|------|------|
| العائد / حقوق المساهمين | 14   | 10   | 8    | 9    | 10   |
| السنوات                 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| العائد / حقوق المساهمين | 11   | 11   | 12   | 12   | 12   |
| السنوات                 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| العائد / حقوق المساهمين | 9    | 8    | 7    | 5    | 8    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2021 - 2019 - 2015 - 2011).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الشكل (03-05): تطور العائد على حقوق المساهمين لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 05).

من الشكل السابق والذي يمثل تطور العائد على حقوق المساهمين نلاحظ أن هذه النسبة متذبذبة خلال مرحلة الدراسة، حيث أن أكبر نسبة كانت 14 % سنة 2007 ثم انخفضت ووصلت إلى 8 % سنة 2009 وذلك بسبب انخفاض في العائد على حقوق المساهمين من 144 مليون دولار أمريكي سنة 2007 إلى 92 مليون دولار أمريكي سنة 2009 أي بقيمة 52 مليون دولار أمريكي، ثم بدأت فالارتفاع إلى أن وصلت 12 % سنة 2014 وذلك بسبب ارتفاع العائد إلى 152 مليون دولار أمريكي أي زيادة بقيمة 60 مليون دولار أمريكي وارتفاع في حقوق المساهمين إلى 1338 مليون دولار أمريكي أي زيادة بقيمة 124 مليون دولار أمريكي، وبقيت هذه النسبة ثابتة عند 12 % خلال سنتي 2015 و2016، وبعدها بدأت فالانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل قيمة لها خلال مرحلة الدراسة 5 % سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض في قيمة العائد إلى 67 مليون دولار أمريكي أي انخفاض بقيمة 85 مليون دولار أمريكي وارتفاع في حقوق المساهمين إلى 1424 مليون دولار أمريكي أي زيادة بقيمة 86 مليون دولار أمريكي.

3. العائد على الموجودات: يبين الجدول الموالي العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية.

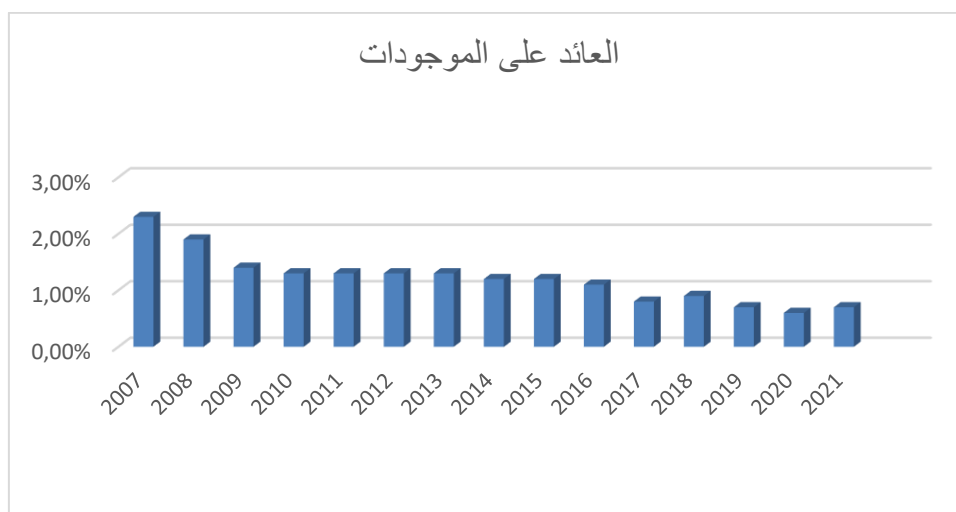
## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الجدول (03 - 06): العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) الوحدة: %

| السنوات             | 2007  | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---------------------|-------|------|------|------|------|
| العائد<br>الموجودات | 2,3 / | 1,9  | 1,4  | 1,3  | 1,3  |
| السنوات             | 2012  | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| العائد<br>الموجودات | 1,3 / | 1,3  | 1,2  | 1,2  | 1,1  |
| السنوات             | 2017  | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| العائد<br>الموجودات | 0,8 / | 0,9  | 0,7  | 0,6  | 0,7  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2011 - 2015 - 2019 - 2021).

الشكل (03-06): تطور العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 06).

نلاحظ من خلال الشكل السابق الذي يمثل تطور العائد على الموجودات لمجموعة البركة المصرفية أنه في انخفاض مستمر على طول فترة الدراسة، حيث أن أكبر قيمة لهذه النسبة 2,3 % سنة 2007 وانخفضت إلى 1,3 % سنة 2010 وذلك بسبب انخفاض العائد من 201 مليون دولار أمريكي إلى 193 مليون دولار أمريكي أي بقيمة 08 مليون دولار أمريكي، وتمت هذه النسبة ثابتة لمدة أربع سنوات من 2010 إلى غاية 2013، وانخفضت قليلا إلى 1,2 % سنتي 2014 و2015، واستمرت فالانخفاض إلى أن وصلت أقل قيمة لها خلال مرحلة الدراسة وهي 0,6 % سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض في العائد من

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

286 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 166 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي بقيمة 120 مليون دولار أمريكي وزيادة الموجودات من 24618 مليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 28250 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي زيادة بقيمة 3632 مليون دولار أمريكي.

الملاحظ من دراستنا لجميع نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية خلال فترة محل الدراسة أنها تدل على تطور ونمو المجموعة وقدرتها على تسيير واستثمار مواردها، إلا أن هناك انخفاض طفيف في جميع نسب الربحية خلال سنة 2020، وهذا يدل على تأثر مجموعة البركة المصرفية بأزمة كوفيد-19 نتيجة ارتباطها باقتصاديات دول العالم.

### المبحث الثاني: نسب السيولة وكفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة نسب إدارة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى نسب السيولة والرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) ومقارنتها مع النسب التي وضعتها المؤسسات الدولية المتمثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

### المطلب الأول: نسب إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية

في هذا المطلب سنقوم بحساب نسب إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) التي أشرنا إليها في الفصل الأول والمتمثلة في: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، وسيتم تفصيلها فيما يلي:

أولاً: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: يمثل الجدول الموالي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

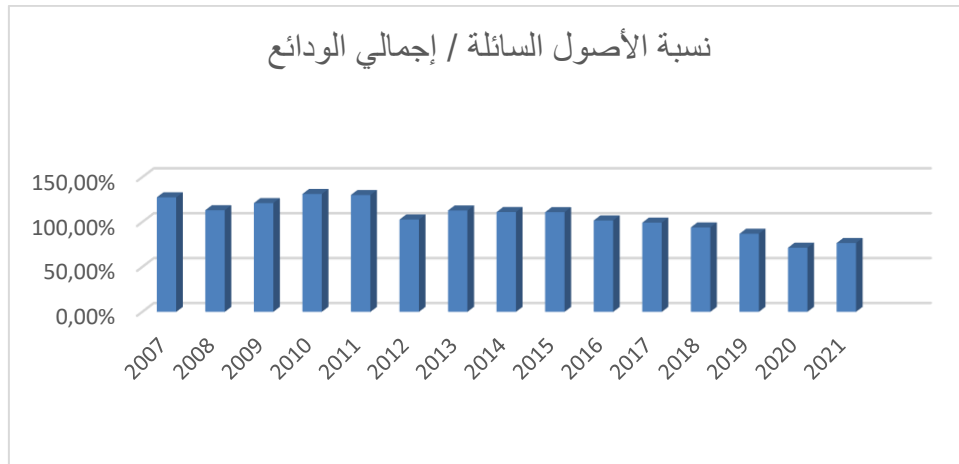
الجدول (03 - 07): نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات        | 2007     | 2008     | 2009     | 2010     | 2011     |
|----------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الأصول السائلة | 2281127  | 2353852  | 3158273  | 3813905  | 4633280  |
| إجمالي الودائع | 1792590  | 2078755  | 2607844  | 2906172  | 3560317  |
| النسبة         | % 127,25 | % 113,23 | % 121,10 | % 131,23 | % 130,13 |
| السنوات        | 2012     | 2013     | 2014     | 2015     | 2016     |
| الأصول السائلة | 3927583  | 4797487  | 5011262  | 5373409  | 5073418  |
| إجمالي الودائع | 3820735  | 4249181  | 4509312  | 4841099  | 4983772  |
| النسبة         | % 102,79 | % 112,90 | % 111,13 | % 110,99 | % 101,79 |
| السنوات        | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     |
| الأصول السائلة | 5430085  | 5008009  | 5386926  | 5361444  | 5923878  |
| إجمالي الودائع | 5465433  | 5325924  | 6195073  | 7508344  | 7728895  |
| النسبة         | % 99,35  | % 94,03  | % 86,95  | % 71,40  | % 76,64  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2007 - 2009 - 2011 - 2013 - 2015 - 2017 - 2019 - 2021).

الشكل (03 - 07): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 07)

نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن نسبة الأصول السائلة إلى نسبة الودائع كانت 127,25 % سنة 2007 لتتخفض إلى 113,23 % سنة 2008 أي بنسبة 14,02 %، وذلك بسبب زيادة الأصول

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

السائلة بقيمة 72725 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الودائع بقيمة 286165 ألف دولار أمريكي، ثم ترتفع وتصل إلى أكبر نسبة خلال مرحلة الدراسة 131,23 % سنة 2010 أي ارتفاع بنسبة 18 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 1460053 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الودائع بقيمة 827417 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 102,79 % سنة 2012 أي بنسبة 28,44 % وذلك بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 113678 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الودائع بقيمة 914563 ألف دولار أمريكي، وترتفع مرة أخرى لتصل إلى 112,90 % سنة 2013 أي بنسبة 10,11 % بسبب زيادة في الأصول السائلة بقيمة 869904 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الودائع بقيمة 428446 ألف دولار أمريكي، ثم تستمر هذه النسبة في الانخفاض من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 التي تصل فيها إلى أقل نسبة وهي 71,40 % أي انخفاض بنسبة 41,5 % وذلك بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 563957 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الودائع بقيمة 3259163 ألف دولار أمريكي، وارتفعت هذه النسبة قليلا إلى 76,64 % سنة 2021 أي ارتفاع بنسبة 5,24 % بسبب ارتفاع الأصول السائلة بقيمة 562434 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الودائع بقيمة 220551 ألف دولار أمريكي.

وعلى العموم يمكن القول إن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) تدل على قدرة المجموعة على رد الودائع في حالة الطلبات المفاجئة من العملاء.

ثانيا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يمثل الجدول التالي هذه النسبة خلال الفترة محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية  
خلال الفترة (2007-2021)

الجدول (03 - 08): نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة  
(2007 - 2021)

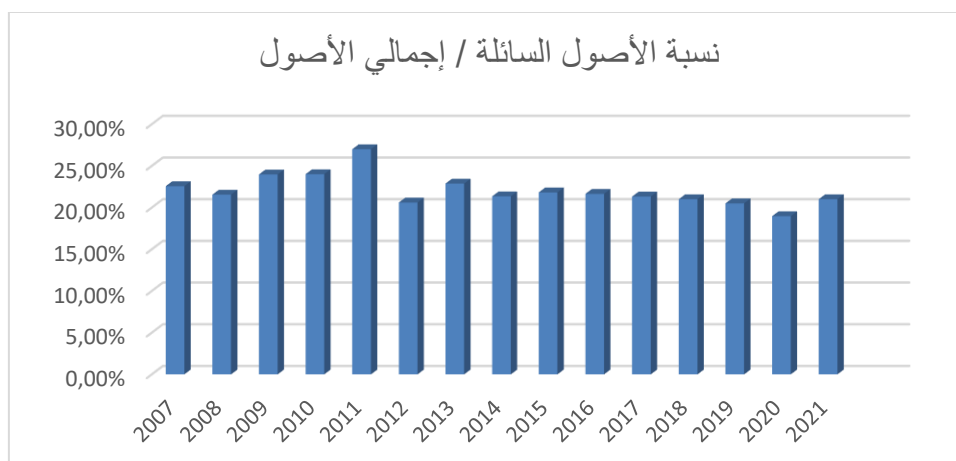
الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات        | 2007     | 2008     | 2009     | 2010     | 2011     |
|----------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الأصول السائلة | 2281127  | 2353852  | 3158273  | 3813905  | 4633280  |
| إجمالي الأصول  | 10103979 | 10920288 | 13166277 | 15878324 | 17154043 |
| النسبة         | % 22,57  | % 21,55  | % 23,98  | % 24,01  | % 27     |
| السنوات        | 2012     | 2013     | 2014     | 2015     | 2016     |
| الأصول السائلة | 3927583  | 4797487  | 5011262  | 5373409  | 5073418  |
| إجمالي الأصول  | 19055131 | 20967559 | 23463589 | 24618201 | 23425265 |
| النسبة         | % 20,61  | % 22,88  | % 21,35  | % 21,82  | % 21,65  |
| السنوات        | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     |
| الأصول السائلة | 5430085  | 5008009  | 5386926  | 5361444  | 5923878  |
| إجمالي الأصول  | 25453211 | 23831238 | 26258531 | 28249999 | 28182177 |
| النسبة         | % 21,33  | % 21,01  | % 20,51  | % 18,97  | % 21,01  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2007 - 2009 - 2011 - 2013 - 2015 - 2017 - 2019 - 2021).

الشكل (03 - 08): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال  
الفترة (2007 - 2021)

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 08).

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كانت 22,57 % سنة 2007 وانخفضت قليلاً إلى 21,55 % سنة 2008 أي بنسبة 1,02 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 72725 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الأصول بقيمة 816309 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت خلال ثلاث سنوات 2009، 2010 و 2011 إلى أن وصلت أعلى نسبة خلال مرحلة الدراسة 27 % سنة 2011 أي زيادة بنسبة 5,45 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 2279428 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الأصول بقيمة 6233755 ألف دولار أمريكي، وبعدها انخفضت هذه النسبة إلى 20,61 % سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 6,39 % بسبب انخفاض في الأصول السائلة بقيمة 705697 ألف دولار أمريكي وارتفاع في إجمالي الأصول بقيمة 1901088 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 22,88 % سنة 2013 أي زيادة بنسبة 1,27 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 869904 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الودائع بقيمة 1912428 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 21 % حيث بقيت ثابتة عند هذه النسبة لمدة خمس سنوات من سنة 2014 إلى غاية 2018، واستمرت فالانخفاض إلى أن وصلت أقل نسبة خلال مرحلة الدراسة 18,97 % خلال سنة 2020 أي بنسبة 3,91 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 563957 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الأصول بقيمة 7282440 ألف دولار أمريكي، وبعدها ارتفعت إلى 21,01 % سنة 2021 نتيجة زيادة الأصول السائلة بقيمة 562434 ألف دولار أمريكي وانخفاض في إجمالي الأصول بقيمة 67822 ألف دولار أمريكي.

ومن هنا يمكن القول إن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) تمثل احتفاظ مجموعة البركة المصرفية بجزء من موجوداتها بشكل سيولة لمواجهة أي طارئ أو سحب مفاجئ أما الجزء الآخر موجه للاستثمارات بمختلف أشكالها.

**الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية  
خلال الفترة (2007-2021)**

ثالثاً: نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار: يتم حساب هذه النسبة في الجدول الموالي.  
الجدول (03 - 09): نسبة الأصول السائلة / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة  
المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

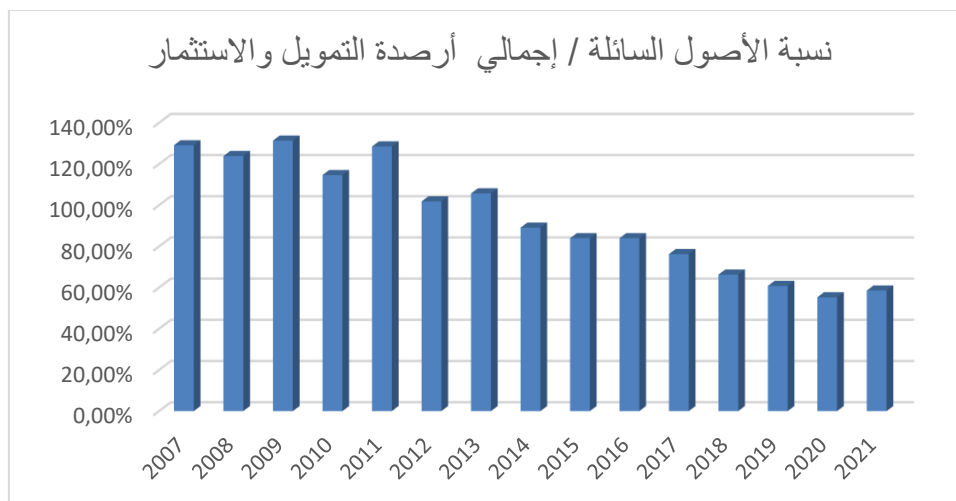
الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات                               | 2007     | 2008     | 2009     | 2010     | 2011     |
|---------------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الأصول السائلة                        | 2281127  | 2353852  | 3158273  | 3813905  | 4633280  |
| إجمالي أرصدة<br>التمويل<br>والاستثمار | 1767144  | 1900148  | 2404481  | 3327305  | 3604909  |
| النسبة                                | % 129,08 | % 123,87 | % 131,34 | % 114,62 | % 128,52 |
| السنوات                               | 2012     | 2013     | 2014     | 2015     | 2016     |
| الأصول السائلة                        | 3927583  | 4797487  | 5011262  | 5373409  | 5073418  |
| إجمالي أرصدة<br>التمويل<br>والاستثمار | 3856927  | 4537003  | 5624619  | 6398800  | 6041866  |
| النسبة                                | % 101,83 | % 105,74 | % 89,09  | % 83,97  | % 83,97  |
| السنوات                               | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     |
| الأصول السائلة                        | 5430085  | 5008009  | 5386926  | 5361444  | 5923878  |
| إجمالي أرصدة<br>التمويل<br>والاستثمار | 7122006  | 7556747  | 8857909  | 9699474  | 10114764 |
| النسبة                                | % 76,24  | % 66,27  | % 60,81  | % 55,27  | % 58,56  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2007 - 2009 - 2011 - 2013 - 2015 - 2017 - 2019 - 2021).

الشكل (03 - 09): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة  
المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 09).

نلاحظ مما سبق أن نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار كانت متذبذبة خلال سبع السنوات الأولى من الدراسة حيث كانت 129,08 % سنة 2007 لتتخفض إلى 123,87 % سنة 2008 أي بنسبة 5,21 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 72725 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 133004 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى أكبر نسبة خلال فترة الدراسة 131,34 % أي بنسبة 7,47 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 804421 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 504333 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت مرة أخرى إلى 114,62 % سنة 2010 أي انخفاض بنسبة 16,72 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 655632 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 922824 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 128,52 % سنة 2011 أي زيادة بنسبة 13,9 % نتيجة زيادة الأصول السائلة بقيمة 819375 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 277604 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 101,83 % و 105,74 % خلال سنتي 2012 و 2013، واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت أقل نسبة خلال فترة الدراسة وهي 55,27 % سنة 2020 أي انخفاض بنسبة 50,47 % وذلك بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 563957 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 5162471 ألف دولار أمريكي، وبعدها ارتفعت قليلاً إلى 58,56 % سنة 2021 نتيجة زيادة الأصول السائلة بقيمة 562434 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار بقيمة 415290 ألف دولار أمريكي.

ومن هنا فإن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) وهي تمثل قدرة المجموعة على استخدام مواردها من ودائع متوسطة وطويلة الأجل في التمويل والاستثمار وذلك لزيادة أرباحها بدلاً من تكديسها بشكل سيولة.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

رابعاً: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات: الجدول التالي يمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة محل الدراسة.

**الجدول (03 - 10): نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)**

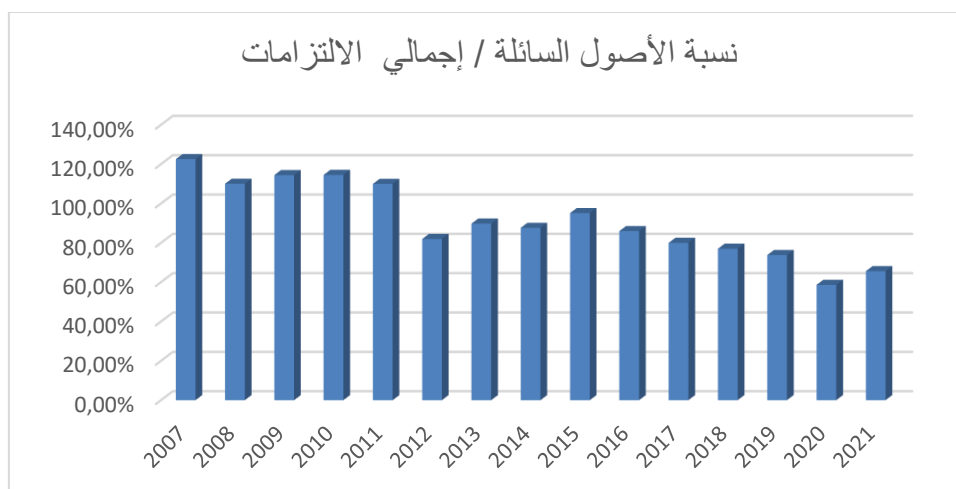
الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات              | 2007            | 2008            | 2009            | 2010            | 2011            |
|----------------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| الأصول السائلة       | 2281127         | 2353852         | 3158273         | 3813905         | 4633280         |
| إجمالي<br>الالتزامات | 1861617         | 2139615         | 2760506         | 3330649         | 4213779         |
| النسبة               | <b>% 122,53</b> | <b>% 110,01</b> | <b>% 114,40</b> | <b>% 114,50</b> | <b>% 109,95</b> |
| السنوات              | 2012            | 2013            | 2014            | 2015            | 2016            |
| الأصول السائلة       | 3927583         | 4797487         | 5011262         | 5373409         | 5073418         |
| إجمالي<br>الالتزامات | 4793015         | 5345049         | 5720805         | 5649367         | 5902167         |
| النسبة               | <b>% 81,94</b>  | <b>% 89,75</b>  | <b>% 87,59</b>  | <b>% 95,11</b>  | <b>% 85,95</b>  |
| السنوات              | 2017            | 2018            | 2019            | 2020            | 2021            |
| الأصول السائلة       | 5430085         | 5008009         | 5386926         | 5361444         | 5923878         |
| إجمالي<br>الالتزامات | 6787903         | 6504682         | 7301996         | 9150429         | 9032688         |
| النسبة               | <b>% 79,99</b>  | <b>% 76,99</b>  | <b>% 73,77</b>  | <b>% 58,59</b>  | <b>% 65,58</b>  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2007 - 2009 - 2011 - 2013 - 2015 - 2017 - 2019 - 2021).

**الشكل (03 - 10): تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)**

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 10).

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات متذبذبة خلال الفترة (2007 - 2015) حيث كانت 122,53 % في بداية الدراسة ثم انخفضت إلى 110,01 % سنة 2008 أي بنسبة 12,52 % وذلك بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 72725 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الالتزامات بقيمة 277998 ألف دولار أمريكي، وبعدها ارتفعت خلال سنتي 2009 و2010 حيث وصلت 114,50 % سنة 2010 أي زيادة بنسبة 4,49 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 1460053 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الالتزامات بقيمة 1191034 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 81,94 % سنة 2012 أي بنسبة 32,56 % نتيجة زيادة الأصول السائلة بقيمة 113678 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الالتزامات بقيمة 1462366 ألف دولار أمريكي، وبعدها ارتفعت خلال سنتي 2013 و2015 حيث وصلت إلى 95,11 % سنة 2015 أي زيادة بنسبة 13,17 % بسبب زيادة الأصول السائلة بقيمة 1445826 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الالتزامات بقيمة 856352 ألف دولار أمريكي، وبعدها بدأت فالانخفاض من سنة 2016 إلى أن وصلت أقل نسبة خلال فترة الدراسة 58,59 % سنة 2020 أي بنسبة 36,52 % وذلك نتيجة انخفاض في الأصول السائلة بقيمة 11965 ألف دولار أمريكي وزيادة إجمالي الالتزامات 3501062 ألف دولار أمريكي، لترتفع مرة أخرى إلى 65,58 % سنة 2021 بسبب ارتفاع الأصول السائلة بقيمة 562434 ألف دولار أمريكي وانخفاض في إجمالي الالتزامات 117741 ألف دولار أمريكي.

وعلى العموم فإن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) تمثل قدرة المجموعة على الوفاء بجميع التزاماتها سواء الودائع أو التزامات أخرى من خلال ما تملكه من أصول سائلة.

لاحظنا من خلال حساب نسب إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية أن جميع النسب انخفضت قليلا في سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض قيمة الأصول السائلة للمجموعة في هذه السنة.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المطلب الثاني: نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى حساب نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ثم حسابها وفق ما جاء به معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقارنتهما مع نسبة كفاية رأس المال المحددة من طرف مصرف البحرين المركزي. لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها خلال الفترة (2007 - 2021).

**أولاً: حساب نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل:** الجدول الموالي يوضح بالتفصيل عناصر بسط النسبة وهو رأس المال المؤهل والمتمثل في رأس مال الفئة 01 ورأس مال الفئة 02 بالإضافة إلى المقام وهو إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. لإثبات صحة الفرضية الجزئية الأولى والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة.

**الجدول (03 - 11): نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)**

الوحدة: ألف دولار أمريكي

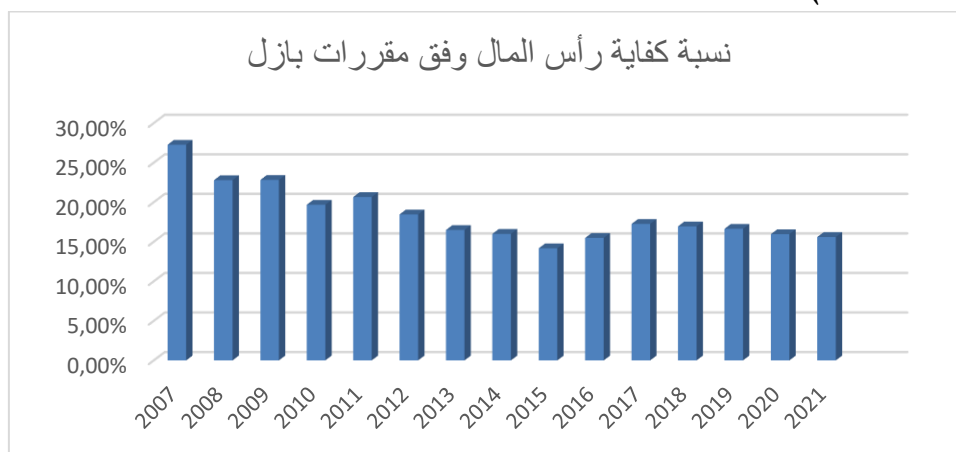
| السنوات                                 | 2007     | 2008     | 2009     | 2010     | 2011     |
|-----------------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| رأس المال المؤهل                        | 1577504  | 1558708  | 1718857  | 1795364  | 1796259  |
| إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها | 5783994  | 6838093  | 7529552  | 9119441  | 8693282  |
| النسبة                                  | % 27,27  | % 22,79  | % 22,82  | % 19,68  | % 20,66  |
| السنوات                                 | 2012     | 2013     | 2014     | 2015     | 2016     |
| رأس المال المؤهل                        | 1949003  | 1980553  | 2193848  | 1944233  | 1901137  |
| إجمالي الموجودات                        | 10554244 | 12009141 | 13704847 | 13703949 | 12269773 |

الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية  
خلال الفترة (2007-2021)

| المرجحة بأوزان<br>مخاطرها                        |          |          |          |          |          |
|--------------------------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| النسبة                                           | % 18,46  | % 16,49  | % 16     | % 14,18  | % 15,49  |
| السنوات                                          | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     |
| رأس المال<br>المؤهل                              | 2335521  | 2090355  | 2063698  | 2161294  | 2036752  |
| إجمالي<br>الموجودات<br>المرجحة بأوزان<br>مخاطرها | 13524744 | 12330522 | 12395209 | 13534104 | 13042536 |
| النسبة                                           | % 17,26  | % 16,95  | % 16,64  | % 15,96  | % 15,61  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2008 - 2010 - 2012 - 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021). الملاحق من رقم 13 - 30.

الشكل (03 - 11): نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية خلال  
الفترة (2007 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 11).

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل لمجموعة البركة المصرفية أكبر نسبة لها 27,27 % سنة 2007 ثم انخفضت إلى 22,79 % سنة 2008 أي بنسبة 4,48 % وذلك بسبب انخفاض رأس المال المؤهل بقيمة 18796 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة 1054099 ألف دولار أمريكي، وبقيت نسبة كفاية رأس المال ثابتة عند 22 % سنة 2009 وبعدها انخفضت إلى 19,68 % سنة 2010 أي بنسبة 3,11 % وذلك بسبب زيادة رأس المال المؤهل بقيمة 236656 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

2281348 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت النسبة قليلا إلى 20,66 % سنة 2011 نتيجة زيادة في رأس المال المؤهل بقيمة 895 ألف دولار أمريكي وانخفاض في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة 426159 ألف دولار أمريكي، وبعدها بدأت نسبة كفاية رأس المال في الانخفاض من سنة 2012 إلى غاية 2015 حيث وصلت إلى 14,18 % أي انخفضت بنسبة 6,48 % وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب ارتفاع رأس المال المؤهل بقيمة 147974 ألف دولار أمريكي وارتفاع في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة 5010667 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت خلال سنتي 2016 و2017 لتصل إلى 17,26 % سنة 2017 بسبب زيادة رأس المال المؤهل بقيمة 391288 ألف دولار أمريكي وانخفاض في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة 179205 ألف دولار أمريكي، وبعدها بدأت في الانخفاض من سنة 2018 إلى غاية 2021 حيث وصلت نسبة كفاية رأس المال إلى 15,61 % سنة 2021 أي انخفاض بنسبة 1,65 % نتيجة انخفاض رأس المال المؤهل بقيمة 298769 ألف دولار أمريكي وانخفاض في إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بقيمة 482208 ألف دولار أمريكي.

من هنا يمكن القول أن نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية أعلى من نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الثانية والمحددة بـ 8 % خلال الفترة (2007 - 2011)، وأعلى من نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الثالثة والمحددة بـ 10,5 % خلال الفترة (2012 - 2021)، وهذه النسبة الجيدة تعكس قدرة مجموعة البركة المصرفية على تغطية مخاطرها.

وبالتالي صحة الفرضية الجزئية الأولى والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة.

ثانيا: حساب نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية: الجدول الموالي يوضح حساب نسبة كفاية رأس المال وفق لمعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية باستعمال المعادلة المعيارية والتي تتمثل في: البسط وهو رأس المال المؤهل والمقام وهو [إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل ناقصا الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة من حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]. لإثبات صحة الفرضية الجزئية الثانية والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكيف وفق مع مقررات بازل الثانية والثالثة.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

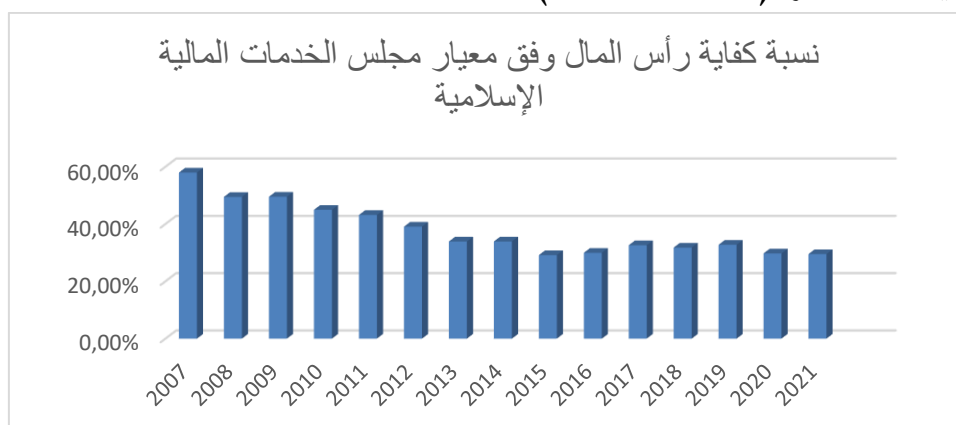
الجدول (03 - 12): نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات | 2007       | 2008       | 2009       | 2010       | 2011       |
|---------|------------|------------|------------|------------|------------|
| البسط   | 1577504    | 1558708    | 1718857    | 1795364    | 1796259    |
| المقام  | 2721151,36 | 3150245,48 | 3468976,11 | 3991716,59 | 4160878,52 |
| النسبة  | % 57,97    | % 49,47    | % 49,54    | % 44,97    | % 43,17    |
| السنوات | 2012       | 2013       | 2014       | 2015       | 2016       |
| البسط   | 1949003    | 1980553    | 2193848    | 1944233    | 1901137    |
| المقام  | 4986324,52 | 5838493,08 | 6465760,18 | 6666895,92 | 6344908,07 |
| النسبة  | % 39,08    | % 33,92    | % 33,93    | % 29,16    | % 29,96    |
| السنوات | 2017       | 2018       | 2019       | 2020       | 2021       |
| البسط   | 2335521    | 2090355    | 2063698    | 2161294    | 2036752    |
| المقام  | 7165215,47 | 6576530,11 | 6292724,5  | 7269107,54 | 6901688,74 |
| النسبة  | % 32,59    | % 31,78    | % 32,79    | % 29,73    | % 29,51    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2008 - 2010 - 2012 - 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021). الملاحق من رقم 05 - 30.

الشكل (03 - 12): نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 12).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

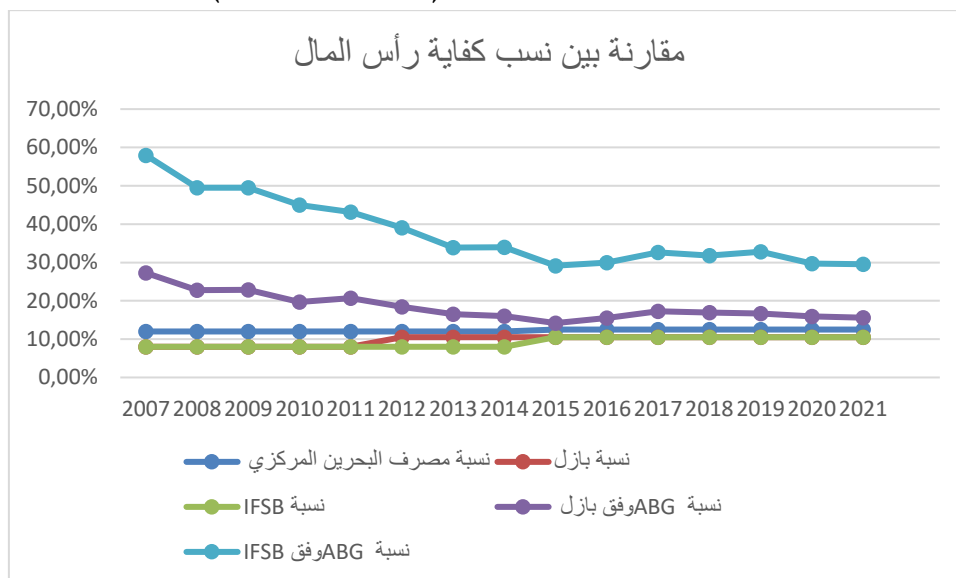
نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن نسبة لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية كانت 57,97 % سنة 2007 ثم انخفضت إلى 49,47 % سنة 2008 أي انخفضت بنسبة 8,5 % وذلك بسبب انخفاض البسط بقيمة 18796 ألف دولار أمريكي وزيادة في المقام بقيمة 429094,12 ألف دولار أمريكي، وبقيت النسبة ثابتة عند 49 % في سنة 2009 وبعدها استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت أقل نسبة خلال فترة الدراسة 29,16 % سنة 2015 أي انخفضت بنسبة 20,38 % وذلك بسبب زيادة البسط بقيمة 225376 ألف دولار أمريكي وزيادة المقام بقيمة 3197919,81 ألف دولار أمريكي، ثم ارتفعت النسبة إلى 32,59 % سنة 2017 بسبب زيادة في البسط بقيمة 391288 ألف دولار أمريكي وزيادة المقام بقيمة 498319,55 ألف دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 31,78 % سنة 2018 وبعدها ارتفعت إلى 32,79 % سنة 2019 بسبب انخفاض البسط بقيمة 271823 ألف دولار أمريكي وانخفاض في المقام بقيمة 872490,97 ألف دولار أمريكي، وبعدها انخفضت النسبة إلى 29,51 % سنة 2021 أي بنسبة 3,28 % بسبب انخفاض البسط بقيمة 26946 ألف دولار أمريكي وزيادة في المقام بقيمة 608964,24 ألف دولار أمريكي.

ومن خلال هذا فإن نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية جيدة، حيث أن نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال السنوات (2007 - 2014) أعلى من نسبة كفاية رأس المال المقررة وفق المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 8 %، وإن نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2015 - 2021) أعلى من نسبة كفاية رأس المال المقررة وفق المعيار الخامس العشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 10,5 % ومن هنا نثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكيف مع مقررات بازل الثانية والثالثة.

**ثالثاً: مقارنة نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية:** سنحاول هنا مقارنة بين نسب كفاية رأس المال التي تم حسابها سابقاً لمجموعة البركة المصرفية -وفق معادلة لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعادلة مجلس الخدمات المالية الإسلامية- ومقارنتها مع النسب التي حددتها كل من لجنة بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية والنسبة التي وضعها مصرف البحرين المركزي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الشكل (03 - 13): مقارنة نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 11)، الجدول (03 - 12) والتقارير السنوية للمجموعة.

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية ونسبة كفاية رأس المال وفق لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية لهما نفس التوجه حيث أنه إذا ارتفعت نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية في سنة معينة ترتفع نسبة كفاية رأس المال وفق لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية في نفس السنة ويحدث نفس الشيء في حالة الانخفاض، إلا أن نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية أعلى من نسبة كفاية رأس المال وفق لجنة بازل لمجموعة البركة المصرفية وذلك بسبب اختلاف في مقام كفاية رأس المال بين النسبتين، كما نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية ونسبة كفاية رأس المال وفق بازل لمجموعة البركة المصرفية أعلى من نسبة كفاية رأس المال المفروضة من قبل مصرف البحرين المركزي والمحددة بـ 12 % خلال الفترة (2007 - 2014) و 12,5 % خلال الفترة (2015 - 2021)، وكذلك أعلى من النسبة المقررة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والمحددة بـ 8 % خلال الفترة (2007 - 2011) و 10,5 % خلال الفترة (2012 - 2021)، وأعلى من النسبة المقررة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 8 % خلال الفترة (2007 - 2014) و 10,5 % خلال الفترة (2015 - 2021)، ومن هذا نستنتج أن مجموعة البركة المصرفية لها ملاءة جيدة والقدرة على مواجهة المخاطر في حال ما إذا تعرضت لذلك.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المطلب الثالث: حساب نسب السيولة المقررة من المؤسسات الدولية لمجموعة البركة المصرفية

سنتطرق في هذا المطلب لحساب نسبة الرافعة المالية ونسب السيولة المتمثلة في نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة لمجموعة البركة المصرفية حسب ما توفر لدينا من معلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للمجموعة. لإثبات صحة الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق نسب السيولة الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. أولاً: نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية: الجدول الموالي يمثل حساب نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية ابتداء من سنة تطبيقها سنة 2015 إلى غاية 2021، وذلك بالاعتماد على المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل المجموعة.

#### الجدول (03 - 13): نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015 - 2021)

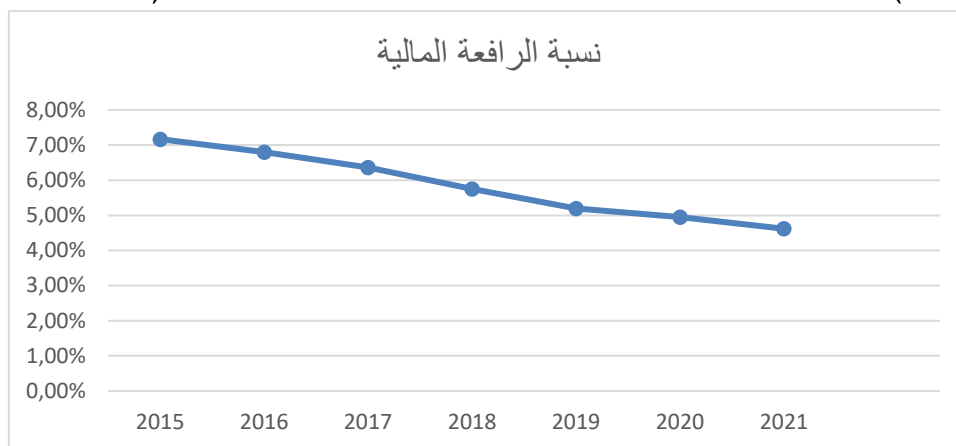
الوحدة: ألف دولار أمريكي

| السنوات               | 2015     | 2016     | 2017     | 2018     |
|-----------------------|----------|----------|----------|----------|
| رأس المال الأساسي     | 1877103  | 1736693  | 1750552  | 1443706  |
| إجمالي التعرض للمخاطر | 26172197 | 25509070 | 27516714 | 25064576 |
| النسبة                | 7,17 %   | 6,80 %   | 6,36 %   | 5,75 %   |
| السنوات               | 2019     | 2020     | 2021     |          |
| رأس المال الأساسي     | 1397190  | 1481571  | 1336675  |          |
| إجمالي التعرض للمخاطر | 26820722 | 29925565 | 28921564 |          |
| النسبة                | 5,20 %   | 4,95 %   | 4,62 %   |          |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الشكل (03 - 14): نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (03 - 13)

نلاحظ من الشكل والجدول السابقين أن نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية كانت أعلى نسبة لها مع بداية تطبيقها 7,17 % سنة 2015 وبعدها استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت 4,62 % سنة 2021 أي انخفاض بنسبة 2,55 % وذلك بسبب انخفاض رأس المال الأساسي بقيمة 540428 ألف دولار أمريكي وزيادة في إجمالي التعرض للمخاطر بقيمة 2749367 ألف دولار أمريكي.

كما أن نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 3 %، وبما أن نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية أكبر من 4 % فهي تعبر على أن رأس مال المجموعة مرسل بشكل كافٍ.

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية: تم تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية ابتداء من سنة 2019، وذلك وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة السيولة، الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والجدول الموالي يمثل تطورها خلال ثلاث سنوات.

الجدول (03 - 14): نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019 - 2021)

الوحدة: %

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---------|------|------|------|
| النسبة  | 269  | 242  | 251  |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنوات (2019 - 2020 - 2021).

نلاحظ من الجدول السابق أن أكبر نسبة لصافي التمويل المستقر هي 269 % كانت سنة 2019 لتتخفص إلى 242 % سنة 2020 أي بنسبة 27 %، ثم ارتفعت إلى 251 % سنة 2021 أي بزيادة قدرها 9 %، وعلى العموم فإن نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية أكبر من النسبة المحددة

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

من طرف مصرف البحرين المركزي 100 % وهي نفس النسبة المفروضة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقيتها الثالثة والمعيار الخامس عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وتمثل نسبة صافي التمويل المستقر قدرة مجموعة البركة المصرفية على تحقيق توازن من خلال موارد مستقرة متوفرة متوسطة وطويلة الأجل لاستخدامها في تمويل متوسط وطويل الأجل.

ثالثاً: نسبة تغطية السيولة لمجموعة البركة المصرفية: أصدر مصرف البحرين المركزي في جوان 2019 لوائح لجميع المصارف عن الإبلاغ عن نسبة تغطية السيولة وأن لا تقل عن 100 % وخفضت إلى 80 % بسبب كوفيد-19 (covid-19).

ونسبة تغطية السيولة التي تم الإفصاح عنها من طرف مجموعة البركة المصرفية بلغت 177 % خلال الربع الأخير ديسمبر 2021، وهي فوق الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي والمؤسسات الدولية -لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية-<sup>1</sup>.

من دراستنا لنسبة الرافعة المالية ونسبة صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة وجدنا أن مجموعة البركة المصرفية تطبق نسب السيولة الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وبالتالي صحة الفرضية الجزئية الثالثة.

بما أنه تم إثبات صحة الفرضيات الجزئية الثلاثة فإننا نثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها خلال الفترة (2007 - 2021)

<sup>1</sup> Al Baraka Banking Group (ABG), regulatory liquidity disclosures, 31 december 2021, pp : 02 – 03.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المبحث الثالث: قياس أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

سننظر هنا لقياس أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية، ثم قياس أثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة، والمقارنة بين النتائج. لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية، الفرضية الرئيسية الثالثة والفرضية الرئيسية الرابعة.

#### المطلب الأول: أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

من خلال هذا العنصر سنقوم بقياس أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)، وذلك من خلال دراسة الخصائص الإحصائية للنموذج والاستقرارية، بالإضافة إلى عرض نتائج الدراسة القياسية. لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).

**أولاً: الخصائص الإحصائية:** يبين الجدول الموالي الخصائص الإحصائية لأثر كفاية رأس المال وفق معيار بازل/ معيار مجلس الخدمات الإسلامية خلال الفترة محل الدراسة.

#### الجدول (03 - 15): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

|              | C1       | L1        | L2       | L3       | L4       | C2       |
|--------------|----------|-----------|----------|----------|----------|----------|
| Mean         | 0.184173 | 1.060607  | 0.220167 | 0.939453 | 0.915073 | 0.378380 |
| Median       | 0.169500 | 1.109900  | 0.215500 | 0.890900 | 0.875900 | 0.339200 |
| Maximum      | 0.272700 | 1.312300  | 0.270000 | 1.313400 | 1.225300 | 0.579700 |
| Minimum      | 0.141800 | 0.714000  | 0.189700 | 0.552700 | 0.585900 | 0.291600 |
| Std. Dev.    | 0.035872 | 0.182972  | 0.019007 | 0.273865 | 0.192047 | 0.090679 |
| Skewness     | 1.131259 | -0.392256 | 1.106374 | 0.026545 | 0.038018 | 0.890795 |
| Kurtosis     | 3.452340 | 2.284026  | 4.372990 | 1.582507 | 1.965373 | 2.564844 |
| Jarque-Bera  | 3.327252 | 0.705050  | 4.238346 | 1.257566 | 0.672647 | 2.102139 |
| Probability  | 0.189451 | 0.702911  | 0.120131 | 0.533240 | 0.714392 | 0.349564 |
| Sum          | 2.762600 | 15.90910  | 3.302500 | 14.09180 | 13.72610 | 5.675700 |
| Sum Sq. Dev. | 0.018015 | 0.468703  | 0.005058 | 1.050027 | 0.516348 | 0.115119 |
| Observations | 15       | 15        | 15       | 15       | 15       | 15       |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews 12

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الانحراف المعياري الخاص بكل متغير أقل من قيمة المتوسط الحسابي، فبدل ذلك على تمركز البيانات حول متوسطها الحسابي وبالتالي لا تعاني من مشكلة تشتت البيانات وعدم وجود قيم شاذة.

- ومن جهة أخرى نلاحظ أن القيم الاحتمالية المقابلة لإحصائية jarque-bera أكبر من مستوى دلالة 5 % أي أن جميع المتغيرات محل الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً: نتائج دراسة الاستقرار: يمثل الجدول الموالي نتائج دراسة الاستقرار لكل من نموذج أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة، ونموذج أثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية.

### الجدول (03 - 16): نتائج دراسة الاستقرار

#### UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

|                          |             | <u>At Level</u>            |               |               |               |               |               |
|--------------------------|-------------|----------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
|                          |             | C1                         | C2            | L1            | L2            | L3            | L4            |
| With Constant            | t-Statistic | -3.3909                    | -3.0688       | -0.4250       | -2.6151       | -0.4111       | -1.1621       |
|                          | Prob.       | <b>0.0300</b>              | <b>0.0527</b> | <b>0.8794</b> | <b>0.1131</b> | <b>0.8821</b> | <b>0.6588</b> |
|                          |             | **                         | *             | n0            | n0            | n0            | n0            |
| With Constant & Trend    | t-Statistic | -2.5731                    | -1.9486       | -2.4466       | -4.0255       | -4.9283       | -3.2097       |
|                          | Prob.       | <b>0.2949</b>              | <b>0.5771</b> | <b>0.3441</b> | <b>0.0345</b> | <b>0.0082</b> | <b>0.1223</b> |
|                          |             | n0                         | n0            | n0            | **            | ***           | n0            |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -2.4429                    | -3.6776       | -3.0319       | -0.3887       | -3.1179       | -3.1467       |
|                          | Prob.       | <b>0.0189</b>              | <b>0.0013</b> | <b>0.0053</b> | <b>0.5253</b> | <b>0.0044</b> | <b>0.0042</b> |
|                          |             | **                         | ***           | ***           | n0            | ***           | ***           |
|                          |             | <u>At First Difference</u> |               |               |               |               |               |
|                          |             | d(C1)                      | d(C2)         | d(L1)         | d(L2)         | d(L3)         | d(L4)         |
| With Constant            | t-Statistic | -4.7549                    | -4.4343       | -4.9488       | -6.8773       | -8.8583       | -6.5012       |
|                          | Prob.       | <b>0.0031</b>              | <b>0.0053</b> | <b>0.0023</b> | <b>0.0001</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0002</b> |
|                          |             | ***                        | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| With Constant & Trend    | t-Statistic | -5.1465                    | -5.4548       | -9.9007       | -7.4536       | -8.4771       | -6.1294       |
|                          | Prob.       | <b>0.0068</b>              | <b>0.0044</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0003</b> | <b>0.0001</b> | <b>0.0017</b> |
|                          |             | ***                        | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -4.4447                    | -3.7543       | -4.1393       | -6.9047       | -4.9117       | -4.3114       |
|                          | Prob.       | <b>0.0003</b>              | <b>0.0012</b> | <b>0.0005</b> | <b>0.0000</b> | <b>0.0001</b> | <b>0.0004</b> |
|                          |             | ***                        | ***           | ***           | ***           | ***           | ***           |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews 12

- نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى باعتبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لمعلمة جذر الوحدة Q لم تكن أقل من مستوى احتمال 5 % عند جميع النماذج (4)، (5)، (6)، لذلك قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- عند الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية المرافقة لمعلمة جذر الوحدة Q أقل من 0,05 عند جميع النماذج (4)، (5)، (6)، وبالتالي فإن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)ا.

ثالثاً: نتائج الدراسة القياسية: من أجل معرفة أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل لمجموعة البركة المصرفية C1 سنقوم بإجراء أربع نماذج، لمعرفة الأثر الحقيقي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مؤشرات السيولة المصرفية (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع L1، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول L2، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار L3، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات L4)، أين نقوم بتقدير هذه النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

### 1. النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مؤشرات السيولة

سنقوم بدراسة تقدير معلمات الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة، والاختبارات التشخيصية لأربعة نماذج كما يلي:

#### 1.1. نتائج تقدير المعلمات:

تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 - 17): نتائج تقدير النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة

| المتغير المستقل<br>"c1" | الثابت<br>"c" | المتغير التابع |
|-------------------------|---------------|----------------|
| 11.82**                 | -1.01**       | L1             |
| 0.23*                   | 0.17***       | L2             |
| 13.45***                | -1.51**       | L3             |
| 4.18***                 | 0.14          | L4             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (32 - 34 - 36 - 38)

تمثل: \* معنوية عند 10 %

\*\* معنوية عند 5 %

\*\*\* معنوية عند 1 %

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الشرح:

- النموذج الأول: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متغير C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع بنسبة 11.82%.

- النموذج الثاني: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: من الجدول السابق يتضح أن C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L2 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بنسبة 0.23%.

- النموذج الثالث: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار: من الجدول السابق يتضح أن C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار بنسبة 13.45%.

- النموذج الرابع: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات: من الجدول السابق يتضح أن C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات بنسبة 4.18%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل تؤثر بدرجة أكبر على L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، و L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع مقارنة مع L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، و L2 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

أي أن C1 نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل له تأثير كبير على L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار هذا يعني أنه في حالة تعرض المصرف لمخاطر ناتجة عن التمويل والاستثمار -توظيف السيولة- يمكن تغطيتها من خلال السيولة المتوفرة لدى المصرف، وكذلك تأثير C1 على L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع أنه في حالة تعرض المصرف للسحب المفاجئ للسيولة من طرف المودعين يمكن تغطية ذلك من خلال ما يتوفر لديه من سيولة. إلا أن تأثير C1 يكون أقل على L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في حالة تعرض المصرف للمخاطر لا يمكن تغطية جميع التزاماته من ودائع والتزامات أخرى من السيولة المتوفرة، أما تأثير C1 على L2 نسبة الأصول السائلة إلى

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

إجمالي الأصول فهي ضعيفة مقارنة مع ما سبق لأنها تمثل ما يملكه المصرف من سيولة لمواجهة أي مخاطر يتعرض لها مقارنة مع جميع موجوداته.

### 2.1. الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

1.2.1. النموذج الأول: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

بعد تقديرنا للنموذج باستخدام طريقة (OLS)، صادفتنا مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في بواقي النموذج المقدر كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (03 - 18): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 5.058938 | Prob. F(2,11)       | 0.0277 |
| Obs*R-squared | 7.186714 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0275 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews 12

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية مضاعف لاغرنج LM تساوي (0.0275) وهي أقل من مستوى معنوية 5%، أي أن بواقي النموذج تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

لمعالجة هذه المشكلة قمنا بإضافة المتغير التابع مبطئ زمنيا ( $L1_{t-1}$ ) ضمن النموذج، وفي هذه الحالة لا نلجأ إلى التقدير بطريقة (OLS) وإنما بطريقة العزوم المعممة (GMM) من أجل الحصول على مقدرات متسقة، وكانت نتائج التقدير كما وضعناها في الجدول السابق رقم (03 - 18).

أما بقية الاختبارات الخاصة بهذا النموذج بعد تقديرنا بطريقة GMM يمكن تلخيصها في الجدول

التالي:

الجدول (03 - 19): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

| الاختبار      | الإحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض | Q-Stat      | 0.072             |
| توزيع طبيعي   | Jarque-Bera | 0.985             |
| ثبات التباين  | Levene      | 0.214             |
| اختبار هانسن  | J-Stat      | 0.475             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (32 - 33)

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن بواقي النموذج تتمثل في ضجيج أبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,072 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.
  - البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,985 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
  - يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية Levene بلغت 0,214 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.
  - اختبار هانسن يؤكد لنا أن صفة المتغيرات الأدواتية كون أن الاحتمال الخاص بإحصائية J-Stat يساوي 0,475 وهو أكبر من 5 % أي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على صحة المتغيرات الأدواتية.
- مما سبق تبين أن النموذج المقدر خالي من مشاكل القياس، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج تقديره. أي نثبت صحة الفرضية الجزئية الأولى والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية.
- 2.2.1. النموذج الثاني: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

**الجدول (03 - 20): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

| الاختبار                 | الإحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|--------------------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض            | Q-Stat      | 0,625             |
| توزيع طبيعي              | Jarque-Bera | 0,161             |
| الارتباط الذاتي التسلسلي | F-stat      | 0,7514            |
| ثبات التباين             | F-Stat      | 0,410             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (34 - 35)

من خلال الجدول أعلاه حصلنا على النتائج التالية:

- إن بواقي النموذج تتمثل في ضجيج أبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,625 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,161 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,7514 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,410 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

مما سبق تبين أن النموذج المقدر خالي من مشاكل القياس، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج تقديره. أي نثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية.

### 3.2.1. النموذج الثالث: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

بعد تقديرنا للنموذج باستخدام طريقة (OLS)، صادفتنا مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في بواقي النموذج المقدر كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (03 - 21): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 6.503599 | Prob. F(2,11)       | 0.0137 |
| Obs*R-squared | 8.127062 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0172 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية مضاعف لاغرنج LM تساوي (0.0172) وهي أقل من مستوى معنوية 5 %، أي أن بواقي النموذج تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي. لمعالجة هذه المشكلة قمنا بإضافة المتغير التابع مبطى زمنيا ( $L3_{t-1}$ ) ضمن النموذج، وفي هذه الحالة لا نلجأ إلى التقدير بطريقة (OLS) وإنما بطريقة (GMM) من أجل الحصول على مقدرات متسقة، وكانت نتائج التقدير كما وضحناها في الجدول السابق رقم (03 - 21).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

أما بقية الاختبارات الخاصة بهذا النموذج بعد تقديرنا بطريقة GMM يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (03 - 22): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

| الاختبار      | الاحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض | Q-Stat      | 0,560             |
| توزيع طبيعي   | Jarque-Bera | 0,615             |
| ثبات التباين  | Levene      | 0,1436            |
| اختبار هانسن  | J-Stat      | 0,2434            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (36 - 37)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن بواقي النموذج تتمثل في ضجيج أبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,560 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,615 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية Levene بلغت 0,1436 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

- اختبار هانسن يؤكد لنا أن صفة المتغيرات الأدواتية كون أن الاحتمال الخاص بإحصائية J-Stat يساوي 0,2434 وهي أكبر من 5 % أي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على صحة المتغيرات الأدواتية. مما سبق تبين أن النموذج المقدر خالي من مشاكل القياس، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج تقديره. أي نثبت صحة الفرضية الجزئية الثالثة والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية.

4.2.1. النموذج الرابع: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الجدول (03 - 23): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

| الاختبار                 | الاحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|--------------------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض            | Q-Stat      | 0,291             |
| توزيع طبيعي              | Jarque-Bera | 0,889             |
| الارتباط الذاتي التسلسلي | F-Stat      | 0,1304            |
| ثبات التباين             | F-Stat      | 0,1321            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (38 - 39)

من الجدول السابق حصلنا على النتائج التالية:

- إن بواقي النموذج تتمثل في ضجيج أبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,291 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,889 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,1304 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,1321 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

مما سبق تبين أن النموذج المقدر خالي من مشاكل القياس، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج تقديره. أي نثبت صحة الفرضية الجزئية الرابعة والتي تنص على أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات.

من نتائج النماذج الأربعة التي تبين صحة الفرضيات الجزئية الأربعة فإننا نثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### المطلب الثاني: أثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)

سنتطرق هنا لقياس أثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة، وذلك من خلال دراسة الخصائص الإحصائية للنموذج واستقرارية النموذج، بالإضافة إلى عرض نتائج الدراسة القياسية. لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).

**أولاً: الخصائص الإحصائية لنموذج الدراسة والاستقرارية:** تمت دراستها في المطلب السابق، الجدول (03 - 15) الذي يمثل الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، أما الجدول (03 - 16) يمثل نتائج دراسة الاستقرارية لأثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة.

**ثانياً: نتائج الدراسة القياسية:** من أجل معرفة أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية C2 سنقوم بإجراء أربع نماذج، لمعرفة الأثر الحقيقي لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة المصرفية (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع L1، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول L2، نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار L3، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات L4)، أين نقوم بتقدير هذه النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

#### 1. النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة

سنقوم بدراسة تقدير معاملات الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة، والاختبارات التشخيصية لأربعة نماذج كما يلي:

##### 1.1. نتائج تقدير المعلمات:

تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

الجدول (03 - 24): نتائج تقدير النماذج الخاصة بأثر كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة

| المتغير المستقل<br>"c2" | الثابت<br>"c" | المتغير التابع |
|-------------------------|---------------|----------------|
| 1.44***                 | 0.51***       | L1             |
| 0.10*                   | 0.18***       | L2             |
| 2.61***                 | -0.04         | L3             |
| 1.80***                 | 0.23*         | L4             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (40 - 42 - 44 - 46)

الشرح:

- النموذج الأول: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متغير C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع بنسبة 1,44%.

- النموذج الثاني: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: من الجدول السابق يتضح أن C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L2 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بنسبة 0,10%.

- النموذج الثالث: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار: من الجدول السابق يتضح أن C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار بنسبة 2,61%.

- النموذج الرابع: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات: من الجدول السابق يتضح أن C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فإذا ارتفع C2 نسبة كفاية رأس المال

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بـ 1 % فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات بنسبة 1,80 %.

من خلال ما سبق نلاحظ أن C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية تؤثر بدرجة أكبر على L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار، و L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع مقارنة مع L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، و L2 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

أي أن C2 نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية له تأثير كبير على L3 نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار هذا يعني أنه في حالة تعرض المصرف لمخاطر ناتجة عن التمويل والاستثمار -توظيف السيولة- يمكن تغطيتها من خلال السيولة المتوفرة لدى المصرف، وكذلك تأثر C2 على L1 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع أنه في حالة تعرض المصرف للسحب المفاجئ للسيولة من طرف المودعين يمكن تغطية ذلك من خلال ما يتوفر لديه من سيولة. إلا أن تأثير C2 يكون أقل على L4 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات في حالة تعرض المصرف للمخاطر لا يمكن تغطية جميع التزاماته من وداائع والتزامات أخرى من السيولة المتوفرة، أما تأثير C2 على L2 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فهي ضعيفة مقارنة مع ما سبق لأنها تمثل ما يملكه المصرف من سيولة لمواجهة أي مخاطر يتعرض لها مقارنة مع جميع موجوداته.

### 2.1. الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

1.2.1. النموذج الأول: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

الجدول (03 - 25): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

| القيمة الاحتمالية | الاحصائية   | الاختبار                 |
|-------------------|-------------|--------------------------|
| 0,314             | Q-Stat      | الضجيج الأبيض            |
| 0,663             | Jarque-Bera | توزيع طبيعي              |
| 0,0614            | F-Stat      | الارتباط الذاتي التسلسلي |
| 0,2273            | F-Stat      | ثبات التباين             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (40 - 41)

من الجدول السابق تحصلنا على النتائج التالية:

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- إن بواقي النموذج تتمثل في الضجيج الأبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,314 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,663 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,0614 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,2273 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

من خلال ما سبق يمكن اعتماد نتائج تقدير النموذج لخلوها من مشاكل القياس، وبالتالي ننفي صحة الفرضية الجزئية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية.

**2.2.1. النموذج الثاني: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

**الجدول (03 - 26): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

| القيمة الاحتمالية | الإحصائية   | الاختبار                 |
|-------------------|-------------|--------------------------|
| 0,702             | Q-Stat      | الضجيج الأبيض            |
| 0,096             | Jarque-Bera | توزيع طبيعي              |
| 0,8515            | F-Stat      | الارتباط الذاتي التسلسلي |
| 0,3855            | F-Stat      | ثبات التباين             |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (42 - 43)

من الجدول السابق تبين ما يلي:

- إن بواقي النموذج تتمثل في الضجيج الأبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,702 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,096 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,8515 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,3855 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

من خلال ما سبق يمكن اعتماد نتائج تقدير النموذج لخلوها من مشاكل القياس، وبالتالي نفي صحة الفرضية الجزئية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية.

**3.2.1. النموذج الثالث: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار**

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

**الجدول (03 - 27): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار**

| الاختبار                 | الاحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|--------------------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض            | Q-Stat      | 0,357             |
| توزيع طبيعي              | Jarque-Bera | 0,662             |
| الارتباط الذاتي التسلسلي | F-Stat      | 0,0631            |
| ثبات التباين             | F-Stat      | 0,7092            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (44 - 45)

نلاحظ من خلال الجدول النتائج التالية:

- إن بواقي النموذج تتمثل في الضجيج الأبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,357 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,662 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,0631 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,7092 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

من خلال ما سبق يمكن اعتماد نتائج تقدير النموذج لخلوها من مشاكل القياس، وبالتالي ننفي صحة الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية.

**4.2.1. النموذج الرابع: أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات**

يمكن تلخيص نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول التالي:

**الجدول (03 - 28): الاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات**

| الاختبار                 | الاحصائية   | القيمة الاحتمالية |
|--------------------------|-------------|-------------------|
| الضجيج الأبيض            | Q-Stat      | 0,548             |
| توزيع طبيعي              | Jarque-Bera | 0,895             |
| الارتباط الذاتي التسلسلي | F-Stat      | 0,2872            |
| ثبات التباين             | F-Stat      | 0,1129            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (46 - 47)

من الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- إن بواقي النموذج تتمثل في الضجيج الأبيض باعتبار أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Q-Stat تساوي 0,548 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال الخاص بإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,895 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % أي أننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي يتبين من خلاله أن الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-Stat بلغت 0,2872 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % إذن نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج.

- يتضح من خلال اختبار ثبات التباين أن الاحتمال المقابل لإحصائية F-Stat بلغت 0,1129 وهي أكبر من مستوى معنوية 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تؤكد على أن بواقي النموذج تتسم بالتجانس في التباين.

من خلال ما سبق يمكن اعتماد نتائج تقدير النموذج لخلوها من مشاكل القياس، وبالتالي نفي صحة الفرضية الجزئية الرابعة التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات.

من نتائج النماذج الأربعة التي أثبتت نفي صحة الفرضيات الجزئية الأربعة فإننا نفي صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).

ثالثاً: مقارنة بين أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية: يوضح الجدول الموالي نتائج مقارنة بين أثر نسبتي كفاية رأس المال على السيولة، لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنص على أن هناك فرق بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).

الجدول (03 - 29): مقارنة بين أثر نسبة كفاية رأس المال معيار بازل/ معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة

| مؤشرات السيولة                                   | كفاية رأس المال وفق مقررات بازل | كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية |
|--------------------------------------------------|---------------------------------|----------------------------------------------------------|
| نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع           | 11.82                           | 1.44                                                     |
| نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول            | 0.23                            | 0.10                                                     |
| نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار | 13.45                           | 2.61                                                     |
| نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات        | 4.18                            | 1.80                                                     |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (03 - 17) و(03 - 24)

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على جميع مؤشرات السيولة، ونفس الشيء بالنسبة لمعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة؛
  - إن تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة أكبر من نسبة تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة؛
  - إن أكبر نسبة للسيولة التي ظهر فيها أثر كفاية رأس المال هي نسبة الأصول السائلة إلى أصدّة التمويل والاستثمار سواء بالنسبة لمقررات بازل أو معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنها كانت أكبر بالنسبة لتأثير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل؛
  - أقل نسبة للسيولة التي ظهر فيها أثر كفاية رأس المال هي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سواء بالنسبة لمقررات بازل أو بالنسبة لمعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنها كانت أقل بالنسبة لتأثير كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
  - إن استعمال نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وأثرها على السيولة أفضل من استعمال نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- من خلال ما سبق تبين أن هناك فرق بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) وبالتالي نثبت صحة الفرضية الرئيسية الرابعة.

## الفصل الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)

### خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة مجموعة البركة المصرفية لإسقاطها على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وذلك بتقديم عام لمجموعة البركة المصرفية والقيم التي تعتمد عليها في تعاملها، بالإضافة لكيفية إدارتها للمخاطر التي تتعرض لها - الائتمانية، السوقية، التشغيلية ومخاطر السيولة-، وانتشارها الجغرافي في الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية من خلال تطور عدد الفروع وعدد العمال وما حققته من أرباح.

كما تم حساب نسب إدارة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ووفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقارنة بينهما، وأيضاً نسب السيولة المقررة من قبل المؤسسات الدولية - نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة الرافعة المالية-.

وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لتحديد أثر نسبة كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية، والمقارنة بين نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على إدارة السيولة مع نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على إدارة السيولة.

ومن دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- لاحظنا أن جميع مؤشرات إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال الأزمة المالية العالمية وكذلك خلال أزمة الكوفيد -19 وذلك بسبب ارتباط مجموعة البركة المصرفية بالاقتصاد العالمي؛

- من خلال حساب نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لمجموعة البركة المصرفية وحساب نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجدنا أنهما أعلى من النسب المطلوبة من قبل المؤسسات الدولية ومصرف البحرين المركزي؛

- بعد قياس أثر كفاية رأس المال على السيولة لمجموعة البركة المصرفية وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجدنا أن هناك أثر إيجابي لجميع النماذج، إلا أن الأثر الأكبر كان لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسب السيولة.

خاتمة

للإجابة على إشكالية دراستنا المتمثلة في تحديد أثر كفاية رأس المال على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية من خلال مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية وتوصلنا إلى أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لتعاملاتها تتعرض إلى العديد من المخاطر ومن بينها مخاطر السيولة، وهناك مجموعة من الأدوات يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها، كما يمكنها أن تستعمل الاستراتيجية والنظرية التي تراها مناسبة في إدارة سيولتها.

أما الفصل الثاني خصصناه لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها المصارف، قامت المؤسسات الدولية ومن بينها لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مجموعة من المعايير التي تنظم عمل المصارف ومن بينها معيار كفاية رأس المال الذي يمثل العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر التي يتعرض لها، فزيادة هذه النسبة تؤدي إلى حماية المصرف من أي مخاطر يتعرض لها، أما انخفاضها يعرض المصرف للإفلاس.

وكان أول معيار لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى سنة 1988، وتم تعديله عدة مرات نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها المصارف بسبب التطورات الاقتصادية والمصرفية، حيث صدر تعديلا لمقررات بازل الأولى سنة 2004 باسم مقررات بازل الثانية، وفي سنة 2010 تم اصدار مقررات بازل الثالثة بعد الأزمة المالية العالمية، وتم تعديل هذه الأخيرة سنة 2017 تحت تسمية مقررات بازل الرابعة.

بما أن المعايير الصادرة عن لجنة بازل تستهدف المصارف التقليدية، فقد أصدرت المؤسسات الإسلامية الدولية بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير ومبادئ لكفاية رأس المال والسيولة للمصارف الإسلامية وفقا لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، لحمايتها من المخاطر التي قد تواجهها.

بينما الفصل الثالث قمنا فيه بدراسة مجموعة البركة المصرفية لإسقاطها على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتوصلنا إلى أن جميع مؤشرات إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية شهدت انخفاضا سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية وفي 2020 بسبب أزمة الكوفيد -19، كما أن المجموعة تطبق نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وفي دراستنا لأثر نسبة كفاية رأس المال على مستوى السيولة وجدنا أنه إيجابي بالنسبة لمقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا أن الأثر الأكبر كان لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة خلال الفترة محل الدراسة.

## نتائج اختبار الفرضيات:

وانطلاقاً مما تقدم، كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الرئيسية الأولى: تطبق مجموعة البركة المصرفية معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها خلال الفترة (2007 - 2021): أظهرت نتائج حساب نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة لمجموعة البركة المصرفية ما يلي:

- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: إن نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية وفق مقررات بازل أعلى من نسبة كفاية رأس المال لبازل الثانية والمحددة بـ 8 % خلال الفترة (2007 - 2011)، وأعلى من نسبة كفاية رأس المال لبازل الثالثة والمحددة بـ 10,5 % خلال الفترة (2012 - 2021)؛

- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: إن نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية أعلى من النسبة المحددة وفق المعيار الثاني والمحددة بـ 8 % خلال الفترة (2007 - 2014)، وأعلى من النسبة المحددة وفق المعيار الخامس عشر والمحددة بـ 10,5 % خلال الفترة (2015 - 2021)؛

- اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: إن مجموعة البركة المصرفية تطبق نسبة الرافعة المالية ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2021 وهي أعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقدرة بـ 3 %، أما نسبة صافي التمويل المستقر بدأت مجموعة البركة المصرفية في تطبيقها ابتداء من سنة 2019 إلى غاية 2021، بينما نسبة تغطية السيولة فتم تطبيقها خلال الربع الأخير من سنة 2021، وهذه النسب أعلى من النسب المحددة من قبل لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 100 %.

بما أنه تم اثبات صحة الفرضيات الجزئية الثلاثة فهذا يعني صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أن مجموعة البركة المصرفية تطبق معيار كفاية رأس المال ونسب السيولة الصادرة وفق مقررات بازل الثانية والثالثة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المكيفة معها خلال الفترة (2007 - 2021).

- الفرضية الرئيسية الثانية: هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021): من خلال قياس أثر كفاية رأس المال على جميع مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية تحصلنا على أنه:

- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: يوجد أثر إيجابي بين نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الثانية: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة (2007 - 2021).
- بما أنه تم اثبات صحة الفرضيات الجزئية الأربعة فهذا يعني صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أن هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021).
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021): من خلال قياس أثر كفاية رأس المال على جميع مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية توصلنا إلى:
- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الثانية: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021)؛
  - اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات خلال الفترة (2007-2021).

من النتائج السابقة ننفي صحة الفرضيات الجزئية الأربعة وبالتالي ننفي صحة الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021). الفرضية الرئيسية الرابعة: هناك فرق بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مستوى السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021): من مقارنتنا للنتائج وجدنا أنه يوجد أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على كل مؤشرات السيولة، ونفس الشيء بالنسبة لكفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على مؤشرات السيولة، كما استنتجنا أن تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على السيولة أكبر من تأثير نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

### نتائج الدراسة:

بناء على ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج فقمنا بتقسيمها إلى جزئين:

#### أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في أنها (لا تتعامل بالفائدة، توجه جميع أنشطتها نحو الاستثمار الحلال، ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية... الخ)؛
- تنقسم أهداف المصرف الإسلامي إلى أربع أقسام وهي (مالية، خاصة بالمتعاملين، داخلية، ابتكارية)؛
- تنقسم مصادر الأموال في المصرف الإسلامي إلى ثلاثة أقسام وهي: مصادر ذاتية (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح غير موزعة) ومصادر خارجية (ودائع جارية، استثمارية، ادخارية)، أما المصادر الأخرى تشمل (خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية... الخ)؛
- تستخدم المصارف الإسلامية أموالها حسب العقود وتنقسم إلى ثلاثة وهي عقود البيع، عقود المشاركات والمعاوضات؛
- هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض السيولة في المصارف منها عمليات السحب والإيداع؛ ارتفاع أو انخفاض في حساب رأس المال، سياسة المصرف المركزي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية؛
- حتى يقوم المصرف الإسلامي بإدارة سيولته بكفاءة وفعالية يجب عليه تحديد مصادر الأموال ومجالات استخدامها بتطبيق قاعدة تناسب الآجال، وكذا التعرف على نقاط التعارض بين السيولة والربحية؛

- إن ارتفاع أو انخفاض حجم السيولة في المصارف الإسلامية يؤدي إلى آثار سلبية على مستوى المصرف، لذلك فهي تعتمد على عدة أساليب لعلاجها ومن بينها التجارة بالذهب والفضة والاستثمار في الأوراق المالية، وكذا التعاون الاستثماري بين المصارف الإسلامية؛
- يمكن للمصارف الإسلامية استعمال الاستراتيجية والنظرية التي تراها مناسبة في إدارة سيولتها، إلا أننا نرى أن نظرية إمكانية التحويل ونظرية الكومبيوتر هما الأنسب لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كما نرى أهم نسبة يجب على المصارف الإسلامية تطبيقها لقياس السيولة هي الأصول السائلة على أرصدة التمويل والاستثمار؛
- تستعمل المصارف الإسلامية مجموعة من الأدوات والمنتجات لإدارة سيولتها منها (المراجعات الدولية، الوكالة بالاستثمار، شهادات الاستثمار، الصكوك وأسهم الشركات الحكومية وغير الحكومية)؛
- تنقسم المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال إلى معايير أساسية وأخرى ثانوية، إلا أنها لم تلقى اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المصرفية لأنها تحمل الكثير من العيوب، فمثلا معيار معدل قدرة المصرف على رد الودائع من حق الملكية نسبته مكونة من عنصرين كلاهما يعد من مصادر أموال المصرف ولم يأخذ بمصدر الخطر الذي استثمار فيه أموال المودعين وهو الأصول. وكذلك نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول لم تفرق بين أنواع الأصول حيث هناك أصول عالية المخاطر وأخرى مضمونة السداد؛
- ركزت مقررات بازل الأولى على خمسة محاور رئيسية منها المخاطر الائتمانية، وكذلك الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول، بالإضافة إلى تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية ووضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، ومعاملات تحويل الالتزامات العرضية، ووضعت معدلا لكفاية رأس المال الذي يتكون من شريحتين الأولى رأس المال الأساسي والثانية رأس المال المساند على الأصول والالتزامات المرجحة بمخاطرها ويجب أن تكون النسبة أكبر من 8 %؛
- ركزت مقررات بازل الثانية على ثلاثة ركائز أساسية، تمثلت الأولى في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حيث لم تحدث تغيير في النسبة المحددة لكفاية رأس المال والمقدرة 8 % ولا في عناصر رأس المال، وأدخلت مخاطر التشغيل في مقام النسبة، وكذلك طرق حساب المخاطر حيث صار للمصرف إمكانية اختيار الأسلوب الذي يناسبه في حساب مخاطره، أما الركيزة الثانية فمست المراجعة الرقابية الداخلية للمصارف وتفعيل دور السلطات بهدف ضمان الاستقرار المالي، بالإضافة إلى ضبط السوق عن طريق الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المصارف والسلطات الرقابية على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي؛
- جاءت مقررات بازل الثالثة بإصلاحات قسمت إلى خمسة جوانب تمثلت في زيادة كمية رأس المال وتم تقسيمه إلى شريحتين رأس المال الأساسي والمساند مع إلغاء الشريحة الثالثة والمتمثلة في القروض

المساندة لتغطية مخاطر السوق ويجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال أكبر من 10,5 %، بالإضافة إلى التعديلات المتعلقة بالسيولة وذلك بإدخال نسبتي وهما نسبة تغطية السيولة للتمويل قصير الأجل ونسبة صافي التمويل المستقر للتمويل متوسط وطويل الأجل، ونسبة الرافعة المالية، وكذلك تعزيز تغطية المخاطر والحد من التقلبات الدورية؛

- من أهم الإصلاحات التي جاءت بها مقررات بازل الرابعة مناهج قياس مخاطر السوق والائتمان (أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان، إطار تعديل التقييم الائتماني) وأسلوب قياس المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى ادخال عامل موازن للمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية في حساب نسبة الرافعة المالية؛

- أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ تأسيسه أربعة معايير خاصة بكفاية رأس المال لتكثيف مقررات بازل وفق عمل المصارف الإسلامية، حيث أصدر المعيار الثاني الخاص بكفاية رأس المال وفق مقررات بازل الثانية في سنة 2005، وفي سنة 2009 أصدر المعيار السابع الخاص بمتطلبات كفاية رأس المال للصكوك لأنها كانت غير مشمولة في المعيار الثاني، وفي سنة 2010 صدر المعيار الخامس عشر وفق مقررات بازل الثالثة، وفي سنة 2021 تم اصدار المعيار الثالث عشر حسب ما جاءت به مقررات بازل الرابعة؛

- قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2015 بإصدار المبدأ السادس لإدارة مخاطر السيولة يتمثل في تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفق ما جاءت به مقررات بازل الثالثة لتكثيفها وتطبيقها في المصارف الإسلامية، كما أصدر سنة 2008 ملاحظة فنية لتعزيز إدارة السيولة؛

- أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير لها علاقة بكفاية رأس المال والسيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بهدف تطبيق المبادئ الصادرة عن لجنة بازل، منها المعيار الأول الخاص بإدارة المخاطر الصادر سنة 2005، والمعيار الرابع الخاص بالإفصاح لتعزيز الشفافية وضبط السوق سنة 2007، المعيار الثالث عشر الخاص باختبارات الضغط سنة 2012، المعيار السابع عشر الخاص بالرقابة والتمويل الإسلامي سنة 2015، أما المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر السيولة تمثلت في تسهيلات المسعف الأخير المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية الصادر سنة 2019.

## ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- تتبع مجموعة البركة المصرفية في إدارة مخاطرها المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

- يضع مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية سياسات واستراتيجيات لمستوى تقبل مخاطر الائتمان والسوق، والمخاطر التشغيلية والسيولة وغيرها؛

- إن لجنة إدارة المخاطر لمجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن كل ما يتعلق بالمخاطر وطرق قياسها وإدارتها وتنسيق بين جميع فروع المجموعة، ومتابعتها تطبيق مقررات بازل الثانية والثالثة وقواعد مصرف البحرين المركزي؛
- هناك تطور في عدد فروع مجموعة البركة المصرفية وعدد عمالها خلال الفترة (2007 - 2021)، وانخفاضهما قليلا خلال سنتي 2020 و2021، وذلك بسبب إغلاق بعض الفروع مثل المكاتب التمثيلية في إندونيسيا؛
- إن نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة في تطور إلا أننا لاحظنا انخفاضا طفيفا في جميع المؤشرات (العائد على حقوق الملكية، العائد على الحقوق المساهمين والعائد على الموجودات) خلال سنة 2020 بسبب ارتباط مجموعة البركة المصرفية باقتصاديات دول العالم التي تأثرت بأزمة كوفيد-19؛
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007-2021) تمثل القدرة على رد الودائع في حالة الطلبات المفاجئة من العملاء؛
- تمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) احتفاظ مجموعة البركة المصرفية بجزء من موجوداتها بشكل سيولة لمواجهة أي طوارئ أما الجزء الآخر موجه للاستثمارات بمختلف أشكالها؛
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة تمثل قدرة المجموعة على استخدام مواردها من ودائع متوسطة وطويلة الأجل في التمويل والاستثمار لزيادة أرباحها بدلا من تكديسها بشكل سيولة؛
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2021) تعكس قدرة المجموعة على الوفاء بجميع التزاماتها سواء الودائع أو الالتزامات أخرى من خلال ما تملكه من أصول سائلة؛
- جميع نسب إدارة السيولة لمجموعة البركة المصرفية شهدت انخفاضا خلال سنة 2020 بسبب نقص قيمة الأصول السائلة للمجموعة في هذه السنة؛
- إن نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2011) أعلى من نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الثانية والمحددة 8 %، أما خلال الفترة (2012 - 2021) فهي أعلى من النسبة المقررة من قبل بازل الثالثة والمحددة 10,5 %، وهي تعكس قدرة المجموعة على تغطية مخاطرها؛
- نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمجموعة البركة المصرفية جيدة، لأن نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات (2007 - 2014) أعلى من نسبة كفاية رأس المال المقررة وفق المعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة 8 %، وإن نسبة كفاية رأس

- المال خلال الفترة (2015 - 2021) أعلى من نسبة كفاية رأس المال المقررة وفق المعيار الخامس عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة 10,5 %؛
- نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية وفق مقررات بازل ووفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية أعلى من النسبة المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي والمحددة 12 % خلال الفترة (2007 - 2014) و12,5 % خلال الفترة (2015 - 2021)، وهذا يدل على أن مجموعة البركة المصرفية لها ملاءة جيدة والقدرة على مواجهة أي مخاطر تتعرض لها؛
- نسبة الرافعة المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015 - 2021) أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية والمحددة 3 %، أي أن رأس مال المجموعة مرسل بشكل كافي؛
- تم تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر لمجموعة البركة المصرفية من سنة 2019 وفقا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي وهي أعلى من النسبة المحددة من طرف لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمحددة بـ 100 %؛
- نسبة تغطية السيولة لمجموعة البركة المصرفية التي تم الإفصاح عنها أعلى من نسبة المطلوبة من قبل لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- من الإجراءات التي تم اعتمادها من قبل مجموعة البركة المصرفية لإدارة السيولة أثناء أزمة كوفيد-19 هي تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، وتخفيض نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر؛
- هناك أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على جميع مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية؛
- هناك أثر إيجابي لنسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على جميع مؤشرات السيولة لمجموعة البركة المصرفية؛
- إن نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل لها تأثير أكبر على السيولة من نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على السيولة لمجموعة البركة المصرفية.
- الاقتراحات:**

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج الدراسة، ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- ينبغي على المصارف الإسلامية متابعة حركة الودائع من إيداع وسحب بشكل دوري ومستمر، حتى تتحكم في قدر السيولة المطلوبة من المودعين وذلك للوفاء بالتزاماتها، ويضمن استثمار ما تبقى من سيولته والابتعاد عن تكديس الأصول السائلة؛

- على المصارف الإسلامية أن تقوم بتنوع مجالات توظيف سيولتها سواء من حيث صيغ الاستثمار أو الآجال؛
- يجب على المصارف أن تقوم بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية ووضع السيويلة للمصرف وذلك لزيادة ثقة المتعاملين معها؛
- يجب على المصارف الإسلامية أن تراجع مستويات السيولة لديها لتجنب أي فائض أو انخفاض في السيولة؛
- ينبغي على المصارف الإسلامية استغلال فائض السيولة لديها في استثمارات متنوعة لزيادة ربحيتها وللحفاظ على القيمة الزمنية للنقود؛
- يجب على المصارف توفير مؤشرات وأدوات قياس تقوم بمراقبة السيولة والتعرف مبكرا على مشاكلها لعدم الوقوع في العسر المالي الذي يؤدي إلى الإفلاس؛
- يجب على المصارف الإسلامية الاعتماد على الطرق العلمية واستعمال الأساليب الحديثة لإدارة مخاطرها خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية كمؤشرات الإنذار المبكر واختبارات الضغط ... الخ؛
- يجب أن يكون من أهداف المصارف الإسلامية حل مشكلة السيولة هو التعاون فيما بينهم سواء عن طريق القروض في حالة نقص السيولة أو توظيفها في حالة فائض السيولة عن طريق إنشاء صناديق استثمارية؛
- يجب على المصارف الإسلامية تطبيق معيار كفاية رأس المال كما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية دون المبالغة فيه بهدف تحقيق توازن بين السيولة والربحية؛
- يجب على هيئة الرقابة الشرعية ولجنة إدارة المخاطر والمراجعين الداخليين والخارجيين متابعة تطبيق معيار كفاية رأس المال في المصرف الإسلامي كما حددته المؤسسات الدولية للحفاظ على السلامة المالية للمصرف؛
- على المصارف الإسلامية تطبيق المعايير والمبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لأنها مستمدة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومكيفة مع خصوصية المصارف الإسلامية للمحافظة على سلامتها المالية؛
- على المصارف عقد دورات تدريبية للموظفين وخاصة العاملين بمصلحة إدارة المخاطر لتنمية القدرات المهنية والفنية لهم حتى يضمن التطبيق الأمثل لمعايير بازل؛
- يجب على المصارف الإسلامية مواكبة التطورات العالمية باستعمال تقنيات التكنولوجيا الحديثة في الرقابة على الأعمال المصرفية للرفع من كفاءة المصارف وزيادة قدرتها التنافسية؛
- على مجموعة البركة المصرفية التنسيق بين فروعها في العالم والتعاون لتوظيف فائض السيولة في مشاريع استثمارية وتنموية جديدة؛

- يجب على مجموعة البركة المصرفية الإفصاح على جميع مؤشرات السيولة أفضل من اعتمادها على مؤشر واحد فقط وهو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛
- ينبغي لمجموعة البركة المصرفية تبويب بياناتها في تقاريرها السنوية وفقا لما أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى يسهل حساب نسب كفاية رأس المال والسيولة؛
- على مجموعة البركة المصرفية أن تبين في تقاريرها السنوية طريقة حساب كفاية رأس المال؛
- يجب على مجموعة البركة المصرفية الاعتماد على معايير كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أفضل من المعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لأنها تعتمد على خصوصيتها وتوفر لها أكبر ملاءة.

### آفاق الدراسة:

- لقد حاولنا من دراستنا لموضوع انعكاس كفاية رأس المال على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بين مقررات بازل ومعيير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإمام بالجوانب التي تعد أساسية في دراستنا، إلا أنه تبين لنا إمكانية المواصلة والبحث فيه من عدة جوانب جديرة بالدراسة، والتي نقترح دراستها في مواضيع أخرى نذكر منها:
- مساهمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر سيولة المصارف الإسلامية؛
  - صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في إدارة سيولة المصارف الإسلامية؛
  - استخدام نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف الإسلامية؛
  - علاقة كفاية رأس المال بربحية مؤسسات التأمين التكافلي؛
  - دور مقررات بازل في الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية؛
  - التأمين التكافلي كألية لإدارة مخاطر في المصارف الإسلامية.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- التجاني عبد القادر أحمد، إسلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك، مطبعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 2- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- 3- أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2009.
- 4- إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2015.
- 5- بلعزوز بن علي وآخرون، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر-المشتقات المالية- الهندسة المالية، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.
- 6- حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية، ط1، 2012.
- 7- حكيم براضية وجعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 8- حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2019.
- 9- حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2011.
- 10- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 11- خالد أمسن عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- 12- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.
- 13- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 2012.
- 14- زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، 2006.
- 15- زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 2000.

- 16- سالم صلال راهي الحسناوي وآخرون، مبادئ المالية والمصرفية، ب د ن، ط 01، 2019.
- 17- سالم محمود عبود وأحمد فهمي سعيد البرزنجي، دراسات وأبحاث في جودة الخدمات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد -العراق، ط1، 2016.
- 18- سامر مظهر قنطقجي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006.
- 19- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداد العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، ط2، 2015.
- 20- سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية الأزمة - المخرج، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2010.
- 21- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث القرارة، غرداية، الجزائر، ط1، 2002.
- 22- سليمة طبائبية، إدارة المصارف الإسلامية، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، ط 01، 2016.
- 23- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- 24- شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2017.
- 25- شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.
- 26- صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2004.
- 27- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 28- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.
- 29- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ب د ن، ط1، 2018.
- 30- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ط1، 2004.
- 31- عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.

- 32- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتمي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1998.
- 33- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
- 34- عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- 35- عبد اللطيف حمزة القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011.
- 36- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2002.
- 37- عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، مصرف الزيتونة، تونس، ط6، 2014.
- 38- علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ج1، ط1، 2010.
- 39- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
- 40- فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، اتحاد شركات الاستثمار، جوان، 2019.
- 41- فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط4، 2006.
- 42- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2006.
- 43- فهد بن عبد الرحمان البحي، البنك الوقفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، ب س ن.
- 44- فؤاد بن حدو، سلسلة بحوث في الاقتصاد الإسلامي - قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة-، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ج 2، ط1، 2021.
- 45- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2010.
- 46- محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2014.

- 47- محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018.
- 48- محمد بوجلal، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 49- محمد تقي العثماني وعمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2019.
- 50- محمد جلال سليمان، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1996.
- 51- محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- 52- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط6، 2007.
- 53- محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2012.
- 54- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.
- 55- محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات، ط1، 2013.
- 56- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2007.
- 57- محمود على السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2015.
- 58- ميلود زنكري، حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2015.
- 59- ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1996.
- 60- نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، ط01، 2020.
- 61- هناء محمد هلال الحنيطي، دور عقود التبرعات في تحقيق التكافل الاجتماعي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- 62- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

63- يحي سيد عمر، القروض الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، دار الأصول العلمية، ط1، 2018.

#### • المقالات:

- 64- أحمد النجار، البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، 1982.
- 65- أسماء طهراوي، وعبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01.
- 66- أحمد بن الدين ويونس مونة، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2-، مجلة الحقيقة، العدد 43، 2018.
- 67- بان ماجد جواد وعبد الرضا شفيق البصري، مسؤوليات المصارف عن عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال دراسة تحليلية استطلاعية لعينة من المصارف الأهلية العراقية من الناحية التطبيقية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 07، 2013.
- 68- بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، فيفري 2013.
- 69- جمال أحمد زيد الكيلاني، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية - المصرف الإسلامي العربي فلسطين نموذجا-، مجلة جامعة خليل للبحوث، المجلد 12، العدد 01، 2017.
- 70- حرم عبد الرحمان أحمد عبد الرحمان والهادي آدم محمد إبراهيم، مقررات بازل 1، 2، 3 ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان -دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية-، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، المجلد 07، العدد 25.
- 71- حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية -بازل 2-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، 2008.
- 72- حكيمة حلومي ومحمد خميسي بن رجم، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 -دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية-، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 01، 2019.
- 73- حمزة فيشوش، مصادر استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020.
- 74- حياة النجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
- 75- خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017.

- 76- رجوان عبد الوهاب محمد سالم، أثر تطبيق اتفاقيات بازل على البنوك المركزية في البلدان النامية، مجلة الدراسات العليا، المجلد 05، العدد 15، 2016.
- 77- رقية بوحيزر، محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.
- 78- رقية بوحيزر، دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- 79- ريماء حيدر شيخ السوق وآخرون، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية -دراسة حالة-، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، 2017.
- 80- زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام المصرفي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، المجلد 30، العدد 31، ماي 2013.
- 81- زينب خلدون وعبد القادر بريش، امتثال البنوك الإسلامية لمعايير بازل للسلامة المصرفية: الواقع والتحديات، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ديسمبر 2017.
- 82- سارة إشعلال ووهيبة خالفي، المعايير الرقابية الإسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الإسلامية - معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية نموذجاً-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، 2022.
- 83- سالية فاروق هباني، مفهوم السيولة وإدارتها في النظام المصرفي الإسلامي، مجلة المصرفي، مصرف السودان المركزي، العدد 87، مارس 2018.
- 84- سجي فتحي محمد، متطلبات بازل 1 وبازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 91، مجلد 30، 2008.
- 85- سعد عبد محمد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية بازل 2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 76، 2014.
- 86- سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقيات بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 01، 2012.
- 87- صادق أحمد عبد الله السبئي، إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، أماراباك -مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، 2016.
- 88- صالح مفتاح وفاطمة رجال، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، دراسات اقتصادية وإسلامية، المجلد 21، العدد 01، جوان 2015.
- 89- صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.

- 90- عائشة بالحرش وابتسام عدون، واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، 2021.
- 91- عبد الله إبراهيم مختار منصوري والزهرة الشريف عبد القادر بواذدية، دور مقررات لجنة بازل الدولية في إرساء قواعد الضبط في البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 43، فيفري 2018.
- 92- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد 78، أبريل 2019.
- 93- عبد الحميد أحمد شاهين ورجب محمد عمران أحمد البغدادي، القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS9 -دراسة تطبيقية-، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2019.
- 94- عبد الحميد بوشرمة، دور المقترحات الجديدة للجنة بازل 03 في إدارة مخاطر السيولة النظامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 03، العدد 28، 2013.
- 95- عبد الرحمان حرم عبد الرحمان أحمد وإبراهيم الهادي آدم محمد، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان، مجلة الدراسات العليا، المجلد 06، العدد 22، سبتمبر 2016.
- 96- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02.
- 97- عبد الكريم قندوز وحكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، ديسمبر 2014.
- 98- علي محبوب وعلي سنوسي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020.
- 99- عمار عريس ومجدوب بوحصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017.
- 100- فادي القرعان وآخرون، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 04، 2014.
- 101- فريد مشري، الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك دبي-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015.
- 102- فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.

- 103- كوثر طلحي وصادق بوشنافه، واقع وآفاق تطبيق معيار الرقع المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018.
- 104- محمد البشير بن عمر ونوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، ديسمبر 2018.
- 105- محمد علي عبود مجيد الحريث وحسن أحمد إسماعيل حزوري، مخاطر الائتمان وأثارها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 43، فيفري 2018.
- 106- محمود الشويات وأسامة العاني، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة، المجلد 23، العدد 02، 2017.
- 107- محسن بن سليم ومحمد خميسي بن رجم، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016.
- 108- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، المراجعات الإسلامية وتأثيرها على مخاطر السيولة المصرفية الإسلامية -دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني وإيلاف الإسلاميين-، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 04، 2018.
- 109- مها مزهر محسن، أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية بالتركيز على اتفاقيات بازل 1-2، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018.
- 110- موسى رحمانى ومريم زايدي، اتفاقية بازل 3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 12، مارس 2016.
- 111- ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية-، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 09، 2015.
- 112- نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2010.
- 113- نوري عبد الرسول الخاقاني وصلاح عامر هونة، تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 09، العدد 03، 2017.
- 114- وفاء يحيوي، تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد 24، العدد 01.

• الملتقيات والمؤتمرات:

- 115- السعيد دراجي وسميرة حسيبة، دور المعايير الدولية في تطوير نظام الرقابة في المصارف الإسلامية، الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 02-03 ديسمبر 2015.
- 116- أحمد سعد الرباطي وصابرين مبروك الحداد، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 28-30 جويلية 2015.
- 117- أسامة العاني ومحمود الشويات، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 28-30 جويلية 2015.
- 118- أسماء بن حميدة وسميرة حسيبة، دور المصارف الإسلامية في جذب السيولة المصرفية -دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي-، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019.
- 119- أكرم لال الدين وسعيد بوهراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية نقدية-، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 25-29 ديسمبر 2010.
- 120- بدر الدين قرشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 05-06 أبريل 2012.
- 121- حسين حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 25-29 ديسمبر 2010.
- 122- حسين سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية -في الواقع وسلامة التطبيق-، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، 06-07 أوت 2014.
- 123- رشا جاسم أحمد العبيدي، أداء البنوك الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل 3 تجربة دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي- الإمارات العربية المتحدة، 2015.
- 124- رقية بوحضر ومولود لعرابة، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، 05-06 ماي 2009.
- 125- رقية بوحضر، تقييم دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار المصرفية الإسلامية، الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 02-03 ديسمبر 2015.
- 126- ريم بنونالة وإيمان بومود، مدى قدرة التمويل الإسلامي كتركيبة شرعية على تحقيق الكفاءة التشغيلية -دراسة مالية مقارنة-، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية: إشكالية إدماج

- المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 12-13 أبريل 2016.
- 127- سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، 05-06 ماي 2009.
- 128- سليمان ناصر، كفاية رأس مال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية أليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، 08-09 ديسمبر 2013.
- 129- شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حوار الأربعاء، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010-2011.
- 130- صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، 09-10 سبتمبر 2013.
- 131- عبد العزيز طيبة ومحمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.
- 132- عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة المصرفية - اتفاقية بازل 2-، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 18-20 أبريل 2010.
- 133- عبد الكريم نصر ومصطفى صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 -دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين-، المؤتمر العلمي السنوي الخامس: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلاد لينا، عمان - الأردن، 04-05 جويلية 2007.
- 134- علي أحمد شعبان محمد، القطاع المصرفي العربي في مواجهة متطلبات كفاية رأس المال المصرفي ودور البنوك المركزية العربية، المؤتمر العلمي الحادي عشر: "مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة - مصر، ديسمبر 2010.
- 135- فائزة لعراف وزينب حوري، دور وأهمية رأس مال المصرف في حماية المصارف الإسلامية من المخاطر من منظور المعايير الجديدة، الملتقى الوطني حول: المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 02، 02-03 ديسمبر 2015.
- 136- كمال بوصافي وفيصل شياد، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية أليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2013.

- 137- لمياء حدرباش، المرابحة للأمر بالشراء في التشريع الجزائري وفق النظام 20 - 02 والتعليمية 2020 - 03، أبحاث المؤتمر الأكاديمي الخامس لدراسات الاقتصاد والأعمال المصارف الإسلامية: الواقع والمأمول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة، ليبيا، 17 - 18 ديسمبر 2022.
- 138- ماجد أحمد شلبي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك - الأردن، 22-24 ديسمبر 2002.
- 139- نعيمة برودي، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات والأدوات، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019.
- 140- يوسف بن عبد الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 7-8 ماي 2012.
- أطروحات:
- 141- أحمد سفيان عبد الله، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي، أطروحة دكتوراه اقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015.
- 142- أحمد سليمان محمود خصاونة، السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية: نظرة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014.
- 143- ألوية أوصغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية -دراسة مقارنة بيت تونس، الجزائر ومصر-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017-2018.
- 144- إبراهيم التومي، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية - دراسة حالة مجموعة البركة الإسلامي-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017.
- 145- خديجة سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
- 146- رحيمة شخوم، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري - دراسة قياسية لعينة من المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020-2021.

- 147- زينب خلدون، البنوك الإسلامية ومدى امتثالها للمعايير الدولية للسلامة المصرفية -دراسة حالة بنك فيصل السوداني-، دكتوراه علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، الجزائر، 2018-2019.
- 148- عبد السلام طويل، كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017-2018.
- 149- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
- 150- عبد القادر بن مصطفى، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات) للفترة 2013-2016، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
- 151- عبد القادر حيرش، متطلبات الحوكمة كأداة لتطوير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018.
- 152- فريد مشري، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 153- فريدة معارفي، استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 154- قرمية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة عينة من المصارف الإسلامية-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 155- كريمة حبيب، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2015)، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
- 156- محمد أبو عاقلة عبد الله، أثر تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحقيق الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية على المصارف السودانية، دكتوراه معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2018.
- 157- محمد يحيوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018.

- 158- مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي -، دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 159- مريم هاني، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل دراسة حالة عينة من البنوك في الجزائر خلال سنة 2016، أطروحة دكتوراه بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2017-2018.
- 160- ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
- رسائل:
- 161- أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- 162- أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، ماجستير مالية- بنوك وتأمين، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012-2013.
- 163- ثامر إبراهيم علي الزيني، تقييم أثر تطبيق معايير بازل 2 على القوائم المالية لبنوك الإسلامية - دراسة نظرية تطبيقية-، ماجستير محاسبة ومراجعة، تخصص محاسبة، جامعة بور سعيد، مصر، 2011.
- 164- حكيمة غلامي، أثر تطبيق كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- 165- حمزة حسين سعيد عبد السلام، أثر كفاية رأس المال على ربحية وقيمة المصارف التجارية: دراسة مقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2018.
- 166- كمال النوي، الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي دراسة حالة عددا من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2001-2011، ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012-2013.
- 167- كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير تخصص دراسات مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
- 168- مالك محمد مالك جودة، دور الضبط المؤسسي في تفعيل كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي: دراسة محاسبية، رسالة ماجستير علوم إدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017.
- 169- نور الدين حميدة حامد علي، أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من المخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2016.

- 170- هاني أحمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
- 171- يونس مونى، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013، ماجستير مالية كمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014-2015.

• **المطبوعات الجامعية:**

- 172- عبد القادر خليل، مطبوعة في الاقتصاد البنكي المعق موجهة لطلبة الماستر، جامعة المدية، 2021-2022.

• **التقارير والدوريات:**

- 173- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2007.
- 174- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2008.
- 175- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2009.
- 176- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2010.
- 177- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2011.
- 178- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2012.
- 179- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2013.
- 180- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2014.
- 181- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2015.
- 182- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2016.
- 183- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2017.
- 184- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2018.
- 185- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2019.
- 186- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2020.
- 187- مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي لسنة 2021.

• **معايير وقوانين:**

- 188- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.
- 189- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات إسلامية، ديسمبر 2005.

- 190- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية /التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، ديسمبر 2006.
- 191- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية /التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، ديسمبر 2007.
- 192- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، مارس 2008.
- 193- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات كفاية رأس المال للصكوك، والتصكيك، والاستثمارات العقارية، جانفي 2009.
- 194- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009.
- 195- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009.
- 196- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المراجحة في السلع، ديسمبر 2010.
- 197- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال، مارس 2011.
- 198- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مارس 2012.
- 199- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، ديسمبر 2013.
- 200- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي، أبريل 2015.
- 201- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2016.
- 202- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]، ديسمبر 2018.

- 203- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية بشأن تسهيلات "المسعف الأخير" المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، ديسمبر 2019.
- 204- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي]، ديسمبر 2021.
- 205- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين، نوفمبر 2017.
- **المواقع الالكترونية:**
- 206- السوق المالية الإسلامية الدولية، على الموقع: <https://www.iifm.net> بتاريخ: 02-03-2021.
- 207- أحمد الشثري، دراسة الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة وأحكامها الفقهية، على الموقع: <https://shms.sa/authoring/20386> بتاريخ: 02-03-2021.
- 208- محمد البلتاجي، صنغ التمويل في المصارف الإسلامية، على الموقع: <https://islamfin.Yoo7.Com/1494-topic> بتاريخ: 31-12-2020.
- 209- محمد أحمد المعلا، ما عقود التبرعات في الشريعة، على الموقع: [https://www.google.com/amp/s/alwatannews.net/amp article/424597](https://www.google.com/amp/s/alwatannews.net/amp%20article/424597) بتاريخ: 06-01-2021.
- 210- محمد رقون وحزمة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، على الموقع: <http://manifest.univ-ouargla.dz> بتاريخ: 15-01-2022.
- 211- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على الرابط: <https://www.IFSB.org/ar-bakground.php> بتاريخ: 05-08-2022.
- 212- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على الرابط، <https://www.IFSB.org/ar-orgchart.php> ، بتاريخ: 06-08-2022.
- 213- مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction> ، بتاريخ: 05-01-2023.
- 214- مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/getattachment/b614e4ba-48fa-45f1-b6d7-fa6f2cf58259/YourPartnerBank.pdf?lang=ar-BH> ، بتاريخ: 05-01-2023.
- 215- مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/global-network> ، بتاريخ: 05-01-2023.
- 216- مجموعة البركة المصرفية، على الرابط: <https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/the-board-of-directors/board-executive-committee> ، بتاريخ: 08-01-2023.

217- مجموعة البركة المصرفية، على الرابط:

<https://www.albaraka.com/ar/corporate-governance/risk-management/introduction-to-the-risk-management>، بتاريخ: 2023-01-13.

218- مدونة البيت الكويتي، اتفاقية بازل الثانية، على الموقع:

<https://knowledgeholders.wordpress.com/2009/08/29>، بتاريخ: 2022-01-17.

219- مركز إدارة السيولة المالية، على الموقع: <https://www.arabnak.com> بتاريخ 02 - 03 - 2021.

220- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، على الموقع: <http://aaoifi.com> بتاريخ: 2021-03-02.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

• المقالات:

221- Juliusz jablecki, **the impact of basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary**, international journal of economic sciences and applied research, volume 02, n 01.

222- Kumar Manish & Ghanshyam Chand Yadav, **Liquidity Risk Management in Bank: Conceptual Framework**, Journal of Management & Research, Volume 07, Issue 02, May 2013.

223- Nikhat fatima, **capital adequacy : a financial soundness indicator for banks**, global journal of finance and management, volume 06, number 08, 2014.

224- Noraini mohd ariffin, **liquidity risk management and financial performance in malaysia : empirical evidence from islamic banks**, aced international journal of social sciences, vol 01, n 02, december 2012.

225- Masood omar & fry.j.m, **risk management and the implementation of the basel accord in emerging countries: an application to Pakistan**, munich personal repec archive, 17 october 2011.

226- mete feridun alper oziin, **basel 4 implementation : a review of the case of the european union**, journal of capital markets studies, vol 04, no 1, 2020

227- Parvesh kumar aspal & afroze nazneer, **an empirical analysis of capital adequacy in the indian private sector banks**, american journal of research communication, volume02, number 11, 2014.

228- Pasaman silaban, **the effect of capital adequacy ratio, net interest margin and non-performing loans on bank profitability : the case of indonesia**, international journal of economics and business administration, volume 07, issue 03, 2017.

229- Siraj Khan, **Risk Management in Islamic and Conventional Banking**, Journal of Computing and Management Studies, Volume 04, Issue 01.

• الملتقيات والمؤتمرات:

230- Rachida hennani, de bale I à bale III : les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient, unite de formation et de recherche d' economie, université de montpellier, France, 27 mars 2015.

• الأطروحات:

231- Rifki Ismal, The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of Indonesia, Thesis Doctor, Durham University, United Kingdom, 2010

• التقارير والدوريات:

232- Al Baraka Banking Group (ABG), regulatory liquidity disclosures, 31 december 2021.

233- Anne M & Percie D, Risque et Control de Risque, E'conomica, Paris, 1999

234- Naullau G & Rouachi N, Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier, Revue Bancaire, Paris, 1999.

• المعايير والقوانين:

235- Basel committee on banking supervision, principles for sound liquidity risk management and supervision, basel: bank for International settlements, 2008.

236- Basel committee on banking supervision, principles for sound liquidity risk management and supervision, bank for international settlements, september 2008.

237- Basel committe on banking supervision, basel 3 : aglobal regulatory framework for more resilient banks and banking systems, bank for international settlements, december 2010.

238- Basel committe on banking supervision, basel 3 : international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, bank for international settlements, december 2010.

239- basel committee on banking supervision, basel 3: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, bank for international settlements, January 2013.

240- Basel committee on banking supervision, consultative document basel 3 : the net stable funding ratio, bank for international settlements, january 2014.

241- Basel committee on banking supervision, aprief history of the basel committe, bank for international settlements, october 2014.

242- basel committee on banking supervision, basel 3 : finalising post-crisis reforms, bank for international settlements, deecember 2017.

243- Bank Negara Malaysia. Liquidity Frame Work For Islamic Financial Instetutions. Kuala Lumpur. 2002.

244- Comité de bale sur le contrôle bancaire, bale 3 : dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, banque des règlements internationaux, décembre 2010.

245- Islamic financial services board, **technical note on issues in strengthening liquidity management of institutions offering islamic financial services : the duvelopment of islamic money markets**, march 2008.

246- Howells, Peter, Bain, keith financial markets & institution 3 th ed prentice hall, 2000.

• المواقع الالكترونية:

247- Basel committee groups, <https://www.bis.org/bcbs/mex.htm>, 08-06-2021.

248- basel committee on banking supervision, **organization chart**, <https://www.bis.org/bcbs/organ-and-gov.htm>, 07-06-2021.

249- History of the basel committee, <http://www.bis.org/bcbs/history.thtm>, 11-06-2021

250- Le figaro, **coronavirus : le comité de bale reporte l' entrée en vigueur de nouvelles exigences bancaires**, article de presse publiée 27-03-2020 à 17 :33, <https://www.lefigaro.fr/flassh-eco/coronavirus-le-comite-de-bale-reporte-l-entree-en-vigueur-de-nouvelles-exigences-bancaires-20200327>, 27/07/2022.

251 - The General Council for Islamic Banks and Institutions, <https://www.unescwa.org>, 02 – 03 – 2021

الملاحق

# الملحق رقم 01: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2007 - 2011)

## المؤشرات المالية

| 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   |                                                      |
|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------------------------------------|
| 444    | 586    | 634    | 659    | 741    | الربحية (مليون دولار أمريكي)                         |
| 215    | 314    | 325    | 316    | 344    | مجموع دخل التشغيل                                    |
| * 201  | 201    | 167    | 193    | 212    | صافي دخل التشغيل                                     |
| * 144  | 114    | 92     | 106    | 118    | صافي دخل                                             |
| * 17   | 13     | 11     | 12     | 14     | صافي دخل بعد خصم حقوق مساهمي الشركة الأم             |
|        |        |        |        |        | الاحتياطي الأساسي والاحتياطي للسهم - صافي الربحية ** |
| 10.104 | 10.920 | 13.166 | 15.878 | 17.154 | المركز المالي (مليون دولار أمريكي)                   |
| 7.389  | 8.088  | 9.431  | 11.391 | 11.818 | مجموع الموجودات                                      |
| 8.084  | 8.872  | 10.999 | 13.571 | 14.680 | مجموع الموجودات والإستثمارات                         |
| 1.570  | 1.550  | 1.737  | 1.817  | 1.799  | إجمالي ودائع العملاء                                 |
| 1.144  | 1.131  | 1.214  | 1.224  | 1.203  | مجموع حقوق المساهمين                                 |
|        |        |        |        |        | حقوق مساهمي الشركة الأم                              |
| 1.500  | 1.500  | 1.500  | 1.500  | 1.500  | رأس المال (مليون دولار أمريكي)                       |
| 651    | 697.5  | 744    | 790.5  | 869.6  | المصرف به                                            |
|        |        |        |        |        | المكتب به وخدماته                                    |
| * 14   | 13     | 10     | 11     | 12     | معدلات الربحية                                       |
| * 14   | 10     | 8      | 9      | 10     | الاحتياطي على متوسط حقوق المساهمين                   |
| * 2.3  | 1.9    | 1.4    | 1.3    | 1.3    | الاحتياطي على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم          |
| 52     | 46     | 49     | 52     | 54     | الاحتياطي على متوسط الموجودات                        |
|        |        |        |        |        | المصرف وخدماته التشغيلية إلى دخل التشغيل             |
| 16     | 14     | 13     | 11     | 11     | معدلات المركز المالي                                 |
| 4.7    | 5.2    | 5.4    | 6.3    | 6.6    | نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات             |
| 30     | 27     | 27     | 27     | 32     | إجمالي موجودات واستثمارات متحصلة من (مركب) حقوق      |
| 1.32   | 1.30   | 1.40   | 1.42   | 1.40   | نسبة الموجودات المسجلة إلى إجمالي الموجودات          |
|        |        |        |        |        | صافي القيمة السوقية للسهم (بوتون أمريكي) **          |
| 6.128  | 6.746  | 7.250  | 8.503  | 9.021  | معلومات أخرى                                         |
| 243    | 283    | 289    | 370    | 399    | العدد الإجمالي للعملاء                               |
|        |        |        |        |        | إجمالي عدد قروض                                      |

\* ماضي الدخل لعام 2007 يتضمن أرباحاً استثنائية من بيع مفترض لشركة تابعة تصل إلى 54 مليون دولار أمريكي.  
 \*\* معدلة بواقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

## الملحق رقم 02: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2011 - 2015)

### المؤشرات المالية

| 2011                                        | 2012    | 2013    | 2014    | 2015    |                                                           |
|---------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|-----------------------------------------------------------|
| <b>الربحية (مليون دولار أمريكي)</b>         |         |         |         |         |                                                           |
| 730                                         | 880     | 909     | 918     | 1,000   | مصرح الدخل التشغيلي                                       |
| 344                                         | 422     | 420     | 396     | 464     | مناقي الدخل التشغيلي                                      |
| 212                                         | 235     | 258     | 275     | 286     | مناقي الدخل                                               |
| 118                                         | 133     | 145     | 152     | 163     | مناقي الدخل المتد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم             |
| 1070                                        | 1202    | 1305    | 1370    | 1470    | المصيب الأساسي والمخصص للتدبير في الأرباح (إسكات أمريكي)* |
| <b>الحوافز المالية (مليون دولار أمريكي)</b> |         |         |         |         |                                                           |
| 17,154                                      | 19,055  | 20,968  | 23,464  | 24,618  | إجمالي المودونات                                          |
| 11,818                                      | 14,319  | 15,355  | 17,624  | 18,358  | إجمالي التحويلات والاشتراكات                              |
| 14,680                                      | 16,998  | 17,744  | 19,861  | 20,164  | إجمالي مصدايات العملاء                                    |
| 1,799                                       | 1,968   | 1,983   | 2,075   | 2,095   | إجمالي حقوق المالك                                        |
| 1,203                                       | 1,294   | 1,299   | 1,338   | 1,356   | إجمالي الحقوق المأكدة لمساهمي الشركة الأم                 |
| <b>رأس المال (مليون دولار أمريكي)</b>       |         |         |         |         |                                                           |
| 1,500                                       | 1,500   | 1,500   | 1,500   | 1,500   | المصرح به                                                 |
| 869.6                                       | 1,014.5 | 1,048.3 | 1,093.9 | 1,116.7 | المكتب والمفرد بالتكامل                                   |
| <b>معدلات الربحية</b>                       |         |         |         |         |                                                           |
| 1.2%                                        | 1.3%    | 1.3%    | 1.4%    | 1.4%    | المتد على متوسط حقوق المالك                               |
| 1.0%                                        | 1.1%    | 1.1%    | 1.2%    | 1.2%    | المتد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم                   |
| 1.3%                                        | 1.3%    | 1.3%    | 1.2%    | 1.2%    | المتد على متوسط المودونات                                 |
| 5.3%                                        | 5.2%    | 5.4%    | 5.7%    | 5.4%    | المودونات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي                    |
| <b>معدلات العرق المالي</b>                  |         |         |         |         |                                                           |
| 1.1%                                        | 1.0%    | 1.0%    | 0.9%    | 0.9%    | نسبة حقوق المالك إلى إجمالي المودونات                     |
| 6.6                                         | 7.3     | 7.7     | 8.5     | 8.8     | إجمالي التحويلات والاشتراكات كمصدايات للتدبير (عدد مرات)  |
| 3.9%                                        | 2.5%    | 2.7%    | 2.5%    | 2.4%    | نسبة إجمالي المودونات المأكدة إلى إجمالي المودونات        |
| 1.09                                        | 1.17    | 1.17    | 1.21    | 1.22    | مناقي القيمة المأكدة للتدبير (إيراد أمريكي)*              |
| <b>معلومات أخرى</b>                         |         |         |         |         |                                                           |
| 9,021                                       | 9,998   | 9,891   | 10,853  | 11,458  | إجمالي عدد المدينين                                       |
| 399                                         | 425     | 479     | 549     | 587     | إجمالي عدد القروض                                         |

\* مخططة بواقع تسدب الخزينة وأسدب المضمرة.

### الملحق رقم 03: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2015 - 2019)

العودة إلى صفحة المحتويات

مجموعة البركة المصرفية | التقرير السنوي 2019

#### المؤشرات المالية

| 2015                                      | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    |                                                           |
|-------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|-----------------------------------------------------------|
| <b>الربحية (مليون دولار أمريكي)</b>       |         |         |         |         |                                                           |
| 1,000                                     | 1,074   | 999     | 988     | 967     | مجموع الدخل التشغيلي                                      |
| 464                                       | 507     | 430     | 447     | 399     | صافي الدخل التشغيلي                                       |
| 286                                       | 268     | 207     | 217     | 180     | صافي الدخل                                                |
| 163                                       | 152     | 129     | 129     | 106     | صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم             |
| 13.19                                     | 12.29   | 9.19    | 7.91    | 6.01    | التحصيل الأساسي والمخصص للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)* |
| <b>المركز المالي (مليون دولار أمريكي)</b> |         |         |         |         |                                                           |
| 24,618                                    | 23,425  | 25,453  | 23,831  | 26,259  | إجمالي الموجودات                                          |
| 18,358                                    | 17,465  | 19,123  | 17,861  | 19,753  | إجمالي التمويلات والاستثمارات                             |
| 20,164                                    | 19,179  | 20,670  | 19,627  | 22,458  | إجمالي حسابات العملاء                                     |
| 2,095                                     | 2,009   | 2,511   | 2,256   | 2,323   | إجمالي حقوق الملاك                                        |
| 1,356                                     | 1,281   | 1,740   | 1,546   | 1,467   | إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم                 |
| <b>رأس المال (مليون دولار أمريكي)</b>     |         |         |         |         |                                                           |
| 1,500                                     | 1,500   | 1,500   | 2,500   | 2,500   | المصرح به                                                 |
| 1,115.7                                   | 1,149.2 | 1,206.7 | 1,242.9 | 1,242.9 | المكتتب والمدفوع بالكامل                                  |
| <b>معدلات الربحية</b>                     |         |         |         |         |                                                           |
| %14                                       | %13     | %9      | %9      | %8      | العائد على متوسط حقوق الملاك                              |
| %12                                       | %12     | %9      | %8      | %7      | العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم                  |
| %1.2                                      | %1.1    | %0.8    | %0.9    | %0.7    | العائد على متوسط الموجودات                                |
| %54                                       | %53     | %57     | %55     | %59     | المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي                    |
| <b>معدلات المركز المالي</b>               |         |         |         |         |                                                           |
| %9                                        | %9      | %10     | %10     | %9      | نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات                     |
| 8.8                                       | 8.7     | 7.6     | 7.9     | 8.5     | إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)    |
| %24                                       | %24     | %25     | %27     | %25     | نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات        |
| 1.10                                      | 1.04    | 1.09    | 0.93    | 0.95    | صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*                |
| <b>معلومات أخرى</b>                       |         |         |         |         |                                                           |
| 11,458                                    | 12,644  | 12,795  | 12,937  | 12,662  | العدد الإجمالي للعاملين                                   |
| 586                                       | 697     | 675     | 697     | 702     | إجمالي عدد الفروع                                         |
| *معدلة بوضع أسهم الخزينة وأسهم المتاح     |         |         |         |         |                                                           |

## الملحق رقم 04: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2017 - 2021)

atbahrain.com

### المؤشرات المالية

| 2017    | 2018    | 2019    | 2020    | 2021    |                                                           |
|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------------------------------------------------|
|         |         |         |         |         | <b>الربحية (مليون دولار أمريكي)</b>                       |
| 999     | 988     | 967     | 1,140   | 1,041   | مجموع الدخل التشغيلي                                      |
| 430     | 447     | 399     | 579     | 512     | صافي الدخل التشغيلي                                       |
| 207     | 217     | 180     | 166     | 190     | صافي الدخل                                                |
| 129     | 129     | 106     | 67      | 113     | صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم             |
| 9.19    | 7.91    | 6.01    | 2.90    | 6.71    | التصويب الأساسي والمخفض للتسهم في الربح (نسبتات أمريكية)* |
|         |         |         |         |         | <b>المركز المالي (مليون دولار أمريكي)</b>                 |
| 25,453  | 23,831  | 26,259  | 28,250  | 28,182  | إجمالي الموجودات                                          |
| 19,123  | 17,861  | 19,753  | 21,645  | 21,111  | إجمالي التمويلات والاستثمارات                             |
| 20,670  | 19,627  | 22,458  | 24,381  | 24,632  | إجمالي حسابات العملاء                                     |
| 2,511   | 2,256   | 2,323   | 2,222   | 2,058   | إجمالي حقوق الملاك                                        |
| 1,740   | 1,546   | 1,467   | 1,424   | 1,387   | إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك   |
|         |         |         |         |         | <b>رأس المال (مليون دولار أمريكي)</b>                     |
| 1,500   | 2,500   | 2,500   | 2,500   | 2,500   | المصرح به                                                 |
| 1,206.7 | 1,242.9 | 1,234.6 | 1,255.4 | 1,227.2 | المكتتب والمدفوع بالكامل                                  |
|         |         |         |         |         | <b>معدلات الربحية</b>                                     |
| %9      | %9      | %8      | %7      | %9      | العائد على متوسط حقوق الملاك                              |
| %9      | %8      | %7      | %5      | %8      | العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم                  |
| %0.8    | %0.9    | %0.7    | %0.6    | %0.7    | العائد على متوسط الموجودات                                |
| %57     | %55     | %59     | %49     | %51     | المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي                    |
|         |         |         |         |         | <b>معدلات المركز المالي</b>                               |
| %10     | %10     | %9      | %8      | %7      | نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات                     |
| 7.6     | 7.9     | 8.5     | 9.7     | 10.3    | إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)    |
| %25     | %27     | %25     | %26     | %27     | نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات        |
| 1.09    | 0.93    | 0.86    | 0.84    | 0.80    | صافي القيمة الدفترية للتسهم (دولار أمريكي)*               |
|         |         |         |         |         | <b>معلومات أخرى</b>                                       |
| 12,795  | 12,937  | 12,662  | 12,026  | 11,419  | العدد الإجمالي للعملاء                                    |
| 675     | 697     | 702     | 697     | 688     | إجمالي عدد الفروع                                         |
|         |         |         |         |         | *معدلة بوفج أسهم الخزينة وأسهم المنحة.                    |

الملحق رقم 05: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2007

الميزانية الموحدة

٢٠٠٧ ديسمبر

٢٢

| ٢٠٠٦             | ٢٠٠٧             | إيضاحات |                                                    |
|------------------|------------------|---------|----------------------------------------------------|
| ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي |         |                                                    |
|                  |                  |         | الموجودات                                          |
| ١,٨١٦,٧٧٨        | ٢,٢٨١,١٢٧        | ٣       | نقد وأرصدة لدى البنوك                              |
| ٤,٠٨١,٩٢٠        | ٥,٦٢١,٤٨٠        | ٤       | ذمم مدينة                                          |
| ٢٣٩,٥١٥          | ٧٠٧,٤٥٨          | ٥       | التحويل بالضاربة والمشاركة                         |
| ٩٢٧,٩٠٣          | ٧١١,٠٤٩          | ٦       | إستثمارات                                          |
| ٢١١,٣٢٥          | ٢٤٨,٧٢٧          | ٧       | إعارة متجهة بالتسليم                               |
| ١٣٠,٩٥١          | ١٩٣,٨٢٥          | ٨       | عقارات ومعدات                                      |
| ٢١٢,٤٢٥          | ٢٧٠,٤٠٣          | ٩       | موجودات أخرى                                       |
| ٧,٦٢٥,٨٢٧        | ١٠,١٠٣,٩٧٩       |         | مجموع الموجودات                                    |
|                  |                  |         | المطلوبات وحسابات الاستثمار المملوكة والحقوق       |
|                  |                  |         | المطلوبات                                          |
| ١,٢٢٢,٩٥٤        | ١,٧٩٢,٥٩٠        |         | حسابات تجارية للملاحة وحسابات أخرى                 |
| ١١٥,٢٧٦          | ١٩,٠٢٧           |         | مبالغ مستحقة للبنوك                                |
| ٣٦٨,١٠٧          | ٤٤٩,٨٨٣          | ١٠      | مطلوبات أخرى                                       |
| ١,٧٠٦,٣٣٧        | ٢,٢٦١,٥٠٠        |         |                                                    |
| ٤,٦٦٧,٣٦٦        | ٦,٢٢٢,٨٢٦        | ١١      | حسابات الإستثمار المملوكة                          |
|                  |                  | ١٢      | الحقوق                                             |
| ٦٣٠,٠٠٠          | ٦٥١,٠٠٠          |         | رأس المال                                          |
| ٢٣٨,٨٩٠          | ١٩٢,٣٩٠          |         | علاوة إصدار أسهم                                   |
| ٢٢,٦٠٥           | ٨٥,٧٣٠           |         | احتياطات                                           |
| ٤٢,٦٧٢           | ١٠٩,١٥٣          |         | أرباح مبقاة                                        |
| ٢٢,٤٢٠           | ١٠٥,٥٩٠          |         | تخصيصات مقترعة                                     |
| ٩٧٨,٥٩٧          | ١,١٢٣,٧٧٣        |         | حقوق عائد إلى مساهمي الشركة الأم                   |
| ٢٢٢,٥٢٧          | ٤٢٥,٨٩٥          |         | حقوق الأقلية                                       |
| ١,٢١١,١٢٤        | ١,٥٦٩,٦٥٨        |         | مجموع الحقوق                                       |
| ٧,٦٢٥,٨٢٧        | ١٠,١٠٣,٩٧٩       |         | مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المملوكة والحقوق |



عزت أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة  
والرئيس التنفيذي



صالح عبد الله كامل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٠ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

## الملحق رقم 06: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2008 - 2009

## الميزانية الموحدة

٢٠٠٩ ديسمبر

| ٢٠٠٨<br>ألف<br>دولار أمريكي                        | ٢٠٠٩<br>ألف<br>دولار أمريكي | إيضاحات |                                                          |
|----------------------------------------------------|-----------------------------|---------|----------------------------------------------------------|
| <b>الموجودات</b>                                   |                             |         |                                                          |
| ٢,٢٥٢,٨٥٢                                          | ٢,١٥٨,٢٧٢                   | ٣       | نقد وأرصدة لدى البنوك                                    |
| ٦,١٨٨,٢١٩                                          | ٧,٠٢٧,٠٦٤                   | ٤       | ذمم محيلة                                                |
| ٧٩٧,٩٥٨                                            | ٩٨١,١١٢                     | ٥       | التمويل بالمضاربة والمشاركة                              |
| ٧٩٧,٣٦٦                                            | ١,٠٨٨,٠٣٦                   | ٦       | استثمارات                                                |
| ٣,٤,٨٢٤                                            | ٢٢٥,٢٣٣                     | ٧       | إجارة منتهية بالتمليك                                    |
| ١٦,٠٢٥                                             | ٢٢٧,١٠١                     | ٨       | عقارات ومعدات                                            |
| ٢١٧,٧١٩                                            | ٢٤٩,٢٥٨                     | ٩       | موجودات أخرى                                             |
| ١٠,٩٢٠,٢٨٨                                         | ١٢,١٦٦,٢٧٧                  |         | <b>مجموع الموجودات</b>                                   |
| <b>المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة والحقوق</b> |                             |         |                                                          |
| <b>المطلوبات</b>                                   |                             |         |                                                          |
| ٢,٠٨٨,٧٥٥                                          | ٢,٦٠٧,٨٤٤                   |         | حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى                        |
| ٦,٠٨٦                                              | ١٥٢,٦٦٢                     | ١٠      | مبالغ مستحقة لبنوك                                       |
| ٤٩٧,٧٧١                                            | ٤٣,٠٢٢                      |         | مطلوبات أخرى                                             |
| ٢,٦٣٧,٢٨٦                                          | ٢,٦٩٠,٨٠٨                   |         | <b>مجموع المطلوبات</b>                                   |
| ٦,٧٣٢,٧٤١                                          | ٨,٢٣٨,٦٢٤                   | ١١      | <b>حسابات الإستثمار المطلقة</b>                          |
| <b>الحقوق</b>                                      |                             |         |                                                          |
| ٦٩٧,٥٠٠                                            | ٧٤٤,٠٠٠                     | ١٢      | الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم                       |
| ١٤٥,٨٩٠                                            | ٩٩,٢٩٠                      |         | رأس المال                                                |
| ٧٢,٤٦٠                                             | ٨٢,٢٩٢                      |         | عقدية إصدار أسهم                                         |
| ٩,٤٢٥                                              | ١٧,٢٠١                      |         | التغيرات المترتبة في القيمة العادلة                      |
| (١٨,١١٨)                                           | (٩,١٦٥)                     |         | تحويل عملات أجنبية                                       |
| ١٥٧,٦١٥                                            | ١٨٩,٤٠١                     |         | أرباح مضافة                                              |
| ٧٤,٩٠٠                                             | ٩١,١٤٠                      |         | لتخصيصات مقترحة                                          |
| ١,١٢٠,١٨٢                                          | ١,٢١٤,٢٣٠                   |         | <b>حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم</b>                 |
| ٤١٩,٤٧٩                                            | ٥٢٢,٤٨٥                     |         | حقوق غير مسيطرة                                          |
| ١,٥٣٩,٦٦١                                          | ١,٧٣٦,٨٤٥                   |         | <b>مجموع الحقوق</b>                                      |
| ١٠,٩٢٠,٢٨٨                                         | ١٢,١٦٦,٢٧٧                  |         | <b>مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق</b> |

عبدان أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

صالح عبدالله كامل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكلت الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

الملحق رقم 07: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2010 - 2011

المصير السنوي - 2011

القائمة الموحدة للمركز المالي  
في 31 ديسمبر 2011

| مطاد عرضها<br>2010<br>ألف دولار<br>أمريكي | 2011<br>ألف دولار<br>أمريكي | إيضاحات |                                                                  |
|-------------------------------------------|-----------------------------|---------|------------------------------------------------------------------|
| 3.813.903                                 | 4.633.280                   | 3       | <b>الموجودات</b>                                                 |
| 8.063.331                                 | 8.213.057                   | 4       | نقد وأرصدة لدى البنوك                                            |
| 1.538.632                                 | 950.935                     | 5       | نعم مينة                                                         |
| 1.348.872                                 | 2.090.253                   | 6       | الحويل بالمصرفية والشركات                                        |
| 439.801                                   | 563.721                     | 7       | استثمارات                                                        |
| 298.852                                   | 313.933                     | 8       | إحدى متجدة بالملك                                                |
| 374.933                                   | 388.864                     | 9       | عقارات ومعدات                                                    |
|                                           |                             |         | موجودات أخرى                                                     |
| 15.878.324                                | 17.154.043                  |         | <b>مجموع الموجودات</b>                                           |
|                                           |                             |         | <b>المطلوبات وحاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك</b>            |
| 2.906.172                                 | 3.560.317                   |         | <b>المطلوبات</b>                                                 |
| 424.477                                   | 653.462                     |         | حسابات جزية للملاء وحصيلت أخرى                                   |
| 490.988                                   | 675.196                     | 10      | مبالغ مسجلة للبنوك                                               |
|                                           |                             |         | مطلوبات أخرى                                                     |
| 3.821.637                                 | 4.888.975                   |         | <b>مجموع المطلوبات</b>                                           |
| 10.240.106                                | 10.465.918                  | 11      | <b>حقوق حاملي حسابات الإستثمار</b>                               |
|                                           |                             | 12      | <b>حقوق الملاك</b>                                               |
| 790.500                                   | 869.550                     |         | رأس المال                                                        |
| (6.528)                                   | (7.319)                     |         | أرباح خزانة                                                      |
| 15.866                                    | 16.420                      |         | أرباح إستثمار                                                    |
| 96.738                                    | 104.607                     |         | احتياطيات                                                        |
| (3.834)                                   | (10.910)                    |         | التغيرات في القيمة المعجلة                                       |
| (24.340)                                  | (112.163)                   |         | محويل معدات أجنبية                                               |
| 236.750                                   | 167.584                     |         | أرباح مبداء                                                      |
| 118.575                                   | 175.359                     |         | مخصصات مفرجة                                                     |
| 1.223.727                                 | 1.203.128                   |         | <b>الحقوق المعجلة لمساهمي الشركة الأم</b>                        |
| 592.854                                   | 596.022                     |         | حقوق غير مسطرة                                                   |
| 1.816.581                                 | 1.799.150                   |         | <b>مجموع حقوق الملاك</b>                                         |
| 15.878.324                                | 17.154.043                  |         | <b>مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك</b> |

  
عبدان أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

  
الشيخ صالح بن عبدالله كامل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

الملحق رقم 08: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2012 - 2013

العودة إلى المحتويات

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2013

| 2012<br>ألف دولار<br>أمريكي | 2013<br>ألف دولار<br>أمريكي | إيضاحات |                                                           |
|-----------------------------|-----------------------------|---------|-----------------------------------------------------------|
| 3,927,583                   | 4,797,487                   | 4       | الموجودات                                                 |
| 10,462,501                  | 10,818,219                  | 5       | نقد وأرصدة لدى البنوك                                     |
| 953,554                     | 1,192,125                   | 6       | نعم مبنية                                                 |
| 2,183,754                   | 2,402,830                   | 7       | مستحقات بخصم وخصم                                         |
| 719,619                     | 942,048                     | 8       | مستحقات                                                   |
| 386,496                     | 405,880                     | 9       | إيجار مكنية بخصم                                          |
| 421,624                     | 408,970                     | 10      | عقارات ومعدات                                             |
| 19,055,131                  | 20,967,559                  |         | موجودات أخرى                                              |
|                             |                             |         | مجموع الموجودات                                           |
|                             |                             |         | المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق المالك       |
|                             |                             |         | المطلوبات                                                 |
| 3,820,735                   | 4,249,181                   |         | صكيات جزئية للعائد وصكيات أخرى                            |
| 972,280                     | 1,095,868                   |         | مبلغ مستحق لبنوك                                          |
| 12,796                      | 540,680                     | 11      | مستحقات طويلة الأجل                                       |
| 677,012                     | 698,999                     | 12      | مطلوبات أخرى                                              |
| 5,482,823                   | 6,584,728                   |         | مجموع المطلوبات                                           |
| 11,604,628                  | 12,399,444                  | 13      | حقوق حاملي حسابات الإستثمار                               |
|                             |                             | 14      | حقوق المالك                                               |
| 1,014,475                   | 1,048,291                   |         | رأس المال                                                 |
| (8,475)                     | (8,123)                     |         | أسهم خزينة                                                |
| 16,352                      | 16,753                      |         | عائد استثمار أسهم                                         |
| 121,253                     | 131,684                     |         | تطبيقات                                                   |
| (3,636)                     | (2,380)                     |         | تغييرات في قيمة العملة                                    |
| (133,591)                   | (232,928)                   |         | مستحقات أخرى                                              |
| 218,222                     | 263,086                     |         | أرباح مبدئية                                              |
| 69,323                      | 82,268                      |         | تخصيصات مقترحة                                            |
| 1,293,923                   | 1,298,651                   |         | الحقوق الخاصة بملكي الشركة الأم                           |
| 673,757                     | 684,736                     |         | حقوق غير مسجلة                                            |
| 1,967,680                   | 1,983,387                   |         | مجموع حقوق المالك                                         |
| 19,055,131                  | 20,967,559                  |         | مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق المالك |

  
حسن أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

  
صلاح عبدالمجيد  
رئيس مجلس الإدارة

شكل الإيجانحة المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه الوثيقة المالية الموحدة.

## الملحق رقم 09: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2014 - 2015

القائمة الموحدة للمركز المالي  
في 31 ديسمبر 2015

| 2014                                                       | 2015             | إيضاحات                                                   |
|------------------------------------------------------------|------------------|-----------------------------------------------------------|
| ألف دولار أمريكي                                           | ألف دولار أمريكي |                                                           |
| <b>الموجودات</b>                                           |                  |                                                           |
| 5,011,262                                                  | 5,373,409        | 3 نقد وأرصدة لدى بنوك                                     |
| 11,999,547                                                 | 11,959,052       | 4 دعم مبنية                                               |
| 1,549,786                                                  | 1,558,593        | 5 التمويل بالمضاربة والمشاركة                             |
| 2,580,034                                                  | 3,105,750        | 6 استثمارات                                               |
| 1,494,799                                                  | 1,734,457        | 7 إيجارة متقنية بالتمليك                                  |
| 379,323                                                    | 444,608          | 8 عقارات ومعدات                                           |
| 448,838                                                    | 442,332          | 9 موجودات أخرى                                            |
| 23,463,589                                                 | 24,618,201       | مجموع الموجودات                                           |
| <b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك</b> |                  |                                                           |
| <b>المطلوبات</b>                                           |                  |                                                           |
| 4,509,312                                                  | 4,841,099        | حسابات جارية للملاءم وحسابات أخرى                         |
| 1,211,493                                                  | 808,268          | مبالغ مستحقة لبنوك                                        |
| 655,669                                                    | 1,497,208        | 10 تمويل طويلة الأجل                                      |
| 872,700                                                    | 862,444          | 11 مطلوبات أخرى                                           |
| 7,249,174                                                  | 8,009,019        | مجموع المطلوبات                                           |
| 14,139,792                                                 | 14,514,599       | 12 حقوق حاملي حسابات الاستثمار                            |
|                                                            |                  | 13 حقوق المالك                                            |
| 1,093,869                                                  | 1,115,746        | رأس المال                                                 |
| (8,261)                                                    | (8,464)          | أسهم خزينة                                                |
| 17,288                                                     | 17,662           | حقوق إصدار أسهم                                           |
| 147,621                                                    | 165,459          | احتياطيات                                                 |
| 3,073                                                      | 38,529           | التغيرات المترتبة في القيم العادلة                        |
| (313,602)                                                  | (461,948)        | تحويل صلات أجنبية                                         |
| 343,398                                                    | 433,631          | أرباح مبنية                                               |
| 54,693                                                     | 55,787           | تخصيصات مقترحة                                            |
| 1,338,079                                                  | 1,356,402        | المطلوب الملاءم للمساهمين الشركة الأم                     |
| 736,544                                                    | 738,181          | حقوق غير مسيطرة                                           |
| 2,074,623                                                  | 2,094,583        | مجموع حقوق المالك                                         |
| 23,463,589                                                 | 24,618,201       | مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك |


عزت أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

صالح عبدالله كامل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

# الملحق رقم 10: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2016 - 2017

## القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2017

| 2016<br>ألف<br>دولار أمريكي | 2017<br>ألف<br>دولار أمريكي | إحداثيات | الموجودات                                                 |
|-----------------------------|-----------------------------|----------|-----------------------------------------------------------|
| 5,073,418                   | 5,430,085                   | 3        | نقد وأرصدة لدى بنوك                                       |
| 11,423,448                  | 12,001,050                  | 4        | دعم مدينة                                                 |
| 1,582,396                   | 2,377,654                   | 5        | التمويل بالتمهيد والمشاركة                                |
| 2,629,131                   | 2,888,334                   | 6        | استثمارات                                                 |
| 1,830,339                   | 1,856,018                   | 7        | إدارة متبوية بالتمليك                                     |
| 417,295                     | 430,182                     | 8        | عقارات ومعدات                                             |
| 469,238                     | 469,878                     | 9        | موجودات أخرى                                              |
| 23,425,265                  | 25,453,211                  |          | مجموع الموجودات                                           |
|                             |                             |          | المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك       |
|                             |                             |          | المطلوبات                                                 |
| 4,983,772                   | 5,465,433                   |          | حسابات باقية للمعلم وصناديق أخرى                          |
| 918,395                     | 1,322,470                   |          | صالح مستحقة لبنوك                                         |
| 1,381,256                   | 1,236,553                   | 10       | تمويلات طويلة الأجل                                       |
| 856,467                     | 1,035,983                   | 11       | مطلوبات أخرى                                              |
| 8,139,890                   | 9,060,441                   |          | مجموع المطلوبات                                           |
| 13,276,794                  | 13,882,109                  | 12       | حقوق حاملي حسابات الاستثمار                               |
|                             |                             |          | حقوق المالك                                               |
| 1,149,218                   | 1,206,679                   | 13       | رأس المال                                                 |
| (9,588)                     | (9,550)                     | 13       | أسهم خزينة                                                |
| 18,574                      | 18,644                      |          | علوة إصدار أسهم                                           |
| -                           | 400,000                     | 14       | رأس المال الدائم فئة 1                                    |
| 181,971                     | 199,282                     |          | احتياطيات                                                 |
| 41,271                      | 40,443                      |          | التغييرات المشاركة في التقييم المتأخرة                    |
| (666,719)                   | (706,242)                   | 15       | تحويل عمائد أجنبية                                        |
| 497,374                     | 530,615                     |          | أرباح مبقاة                                               |
| 68,857                      | 60,334                      |          | تخصيصات مقترحة                                            |
| 1,280,958                   | 1,740,265                   |          | الحقوق العائدة للمساهمين الشركة الأم وحاملي الأسهم        |
| 727,623                     | 770,456                     |          | حقوق غير مسيطرة                                           |
| 2,008,581                   | 2,510,661                   |          | مجموع حقوق المالك                                         |
| 23,425,265                  | 25,453,211                  |          | مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك |



عزت أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



عزت أحمد يوسف  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

# الملحق رقم 11: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2018 - 2019

المجموعة إلى صفحة المتطلبات 44

مجموعة البركة المصرفية 1 التقرير السنوي 2019

## القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2019

| 2018<br>ألف دولار<br>أمريكي | 2019<br>ألف دولار<br>أمريكي | إيضاحات |                                                                 |
|-----------------------------|-----------------------------|---------|-----------------------------------------------------------------|
| 5,008,009                   | 5,386,926                   | 3       | <b>الموجودات</b>                                                |
| 10,303,868                  | 10,894,937                  | 4       | نقد وأرصدة لدى بنوك                                             |
| 2,718,906                   | 3,228,615                   | 5       | دعم محفظة                                                       |
| 3,067,008                   | 3,872,538                   | 6       | التمويل بالمضاربة والمشاركة                                     |
| 1,770,833                   | 1,756,756                   | 7       | إستثمارات                                                       |
| 406,564                     | 455,031                     | 8       | إجارة منتهية بالتمليك                                           |
| 556,050                     | 663,728                     | 9       | عقارات ومعدات                                                   |
| 23,831,238                  | 26,258,531                  |         | موجودات أخرى                                                    |
|                             |                             |         | <b>مجموع الموجودات</b>                                          |
|                             |                             |         | <b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملك</b>       |
|                             |                             |         | <b>المطلوبات</b>                                                |
| 5,325,924                   | 6,195,073                   |         | حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى                               |
| 1,178,758                   | 1,106,923                   |         | مبالغ مستحقة لبنوك                                              |
| 976,891                     | 379,269                     | 10      | تمويلات طويلة الأجل                                             |
| 971,310                     | 1,098,200                   | 11      | مطلوبات أخرى                                                    |
| 8,452,883                   | 8,779,465                   |         | <b>مجموع المطلوبات</b>                                          |
| 13,122,368                  | 15,155,876                  | 12      | <b>حقوق حاملي حسابات الإستثمار</b>                              |
|                             |                             |         | <b>حقوق الملك</b>                                               |
| 1,242,879                   | 1,242,879                   | 13      | رأس المال                                                       |
| (9,203)                     | (8,308)                     | 13      | أسهم خزينة                                                      |
| 18,829                      | 18,138                      |         | علاوة إصدار أسهم                                                |
| 400,000                     | 400,000                     | 14      | رأس المال الدائم فئة 1                                          |
| 165,551                     | 177,254                     |         | احتياطات                                                        |
| 31,929                      | 29,370                      |         | التغيرات المترتبة في القيم العادلة                              |
| (861,313)                   | (752,068)                   | 13      | تحويل عملة أجنبية                                               |
| 519,587                     | 335,089                     |         | أرباح مضافة                                                     |
| 37,286                      | 24,858                      |         | تخصيصات مقترحة                                                  |
| 1,545,545                   | 1,467,212                   |         | <b>الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك</b>         |
| 710,442                     | 855,978                     |         | حقوق غير مسيطرة                                                 |
| 2,255,987                   | 2,323,190                   |         | <b>مجموع حقوق الملك</b>                                         |
| 23,831,238                  | 26,258,531                  |         | <b>مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملك</b> |



عدنان أحمد يوسف  
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

## الملاحق رقم 12: الميزانية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2020 - 2021

albaraka.com

## القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2021

| 2020<br>ألف<br>دولار أمريكي                                 | 2021<br>ألف<br>دولار أمريكي | إيفادات |                                                                   |
|-------------------------------------------------------------|-----------------------------|---------|-------------------------------------------------------------------|
| <b>الموجودات</b>                                            |                             |         |                                                                   |
| 5,361,444                                                   | 5,023,878                   | 3       | نقد وأرصدة لدى بنوك                                               |
| 11,945,993                                                  | 10,996,072                  | 4       | ذمم مدينة                                                         |
| 2,854,658                                                   | 3,623,315                   | 5       | التمويل بالمضاربة والمشاركة                                       |
| 5,097,189                                                   | 4,472,649                   | 6       | استثمارات                                                         |
| 1,747,627                                                   | 2,018,800                   | 7       | إدارة متنتوية بالتمليك                                            |
| 478,572                                                     | 539,960                     | 8       | عقارات ومعدات                                                     |
| 764,516                                                     | 607,503                     | 9       | موجودات أخرى                                                      |
| 28,249,999                                                  | 28,182,177                  |         | <b>مجموع الموجودات</b>                                            |
| <b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b> |                             |         |                                                                   |
| <b>المطلوبات</b>                                            |                             |         |                                                                   |
| 7,508,344                                                   | 7,728,895                   |         | حسابات يارية للعملاء وحسابات أخرى                                 |
| 1,642,085                                                   | 1,303,793                   |         | مبالغ مستحقة لبنوك                                                |
| 319,364                                                     | 286,833                     | 10      | تمويلات طويلة الأجل                                               |
| 1,327,623                                                   | 1,205,122                   | 11      | مطلوبات أخرى                                                      |
| 10,797,416                                                  | 10,524,643                  |         | <b>مجموع المطلوبات</b>                                            |
| <b>حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>                          |                             |         |                                                                   |
| 538,077                                                     | 744,845                     |         | المؤسسات المالية                                                  |
| 14,602,012                                                  | 14,854,562                  |         | المؤسسات غير المالية والأفراد                                     |
| 15,230,189                                                  | 15,599,407                  | 12      | <b>مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>                          |
| <b>حقوق الملكية</b>                                         |                             |         |                                                                   |
| 1,242,879                                                   | 1,242,879                   | 13      | رأس المال                                                         |
| (17,462)                                                    | (15,655)                    | 13      | أسهم خزينة                                                        |
| 18,084                                                      | 16,619                      |         | علاوة إصدار أسهم                                                  |
| 183,121                                                     | 196,539                     |         | احتياطيات                                                         |
| 32,940                                                      | 57,404                      |         | التغيرات المتراكمة في التقييم العادلة                             |
| (800,489)                                                   | (940,728)                   | 13      | تحويل عملة أجنبية                                                 |
| 364,496                                                     | 430,312                     |         | أرباح مبقاة                                                       |
| 1,023,569                                                   | 987,370                     |         | <b>حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم</b>                   |
| 400,000                                                     | 400,000                     | 14      | رأس المال الدائم فئة 1                                            |
| 1,423,569                                                   | 1,387,370                   |         | <b>حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك</b>     |
| 798,825                                                     | 679,757                     |         | حقوق غير مسيطرة                                                   |
| 2,222,394                                                   | 2,058,127                   |         | <b>مجموع حقوق الملكية</b>                                         |
| 28,249,999                                                  | 28,182,177                  |         | <b>مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b> |

  
 ماروان مونتاع  
 عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

  
 عيذالله صالح كامل  
 رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

# الملحق رقم 13: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2007 - 2008

## إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٣ ملاتمة رأس المال (تتمتع)

فيما يلي تصنيفات رأسمال البنك وفقاً للمتطلبات التنظيمية:

| ٢٠٠٧<br>ألف دولار أمريكي | ٢٠٠٨<br>ألف دولار أمريكي |                                                                |
|--------------------------|--------------------------|----------------------------------------------------------------|
| ٦٥١,٠٠٠                  | ٦٩٧,٥٠٠                  | مكونات قاعدة رأس المال فئة ١                                   |
| ٢٣٨,٨٩٠                  | ١٩٢,٣٩٠                  | رأس المال المدفوع                                              |
| ٢٢,٤٤٠                   | ٢٣,٨١٠                   | علاوة إصدار أسهم                                               |
| ١,٥٢٠                    | ٢٩,٦٥٠                   | احتياطي قانوني                                                 |
| ٤٢٥,٨٩٥                  | ٤١٩,٤٧٩                  | احتياطي (معلن) عام                                             |
| ٧٩,٨٨٢                   | ٥٤,١٩٩                   | حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة                             |
| ١٤٤,١٤٨                  | ١١٣,٦٩٨                  | أرباح مبقاة مرحلة                                              |
| (٤٤,٣٤٤)                 | (٤٦,٩٠٦)                 | الأرباح المبقاة للسنة الحالية                                  |
|                          |                          | محسوماً منها: شهرة                                             |
| <u>١,٥١٩,٤٣١</u>         | <u>١,٤٩٣,٨٢٢</u>         | مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة ١                              |
| ٢,٢٣٦                    | ٢,٢٧١                    | عناصر قاعدة رأس المال فئة ٢                                    |
| ٢,٦٤٧                    | ٤,٢٤٦                    | احتياطي معادلة الأرباح                                         |
| ٥٢,١٩٠                   | ٥٨,٣٧١                   | مكاسب غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (٤٥٪ فقط) |
|                          |                          | احتياطي مخاطر الاستثمار                                        |
| <u>٥٨,٠٧٣</u>            | <u>٦٤,٨٨٨</u>            | مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة ٢                             |
| <u>١,٥٧٧,٥٠٤</u>         | <u>١,٥٥٨,٧١٠</u>         | مجموع رأس المال المؤهل                                         |

تقييم متطلبات ملاتمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملاتمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتجميع إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر لشركاتها التابعة في الأردن وتركيا وتوحيد الشركات التابعة الأخرى. تنجح المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على زيادة رأسمالها بصورة معقولة والتي تحقق التوازن بين إجراء أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاتمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملاتمة رأس المال. إن متطلبات رأس المال لهذه المخاطر هي كالتالي:

| ٢٠٠٧<br>ألف دولار أمريكي | ٢٠٠٨<br>ألف دولار أمريكي |                                            |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------------------------|
| ٤,٠٥١,٩٠٤                | ٥,٢٧٠,٠٤٠                | مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان    |
| ٩٢١,٨٥٨                  | ٦١١,٨٧٠                  | مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر السوق       |
| <u>٨١٠,٢٣٢</u>           | <u>٨٥٦,١٨٣</u>           | مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية  |
| <u>٥,٧٨٣,٩٩٤</u>         | <u>٦,٨٣٨,٠٩٣</u>         | المجموع التنظيمي للموجودات المرجحة للمخاطر |

متطلبات رأس المال حسب نوعية التمويل الإسلامي هي كالتالي:

| ٢٠٠٧<br>ألف دولار أمريكي | ٢٠٠٨<br>ألف دولار أمريكي |                             |
|--------------------------|--------------------------|-----------------------------|
| ٣,٢٣٨,٨٥٦                | ٣,٧٣٠,٩١٢                | ذمم مدينة                   |
| ٥٧٦,٠٣٨                  | ٦٦٢,٤٤٤                  | التمويل بالمضاربة والمشاركة |
| ٤١١,٣٨٤                  | ٤٦٦,٩٢١                  | استثمارات                   |
| ١٧٨,١٦٢                  | ٢٠٠,٦٣٧                  | إجارة متبوية بالتمليك       |
| ٢٠١,٦٠٠                  | ٢٠٩,١٢٦                  | الموجودات أخرى              |
| <u>٤,٢٠٦,٠٣٠</u>         | <u>٤,٨٠٩,٠٣٠</u>         | نسبة ملاتمة رأس المال       |

## الملحق رقم 14: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2009 - 2010

### 1 هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل صياغة أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنة السابقة.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة بصورة رئيسية من رأس مالها المدفوع، متضمنة علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات وصلايات الإستثمار المتطرفة. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأس مال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديثه من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال المودع هو ذو طبيعة دائمة.

للتقييم متطلبات ملاتمة رأس مالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحدة لمخاطر السوق. لحساب ملاتمة رأس مالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاتمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالمحافظة على زيادة رأس مالها بصورة معقولة والتي تحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والعمليات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي. لملاتمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملاتمة رأس المال.

### الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل بعد الخصومات المتعلقة بالخصومات لنسبة ملاتمة رأس المال كما في:

| ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩          |                         | ٣١ ديسمبر ٢٠١٠          |                         |                                                                 |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| مئة ألف<br>دولار أمريكي | مئة ألف<br>دولار أمريكي | مئة ألف<br>دولار أمريكي | مئة ألف<br>دولار أمريكي |                                                                 |
| -                       | ٧١٤,٠٠٠                 | -                       | ٧٨٣,٩٧٢                 | مكونات قاعدة رأس المال فئة 1                                    |
| -                       | ٤٢,٩٨٦                  | -                       | ٥٣,٥٤٦                  | أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل                                |
| -                       | ٩٩,٣٩٠                  | -                       | ١٥,٨٦٦                  | إحتياطيات مخصص عنها                                             |
| -                       | ١٢١,٢٨٢                 | -                       | ١٣٧,٣٣٥                 | إحتياطي قانوني / إجاري                                          |
| -                       | ١٨٩,٤٠١                 | -                       | ٢٣٦,٧٣٩                 | علاوة إصدار الأسهم                                              |
| -                       | ٤,٥٤٢                   | -                       | ٥                       | أخرى                                                            |
| -                       | ٥٢٢,٤٨٥                 | -                       | ٥٩٣,٥٥٥                 | الأرباح المبقاة المرحطة                                         |
| -                       | ٦٢,٤٢٣                  | -                       | ٨٣,٧٩٢                  | مكاسب غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (X1٥ فقط)  |
| -                       | ١١٤                     | -                       | ٢٨,٥٤٥                  | حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة الموحدة                      |
| -                       | -                       | -                       | -                       | محسوما منها:                                                    |
| -                       | -                       | -                       | -                       | شهرة                                                            |
| -                       | -                       | -                       | -                       | خسائر غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية            |
| -                       | ١,٦٦١,٥٤٩               | -                       | ١,٦٩٨,٦٥٢               | مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة 1 قبل الخصومات                  |
| -                       | -                       | -                       | -                       | عناصر قاعدة رأس المال فئة 2                                     |
| ٣,٢٩٤                   | -                       | -                       | -                       | إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وألات ومعدات (X1٤٥ فقط)  |
| -                       | -                       | ١٦,٠٨٣                  | -                       | مكاسب غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (X1٤٥ فقط) |
| ٢,٣٠٤                   | -                       | ٢,٦٦٧                   | -                       | إحتياطي معادلة الأرباح                                          |
| ٦٥,٢٢٦                  | -                       | ٨٧,٠٠٤                  | -                       | إحتياطي مخاطر الإستثمار                                         |
| ٧,٠٨٢٤                  | -                       | ١,٥٠٧٥٤                 | -                       | مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة 2 قبل الخصومات                 |
| ١,٧٣٢,٣٧٣               | -                       | ١,٨٠٤,٤٠٦               | -                       | مجموع رأس المال المتوفر                                         |
| (٦,٧٥٨)                 | (٦,٧٥٨)                 | (٤,٥٢١)                 | (٤,٥٢١)                 | الخصومات                                                        |
| ٦٤,٠٦٦                  | ١,٦٥٤,٧٩١               | ١,٠١,٢٢٣                | ١,٦٩٤,١٣١               | إستثمارات في شركات تأمين أكثر من أو تساوي ١٢٪                   |
| -                       | -                       | -                       | -                       | صافي رأس المال المتوفر                                          |
| ١,٧١٨,٨٥٧               | -                       | ١,٧٩٥,٣٦٤               | -                       | مجموع رأس المال المؤهل                                          |

# الملحق رقم 15: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2009 - 2010

١٤.

## الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)

٢٠١٠ ديسمبر

### ١ هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم ٢ متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

| ٢٠١٠ ديسمبر                     | ٢٠٠٩ ديسمبر                     | ٢٠١٠ ديسمبر                     | ٢٠٠٩ ديسمبر                     |
|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر |
| ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                |
| ٧,١٩٧,٠٤٢                       | ٨١٣,٦٤٥                         | ٧,١٩٧,٠٤٢                       | ٨١٣,٦٤٥                         |
| ٧٤٤,٨٦١                         | ٩,٠٧٩                           | ٧٤٤,٨٦١                         | ٩,٠٧٩                           |
| ١,١٦٧,٥٧٨                       | ١٤,٠٠٩                          | ١,١٦٧,٥٧٨                       | ١٤,٠٠٩                          |
| ٩,١١٩,٤٨١                       | ١,٠٩٦,٧٣٣                       | ٩,١١٩,٤٨١                       | ١,٠٩٦,٧٣٣                       |

مخاطر الائتمان  
مخاطر السوق  
المخاطر التشغيلية

الجدول - رقم ٣ متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| ٢٠١٠ ديسمبر                     | ٢٠٠٩ ديسمبر                     | ٢٠١٠ ديسمبر                     | ٢٠٠٩ ديسمبر                     |
|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر |
| ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                |
| ٣,٠٤١,١٨٤                       | ٣,١١٩,٣٧٠                       | ٣,٠٤١,١٨٤                       | ٣,١١٩,٣٧٠                       |
| ١١٧,٣٨٠                         | ٧٣,٤٤٥                          | ١١٧,٣٨٠                         | ٧٣,٤٤٥                          |
| ١٦٦,٦٩٤                         | ٢١,٥٠١                          | ١٦٦,٦٩٤                         | ٢١,٥٠١                          |
| ٣,٣٢٥,٢٥٨                       | ٣,١١٩,٣٧٠                       | ٣,٣٢٥,٢٥٨                       | ٣,١١٩,٣٧٠                       |

عقود التمويل الإسلامية  
دعم مدينة  
التمويل بالمضاربة والمشاركة  
إجارة منتهية بالتمليك

الجدول - رقم ٤ نسب ملاتمة رأس المال  
يلخص الجدول التالي نسب ملاتمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة ١ كما في:

| ٢٠١٠ ديسمبر | ٢٠٠٩ ديسمبر | نسبة مجموع رأس المال | نسبة رأس المال فئة ١ |
|-------------|-------------|----------------------|----------------------|
| ١٩,٦٩٤      | ١٩,٦٩٤      | ١٩,٦٩٤               | ١٩,٦٩٤               |
| ١٨,٥٨٤      | ١٨,٥٨٤      | ١٨,٥٨٤               | ١٨,٥٨٤               |

الجدول - رقم ٥ نسب ملاتمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة  
فيما يلي نسب ملاتمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة التي لم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

| ٢٠١٠ ديسمبر             | ٢٠٠٩ ديسمبر             | نسبة رأس المال<br>فئة ١ | نسبة رأس المال<br>فئة ١ |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|
| نسبة رأس المال<br>فئة ١ | نسبة رأس المال<br>فئة ١ | نسبة رأس المال<br>فئة ١ | نسبة رأس المال<br>فئة ١ |
| ٤٧٪                     | ٤٧٪                     | ٤٧٪                     | ٤٧٪                     |
| ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     |
| ٢١٪                     | ٢١٪                     | ٢١٪                     | ٢١٪                     |
| ٢٢٪                     | ٢٢٪                     | ٢٢٪                     | ٢٢٪                     |
| ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     |
| ٥٢٪                     | ٥٢٪                     | ٥٢٪                     | ٥٢٪                     |
| ٢٣٪                     | ٢٣٪                     | ٢٣٪                     | ٢٣٪                     |
| ١٧٪                     | ١٧٪                     | ١٧٪                     | ١٧٪                     |
| ٢٢٪                     | ٢٢٪                     | ٢٢٪                     | ٢٢٪                     |
| ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     | ١٩٪                     |
| ٤٢٪                     | ٤٢٪                     | ٤٢٪                     | ٤٢٪                     |

المكتب الرئيسي  
بنك البركة الجزائري  
بنك البركة الإسلامي  
بنك البركة لتونس  
بنك البركة مصر  
بنك البركة لبنان  
البنك الإسلامي الأردني  
بنك البركة التركي للمشاركات  
بنك البركة المحدود  
بنك البركة السوداني  
بنك البركة سورية

# الملحق رقم 16: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2011 - 2012

## الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2012

| 31 ديسمبر 2011               |                              | 31 ديسمبر 2012               |                              | الخصومات                                  |
|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-------------------------------------------|
| مئة 2<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 2<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي |                                           |
| (4.114)                      | (4.114)                      | (4.136)                      | (4.136)                      | مخصصات في شركات تأمين أخرى من أو عسوي 20% |
| 113.738                      | 1.682.521                    | 123.629                      | 1.825.374                    | مطلبي رأس المال المتوازي                  |
| 1.796.259                    |                              | 1.949.003                    |                              | مجموع رأس المال المتوازي                  |

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائحة ومخاطر السوق ومخاطر هتفوية كما في:

| 31 ديسمبر 2011                                              |                                                        | 31 ديسمبر 2012                                              |                                                        | مخاطر الائحة<br>مخاطر السوق<br>مخاطر هتفوية |
|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|---------------------------------------------|
| الحد الأدنى<br>لمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>لمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي |                                             |
| 787.406                                                     | 6.561.714                                              | 987.294                                                     | 8.227.452                                              |                                             |
| 104.048                                                     | 867.070                                                | 109.828                                                     | 915.231                                                |                                             |
| 151.740                                                     | 1.264.498                                              | 169.387                                                     | 1.411.561                                              |                                             |
| 1.043.194                                                   | 8.693.282                                              | 1.266.509                                                   | 10.554.244                                             |                                             |

الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| 31 ديسمبر 2011                                              |                                                        | 31 ديسمبر 2012                                              |                                                        | عقود التمويل الإسلامية |
|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|------------------------|
| الحد الأدنى<br>لمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>لمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي |                        |
| 714.076                                                     | 5.950.637                                              | 475.987                                                     | 3.966.561                                              | تمم مينة               |
| 33.625                                                      | 280.206                                                | 62.312                                                      | 519.265                                                | مصول بضمونية وشركة     |
| 33.535                                                      | 279.458                                                | 29.869                                                      | 248.911                                                | إجني مينة بالهاتك      |
| 781.236                                                     | 6.510.301                                              | 568.168                                                     | 4.734.737                                              |                        |

الجدول - رقم 4 نسب ملاتمة رأس المال  
يلخص الجدول التالي نسب ملاتمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فة 1 كما في:

| 31 ديسمبر<br>2011 | 31 ديسمبر<br>2012 | نسبة مجموع رأس المال<br>نسبة رأس المال فة 1 |
|-------------------|-------------------|---------------------------------------------|
| 19.69%            | 18.47%            |                                             |
| 18.58%            | 17.30%            |                                             |

## الملاحق رقم 17: ملاءمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2013 - 2014

139

اليقصاصات العامة الإضافية (غير مدققة)  
31 ديسمبر 2014

1 خريطة رأس المال وملاءمة رأس المال (تكملة)  
الجدول - رقم 1. خريطة رأس المال (تكملة)

| 31 ديسمبر 2013               |                              | 31 ديسمبر 2014               |                              |                                                         |
|------------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|---------------------------------------------------------|
| مئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 2<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي | مئة 2<br>ألف دولار<br>أمريكي |                                                         |
| (5,454)                      | (5,454)                      | (5,972)                      | (5,972)                      | الحصون<br>المستويات في شركات تأمين أخرى من أو تساوي 20% |
| 139,000                      | 1,841,553                    | 262,127                      | 1,931,721                    | مخاطر رأس المال المتكاثرة                               |
| 1,920,553                    |                              | 2,193,848                    |                              | مجموع رأس المال المتكاثرة                               |

الجدول - رقم 2. مكافآت رأس المال لمختلف أنواع المخاطر  
يُخس الجدول التالي مكافآت رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما يلي:

| 31 ديسمبر 2013                                         |                                                              | 31 ديسمبر 2014                                         |                                                              |                   |
|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|-------------------|
| الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي |                   |
| 1,119,298                                              | 9,327,487                                                    | 1,297,661                                              | 10,813,841                                                   | مخاطر الائتمان    |
| 132,855                                                | 1,107,128                                                    | 143,910                                                | 1,199,247                                                    | مخاطر السوق       |
| 188,943                                                | 1,574,526                                                    | 203,011                                                | 1,691,760                                                    | المخاطر التشغيلية |
| 1,441,096                                              | 12,009,141                                                   | 1,644,582                                              | 13,704,847                                                   |                   |

الجدول - رقم 3. مكافآت رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية  
يُخس الجدول التالي مكافآت رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما يلي:

| 31 ديسمبر 2013                                         |                                                              | 31 ديسمبر 2014                                         |                                                              |                                 |
|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي | الموجودات<br>المرجحة<br>للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال<br>ألف دولار<br>أمريكي |                                 |
| 709,451                                                | 5,912,093                                                    | 703,388                                                | 5,861,564                                                    | عقود التمويل الإسلامية          |
| 88,232                                                 | 735,269                                                      | 102,514                                                | 854,285                                                      | تتم مينة                        |
| 78,593                                                 | 654,938                                                      | 79,825                                                 | 665,205                                                      | عقود التمويل الإسلامية والشريعة |
| 876,276                                                | 7,302,300                                                    | 885,727                                                | 7,381,055                                                    | إجراء متكونة بالهيكلة           |

الجدول - رقم 4. نسب ملاءمة رأس المال  
يُخس الجدول التالي نسب ملاءمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما يلي:

| 31 ديسمبر 2013 | 31 ديسمبر 2014 |                      |
|----------------|----------------|----------------------|
| 16.49%         | 16.01%         | نسبة مجموع رأس المال |
| 15.33%         | 14.10%         | نسبة رأس المال فئة 1 |

## الملحق رقم 18: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015

### الإفصاحات العامة الإضافية

حتى 31 ديسمبر 2015

#### 1. هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية هي: التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بترجيحات إئتمانية قوية ونسبة رأس مال عالية من أجل دعم أصولها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وحمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أصولها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن لمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المنقولة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأس المال لمجموعة بصورة رئيسية من رأس مالها المنفوع، مضمن حلاوة إصدار أسهم والإحتياطيات وإحتياطي معاملة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار. من الناحية التشغيلية، فإن المبلغ الجوهرى لرأس المال لمجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تعديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال المودع هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأس مالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، استخدمت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحدة لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأس مالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الفيلد الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركائها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسمى المجموعة في جميع الأوقات بالمخاطر على رأس مالها وأخر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إيرادات أصولها والالتزامات التشغيلية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

#### الجدول - رقم 1. هيئة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.13، 1.3.14، 1.3.15)

يلخص الجدول التالي رأس المال المودع كما في 31 ديسمبر 2015:

| حقوق رأس المال<br>فئة 1 المشتركة<br>ألف دولار أمريكي                                                    | رأس المال فئة 1<br>ألف دولار أمريكي | رأس المال<br>فئة 2<br>ألف دولار أمريكي |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|----------------------------------------|
| رأس المال فئة 1                                                                                         |                                     |                                        |
| حقوق رأس المال فئة 1 المشتركة                                                                           | 1,115,746                           | -                                      |
| أسهم عائلية صادرة ومنقولة بالكامل                                                                       | 8,464                               | -                                      |
| مضمون منها: أسهم الخزينة                                                                                | 124,585                             | -                                      |
| إحتياطي قانوني / إيجاري                                                                                 | 17,663                              | -                                      |
| حلاوة إصدار الأسهم                                                                                      | 326,677                             | -                                      |
| أرباح مضافة                                                                                             | 162,597                             | -                                      |
| صافي الدخل الحالي                                                                                       | (2,685)                             | -                                      |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع                                                 | (461,948)                           | -                                      |
| مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركة التابعة إلى صلة الشركة الأم                          | 40,874                              | -                                      |
| جميع الإحتياطيات الأخرى                                                                                 | 145                                 | -                                      |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم غير المحققة التابعة من التقييم الحالي لامتداد أسهم حقوق الملكية | 1,315,190                           | -                                      |
| مجموع حقوق رأس المال فئة 1 المشتركة - قبل حقوق الأقلية                                                  | 647,311                             | -                                      |
| مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مثبته في حقوق رأس المال فئة 1 المشتركة        | 1,962,101                           | -                                      |
| مجموع حقوق رأس المال فئة 1 قبل التعديلات التشغيلية قبل الخصومات                                         | -                                   | -                                      |
| مضمون منها:                                                                                             | -                                   | -                                      |
| التبعية                                                                                                 | 72,781                              | -                                      |
| الموجودات غير المشمولة الأخرى فيما عدا حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري                                   | 5,901                               | -                                      |
| الموجودات المشمولة الموجبة                                                                              | 6,716                               | -                                      |
| مجموع حقوق رأس المال فئة 1 بعد التعديلات التشغيلية المذكورة أعلاه                                       | 1,877,103                           | -                                      |
| رأس المال الأخرى (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)                                                    | -                                   | 49,087                                 |
| أوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى                                                  | -                                   | 41,214                                 |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - طائرات والآلات ومعدات                                                   | -                                   | 13,809                                 |
| مخصص خسائر تمويل عام                                                                                    | -                                   | -                                      |
| مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 & رأس المال فئة 2                                               | 1,877,103                           | 104,110                                |
| صافي رأس المال المتوافر قبل التعديلات التشغيلية بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                | 1,890,123                           | 13,020                                 |
| صافي رأس المال المتوافر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                                        | 1,890,123                           | 13,020                                 |
| مجموع رأس المال فئة 1                                                                                   | 1,994,233                           | -                                      |
| مجموع رأس المال                                                                                         | -                                   | -                                      |

## الملحق رقم 19: ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015

### الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

#### 1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

##### الجدول - رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في 31 ديسمبر 2015:

| الموجودات<br>المرجعة<br>للمخاطر | المدة الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال |                   |
|---------------------------------|----------------------------------------|-------------------|
| ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                       |                   |
| 10.706.587                      | 1.338.323                              | مخاطر الائتمان    |
| 1.230.738                       | 153.842                                | مخاطر السوق       |
| 1.766.624                       | 220.828                                | المخاطر التشغيلية |
| 13.703.949                      | 1.712.993                              |                   |

##### الجدول - رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في 31 ديسمبر 2015:

| الموجودات<br>المرجعة<br>للمخاطر | المدة الأدنى<br>للمتطلبات<br>رأس المال |                                     |
|---------------------------------|----------------------------------------|-------------------------------------|
| ألف دولار أمريكي                | ألف دولار أمريكي                       |                                     |
| 5.695.384                       | 711.923                                | عقود التمويل الإسلامية<br>لعم مبنية |
| 825.187                         | 103.148                                | التمويل بالخصخصة والمشاركة          |
| 1.304.301                       | 163.038                                | إدارة متبعية بالتمويل               |
| 7.824.872                       | 978.109                                |                                     |

##### الجدول - رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20(i))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في 31 ديسمبر 2015:

|                      |        |
|----------------------|--------|
| نسبة مجموع رأس المال | 14.55% |
| نسبة رأس المال فئة 1 | 13.79% |

## الملحق رقم 20: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016

### الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2016

#### 1. هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموع هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية وأسية رأس مال عالية من أجل دعم أصولها وزيادة المد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وحصل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أصولها الإقتصادية وبخاصة مخاطر تشغيلها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأس المال المجموع بصورة رئيسية من رأس مالها المنفوع، متضمن حالة إصدار أسهم والإحتياطيات. من الناحية التشغيلية، فإن المبلغ الجوهرى لرأس المال المجموع هو على هيئة لأحد رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموجد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملاكمة رأس مالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموجد لمخاطر السوق. لحساب ملاكمة رأس مالها، تقع المجموعة النهج المقبول المصنف من قبل الفئيل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاكمة رأس المال. تسمى المجموعة في جميع الأوقات بالمحافظ على رأس مال واخر بصورة مقبولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أصولها والتمويلات التشغيلية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاكمة رأس المال كمد أدنى مقبول لملاكمة رأس المال.

#### الجدول - رقم 1: هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

| 31 ديسمبر 2016                                                                                        |                  |                  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|------------------|
| حقوق الملكية                                                                                          | رأس المال فئة 1  | رأس المال فئة 2  |
| ألف دولار أمريكي                                                                                      | ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي |
| <b>رأس المال فئة 1</b>                                                                                |                  |                  |
| حقوق الملكية العادية فئة 1                                                                            |                  |                  |
| أسهم عادية مسددة ومدفوعة بالكامل                                                                      | 1,149,218        | -                |
| مجموع ملها: أسهم الخزينة                                                                              | 9,588            | -                |
| إحتياطي قانوني / إداري                                                                                | 139,738          | -                |
| حالة إصدار الأسهم                                                                                     | 18,574           | -                |
| أرباح معلقة                                                                                           | 414,685          | -                |
| صافي الدخل الحالي                                                                                     | 151,392          | -                |
| مكاسب وخسائر غير محقة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع                                                | (127)            | -                |
| مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركة التابعة إلى صلة لشركة الأم                         | (666,716)        | -                |
| جميع الإحتياطيات الأخرى                                                                               | 42,232           | -                |
| مكاسب وخسائر غير محقة ناتجة من التقييم غير المحقة التابعة من التقييم الحالي لسدادات أسهم حقوق الملكية | 152              | -                |
| <b>مجموع حقوق الملكية العادية لرأس المال فئة 1 قبل الخصومات</b>                                       | <b>1,239,560</b> | -                |
| مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق حقة في حقوق الملكية العادية فئة 1           | 589,606          | -                |
| <b>مجموع حقوق الملكية العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية</b>                                       | <b>1,829,166</b> | -                |
| مجموع ملها:                                                                                           |                  |                  |
| التخفيض                                                                                               | 70,167           | -                |
| الموجودات غير المدعومة الأخرى فيما عدا حقوق تقييم خدمات الرهن العقاري                                 | 8,628            | -                |
| <b>الموجودات المدعومة الموجهة</b>                                                                     | <b>13,678</b>    | -                |
| <b>مجموع حقوق الملكية العادية لرأس المال فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية المدفوعة أعلاه</b>             | <b>1,736,693</b> | -                |
| <b>رأس المال الأخر (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)</b>                                            |                  |                  |
| أوقات مسددة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى                                               | 24,258           | 60,283           |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات والأثاث ومعدات                                                 | -                | 41,396           |
| مخصص خسائر التمويل العام                                                                              | -                | 38,507           |
| <b>مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 &amp; رأس المال فئة 2</b>                                  | <b>24,258</b>    | <b>140,186</b>   |
| صافي رأس المال المتوفر قبل التعديلات التنظيمية بعد تطبيق فرق ضمان القرض                               | 24,258           | 140,186          |
| صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                                       | 1,736,693        | 140,186          |
| <b>مجموع رأس المال فئة 1</b>                                                                          | <b>1,760,951</b> | -                |
| <b>مجموع رأس المال</b>                                                                                | <b>1,901,137</b> | -                |

## الملحق رقم 21: ملائمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2016

### الإفصاحات العامة الإضافية قبي 31 ديسمبر 2016

#### 1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتم)

الجدول - رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

| 31 ديسمبر 2016    |                       |                             |
|-------------------|-----------------------|-----------------------------|
| الموجودات المرجعة | المدة الأدنى لمتطلبات |                             |
| للمخاطر           | رأس المال             |                             |
| ألف دولار أمريكي  | ألف دولار أمريكي      |                             |
| 9,119,179         | 1,139,897             | مخاطر الائتمان              |
| 1,335,850         | 166,981               | مخاطر السوق                 |
| 1,869,546         | 233,693               | المخاطر التشغيلية           |
| 12,324,575        | 1,540,571             | إجمالي مخاطر الموجودات      |
| (1,827)           | (228)                 | إجمالي مخاطر الأرباح (30%)  |
| (52,975)          | (6,622)               | إجمالي مخاطر الإئتمان (30%) |
| 12,269,773        | 1,533,721             |                             |

الجدول - رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| 31 ديسمبر 2016    |                       |                             |
|-------------------|-----------------------|-----------------------------|
| الموجودات المرجعة | المدة الأدنى لمتطلبات |                             |
| للمخاطر           | رأس المال             |                             |
| ألف دولار أمريكي  | ألف دولار أمريكي      |                             |
| 5,284,465         | 660,558               | عقود تمويل إسلامية          |
| 612,460           | 76,558                | تسع مخيلة                   |
| 916,138           | 114,517               | التمويل بالمشاركة والمشاركة |
| 6,813,063         | 851,633               | إجارة متجهة بالتمليك        |

الجدول - رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (ب))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

| نسبة مجموع رأس المال | 31 ديسمبر 2016 |
|----------------------|----------------|
| 15.49%               |                |
| نسبة رأس المال فئة 1 | 14.35%         |

الجدول - رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام - 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للجدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

| 31 ديسمبر 2016                        |                      |                                                                                                                    |
|---------------------------------------|----------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نسبة رأس المال فئة 1                  | نسبة مجموع رأس المال |                                                                                                                    |
| 17.91%                                | 18.64%               | بنك البركة الجزائر                                                                                                 |
| 12.69%                                | 15.05%               | بنك البركة الإسلامي *                                                                                              |
| 18.14%                                | 18.27%               | بنك البركة تونس                                                                                                    |
| 14.21%                                | 15.08%               | بنك البركة مصر                                                                                                     |
| 15.54%                                | 15.54%               | بنك البركة لبنان                                                                                                   |
| 27.50%                                | 27.50%               | بنك البركة الإسلامي الأردني                                                                                        |
| 9.41%                                 | 11.41%               | بنك البركة التركي للمشاركات                                                                                        |
| 19.28%                                | 19.93%               | بنك البركة السودان                                                                                                 |
| 16.44%                                | 17.61%               | بنك البركة السودان                                                                                                 |
| 22.00%                                | 22.00%               | بنك البركة سورية                                                                                                   |
| 16.93% تبلغ نسبة رأسمال إجمالي 20.41% |                      | * هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باكستان نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 16.93% ونسبة رأسمال إجمالي 20.41% |

## الملحق رقم 22: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2017

### الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

#### 1 هيكل رأس المال ومقائمة رأس المال (تتمت)

الجدول رقم 1 هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 3.12 أو 3.14 (تتمت))

| 31 ديسمبر 2017                                                          |                              |                              |
|-------------------------------------------------------------------------|------------------------------|------------------------------|
| حقوق الملكية<br>المشتركة                                                | رأس المال                    | رأس المال                    |
| فئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي                                            | فئة 1<br>ألف دولار<br>أمريكي | فئة 2<br>ألف دولار<br>أمريكي |
| مستوفى ملو:                                                             |                              |                              |
| الشهرة                                                                  | 61,340                       | -                            |
| الموجودات غير المملوكة الأخرى فيما عدا حقوق تحكيم خدمات الترميم العقاري | 13,299                       | -                            |
| الموجودات المصرفية المؤجلة                                              | 19,731                       | -                            |
| مجموع حقوق الملكية المشتركة لرأس المال فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية    | 1,750,552                    | -                            |
| رأس المال الآخر (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)                     | 400,000                      | 57,549                       |
| أدوات صادرة من قبل الشركة الأم                                          | 40,498                       | 40,951                       |
| أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لطرف آخر                    | -                            | 46,061                       |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وأدوات ومعدات                    | -                            | -                            |
| مخصص خسارة التمويل العام                                                | -                            | -                            |
| مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 & رأس المال فئة 2               | 440,498                      | 144,471                      |
| صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض | 440,498                      | 144,471                      |
| صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                         | 1,750,552                    | 144,471                      |
| مجموع رأس المال فئة 1                                                   | 2,191,050                    | -                            |
| مجموع رأس المال                                                         | 2,335,521                    | -                            |

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 3.13، 3.14، 3.15)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

| 31 ديسمبر 2017                    |                      |                      |
|-----------------------------------|----------------------|----------------------|
| الموجودات<br>المرجحة              | للمخاطر<br>رأس المال | للمخاطر<br>رأس المال |
| ألف دولار<br>أمريكي               | ألف دولار<br>أمريكي  | ألف دولار<br>أمريكي  |
| مخاطر الائتمان                    | 10,147,015           | 1,258,377            |
| مخاطر السوق                       | 1,515,425            | 189,428              |
| المخاطر التشغيلية                 | 1,920,251            | 240,031              |
| مجموع تعرضات المخاطر المرجحة      | 13,582,691           | 1,687,836            |
| إحتياطي مخاطر الإستثمار (30% فقط) | (56,145)             | (7,018)              |
| إحتياطي الربح المعادل (30% فقط)   | (1,802)              | (225)                |
|                                   | 13,524,744           | 1,680,593            |

الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 3.17، 3.18)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| 31 ديسمبر 2017              |                      |                      |
|-----------------------------|----------------------|----------------------|
| الموجودات<br>المرجحة        | للمخاطر<br>رأس المال | للمخاطر<br>رأس المال |
| ألف دولار<br>أمريكي         | ألف دولار<br>أمريكي  | ألف دولار<br>أمريكي  |
| عقود التمويل الإسلامية      | 5,485,503            | 685,688              |
| خدم مدينة                   | 1,016,773            | 127,067              |
| التمويل بالامتياز والمشاركة | 909,497              | 113,687              |
| إدارة متويزة بالتمليك       | 7,411,773            | 926,472              |

## الملحق رقم 23: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2017

### الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

#### 1 هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال (تلمة)

الجدول - رقم 4: نسب ملاتمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملاتمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما هي:

| 31 ديسمبر 2017 |                      |
|----------------|----------------------|
| %17.27         | نسبة مجموع رأس المال |
| %16.20         | نسبة رأس المال فئة 1 |

الجدول - رقم 5: نسب ملاتمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام - 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملاتمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للجدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما هي:

| 31 ديسمبر 2017       |                      |                             |
|----------------------|----------------------|-----------------------------|
| نسبة رأس المال فئة 1 | نسبة مجموع رأس المال |                             |
| %21.81               | %22.68               | بنك البركة الجزائر          |
| %9.59                | %11.59               | بنك البركة الإسلامي *       |
| %20.44               | %20.71               | بنك البركة تونس             |
| %17.90               | %18.88               | بنك البركة مصر              |
| %11.37               | %11.37               | بنك البركة لبنان            |
| %27.59               | %27.59               | البنك الإسلامي الأردني      |
| %9.82                | %11.82               | بنك البركة التركي للمشاركات |
| %23.20               | %23.94               | بنك البركة المحدود          |
| %14.67               | %16.79               | بنك البركة السودان          |
| %17.78               | %17.78               | بنك البركة سورية            |
| %452.01              | %452.01              | بنك التمويل والتمويل        |

هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدي بنك البركة بالكويت نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 16.16% ونسبة رأسمال إجمالي 21.85%.

التقيد القانونية المفروضة على رأس المال والاحتياطي المقابل للتمويل (الإفصاح العام - 1.3.6 (ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من قبل القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال المقابل للتمويل والاحتياطي والفرصة المعادة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة أبداً من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول - رقم 6: توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام - 1.3.10 (ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما هي:

| 31 ديسمبر 2017 |                 |
|----------------|-----------------|
| نسبة الملكية % | الجنسية/التأسيس |
| 27.26          | بحريني          |
| 41.78          | سعودي           |
| 19.32          | جزيرة كاين      |
| 5.93           | إماراتي         |
| 4.71           | أخرى            |

## الملحق رقم 24: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

#### 1. هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بحجرات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكله رأسماليا وعمل تمهيلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مناظر أنشطتها، من أجل المحافظة على أو تعديل هيكله رأس المال. يمكن للمجموعة تحمل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن عبوة إصدار أسهم والاحتياطيات من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأس المال المجموعة هو على هيئة فائدة رأس المال فئة 1 كما تم تحجده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملاتمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمناظر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمناظر التشغيلية وطريقة التقييم الموحد لمناظر السوق. لحساب ملاتمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاتمة رأس المال. تسمى المجموعة في جميع الأوقات بالملاتمة على رأسمال وأخر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والاحتياطيات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاتمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملاتمة رأس المال.

الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤمل كما في:

| 31 ديسمبر 2018                                                                                                  | رأس المال              | رأس المال              | رأس المال              |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|
| فئة 1 ألف دولار أمريكي                                                                                          | فئة 2 ألف دولار أمريكي | فئة 1 ألف دولار أمريكي | فئة 2 ألف دولار أمريكي |
| رأس المال فئة 1                                                                                                 | -                      | 1,242,879              | -                      |
| رأس المال الأسهم العادية فئة 1                                                                                  | -                      | 9,203                  | -                      |
| أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل                                                                                | -                      | 165,551                | -                      |
| محسوم منها: أسهم الخزينة                                                                                        | -                      | 18,829                 | -                      |
| احتياطي قانوني / إجباري                                                                                         | -                      | 427,789                | -                      |
| عبوة إصدار الأسهم                                                                                               | -                      | 123,465                | -                      |
| أرباح هيكله                                                                                                     | -                      | 271                    | -                      |
| صافي الدخل الطلي                                                                                                | -                      | (861,313)              | -                      |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع                                                         | -                      | -                      | -                      |
| مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم                                | -                      | -                      | -                      |
| جميع الاحتياطيات الأخرى                                                                                         | -                      | 5,619                  | -                      |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية                                         | -                      | -                      | -                      |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية                                                           | -                      | 1,113,887              | -                      |
| مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مبنية في حقوق الملكية لرأس المال الأسهم العادية فئة 1 | -                      | 421,260                | -                      |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التمديدات التنظيمية                                                    | -                      | 1,535,147              | -                      |
| الصنومات                                                                                                        | -                      | -                      | -                      |
| الشهرة                                                                                                          | -                      | 53,325                 | -                      |
| الموجودات غير الملموسة الأخرى فيما عدا حقوق تكريم خدمات الزمن العقاري                                           | -                      | 18,078                 | -                      |
| الموجودات الضريبية المؤجلة                                                                                      | -                      | 20,038                 | -                      |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التمديدات التنظيمية أعلاه                                              | -                      | 1,443,706              | -                      |
| رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)                                                     | 400,000                | -                      | -                      |
| أدوات صادرة من قبل الشركة الأم                                                                                  | 66,342                 | 32,398                 | -                      |
| أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لظراف أخرى                                                          | 31,657                 | -                      | -                      |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وأثاث ومعدات                                                             | 116,232                | -                      | -                      |
| مخصص خسارة التمويل العام                                                                                        | 214,251                | 432,398                | -                      |
| مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2                                               | 214,251                | 432,398                | -                      |
| صافي رأس المال المتوفر بعد التمديدات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض                                         | 214,251                | 432,398                | 1,443,706              |
| صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                                                 | -                      | 1,876,104              | -                      |
| مجموع رأس المال فئة 1                                                                                           | -                      | -                      | -                      |
| مجموع رأس المال                                                                                                 | -                      | -                      | 2,090,355              |

## الملحق رقم 25: ملاءمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2018

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

#### 1. هيكل رأس المال وملاءمة رأس المال (تلمة)

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما هي:

| 31 ديسمبر 2018                    | الموجودات<br>المدرجة<br>للمخاطر ألف<br>دولار أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>المال ألف<br>دولار أمريكي |
|-----------------------------------|-----------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| مخاطر الائتمان                    | 9,298,528                                           | 1,162,316                                                 |
| مخاطر السوق                       | 1,151,875                                           | 143,884                                                   |
| المخاطر التشغيلية                 | 1,912,917                                           | 239,115                                                   |
| مجموع تعرضات المخاطر المدرجة      | 12,363,320                                          | 1,545,415                                                 |
| إحتياطي مخاطر الاستثمار (30% فقط) | 31,202                                              | 3,900                                                     |
| إحتياطي معاملة الأرباح (30% فقط)  | 1,596                                               | 200                                                       |
|                                   | 12,330,522                                          | 1,541,315                                                 |

الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)  
يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما هي:

| 31 ديسمبر 2018              | الموجودات<br>المدرجة<br>للمخاطر ألف<br>دولار أمريكي | الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>المال ألف<br>دولار أمريكي |
|-----------------------------|-----------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| عقود التمويل الإسلامية      | 4,450,381                                           | 556,298                                                   |
| دعم مدينة                   | 1,101,324                                           | 137,665                                                   |
| التمويل بالمشاركة والمشاركة | 878,981                                             | 309,873                                                   |
| إدارة متبوية بالتمليك       | 6,430,686                                           | 803,836                                                   |

الجدول - رقم 4 نسب ملاءمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))  
يلخص الجدول التالي نسب ملاءمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما هي:

| 31 ديسمبر 2018 | نسبة مجموع رأس المال |
|----------------|----------------------|
| % 16,95        |                      |
| % 15,22        |                      |

## الملحق رقم 26: ملاءمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2019

مجموعة البركة المصرفية | التقرير السنوي 2019

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

#### 1 هيكل رأس المال وملاءمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة هي التأكيد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بحرجات إئتمانية قوية ونسبة رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكله رأس مالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكله رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمنة عداوة إصدار أسهم والإحتياطيات، من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأس مال المجموعة هو على هيكله قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحجده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال المودع هو ذو طبيعة دائم.

لتقييم متطلبات ملاءمة رأس مالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحدة لمخاطر السوق. لحساب ملاءمة رأس مالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الطويل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاءمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأس مالها وأمر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والاحتياجات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاءمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملاءمة رأس المال.

#### الجدول - رقم 1 هيكله رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

| 31 ديسمبر 2019   | رأس المال        | رأس المال        | رأس المال                                                                                                      |
|------------------|------------------|------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| فئة 2            | فئة 1            | فئة 1            | فئة 1                                                                                                          |
| ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي                                                                                               |
|                  |                  |                  |                                                                                                                |
|                  |                  |                  | رأس المال فئة 1                                                                                                |
|                  |                  |                  | رأس المال الأسهم العادية فئة 1                                                                                 |
| -                | -                | 1,242,800        | أسهم عادية متداولة وصندوقة بالتأجيل                                                                            |
| -                | -                | 8,308            | مجموع صافي: أسهم الخزينة                                                                                       |
| -                | -                | 176,117          | احتياطي قانوني / إحتياطي                                                                                       |
| -                | -                | 18,137           | عداوة إصدار الأسهم                                                                                             |
| -                | -                | 254,271          | أرباح صالحة                                                                                                    |
| -                | -                | 83,720           | مخالفات المثل الحالي                                                                                           |
| -                | -                | (1,967)          | مخالفات وخسائر غير صالحة قابلة من أدوات مالية متداولة للبيع                                                    |
| -                | -                | (752,065)        | مخالفات وخسائر قابلة من تحويل الصناديق الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم                           |
| -                | -                | 1,136            | صافي الاحتياطيات الأخرى                                                                                        |
| -                | -                | 21,952           | مخالفات وخسائر غير صالحة قابلة من التقييم المتداول لسندات أسهم حقوق الملكية                                    |
| -                | -                | 1,035,873        | مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية                                                          |
| -                | -                | 450,595          | مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية التي تم إيجائها في حقوق الملكية لرأس المال الأسهم العادية فئة 1 |
| -                | -                | 1,486,468        | مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية                                                   |
|                  |                  |                  | المسؤوليات                                                                                                     |
| -                | -                | 51,361           | الشهيرة                                                                                                        |
| -                | -                | 23,721           | المواريث غير الملموسة بخلاف حقوق تقديم خدمات الزمن المتأخر                                                     |
| -                | -                | 14,196           | المواريث الضريبة المؤجلة                                                                                       |
| -                | -                | 1,397,190        | مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أعلاه                                             |
|                  |                  |                  | رأس المال الآخر لرأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2                                                     |
| -                | 400,000          |                  | أدوات صادرة من قبل الشركة الأم                                                                                 |
| 87,441           | 30,901           |                  | أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى                                                        |
| 31,337           | -                |                  | إحتياطي إعادة تقييم المواريث - مخازن وأدوات وصناديق                                                            |
| 114,829          | -                |                  | مخالفات وشركة التمويل العام                                                                                    |
| 235,607          | 430,901          |                  | مجموع رأس المال المتوفر لرأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2                                             |
| 235,607          | 430,901          |                  | مخالفات رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القروض                                    |
| 235,607          | 430,901          | 1,397,190        | مخالفات رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القروض                                                            |
| -                | 1,828,091        |                  | مجموع رأس المال فئة 1                                                                                          |
| 2,063,698        |                  |                  | مجموع رأس المال                                                                                                |

## الملاحق رقم 27: ملاءمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2019

| المجموعة إلى صفحة المتطلبات 44                                                               |                                |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------|
| مجموعة البركة المصرفية 1 التقرير السنوي 2019                                                 |                                |
| الإفصاحات العامة الإضافية                                                                    |                                |
| 31 ديسمبر 2019                                                                               |                                |
| 1 هيكل رأس المال وملاءمة رأس المال (تتمة)                                                    |                                |
| الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)       |                                |
| يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في: |                                |
| 31 ديسمبر 2019                                                                               |                                |
| الموجودات<br>المرجحة                                                                         | الحد الأدنى<br>للمتطلبات       |
| للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي                                                               | للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي |
| 9,346,347                                                                                    | 1,168,293                      |
| 1,228,050                                                                                    | 153,506                        |
| 1,846,191                                                                                    | 230,774                        |
| مخاطر الائتمان                                                                               |                                |
| مخاطر السوق                                                                                  |                                |
| المخاطر التشغيلية                                                                            |                                |
| مجموع التمرضات المرجحة للمخاطر                                                               | 1,552,573                      |
| إحتياطي مخاطر الاستثمار (30% فقط)                                                            | (23,159)                       |
| إحتياطي معادلة الأرباح (30% فقط)                                                             | (2,220)                        |
|                                                                                              | (278)                          |
| 12,395,209                                                                                   | 1,549,400                      |
| الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)     |                                |
| يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:                  |                                |
| 31 ديسمبر 2019                                                                               |                                |
| الموجودات<br>المرجحة                                                                         | الحد الأدنى<br>للمتطلبات       |
| للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي                                                               | للمخاطر<br>ألف دولار<br>أمريكي |
| 4,150,481                                                                                    | 518,810                        |
| 953,701                                                                                      | 119,213                        |
| 785,109                                                                                      | 98,139                         |
| 5,889,291                                                                                    | 736,162                        |
| عقود التمويل الإسلامية                                                                       |                                |
| ذمم محبنة                                                                                    |                                |
| التمويل بالمضاربة والمشاركة                                                                  |                                |
| إجارة منتهية بالتمليك                                                                        |                                |
| الجدول - رقم 4 نسب ملاءمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20)                                 |                                |
| يلخص الجدول التالي نسب ملاءمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:            |                                |
| 31 ديسمبر 2019                                                                               |                                |
| نسبة مجموع رأس المال                                                                         | 16.65%                         |
| نسبة رأس المال فئة 1                                                                         | 14.75%                         |

## الملحق رقم 28: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2020

#### 1 هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

لتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً وبأن المجموعة تحتفظ بمرجآت التمانية قوية ونسبة رأس المال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكله رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديلهم يجوز للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأس المال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأس المال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحجده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

للتقييم متطلبات ملاتمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملاتمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقيول المعتمد من قبل الحليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاتمة رأس المال. تسعى المجموعة جاهدة إلى الحفاظ على رأس المال وأمر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والاحتياطيات التنظيمية المخصصة عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاتمة رأس المال كحد أدنى مقيول لدى ملاتمة رأس المال.

#### الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

| 31 ديسمبر 2020                                                                            |                  | رأس المال        |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|------------------|
| فئة 1                                                                                     | فئة 2            | الأسهم العادية   |
| ألف دولار أمريكي                                                                          | ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي |
| رأس المال فئة 1                                                                           |                  |                  |
| رأس المال الأسهم العادية فئة 1                                                            |                  |                  |
| أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل                                                          | 1,242,880        | -                |
| محسوم منها: أسهم الخزينة                                                                  | 17,462           | -                |
| إحتياطي قانوني / إحتياطي                                                                  | 182,775          | -                |
| علاوة إصدار الأسهم                                                                        | 18,084           | -                |
| أرباح مبقاة                                                                               | 444,022          | -                |
| صافي الدخل الطلي                                                                          | 41,874           | -                |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع                                   | 1,887            | -                |
| مكاسب وخسائر ناتجة عن تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم          | (800,486)        | -                |
| جميع الإحتياطيات الأخرى                                                                   | 345              | -                |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لاسندات أسهم الملكية                       | 247,05           | -                |
| <b>مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية</b>                              | <b>1,338,624</b> | <b>-</b>         |
| مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية التي تم إحتياها في حقوق الملكية لرأس المال | 430,535          | -                |
| <b>الأسهم العادية فئة 1</b>                                                               | <b>1,569,159</b> | <b>-</b>         |
| <b>مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية</b>                       | <b>1,569,159</b> | <b>-</b>         |
| الصنومات:                                                                                 |                  |                  |
| الشهرة                                                                                    | 46,805           | -                |
| الموجودات غير الملموسة بخلاف حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري                               | 28,983           | -                |
| الموجودات الضريبة المؤجلة                                                                 | 11,800           | -                |
| <b>مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أملاه</b>                 | <b>1,481,571</b> | <b>-</b>         |
| <b>رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)</b>                        | <b>400,000</b>   | <b>31,008</b>    |
| أجوات صادرة من قبل الشركة الأم                                                            | 92,300           | -                |
| أجوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية للطرف الأخرى                                  | 31,053           | -                |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وأكث ومعدات                                        | 125,562          | -                |
| مخصص خسائر التمويل العام                                                                  | 248,715          | 431,008          |
| <b>مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2</b>                  | <b>248,715</b>   | <b>431,008</b>   |
| صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض                   | 248,715          | 431,008          |
| صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                           | 1,912,579        | 1,481,571        |
| <b>مجموع رأس المال فئة 1</b>                                                              | <b>1,912,579</b> | <b>1,481,571</b> |
| <b>مجموع رأس المال</b>                                                                    | <b>2,363,294</b> | <b>1,481,571</b> |

137

(إفصاحات رأس المال الإضافي)

## الملحق رقم 29: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020

## الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2020

## 1 هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال (تلمة)

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

| 31 ديسمبر 2020                      |                                     |                                   |
|-------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------------|
| الموجودات<br>المرجحة للمخاطر<br>ألف | الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>ألف |                                   |
| دولار أمريكي                        | دولار أمريكي                        |                                   |
| 10,044,976                          | 1,255,622                           | مخاطر الائتمان                    |
| 1,576,238                           | 197,030                             | مخاطر السوق                       |
| 1,934,353                           | 241,794                             | المخاطر التشغيلية                 |
| 13,555,567                          | 1,694,446                           | مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر    |
| 19,560                              | 2,445                               | إحتياطي مخاطر الاستثمار (30% فقط) |
| 1,993                               | 238                                 | إحتياطي معاملة الأرباح (30% فقط)  |
| 13,534,104                          | 1,691,763                           |                                   |

## الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| 31 ديسمبر 2020                      |                                     |                             |
|-------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------|
| الموجودات<br>المرجحة للمخاطر<br>ألف | الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>ألف |                             |
| دولار أمريكي                        | دولار أمريكي                        |                             |
| 4,631,692                           | 578,962                             | عقود التمويل الإسلامية      |
| 1,322,600                           | 140,325                             | كمم مدونة                   |
| 775,474                             | 89,434                              | التمويل بالمضاربة والمشاركة |
| 6,469,766                           | 808,721                             | إطارة متبوية بالتمويلات     |

## الجدول - رقم 4 نسب ملاتمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (ج))

يلخص الجدول التالي نسب ملاتمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

| 31 ديسمبر 2020 |  |                      |
|----------------|--|----------------------|
| 15.97%         |  | نسبة مجموع رأس المال |
| 14.33%         |  | نسبة رأس المال فئة 1 |

## الملحق رقم 30: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2021

albank.com

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2021

#### 1 هيكل رأس المال وملاتمة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة هي ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً وبأن المجموعة تحتفظ بحريتها المالية قوية ونسبة رأس المال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكله رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله يجوز للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأس المال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات من الناحية التنظيمية. فإن المبلغ الجوهري لرأس المال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي. أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملاتمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملاتمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل التحليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملاتمة رأس المال. تسعى المجموعة جاهدة إلى الحفاظ على رأس المال وأمر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملاتمة رأس المال كحد أدنى مقبول لدى ملاتمة رأس المال.

#### الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

| 31 ديسمبر 2021                                                                                      |                  |                  |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|------------------|
| رأس المال                                                                                           | التسليم العادية  | رأس المال        |
| فئة 1                                                                                               | الإضافي فئة 1    | رأس المال فئة 2  |
| ألف دولار أمريكي                                                                                    | ألف دولار أمريكي | ألف دولار أمريكي |
| رأس المال فئة 1                                                                                     |                  |                  |
| رأس المال الأسهم العادية فئة 1                                                                      | 1,242,879        | -                |
| أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل                                                                    | 15,635           | -                |
| محسوم منها: أسهم الخزينة                                                                            | 194,051          | -                |
| إحتياطي قانوني / إداري                                                                              | 16,619           | -                |
| علاوة إصدار الأسهم                                                                                  | 463,672          | -                |
| أرباح مبقاة                                                                                         | 97,431           | -                |
| مخاض الحثل الطاني                                                                                   | 5,714            | -                |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع                                             | (940,728)        | -                |
| مكاسب وخسائر ناتجة عن تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم                    | 2,487            | -                |
| جميع الإحتياطيات الأخرى                                                                             | 15,319           | -                |
| مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية                             | 1,081,189        | -                |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية                                               | 337,335          | -                |
| مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية التي تم إلتئها في حقوق الملكية لرأس المال            | 1,418,524        | -                |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية                                        |                  |                  |
| الخصومات:                                                                                           |                  |                  |
| الشهرة                                                                                              | 43,376           | -                |
| الموجودات غير الملموسة بخلاف حقوق تكريم خدمات الزعماء الإداري                                       | 32,650           | -                |
| الموجودات الضريبية المؤجلة                                                                          | 5,823            | -                |
| مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أماله (رأس المال الأسهم العادية فئة 1) | 1,336,675        | -                |
| رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)                                         |                  |                  |
| أدوات صادرة من قبل الشركة الأم                                                                      | 400,000          | -                |
| أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى                                             | 32,347           | 93,673           |
| إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وأدات ومعدات                                                 | -                | 52,290           |
| مخصص خسائر التمويل العام                                                                            | -                | 121,767          |
| مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2                                   | 432,347          | 267,730          |
| مخاض رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض                             | 432,347          | 267,730          |
| مخاض رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض                                                     | 1,336,675        | 267,730          |
| مجموع رأس المال فئة 1                                                                               | 1,769,022        | -                |
| مجموع رأس المال                                                                                     | 2,836,752        | -                |

## الملحق رقم 31: ملاتمة رأس المال لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2021

aibank.com

### الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2021

#### 1 هيكل رأس المال ومقائمة رأس المال (تتمة)

##### الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

| 31 ديسمبر 2021                                               |                                                            |                                   |
|--------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|
| الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>المرجحة للمخاطر المال<br>ألف | الموجودات<br>للمتطلبات رأس<br>المرجحة للمخاطر المال<br>ألف |                                   |
| دولار أمريكي                                                 | دولار أمريكي                                               |                                   |
| 1,217,672                                                    | 9,741,375                                                  | مخاطر الائتمان                    |
| 169,150                                                      | 1,353,200                                                  | مخاطر السوق                       |
| 245,985                                                      | 1,967,880                                                  | المخاطر التشغيلية                 |
| 1,632,807                                                    | 13,062,455                                                 | مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر    |
| 2,355                                                        | 18,840                                                     | إحتياطي مخاطر الاستثمار (300 فقط) |
| 135                                                          | 1,079                                                      | إحتياطي معادلة الأرباح (300 فقط)  |
| 1,630,317                                                    | 13,042,536                                                 |                                   |

##### الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

| 31 ديسمبر 2021                                               |                                                            |                             |
|--------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| الحد الأدنى<br>للمتطلبات رأس<br>المرجحة للمخاطر المال<br>ألف | الموجودات<br>للمتطلبات رأس<br>المرجحة للمخاطر المال<br>ألف |                             |
| دولار أمريكي                                                 | دولار أمريكي                                               |                             |
| 459,211                                                      | 3,673,690                                                  | عقود التمويل الإسلامية      |
| 135,554                                                      | 1,084,433                                                  | كم مدينة                    |
| 100,620                                                      | 804,259                                                    | التمويل بالمضاربة والمشاركة |
| 695,285                                                      | 5,563,082                                                  | إدارة متتوية بالتمليك       |

##### الجدول - رقم 4 نسب ملاتمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملاتمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

| 31 ديسمبر 2021 |                      |
|----------------|----------------------|
| 15.62%         | نسبة مجموع رأس المال |
| 10.25%         | نسبة رأس المال فئة 1 |

الملحق رقم 32: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

Dependent Variable: L1  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 11:32  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 0.483921    | 0.209284              | 2.312270    | 0.0378    |
| C1                 | 3.131210    | 1.116745              | 2.803872    | 0.0149    |
| R-squared          | 0.376848    | Mean dependent var    |             | 1.060607  |
| Adjusted R-squared | 0.328914    | S.D. dependent var    |             | 0.182972  |
| S.E. of regression | 0.149890    | Akaike info criterion |             | -0.834258 |
| Sum squared resid  | 0.292073    | Schwarz criterion     |             | -0.739851 |
| Log likelihood     | 8.256934    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.835264 |
| F-statistic        | 7.861700    | Durbin-Watson stat    |             | 0.584678  |
| Prob(F-statistic)  | 0.014919    |                       |             |           |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 5.058938 | Prob. F(2,11)       | 0.0277 |
| Obs*R-squared | 7.186714 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0275 |

Dependent Variable: L1  
Method: Generalized Method of Moments  
Date: 05/07/23 Time: 12:04  
Sample (adjusted): 2009 2021  
Included observations: 13 after adjustments  
Linear estimation with 1 weight update  
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)  
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix  
Instrument specification: C L1(-1) L1(-2)

| Variable           | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.014963   | 0.669239           | -1.516592   | 0.1576   |
| C1                 | 11.82682    | 3.952328           | 2.992368    | 0.0122   |
| R-squared          | -0.533507   | Mean dependent var |             | 1.038792 |
| Adjusted R-squared | -0.672917   | S.D. dependent var |             | 0.185400 |
| S.E. of regression | 0.239799    | Sum squared resid  |             | 0.632538 |
| Durbin-Watson stat | 0.838106    | J-statistic        |             | 0.508047 |
| Instrument rank    | 3           | Prob(J-statistic)  |             | 0.475986 |

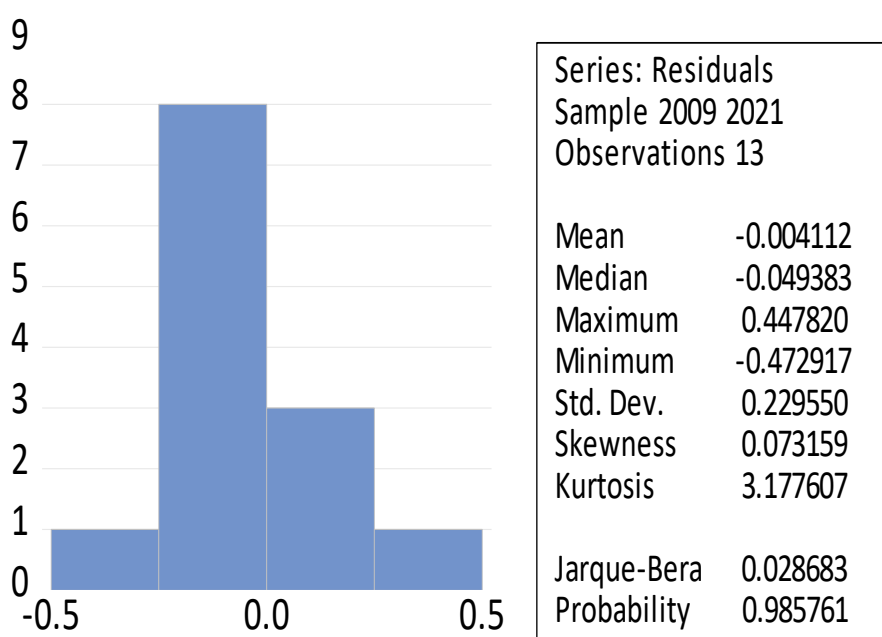
الملحق رقم 33: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

Date: 05/07/23 Time: 12:05

Sample (adjusted): 2009 2021

Included observations: 13 after adjustments

| Included observations: 13 after adjustments                                       |                                                                                   | AC | PAC    | Q-Stat | Prob*  |       |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Autocorrelation                                                                   | Partial Correlation                                                               |    |        |        |        |       |
|  |  | 1  | 0.404  | 0.404  | 2.6536 | 0.103 |
|  |  | 2  | 0.206  | 0.051  | 3.4077 | 0.182 |
|  |  | 3  | -0.035 | -0.161 | 3.4315 | 0.330 |
|  |  | 4  | -0.407 | -0.433 | 7.0286 | 0.134 |
|  |  | 5  | -0.382 | -0.108 | 10.578 | 0.060 |
|  |  | 6  | -0.445 | -0.225 | 16.091 | 0.013 |
|  |  | 7  | -0.197 | 0.069  | 17.358 | 0.015 |
|  |  | 8  | 0.051  | 0.050  | 17.459 | 0.026 |
|  |  | 9  | 0.076  | -0.143 | 17.742 | 0.038 |
|  |  | 10 | 0.070  | -0.336 | 18.058 | 0.054 |
|  |  | 11 | 0.114  | -0.027 | 19.329 | 0.055 |
|  |  | 12 | 0.045  | -0.014 | 19.724 | 0.072 |



Test for Equality of Variances of RESID01

Categorized by values of RESID01

Date: 05/07/23 Time: 12:07

Sample (adjusted): 2009 2021

Included observations: 13 after adjustments

| Method         | df     | Value    | Probability |
|----------------|--------|----------|-------------|
| Bartlett       | 4      | 0.800096 | 0.9384      |
| Levene         | (4, 8) | 1.839821 | 0.2147      |
| Brown-Forsythe | (4, 8) | 1.681076 | 0.2463      |

الملحق رقم 34: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

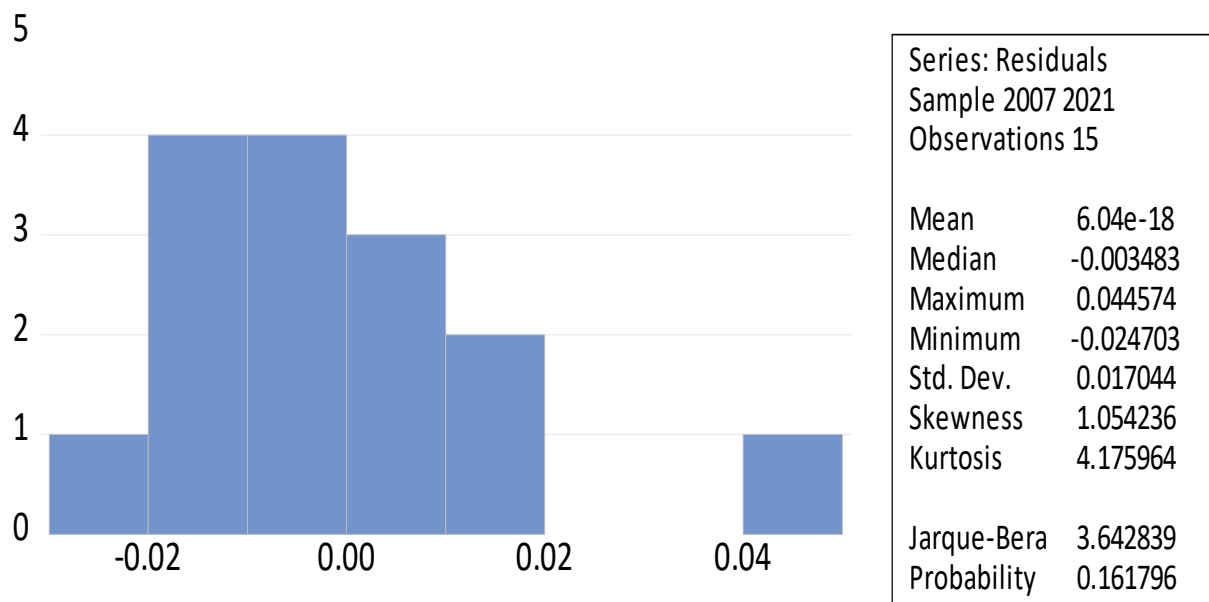
Dependent Variable: L2  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 11:40  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 0.176972    | 0.024696              | 7.166147    | 0.0000    |
| C1                 | 0.234531    | 0.131776              | 1.779768    | 0.0985    |
| R-squared          | 0.195921    | Mean dependent var    |             | 0.220167  |
| Adjusted R-squared | 0.134069    | S.D. dependent var    |             | 0.019007  |
| S.E. of regression | 0.017687    | Akaike info criterion |             | -5.108394 |
| Sum squared resid  | 0.004067    | Schwarz criterion     |             | -5.013987 |
| Log likelihood     | 40.31295    | Hannan-Quinn criter.  |             | -5.109399 |
| F-statistic        | 3.167574    | Durbin-Watson stat    |             | 1.629605  |
| Prob(F-statistic)  | 0.098487    |                       |             |           |

Date: 05/07/23 Time: 12:08  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 | AC        | PAC    | Q-Stat | Prob  |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------|--------|-------|
|  |  | 1 0.155   | 0.155  | 0.4387 | 0.508 |
|  |  | 2 0.166   | 0.145  | 0.9776 | 0.613 |
|  |  | 3 -0.223  | -0.280 | 2.0308 | 0.566 |
|  |  | 4 -0.062  | -0.011 | 2.1194 | 0.714 |
|  |  | 5 0.015   | 0.130  | 2.1254 | 0.832 |
|  |  | 6 -0.072  | -0.166 | 2.2742 | 0.893 |
|  |  | 7 -0.149  | -0.190 | 2.9839 | 0.886 |
|  |  | 8 -0.123  | 0.019  | 3.5386 | 0.896 |
|  |  | 9 -0.316  | -0.334 | 7.7828 | 0.556 |
|  |  | 10 -0.126 | -0.156 | 8.5969 | 0.571 |
|  |  | 11 -0.006 | 0.172  | 8.5994 | 0.659 |
|  |  | 12 0.123  | -0.036 | 9.8955 | 0.625 |

الملحق رقم 35: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 0.293423 | Prob. F(2,11)       | 0.7514 |
| Obs*R-squared | 0.759714 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6840 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 0.724799 | Prob. F(1,13)       | 0.4100 |
| Obs*R-squared       | 0.792142 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3735 |
| Scaled explained SS | 0.944828 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3310 |

الملحق رقم 36: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

Dependent Variable: L3  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 11:42  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | -0.170118   | 0.243736              | -0.697959   | 0.4975    |
| C1                 | 6.024602    | 1.300580              | 4.632242    | 0.0005    |
| R-squared          | 0.622725    | Mean dependent var    |             | 0.939453  |
| Adjusted R-squared | 0.593704    | S.D. dependent var    |             | 0.273865  |
| S.E. of regression | 0.174565    | Akaike info criterion |             | -0.529473 |
| Sum squared resid  | 0.396148    | Schwarz criterion     |             | -0.435066 |
| Log likelihood     | 5.971047    | Hannan-Quinn criter.  |             | -0.530479 |
| F-statistic        | 21.45767    | Durbin-Watson stat    |             | 0.443759  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000469    |                       |             |           |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 6.503599 | Prob. F(2,11)       | 0.0137 |
| Obs*R-squared | 8.127062 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0172 |

Dependent Variable: L3  
Method: Generalized Method of Moments  
Date: 05/07/23 Time: 12:12  
Sample (adjusted): 2009 2021  
Included observations: 13 after adjustments  
Linear estimation with 1 weight update  
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)  
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix  
Instrument specification: C L3(-1) L3(-2)

| Variable           | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| C                  | -1.518272   | 0.656509           | -2.312646   | 0.0411   |
| C1                 | 13.45639    | 3.725570           | 3.611900    | 0.0041   |
| R-squared          | 0.302478    | Mean dependent var |             | 0.889408 |
| Adjusted R-squared | 0.239067    | S.D. dependent var |             | 0.258920 |
| S.E. of regression | 0.225860    | Sum squared resid  |             | 0.561139 |
| Durbin-Watson stat | 0.620333    | J-statistic        |             | 1.360615 |
| Instrument rank    | 3           | Prob(J-statistic)  |             | 0.243431 |

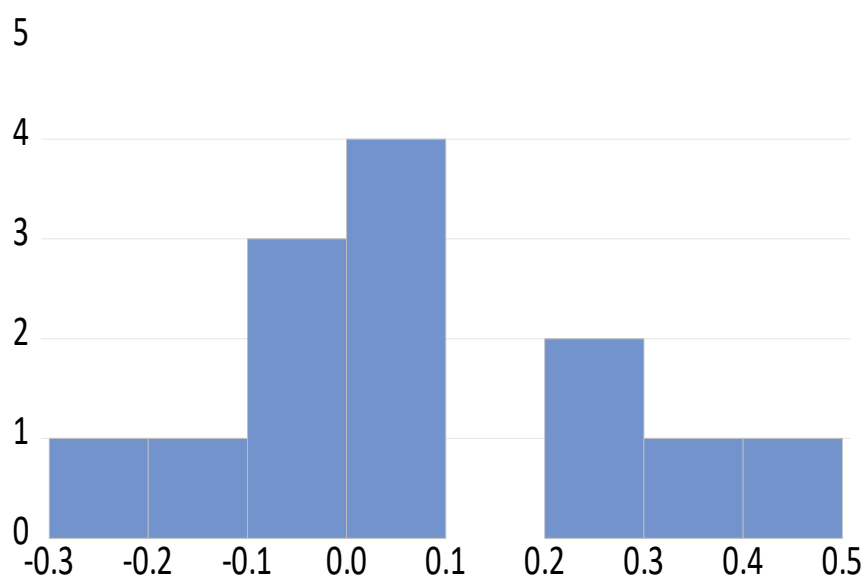
الملحق رقم 37: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

Date: 05/07/23 Time: 12:17

Sample (adjusted): 2009 2021

Included observations: 13 after adjustments

| Included observations: 15 after adjustments                                       |                                                                                   | AC | PAC    | Q-Stat | Prob*  |       |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Autocorrelation                                                                   | Partial Correlation                                                               |    |        |        |        |       |
|  |  | 1  | 0.299  | 0.299  | 1.4528 | 0.228 |
|  |  | 2  | 0.149  | 0.065  | 1.8461 | 0.397 |
|  |  | 3  | -0.282 | -0.379 | 3.4001 | 0.334 |
|  |  | 4  | -0.352 | -0.229 | 6.0800 | 0.193 |
|  |  | 5  | -0.366 | -0.157 | 9.3398 | 0.096 |
|  |  | 6  | -0.136 | -0.020 | 9.8521 | 0.131 |
|  |  | 7  | 0.016  | -0.036 | 9.8609 | 0.197 |
|  |  | 8  | 0.000  | -0.261 | 9.8609 | 0.275 |
|  |  | 9  | 0.090  | -0.067 | 10.255 | 0.330 |
|  |  | 10 | 0.065  | -0.005 | 10.529 | 0.395 |
|  |  | 11 | 0.029  | -0.111 | 10.609 | 0.477 |
|  |  | 12 | -0.013 | -0.123 | 10.642 | 0.560 |



Series: Residuals  
Sample 2009 2021  
Observations 13

Mean 0.066268  
Median 0.016255  
Maximum 0.449856  
Minimum -0.239075  
Std. Dev. 0.204949  
Skewness 0.536633  
Kurtosis 2.198968

Jarque-Bera 0.971508  
Probability 0.615233

Test for Equality of Variances of RESID02

Categorized by values of RESID02

Date: 05/07/23 Time: 12:19

Sample (adjusted): 2009 2021

Included observations: 13 after adjustments

| Method         | df     | Value    | Probability |
|----------------|--------|----------|-------------|
| Bartlett       | 4      | 2.073514 | 0.7222      |
| Levene         | (4, 8) | 2.329070 | 0.1436      |
| Brown-Forsythe | (4, 8) | 0.586385 | 0.6818      |

الملحق رقم 38: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

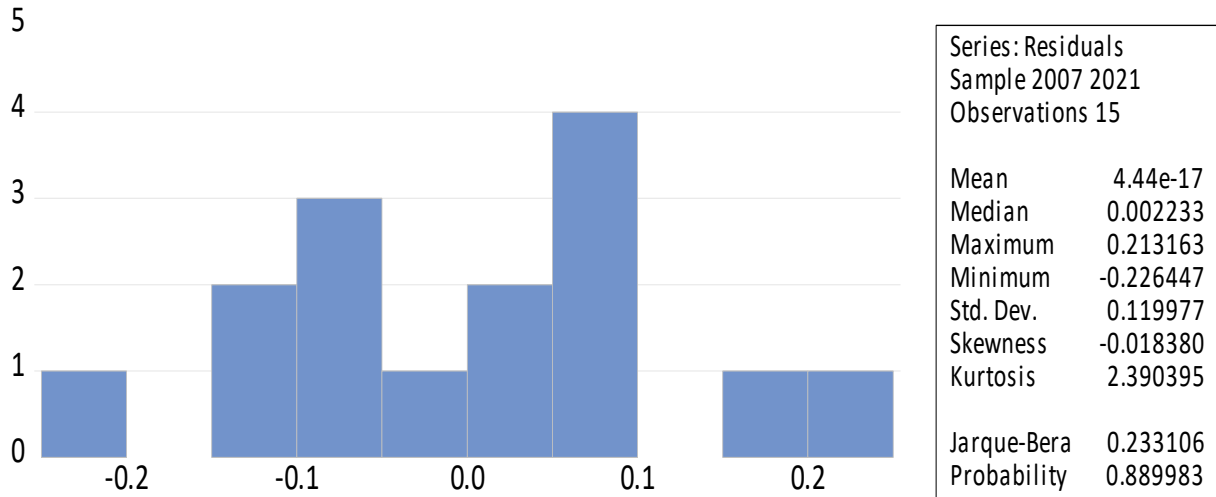
Dependent Variable: L4  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 12:20  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 0.145159    | 0.173841              | 0.835012    | 0.4188    |
| C1                 | 4.180380    | 0.927617              | 4.506579    | 0.0006    |
| R-squared          | 0.609718    | Mean dependent var    |             | 0.915073  |
| Adjusted R-squared | 0.579696    | S.D. dependent var    |             | 0.192047  |
| S.E. of regression | 0.124506    | Akaike info criterion |             | -1.205366 |
| Sum squared resid  | 0.201521    | Schwarz criterion     |             | -1.110960 |
| Log likelihood     | 11.04025    | Hannan-Quinn criter.  |             | -1.206372 |
| F-statistic        | 20.30926    | Durbin-Watson stat    |             | 0.844463  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000590    |                       |             |           |

Date: 05/07/23 Time: 12:21  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Included observations: 15                                                           |                                                                                     | AC | PAC    | Q-Stat | Prob   |       |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 |    |        |        |        |       |
|  |  | 1  | 0.519  | 0.519  | 4.9045 | 0.027 |
|  |  | 2  | 0.144  | -0.172 | 5.3101 | 0.070 |
|  |  | 3  | -0.130 | -0.181 | 5.6705 | 0.129 |
|  |  | 4  | -0.103 | 0.109  | 5.9164 | 0.205 |
|  |  | 5  | -0.080 | -0.070 | 6.0800 | 0.299 |
|  |  | 6  | -0.126 | -0.153 | 6.5327 | 0.366 |
|  |  | 7  | -0.110 | 0.040  | 6.9163 | 0.438 |
|  |  | 8  | -0.119 | -0.090 | 7.4329 | 0.491 |
|  |  | 9  | -0.162 | -0.171 | 8.5545 | 0.479 |
|  |  | 10 | -0.285 | -0.211 | 12.687 | 0.242 |
|  |  | 11 | -0.151 | 0.134  | 14.149 | 0.225 |
|  |  | 12 | -0.004 | -0.019 | 14.150 | 0.291 |

الملحق رقم 39: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 2.465845 | Prob. F(2,11)       | 0.1304 |
| Obs*R-squared | 4.643283 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0981 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 2.582462 | Prob. F(1,13)       | 0.1321 |
| Obs*R-squared       | 2.485932 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1149 |
| Scaled explained SS | 1.298080 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2546 |

الملحق رقم 40: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

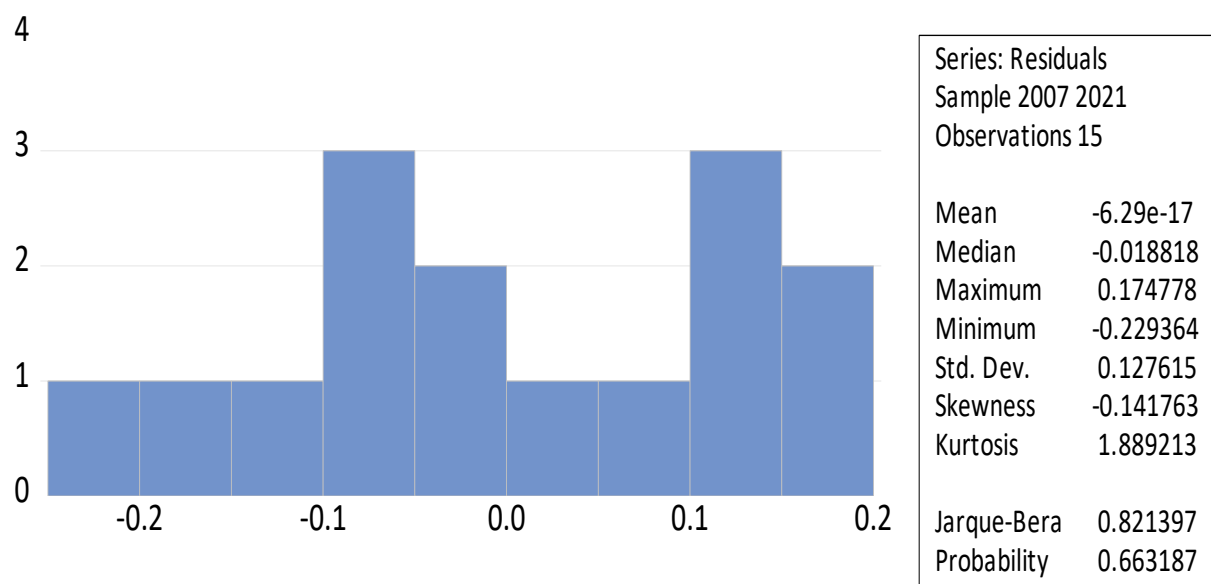
Dependent Variable: L1  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 12:30  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 0.513467    | 0.151596              | 3.387080    | 0.0049    |
| C2                 | 1.446006    | 0.390319              | 3.704675    | 0.0026    |
| R-squared          | 0.513557    | Mean dependent var    |             | 1.060607  |
| Adjusted R-squared | 0.476138    | S.D. dependent var    |             | 0.182972  |
| S.E. of regression | 0.132432    | Akaike info criterion |             | -1.081928 |
| Sum squared resid  | 0.227997    | Schwarz criterion     |             | -0.987521 |
| Log likelihood     | 10.11446    | Hannan-Quinn criter.  |             | -1.082934 |
| F-statistic        | 13.72462    | Durbin-Watson stat    |             | 0.681364  |
| Prob(F-statistic)  | 0.002646    |                       |             |           |

Date: 05/07/23 Time: 12:31  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Included observations: 15                                                           |                                                                                     | AC | PAC    | Q-Stat | Prob   |       |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|----|--------|--------|--------|-------|
| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 |    |        |        |        |       |
|  |  | 1  | 0.211  | 0.211  | 0.8122 | 0.367 |
|  |  | 2  | -0.223 | -0.280 | 1.7890 | 0.409 |
|  |  | 3  | -0.359 | -0.272 | 4.5255 | 0.210 |
|  |  | 4  | -0.109 | -0.034 | 4.7987 | 0.309 |
|  |  | 5  | 0.248  | 0.171  | 6.3711 | 0.272 |
|  |  | 6  | -0.060 | -0.327 | 6.4731 | 0.372 |
|  |  | 7  | -0.064 | 0.061  | 6.6043 | 0.471 |
|  |  | 8  | -0.140 | -0.104 | 7.3148 | 0.503 |
|  |  | 9  | 0.202  | 0.247  | 9.0555 | 0.432 |
|  |  | 10 | 0.217  | -0.049 | 11.446 | 0.324 |
|  |  | 11 | -0.103 | -0.067 | 12.128 | 0.354 |
|  |  | 12 | -0.140 | 0.000  | 13.797 | 0.314 |

الملحق رقم 41: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 3.633597 | Prob. F(2,11)       | 0.0614 |
| Obs*R-squared | 5.967414 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0506 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 1.605540 | Prob. F(1,13)       | 0.2273 |
| Obs*R-squared       | 1.648901 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1991 |
| Scaled explained SS | 0.550649 | Prob. Chi-Square(1) | 0.4581 |

الملحق رقم 42: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

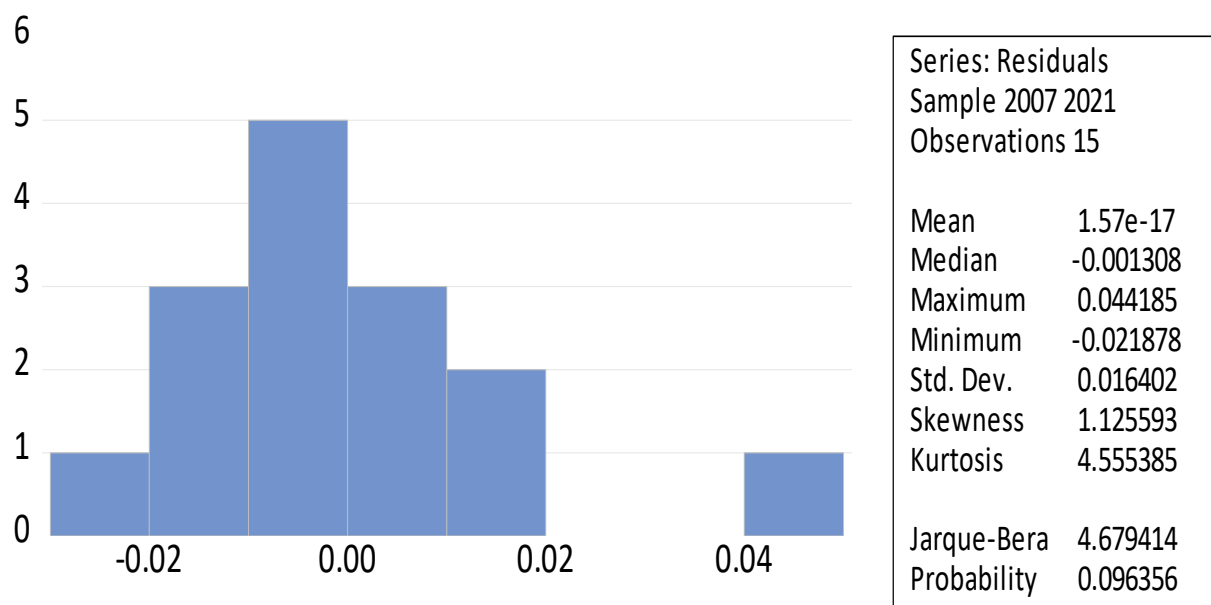
Dependent Variable: L2  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 12:34  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C                  | 0.180087    | 0.019484              | 9.242973    | 0.0000 |
| C2                 | 0.105924    | 0.050165              | 2.111497    | 0.0547 |
| R-squared          | 0.255374    | Mean dependent var    | 0.220167    |        |
| Adjusted R-squared | 0.198095    | S.D. dependent var    | 0.019007    |        |
| S.E. of regression | 0.017021    | Akaike info criterion | -5.185208   |        |
| Sum squared resid  | 0.003766    | Schwarz criterion     | -5.090801   |        |
| Log likelihood     | 40.88906    | Hannan-Quinn criter.  | -5.186214   |        |
| F-statistic        | 4.458420    | Durbin-Watson stat    | 1.846915    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.054659    |                       |             |        |

Date: 05/07/23 Time: 12:35  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 | AC        | PAC    | Q-Stat | Prob  |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------|--------|-------|
|  |  | 1 0.043   | 0.043  | 0.0340 | 0.854 |
|  |  | 2 0.151   | 0.149  | 0.4790 | 0.787 |
|  |  | 3 -0.291  | -0.311 | 2.2838 | 0.516 |
|  |  | 4 -0.081  | -0.077 | 2.4371 | 0.656 |
|  |  | 5 0.037   | 0.161  | 2.4712 | 0.781 |
|  |  | 6 -0.034  | -0.128 | 2.5041 | 0.868 |
|  |  | 7 -0.094  | -0.198 | 2.7849 | 0.904 |
|  |  | 8 -0.095  | 0.012  | 3.1123 | 0.927 |
|  |  | 9 -0.304  | -0.334 | 7.0471 | 0.632 |
|  |  | 10 -0.083 | -0.191 | 7.4006 | 0.687 |
|  |  | 11 0.013  | 0.137  | 7.4114 | 0.765 |
|  |  | 12 0.137  | -0.056 | 9.0078 | 0.702 |

الملحق رقم 43: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 0.163145 | Prob. F(2,11)       | 0.8515 |
| Obs*R-squared | 0.432122 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8057 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 0.806474 | Prob. F(1,13)       | 0.3855 |
| Obs*R-squared       | 0.876191 | Prob. Chi-Square(1) | 0.3492 |
| Scaled explained SS | 1.169929 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2794 |

الملحق رقم 44: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار

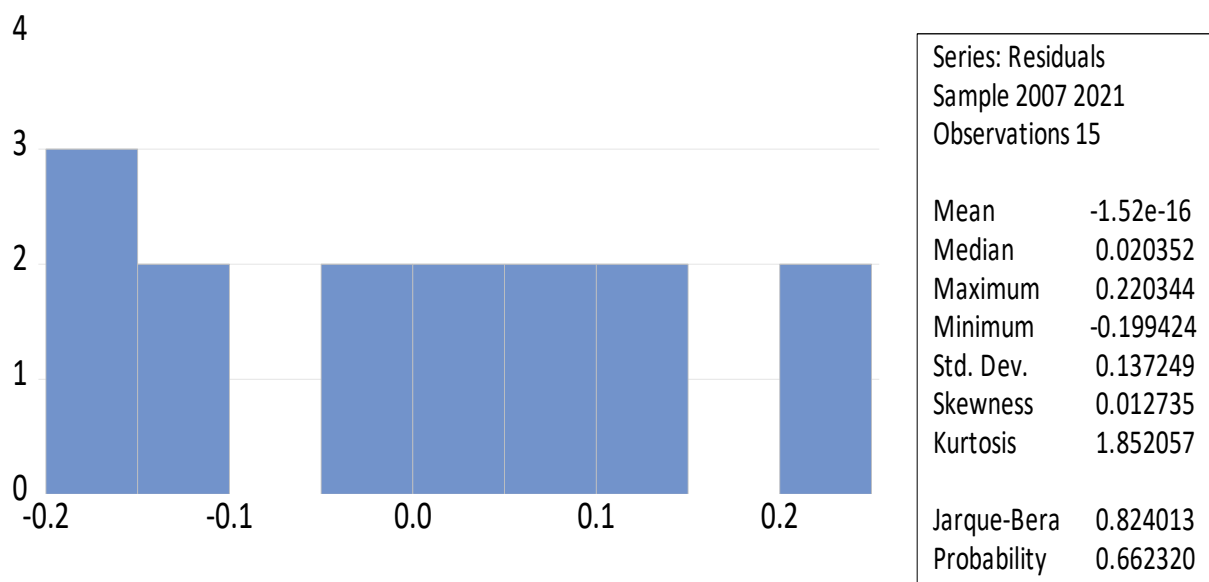
Dependent Variable: L3  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 12:40  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C                  | -0.049443   | 0.163040              | -0.303253   | 0.7665 |
| C2                 | 2.613499    | 0.419786              | 6.225786    | 0.0000 |
| R-squared          | 0.748843    | Mean dependent var    | 0.939453    |        |
| Adjusted R-squared | 0.729523    | S.D. dependent var    | 0.273865    |        |
| S.E. of regression | 0.142430    | Akaike info criterion | -0.936367   |        |
| Sum squared resid  | 0.263722    | Schwarz criterion     | -0.841960   |        |
| Log likelihood     | 9.022752    | Hannan-Quinn criter.  | -0.937373   |        |
| F-statistic        | 38.76041    | Durbin-Watson stat    | 0.746156    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.000031    |                       |             |        |

Date: 05/07/23 Time: 12:44  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 | AC        | PAC    | Q-Stat | Prob  |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------|--------|-------|
|  |  | 1 -0.283  | -0.283 | 1.4567 | 0.227 |
|  |  | 2 0.200   | 0.131  | 2.2424 | 0.326 |
|  |  | 3 -0.417  | -0.366 | 5.9329 | 0.115 |
|  |  | 4 -0.016  | -0.268 | 5.9389 | 0.204 |
|  |  | 5 -0.228  | -0.280 | 7.2668 | 0.202 |
|  |  | 6 0.237   | -0.039 | 8.8597 | 0.182 |
|  |  | 7 0.037   | 0.005  | 8.9041 | 0.260 |
|  |  | 8 0.189   | 0.010  | 10.199 | 0.251 |
|  |  | 9 0.044   | 0.178  | 10.281 | 0.328 |
|  |  | 10 -0.160 | -0.076 | 11.582 | 0.314 |
|  |  | 11 -0.157 | -0.132 | 13.155 | 0.283 |
|  |  | 12 0.012  | 0.103  | 13.167 | 0.357 |

الملحق رقم 45: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 3.589975 | Prob. F(2,11)       | 0.0631 |
| Obs*R-squared | 5.924067 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0517 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

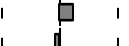
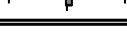
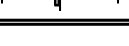
|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 0.145335 | Prob. F(1,13)       | 0.7092 |
| Obs*R-squared       | 0.165840 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6838 |
| Scaled explained SS | 0.053068 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8178 |

الملحق رقم 46: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات

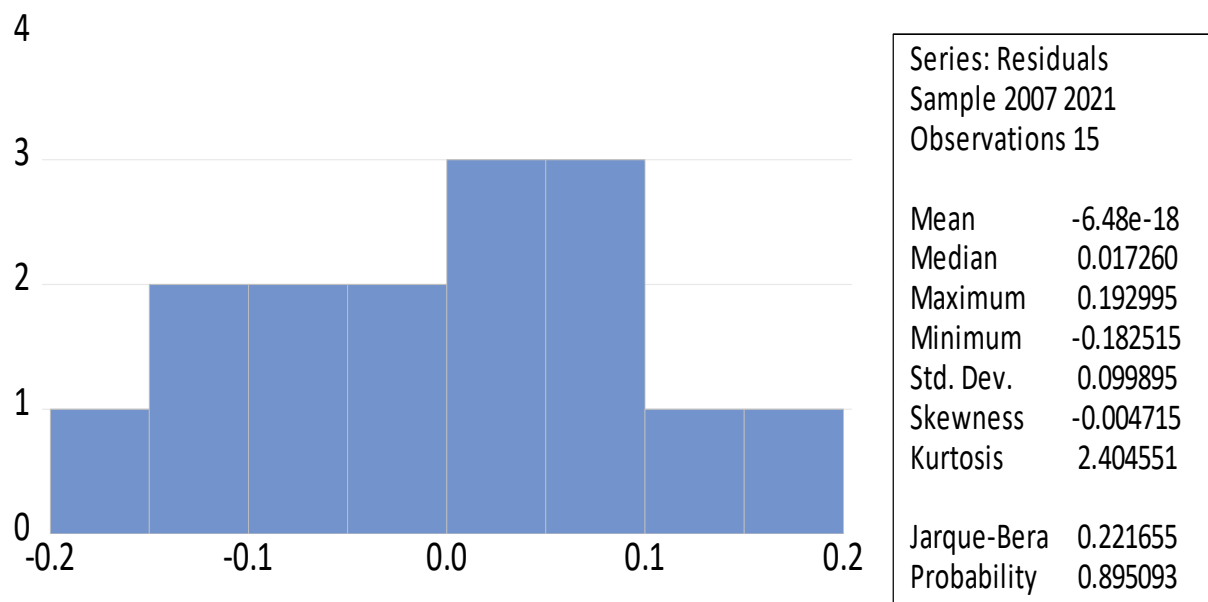
Dependent Variable: L4  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/23 Time: 12:46  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C                  | 0.230658    | 0.118667              | 1.943746    | 0.0739    |
| C2                 | 1.808805    | 0.305535              | 5.920120    | 0.0001    |
| R-squared          | 0.729436    | Mean dependent var    |             | 0.915073  |
| Adjusted R-squared | 0.708624    | S.D. dependent var    |             | 0.192047  |
| S.E. of regression | 0.103666    | Akaike info criterion |             | -1.571728 |
| Sum squared resid  | 0.139705    | Schwarz criterion     |             | -1.477321 |
| Log likelihood     | 13.78796    | Hannan-Quinn criter.  |             | -1.572734 |
| F-statistic        | 35.04782    | Durbin-Watson stat    |             | 1.035497  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000051    |                       |             |           |

Date: 05/07/23 Time: 12:46  
Sample: 2007 2021  
Included observations: 15

| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 | AC        | PAC    | Q-Stat | Prob  |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------|--------|-------|
|  |  | 1 0.430   | 0.430  | 3.3617 | 0.067 |
|  |  | 2 0.122   | -0.077 | 3.6540 | 0.161 |
|  |  | 3 -0.259  | -0.348 | 5.0773 | 0.166 |
|  |  | 4 -0.191  | 0.086  | 5.9247 | 0.205 |
|  |  | 5 -0.152  | -0.046 | 6.5140 | 0.259 |
|  |  | 6 -0.109  | -0.167 | 6.8497 | 0.335 |
|  |  | 7 -0.052  | 0.034  | 6.9353 | 0.436 |
|  |  | 8 -0.052  | -0.069 | 7.0355 | 0.533 |
|  |  | 9 -0.130  | -0.226 | 7.7575 | 0.559 |
|  |  | 10 -0.220 | -0.157 | 10.217 | 0.422 |
|  |  | 11 -0.072 | 0.120  | 10.545 | 0.482 |
|  |  | 12 0.053  | -0.041 | 10.783 | 0.548 |

الملحق رقم 47: نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية الخاصة بنموذج أثر نسبة كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

|               |          |                     |        |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic   | 1.400220 | Prob. F(2,11)       | 0.2872 |
| Obs*R-squared | 3.043859 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2183 |

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey  
Null hypothesis: Homoskedasticity

|                     |          |                     |        |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic         | 2.889965 | Prob. F(1,13)       | 0.1129 |
| Obs*R-squared       | 2.728104 | Prob. Chi-Square(1) | 0.0986 |
| Scaled explained SS | 1.439039 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2303 |